

سلسلة علم المنطق

منطق ابن زُرعة

(المبارة، القياس، البرهان)

(ابن زُرعة)

تحقيق وصط وتعليق

د. خيرار جيماني

د. رفيق العجم



سلسلة علم المنطق

منطق ابن زُرعة

(المبارة، القياس، البرهان)

(ابن زُرعة)

تحقيق وضبط وتعليق

د. جبرار جيهامي

د. رفيق العجم

شبكة كتب الشيعة



دار الفكر اللبناني
بيروت

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

دار الفكر اللبناني

فلسفة وحضارة

كويتش رسالة، الخريجو - بيروت - لبنان

صانف، ١٠٦٣٠٩٠٦ - ١٠٦٣١٠٠٤ - ٦٣٠٧٥٧

صوب، ١٤٦٩٩ أ.ر. ١٤٧٥٩٠

بجميع الحقوق محفوظة للتأثر
الطبعة الأولى ١٩٩٤

مقدمة تحليلية

أولاً - سيرة ابن زرة الفكرية
(٣٣١ - ٣٩٨ هـ / ٩٤٣ - ١٠٠٨ م)^(١)

١ - نشأته ودراساته

وُلد في بغداد حيث التقت في عصره معظم التيارات الفكرية والدينية ، إبان دخول الترجمات وتأثيرها على معظم العلوم الأصيلة والشرعية .

وقد درس الطب وألّف فيه . ثم عكف على دراسة الفلسفة على يد المنطقي يحيى بن عدي صاحب مقالة «تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي» ، والذي عاصر أبو الفرج محمد النديم صاحب «الفهرست» (٩٨٨ م) ، وأبو سليمان السجستاني المنطقي (١٠٠١ م) ، وأبو حيان التوحيدي صاحب «المقابسات» (٣١١ - ٤٠١ هـ) . و ذكر أنه كان متقد الذكاء ، حلّو الحديث ، ذا طبع حاد ، يمارس التعليم والترجمة والتأليف باستمرار^(٢) . دافع عن الحق والحقيقة بحماس وجدارة ، وعانى الكثير من غدر الأنداد .

(١) يعتبر ابن أبي أصيبعة ، عكس ابن النديم والقفطي ، أن مولد ابن زرة كان في ٣٧١ ووفاته في ٤٢٨ هـ (راجع عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٢٣٥) . وهذا تأريخ خاطيء إذ يذكر أن ابن زرة صَاحِبَ يحيى بن عدي المتوفي عام ٣٦٤ . فكيف تستل له مصادفته وهو متوفٍ؟

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

٢ - ابن زرة المترجم

ينتمي ابن زرة إلى المرحلة الثالثة من مراحل حركة النقل ، والتي اشتهر فيها متى بن يونس (٣٢٨ هـ) وسنان بن ثابت بن قرة (٢٨٩ هـ) .

- ترجم كتاب نقولا الدمشقي (الملقب ببيحتى) في «فلسفة أرسطو» ، و «في العقل» وهو من خمسة أجزاء .

- ترجم جزءاً من كتاب النفس لبروقلس .

- ترجم كتاب «تاريخ الحيوانات» لأرسطو نفسه ، وكذلك «كتاب المغالطات» أو السفسطة .

٣ - ابن زرة المؤلف

لم يكن ابن زرة مجرد ناقل أو مترجم ، إنما قام بشرح وافٍ على نصوص أرسطو ، لا سيما في المنطق . وكذلك فعل في طرحه لأفكار فرفوربوس في ايساغوجي أو المدخل إلى علم المنطق^(١) . وقد تبين لنا هذا النهج عنده بعد تحقيقنا المخطوط ، والذي سنحلل أبرز سماته لاحقاً .

ألف ابن زرة مصنفات في الفلسفة والطبيعات ، وهي بمعظمها وُضعت في السريانية وفُقدت . أما في ميدان الشريعة فله عدة مؤلفات ، نذكر من أبرزها كتاب «مجموع أصول الدين ومحصول مسموع اليقين» ، وكتاب «في الاتحاد» ، وكتاب «في العقل» (٩٧٩ م) . كذلك له مجموعة مؤلفات في الدفاع عن الدين والرد على أخصامه ، أمثال كتاب «في الدفاع عن العقيدة اليعقوبية» ، وآخر يرد فيه على كتاب «أوائل الأدلة» لأبي قاسم عبد الله بن أحمد البلخي (٩٩٧ م) .

(١) يقول الأب كيرلس حداد في هذا الصدد :

«Ibn Zur'a ne se contenta pas de traduire des oeuvres philosophiques de ses devanciers - Dans des exposés plus personnels, il a condensé et commenté des oeuvres Aristotéliciennes...».

راجع كتابه : عيسى بن زرة - فيلسوف عربي ومفسر للدين المسيحي في القرن العاشر ، دار الكلمة ، لبنان ، ١٩٧١ .

٤ - أقوال في ابن زرعة

- قال أبو حيان التوحيدي في «الإمتاع والمؤانسة» (ج ١ ص ٣٣) :

«وكان ابن زرعة جيد الوفاء بكل ما جل من الفلسفة ، ليس له في دقيقتها منقذ ، ولا له من لغزها مأخذ ، ولولا توزع فكره في التجارة ، ومحبه في الربح ، وحرصه على الجمع ، لكانت قريحته تستجيب له... ولكنه مبدد ، وحب الدنيا يُعمي ويُصم» .

- وقال عنه البيهقي في كتابه «تتمة صوان الحكمة» (ص ٦٦) :

«كان أبو علي عيسى بن إسحق بن زرعة الفيلسوف حكيماً منطقياً ومنطقياً كاملاً ، وله رسالة في أن علم الحكمة أقوى الدواعي إلى متابعة الشرائع . منها : «من زعم أن الحكمة تخالف الشريعة فهي مفسدة لها» ومنها : الغرض من المنطق تمييز الحق من الباطل والكذب من الصدق ، فمن قال إن الناظر في صناعة المنطق مستخف بالشريعة فإن ذلك القائل طاعن في الشريعة ، لأن كلامه في قوة قول من قال إن الشريعة لا تثبت عند البحث... فمن قال إن الحكمة تُفسد الشريعة فهو الطاعن في الشريعة ، لا المنطقي الذي يميز بين صدق الكلام وكذبه... ومن كلماته : كل من فكّر فكراً رديئاً في غيره فهو من نفسه يقبل الرديء ؛ الشقي من لا يذكر عاقبته» .

ثانياً - منهجية البحث في مسائل المنطق

من البين لقارئ مخطوطات ابن زرعة في المنطق أن إطلاق مجرد صفة الناقل عليه لا تنفي حقه ، نظراً إلى كونه قد تجاوز التقليد المتبع وقدم لنا منطق المعلم بحلة جديدة تلامس حد التركيب والتأليف الذاتيين . وهو يذكرنا في منهجيته ، عند بحث مسائل المنطق على اختلافها ، بتقسيم مواضيع المنطق عند فلاسفة العرب إلى نوعين من القسمة : الأولى اتبعوا فيها مصنفات الأورغانون شرحاً وتعليلاً على النحو الذي ذهب إليه أرسطو ؛ والثاني تقسيم مجموعة

المقولات والقضايا والمقاييس والبراهين الاستدلالية إلى فئتين : الأولى في التصوّر والثاني في التصديق^(١) .

١ - في الغرض والمنفعة

يقرن ابن زرة بحثه ، في كل قسم من أقسام المنطق ، بعرضٍ وافٍ للغرض من وضع الكتاب من جهة ، وللمنفعة الحاصلة عنه من جهة ثانية .

أ - الغرض من كتاب العبارة «هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط الحملي ، التي هي اقتسام الصدق والكذب . وذلك أن غرضه في هذه الصناعة المنطقية البرهان» (ص ٢٥) . أما منفعة هذا الكتاب فتتلخص «بأنه لما كان غرضنا القياس والبرهان وكان القياس واحداً منها فنستوفي الكلام فيه» (ص ٢٨) .

ب - الغرض من كتاب القياس «هو النظر في صورة القياس المطلق...» (ص ٩٣) إذ البُعد الأساسي يظل البرهان المركّب من جنس (قياس مطلق) وفصل (مقدمة برهانية) . أما منفعته فتتجلّى بالحاجة «إلى صناعة تتوصّل بها إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة حتى لا نغلط ولا نزل» (ص ٩٨) .

ج - الغرض من كتاب البرهان «النظر في صورة المقدمة البرهانية... فأما منفعته فظاهرة جداً ، وذلك أنا إنما نصل إلى الفوز والسعادة الدائمة التي هي الاتصال بالمبدأ الأول جلّ ثناؤه، وتعلّم الحق وفعل الخير ، والوقوف على هذين لا يتمّ إلا بالبرهان» (ص ٢١٥) .

وهذه أدلة على إبراز ابن زرة المنحى العملي في دراسة المنطق ، وهو

(١) راجع مثلاً تقسيم ابن سينا المتّبع في كتابه منطق المشركين حيث يبرّر هذا الفرز قائلاً : «ولما كان التصوّر قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تعليم القول الشارح قبل الكلام في تعليم الحجة ، وأن يفرد كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر ، وما لم تستوفِ الأولى منهما بالتقديم لم يتعرّض للأولى منهما بالتأخير» . راجع : ابن سينا ، منطق المشركين ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٩١٠ ، ص ١٠ .

المنحى الذي عُرف به فلاسفة العرب ؛ لا سيّما وأنهم لم يفهموا صناعة المنطق إلا من حيث كونها تستحيل آلة تعصم الفكر عن الزلل ، وتساعده على التمحيص في العلوم كافة طالما يبقى المُدخِل إليها والمنظّم لمسائلها وبراهينها . فالمنطق على حدّ قول ابن سينا «علم يتعلّم فيه ضروب الانتقالات من أمور حاصلة في الذهن إلى أمور مستحصلة»^(١) . وبذلك يتم الانتقال منطقياً من التصدّور إلى التصديق . وقد أجمع الباحثون اليوم على أن المنطق فن للفهم والإفهام ، وهو في منحاها الأساسي تعليمي تنظيمي^(٢) .

٢ - المنهج الاستقرائي - التحليلي والاستنتاجي - التألفي

عندما ذكرنا أن اتجاه ابن زرعة التحليلي - التألفي يوازي بأهميته منحاها كناقِل ، كنا نقصد منهجته بالذات . وقد تجلّت في عرض المسائل وتقسيمها ، وفي تحليل جزئياتها ، ثم إعادة تأليفه بين المجتزأ على نحو قواعد عامة أو قوانين فكرية شاملة .

أ - أسلوبه في تقسيم الكتب وتبويبها

جمع ابن زرعة المسائل المنطقية في كل كتاب لخّصه تحت مواضيع متناسقة ومتسلسلة منطقياً وفقاً لتصوّرات أرسطو ، ولكن معدّلة ومفسّرة ومعلّلة ، إضافة إلى ما رافقها من مساجلات وجدليات .

- ففي العبارة يعرض بابين في الغرض والمنفعة أولاً ، وفصول خمسة تدرج مواضيعها من البسيط إلى المركّب ، ومن الأخسّ إلى الأشرف ترتيباً وتعمّقا . فيبدأ الكلام في الاسم والكلمة والقول ، ثم في المقدمات الثنائية ، ثم في المقدمات الثلاثية وصولاً إلى المقدمات ذوات الجهة .

(١) ابن سينا ، الإشارات والتهيهات ، تحقيق سليمان دنيا ، مصر ، دار المعارف ، ١٩٦٠ ، القسم الأول ، ص ١٧٧ .

(٢) محمد ثابت فندي ، أصول المنطق الرياضي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٣٧ .

- وفي القياس يقسم المسائل إلى أبواب ثمانية نفي غرض الكتاب ومنفعته ، ومن ثم تسميته ومرتبته ومكانته بين العلوم ، قسمته إلى مقالتين في العلم البرهاني وأغراض القياس ، وأنحاؤه التعليمية الأربعة (المقسم والمحدد والمبرهن والمحلل) . وفصول المقالتين تتناول الأولى منها المقاييس تحديداً ، وصورةً ، وأشكالاً ، وضروباً ، أكانت مطلقة أم ذات جهات (وجودية وضرورية وممكنة) . أما الثانية فأغراض القياس وكيفية الاستنتاج فيه ، وبراهين الدور والخلف ، والنظر في تعاكس الأقيسة وأنواعها (مثل الإضمار والفراصة) .

- وفي البرهان يوزع المواضيع إلى مقالتين جامعتين : الأولى منها شروط البرهان ، ووضع مقدماته ، وعلاقة القياس به من جهة والجدل من جهة ثانية . أما المقالة الثانية فتتناول كيفية استخراج الحدود عن طريق القسمة بنوع خاص .

ب - المنهج الاستقرائي في التحليل التفصيلي

- يكثر ابن زرعة من التعريفات والتحديدات تمهيداً لولوج باب المسائل المنطقية بحدّ ذاتها . ذلك مثل قوله : «وقبل أن نأخذ في الكلام في المنفعة فلنلخص ما معنى قولنا قول جازم ، مقدمة حملية ومقدمة شرطية ، ونستوفي الكلام في القول وسائر أنواعه (ع ، ص ٢٦) .

- يستعمل طريقة الاستقراء لجزيئات المسائل وتفريعاتها إشباعاً لتحليل الموضوع الواحد وللتعمق فيه ، واستنفاذاً لكل تقسيماته . مثلما فعل في تفنيده لأغراض القياس في المقالة الثانية من الكتاب ، مقسماً إياها إلى ثمانية عشر مطلباً (ق ، ص ١٨٦) . وكذلك مثلما جمع الشروط التي يتم بواسطتها «تحليل كل واحد من المقاييس إلى شكله وضربه لاعتبار صحته من سقمه» ، وهي عشرة (ق ، ص ١٧٧) .

- يبرز آراء أرسطو أو ينقضها بواسطة طريقة جدلية يحيي بواسطتها الحوار بين المعلم الأول وشراحه اليونانيين ، مستعملاً عبارة «فأما المفسرون فإنهم...» . فقد أشار إليهم عند تحديده معاني «الضروري» ، وأبرز تحديد الإسكندر الأفروديسي لمصطلح «الوجودي» (ق ، ص ١١٣) . ثم أورد آراء

غيرهم أمثال ثاوفرسطس وثامسطيوس الذين يردّون معترضين على مَنْ سبقهم حول معنى «المقدمة الوجودية» (ق ، ص ١١٣) . كذلك فعل عندما كان يجد أن حلّهم يناسب قول أرسطو في أن «النتيجة تتبع أيضاً الأخسّ في الجهة» (ق ، ص ١٧٠)^(١) .

وكان لا بد لابن زرعة بعد تفكيكه المسائل إلى جزئياتها ومطالبتها وفروعها ، وتحليله لأبعادها كافة ، أن يستجمع البواقي ويستخلص النتائج ليستخرج القواعد والقوانين الجامعة لها .

ج - المنهج التألفي في الاستنتاج التركيبي

نجد ابن زرعة عند نهاية كل مقطع من كل فصل يختم القول بنتيجة تجمع بين مختلف المسائل التي وردت وحُلّت . كقوله مثلاً : «وأرسطوطاليس من بعد فراغه من المناسبة بين المقدمات المتناقضات البسيطة والمعدولة عرضاً ، أخذ يناسب بينها قطراً» (ع ، ص ٦١) . وهنا يكمن سر تقسيمه المواضيع إلى فصول ، إذ ما أن ينتهي فصل في موضوع حتى يبدأ آخر بلا حقه . وكأنها سلسلة متصلة من حيث الشكل والغاية ، ومتفرعة من حيث التفصيل الموضوعي . وقد عرض تحقيقاً لهذه الغاية المنشودة الواحاً تفصيلية جامعة تعكس المتقابلات من القضايا ، المتضادات والمتناقضات ، لا سيما في العبارة (ص ٥٩ - ٦٠ - ٧١ - ٧٣) ، وفي القياس (ص ١٢٣ - ١٣٥ - ١٦٢ - ١٦٣) . عارضاً للأشكال والضروب في حقلي

(١) أبرز هؤلاء المفسّرين (المشائين) الذين ترددت أسماؤهم عنده ، وبخاصة في كتابي العبارة والقياس ، وفقاً لتسلسلهم التاريخي :

- ثاوفرسطس (٣٧٢ - ٢٨٧ ق. م) THEOPHRASTE .
- أوديموس (القرن الثالث ق. م ؟) EUDÈME وهو معاصر لثاوفرسطس .
- الإسكندر الافروديسي (١٦٠ - ٢٢٠ م) ALEXANDRE D'APHRODISE .
- ثامسطيوس (٣٢٠ - ٣٩٥ م) THEMISTIUS .

ونجد أسماء هؤلاء تتردّد عند المشائين في الإسلام ، لا سيما عند ابن سينا في الشفاء ، وابن رشد في تلخيص منطق أرسطو . راجع كتاب : ابن رشد ، تلخيص منطق أرسطو ، تحقيق جبرار جهامي ، منشورات الجامعة اللبنانية ، ١٩٨٢ ، المجلد الأول ، المقدمة ، ص ٦٦ - ٧٨ .

الآيسة المطلقة ولتلك ذوات الجهة . وهو بأسلوبه هذا قد أضفى طابع التماسك بين المسائل والتوالد بين المعاني ، استقراءً واستنتاجاً ، وفقاً لتسلسل منطقي يشمل جزئيات المسائل وكلياتها .

والمُلفت أنه تجاوز التآليف لطرق باب التركيب ، حين أجرى إحصاءات جمع فيها عدد المقدمات (ع ، ص ٥٧) ، والأشكال الثلاثة بضروبها ، أكانت مطلقة (ق ، ص ١١٩) ، أم ضرورية أو ممكنة أـ وجودية (ق ١٤٣ وما يليها) . فضلاً عن إirاده مختلف القوانين الجامعة بينها أو المفصلة .

وجماع القول إن ابن زرعة ، بمنهجيته هذه فكراً ولغةً ، أثبت مرة أخرى أن هناك طبقة من الناقلين أمثاله لم تكتفِ بمجرد النقل ، إنما أسهمت إلى حد بعيد في توجيه الفكر الأرسطي نحو مناح جديدة انفتحت آفاقها مع فلاسفة العرب ومشايخهم بنوع خاص . فكان أن اكتسب هذا المنطق أبعاداً لغوية - وضعية لم نعهدها عند المعلم الأول ، فضلاً عن تصنيفه إلى علم تصوّر (صوري النزعة) وعلم تصديق (برهاني النزعة) . وهو أمر أدى لاحقاً إلى استعماله صناعةً وآلةً جدلية - برهانية في سائر علومهم الدينية والفكرية .

ثالثاً - وصف عام للمخطوطات

عندما كانت المخطوطات الثلاث المعتمدة تعود إلى مرجع واحد وهو المكتبة المركزية في طهران ، فقد أشرنا إلى كل منها بحرف أبجدي ، معتمدين المخطوطة (أ) مرجعاً أساسياً ، ومقارنين مع المخطوطتين الباقيين (ب) و (ج) .

١ - مميزات المخطوط (أ) :

كُتِبَ بخط متوسط الحجم ، من الخط النسخي ، مع نقاط على الحروف بشكل عام وغياب لنقاط الوقف والابتداء والفواصل . كذلك لم تُفرد فقرة أو يترك الناسخ فراغاً معيناً للفصل بين موضوع وآخر . وقد وردت بعض الجمل على

جوانب الصفحات مكّملة للمتن وبالخط عينه .

انقسمت الصفحة الواحدة إلى وجهين ، بحجم (١٧ × ٩) سم تقريباً للكتابة وللوجه الواحد الذي ضمّ ١٤ سطراً ؛ أما السطر الواحد فتراوحت كلماته بين العشرة والثلاث عشرة كلمة .

خطه واضح ، وكلماته نافرة جلية ، سوى في بعض الأماكن النادرة ، إذ هناك بعض الكلمات التي بقيت غامضة تعود ربما إلى سوء فهم الناسخ لها . كذلك إيراده القليل من تذكير المؤنث وبالعكس .

لاح لنا هذا المخطوط الأتم والأوضح . ورغم بعض نواقصه اعتمدناه أساساً مُلمحين إلى هذه النواقص عند الحاجة .

٢ - ميزات المخطوط (ب) :

كُتب بخط متوسط الحجم ، من الخط المسمى على قاعدة الفارسي مع غياب النقاط أحياناً ، وانعدام تلك العائدة للوقف والابتداء . أما القواطع فغائبة كلياً .

جاء النص مجملاً لا تقسيم فيه . وتميّز بكثرة العناوين في الهوامش التي تُرشد القارئ على المواضيع المعالجة ، أو على بعض النواقص ، أو حتى على إجلاء بعض الغوامض بشكل شروحات وطرح مرادفات أحياناً لعويص الكلام .

انقسمت الصفحة إلى وجهين بحجم (١٨ × ١٠) سم تقريباً للوجه الواحد كتابةً والذي ضم ١٩ سطراً . وقد تراوحت كلمات السطر الواحد بين الثلاث عشرة والخمس عشرة كلمة .

لتن الكاتب القليل القليل من الهمزات ، لكنه لم يتوّن معظمها . وقد يقع القارئ على كلمات بقيت مبهمة نظراً إلى سوء فهمها ربما من قبله .

٣ - ميزات المخطوط (ج) :

كُتب بخط عريض الحجم ، وهو من الخط النسخي الرديء ، لكن مع نقاط

واضحة على الحروف . انعدمت فيه ، كما في المخطوطين السابقين ، القواطع ولم يُترك أي فراغ فاصل بين المقاطع . ندرت فيه الجمل أو الألفاظ على الحواشي والجوانب تكملة لمتن النص .

إنقسمت الصفحة الواحدة إلى وجهين بحجم (١٦ × ٨) سم تقريباً للوجه الواحد كتابةً ، والذي ضمّ معدل ١٨ سطراً ، السطر الواحد تراوحت كلماته بين العشرة والإثني عشرة كلمة .

وإن بانّت الكتابة نافرة ، فالخط رديء إلى حد طُمست عدة كلمات وعسرت علينا قراءتها . فاستوضحنا فحواها من المخطوطين الآخرين .

لَيّن ناسخه معظم الهمزات ، لكنه لم يَنوّن الكلمات . وقد ترك بعضها على حالها منقولةً وفقاً لصورتها الأولية .

رابعاً - منهجيتنا في تحقيق المخطوطات

اعتمدنا في تحقيق المخطوطات الأساليب التوضيحية التالية :

١ - الترتيب والتقسيم

قمنا بتبويب النص ، فقسّمناه إلى أبواب وفصول ، ومن ثمّ قسّمنا الفصل الواحد إلى فقرات ، والفقرة إلى جُمْل مقطّعة بوضوح .

٢ - ضبط النص

من حيث الشكل ضبطنا النقاط لا سيما العائدة إلى الوقف والابتداء ، وكذلك فعلنا بالنسبة إلى القواطع ، نظراً إلى طول الجمل وكثرة الاستطرادات الواردة في المخطوطات الثلاث .

أما من حيث المضمون فلم نتوّع عن مقارنة المعاني ، إلى حدّ أننا اعتمدنا الأصح منها وإن على حساب المخطوط الأساس (أ) أحياناً . وهذا ما أشرنا إليه

في الحواشي حيث أوردنا الرمز ليتبين القارئ أيّ الألفاظ اخترنا ، متجاوزين مرجعنا ابتغاءً للوضوح والدقة .

كذلك وضعنا عناوين إضافية أتت وفقاً لنموذجين : عنوان لا إشارة تميزه نظراً إلى وروده أصلاً . وعنوان آخر ربطناه بمعقوفين [.] هما من وضعنا ، إذ استلناه من فحوى النص ، مرشدين القارئ إلى أبرز مواضيعه ضمن كل مسألة . وهذا ما خولنا وضع فهرس جامع لها .

٣ - الفروقات بين المخطوطات :

أفردنا في الحواشي معظم الفروقات التي وجدناها تمتّ جوهر النص ، وأسقطنا حكماً تلك التي تتعلّق فقط بالشكل كي لا نثقلها . وقد أشرنا إلى الإضافات برمز (+) وإلى النواقص برمز (-) . وهو أمر أتاح لنا تحقيق النص على نحو كامل معنًى ومبنى . أما عند وقوع اختلاف بين جمل أو مقاطع معيّنة ، فقد أعدنا نقلها كما وردت في المخطوط المخالف .

إن إشارة (*) قد أضفناها تعريفاً لبعض كبار شارحي أرسطو ، نظراً إلى تردّد أسمائهم عند ابن زرعة أكثر من مرة .

٤ - الفهارس

وضعنا في آخر الكتاب فهرساً للمصطلحات المنطقية ، وذلك نظراً إلى أهميتها عند متتبعي نقول أرسطو إلى العربية عبر المترجمين والمفسرين . وهو يوفر للقارئ مادة تخوله المقارنة أو المقاربة بين مصطلح أرسطو الأصيل والبُعد الذي اكتسبه في اللسان العربي .

حسبنا أن نكون قد أدينا مهمتنا على أتم وجه من الدقة . ولله وحده الكمال .

جيرار جهامي - رفيق المعجم

الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاباوميناس للاوسطافانوس

فلماخذ في الكلام بلاميناس وهو الكلام في العبارة

على العادة في ايراد الاقويب الثمانية التي تعرفه الصادق

فقد كتاب الاول منها هو امرض فنقول ان مرثا

في هذا الكتاب هو الكلام في صورة العمل

في اقسام الصدق والكذب والصدق مرض

واعني بالصناعة الصناعة المنطقية

ماطبيعة مركبة من اقسام المنطق

من صورة المنطقية والمنطقية

المخطوط (أ) الصفحة الاولى

من كتاب العبارة

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المشرف
والمتف

الحمد لله

المخطوط (ب) كتاب العبارة

فاما النقصات فميرزايات و دوات فرخ قربان ابراهيم فيها تفسير و المظهر الى
 لم لم يلب مولد و هم بعدد مهر بر سره قوله و لاد مهر و زينه بنه الواو فقول ان
 اسب في خانه مهره الواو در ان غرض است لب ان رفيع ما اوجبه الموصوفون
 اذ لم يلب مهر لراعه فرخ اس و غرض لب لبر ان رفيع فرخ و اصره اس و اصره
 بر فرخ اس و مهره كان مهر فرخ و لكان لراعه في قوله يلب لب و منها مطلق
 البكلم في اسب لعل لب ان فرخ منها بغير من انما نظر دقيقه في ابراهيم و غير
 ان سطر في المظهر ان و بر غرض لب الى ان سطر فرخ ما في البرقه ان يه
 اراخيصه عرض لب مهرت منها سطره ناقصه فقول ان غرض لب
 في مهرت و النقصات تصاف الى الحمل و في دوات الله رار الى لبر
 بنزله قرن الله ان ميرزا ليس كمن ان ميرزا و لكان غرض لب ان رفيع
 ما اوجبه الموصوفون و لرجب ان اوجبه في ان يه المهره و النقصه لجرول و في دوات
 الله رار الى لبر ان مهر فرخ برين و في النقصه اصره مع ان الرصه تقسم
 النقصات لصدق و الكذب و منها المصنف لبره في ان النقصه ان
 مهره قبر البكلم في ان النقصه فضاذه الله في روح كلامه و لعلها ليس
 مع الرسم فقول ان اول ما در لعلها ليس في ان النقصه ان حرف
 بلغ عدد النقصات ان في ان النقصه ما محمد فرخ انما مان و اوضح ذلك
 ما في تلك الملاحظات احكام على الامور و لوردها محب الاسر و
 و الامور اما شحميه و اما كنيه فينجر ان يكون الاحكام اما شحميه و اما
 المخطوط (ب) كتاب العبارة

حرف
 لبر

المصنف

فالأصل الموضوع وهو من الزمان وهو يقسم الكلمة إلى الحصة وغير
 الحصة فالحصة بمنزلة كلنا مع وغير الحصة بمنزلة قولنا لا مع
 ولما عرفت أن كل حرف حصة لا فاق وقت إذا هاتان من دلالتها على
 شيء معين وهو استلزام اختلاف وجهيت الثانية غير حصة
 للفلاحي فعملها ناعلى نحن معين وهو يتبعها أيضا إلى
 للرفعة والمستقيمة والمنصوبة والمنخفضة وهي الكلم المعرفة
 فالرفعة والمستقيمة هي التي تدل على الزمان الحاضر والمعرفة
 هي التي تدل على الزمان ما بين المتيقن به والكلمة اقام بعده
 الاقام التي حدها الاسم ونحن مستغنون عن اعادة فاق و
 ارسطوطاليس يرى على طريق الموضوع ان الكلمة لا يصدق
 ولا يكذب ويقول الكلمة لغة بسيطة داللة على البسيطة
 الدالة ليس فيها الجواب شيء على ولا سلب شيء من شيء ولا صدق
 ولا كذب بل ما يدعونه الجواب والسلب فالكلمة اذا لم لا يصدق
 ولا يكذب ما يقيم فان الكلمة الأصلية التي تجري مجرى التصادق
 لسائر الكلم هي الدالة بالبهمة وهي كان ويكون ذلك يدل على
 ما اذا لم يصدق هذه ولم يكذب فاولى من غيرها من الكلم
 العقلية فلا نفعالية بمنزلة ضرب ويهرب ان لا يصدق
 ولا يكذب وهذه اعنى الكلم الجديدة لا يصدق ولا يكذب

ما لم يثبت اليها في تلك الايجزات فحينئذ هو من غير
 يتخلل سطحا ليس له الكلام في تلك السطوح عموما على ان
 يتبين ويقول القول هو من غير ذلك في كل جزء من اجزائه كذا
 بين من انفراد دلائل قطعية لا دلالة لها على سلب محتمل
 فيه صورتهم مقام بصيرة وقد اتيه دلائل قطعية لا يثبت
 فيها الدلالة وقد اتيه بتخلل لم يفسد من اصلها اليها في
 هي الطبع وقد اتيه بتخلل لم يفسد من اصلها اليها في
 بالطبع وقد اتيه ان جهة امن اجزاء الكبار يدل على خلافه
 يفسد من الاسم والكلمة فان اجزاء الاسم والكلمة لا يدل على خلافها
 وقد اتيه دلائل قطعية لم يفسد من الاعضاء التي يدل على
 الاعجاب والسلب فاما السلب فاحتماله ها يقول الكبار
 من قول الله تعالى اجزاء كبار وصفها بالصفات على اجزاء الاسم
 ما كثر وهذا يدل على انفراد فاعلم ان معنى الكبار في قوله
 والكلمة فان هذه اذا اريدت ذلك عليها كانت يدل على
 وقد عاين في ذلك هو في الحق لكن بالطبع وعلى اعتبار
 حكمه في ذلك الذي آله للفترة المصنوعة وكذا لا يستطيع في الطبع
 فالتوالت في الطبع فمنها ان آله للفترة المصنوعة على من قبل
 ان آله الفترة المصنوعة هي قضية الزمان وجميع الاوقات فاما

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب بارميناس
الأرسطوطاليس الحكيم^(١)

فلنأخذ في الكلام في كتاب^(١) بارميناس ،
وهو الكلام في العبارة . ويجب أن نجري على العادة
في إيراد الأبواب الثمانية التي جرت العادة بإيرادها
في أول كل كتاب .

(١) في كتاب (+ ب ، ج) .

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

الباب الأول

[في الغرض]

الأول منها هو الغرض ، فنقول إن غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط الحملّي ، التي هي اقتسام الصدق والكذب . وذلك أن غرضه في هذه الصناعة بأسرها ، وأعني بالصناعة الصناعة المنطقية ، البرهان . ولأن البرهان قياس ما فطبيعته مركّبة من القياس المطلق . وهذا يجري مجرى الجنس ، ومن صورة المقدمة البرهانية^(١) وهذه تجري مجرى الفصل . والكلام في جنس الشيء^(٢) يتقدم الكلام في ذلك الشيء نفسه . فقدّم أرسطوطاليس أولاً النظر في طبيعة القياس . ولأن القياس مؤلّف من مقدمات ما^(٣) ، احتاج قبل الكلام فيه أن يتكلّم في طبيعة المقدمات . ولأن المقدمات مركّبة من مادة وصورة ومادتها الألفاظ البسيطة وصورتها المناسبة لغرضه ، وهي اقتسام الصدق والكذب . وذلك أن غرضه في هذا الكتاب إنما هو تحصيل مقدمات صواب يُبنى منها القياس . ففي كتاب المقولات تكلّم في الألفاظ البسيطة التي هي مادة المقدمات . وفي هذا الكتاب يتكلّم في صورتها ، التي هي

(١) المطلق البرهانية (- ب) .

(٢) الشيء (+ ب) .

(٣) ما (- ب ، ج) .

اقتسام الصدق والكذب . فقد بان أن غرض أرسطوطاليس في هذا الكتاب إنما هو الكلام في صورة القول الجازم البسيط الحملي وهي اقتسام الصدق والكذب . وإنما خصّص الكلام في هذا الكتاب في القول الجازم الحملي من دون سائر الأقاويل ، لأن غرضه البرهان ، والبرهان قول جازم حملي لا شرطي . وخصّص الكلام أيضاً ، كلامه في القول الجازم البسيط حسب . لأن الكلام^(١) في القول الجازم المركّب يأتي به في الكتب التي بعد هذا الكتاب .

[في أن أنواع القول خمسة]

وقبل أن نأخذ في الكلام في المنفعة فلنلخص ما معنى قولنا قول جازم ، مقدمة حملية ومقدمة شرطية ، ونستوفي الكلام في القول وسائر أنواعه . فنقول إن القول الجازم هو الذي قد حكم فيه محمول لموضوع على طريق الثبات ، بمنزلة قولنا إن الإنسان حيوان ، فإنه ليس وجود الحيوان للإنسان من قبل وجود شيء آخر . وكذلك المقدمة الحملية هي التي قرنت فيها المحمول لموضوع من غير استثناء ولا شرائط والمثال واحد .

فأما المقدمة الشرطية فهي التي حمل فيها محمول على موضوع بشرطة وجود شيء آخر لشيء آخر ، بمنزلة قولنا : إن كان النهار موجوداً لأن الشمس فوق الأرض فالضوء أبداً موجود متى قارنه هذا الاستثناء . فأما متى عدم هذا الاستثناء لم يكن له وجود .

والقول يجري مجرى الجنس وهو ينقسم إلى خمسة أنواع : إلى المتضرع ، وإلى المنادى ، وإلى الأمر ، وإلى السائل ، وإلى القول الجازم . فالمتضرع بمنزلة القول يا رب ارحمني . والمنادى بمنزلة قولنا يا زيد أقبل . والأمر بمنزلة قولنا هلمّ فعبّل المصير إلينا . والسائل بمنزلة قولنا هل النفس موجودة . والقول الجازم بمنزلة القول بأن الإنسان حيوان .

(١) الكلام (+ ب) .

والسبب الذي من أجله صارت أنواع القول خمسة لا زائدة ولا ناقصة هو أن الطبيعة لما أنعمت على النوع الإنساني من الكمال ، وجعلت له في بدنه آلة يستعمل بها^(١) كل آلات ، وهي اليدان ، كذلك أيضاً جعلت له في نفسه قوى يلتبس بها جميع ما يحتاج إليه من غيره ، ويفيد بها غيره معاني قد تحصلت له . وما يلتبس به فليس يخلو من أن يكون إما أمراً من الأمور ، فإما أن يلتبس من الأرض^(٢) فيحدث القول المتضرع ، وإما أن يلتبس من المساوي فيحدث القول السائل . وإن أفاد معنى من المعاني التي تحصلت عنده لغيره أحدث القول الجازم .

فقد بان أن أنواع القول خمسة لا زائدة ولا ناقصة . وعصابة الفوتاغوريين يزيدون على هذه الخمسة الأنواع خمسة أخرى ، وهي القول المتشكك ، والقول المتعجب ، والقول الحالف ، والقول الشرطي ، والقول الواضع . فالقول المتشكك بمنزلة قولنا أترى النفس مائة أم غير ماهية^(٣) . والقول المتعجب بمنزلة قولنا بالله كيف خففت هذه البلية . والقول الحالف بمنزلة أقسم بالله خالق العالم . والقول الشرطي بمنزلة القول إن كانت الشمس فوق الأرض فالنهار موجود . والقول الواضع بمنزلة قولنا لنضع أن الأرض وسط السماء . فهذه الأقاويل كلها لا ينبغي لنا أن نظنّ بها أنها خارجة لكنها بأسرها داخلية في القول الجازم ، إلا أنها مع تعجب وتشكك وحلف وشرط ووضع .

(١) بها (- ب ، ج) .

(٢) الأجل (ب ، ج) .

(٣) مائة (ب ، ج) .

الباب الثاني

[في المنفعة]

والباب الثاني هو المنفعة فنقول : إن منفعة هذا الكتاب بيّنة جداً ، وذلك أنه لما كان غرضنا القياس والبرهان ، وكان القياس واحداً منها ، فنستوفي الكلام فيه . وقبل أن نفعل ذلك ننظر في الأشياء اللازمة لهذه الستة الأشياء وإن كان ليس من غرضه ، لكن قد جرت عادته إذا ذكر أمراً من الأمور ولزم ذلك الأمر شيء من الأشياء أن يصرّح به بأوجز كلام .

والأشياء اللازمة لها هي أربعة : منها أن يكتب ويلفظ بها ويدل على صورة فني النفس وعلى أمر من خارج . وأرسطوطاليس ينظر في الخواصّ اللازمة لهذه الأربعة الأشياء .

الخواصّ اللازمة لها ثلاث :

الخاصّة الأولى : هي أن ما يكتب يدلّ دلالة فقط ، والأمور التي من خارج يدل عليها فقط . فأما الصور التي في النفس والألفاظ الخارجة بالقول فيلزمها صفتان^(١) جميعاً ، أعني أنهما يدلان ويدل عليهما .

والخاصّة الثانية : هي أن إثنتين منها بالطبع وإثنين بالتواطؤ . فأما التي بالطبع فالصورة التي في النفس والأمور التي من خارج ، وذلك أن صورة الفرس

(١) صفتان (ب ، ج) .

الموجودة والتي في النفس لا اختلاف فيها بين أمة من الأمم . فأما التي هي متواطؤ فهي الألفاظ والكتابة ، وذلك أن الحروف التي منها يؤلف لفظة الذي شكلها . واللفظ بها عند اليونانيين بخلافه عند العجم والعرب . وقد بقي علينا أن نقول ما معنى قولنا بالطبع وما معنى قولنا بتواطؤ . فنقول إن معنى قولنا بالطبع هو أن يكون ذلك الشيء الذي ينزل فيه أنه بالطبع لا خلاف فيه بين أمة من الأمم ؛ ومعنى قولنا بتواطؤ هو أن يكون الشيء الذي هو لهذه الصفة مختلفاً عند الأمم .

والخاصة الثالثة : هي أن ما يُكتب وما يُلفظ به والصورة التي في النفس يلزمها عند التركيب ، أعني عندما يوجب لها شيء أو يسلب عنها شيء هي الصدق والكذب .

فأما إذا أخذت مفردات فإنها تدلّ دلالة حسب ، ولا يصدق ولا يكذب . فإن لفظة زيد إنما يدلّنا على هذا الشخص دلالة حسب من غير صدق ولا كذب . فأما إن حكم عليها بأنها موجودة أو غير موجودة حيثنذ إن طابقت الوجود صدقت ، وإن لم تطابق كذبت . فأما الكذب والصدق إنما يكونان عند الإيجاب والسلب . فأما الأمور الموجودة فلا يصدق ولا يكذب إلا الصدق الذي يذكره أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة وهو الصدق الوجودي . وهذا هو أن يكون صورها الخاصة بها موجوداً لها .

الفصل الأول

[الكلام في الإسم والكلمة والقول]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في الكلام في الإسم ، وأول ما يبدأ
يحدّده .

— ١ —

[الكلام في الإسم]

ويقول الإسم هو صوت دال بتواطؤ مجرّد من الزمان وأن جزءاً من أجزائه لا يدلّ على انفراده ، فينبغي لنا أن نشرح هذا الحدّ بحسب الطاقة . وبذكر كل جزء أوردته أرسطوطاليس فيه ويستوفي الكلام فيه ، ويرى من أي شيء قد فصلّ الإسم بذلك الجزء فيقول : إن قولنا في الإسم إنه صوت يجري مجرى النفس^(١) الجنس . وقولنا فيه دالّ لفصل الإسم من الأصوات غير الدالّة بمتزلة التصفيق باليدين . وقولنا فيه بتواطؤ لفصله من أصوات البهائم ، فإن أصوات البهائم تدلّ ولكنها ليست بتواطؤ . فإن الصوت الذي يتواطأ هو الذي يكتب ويفصل إلى مقاطع الهجا ، وصوت البهائم هو بالطبع لا يتواطأ . وقولنا فيه أن أجزاء من أجزائه لا يدلّ على انفراده ليفصله من الأقاويل ، فإن القول جزء من أجزائه لا يدلّ على انفراده . وفي هذا الجزء شك صورته هذه الصورة : كيف يزعم أن أجزاء

(١) النفس (- ب ، ج) .

الإسم لا يدلّ ، ونحن نرى أن الأسماء المركّبة أجزائها تدلّ^(١) بمنزلة فيلسوفس ، فإن هذا الإسم لا ينقسم إلى جزئين كل واحد منهما يدلّ .

وحلّ هذا الشك يجري على هذه الصفة : الأسماء منها مركّبة ومنها بسيطة . والبسيطة فظاهر من أمرها أن جزأها لا يدلّ ، فأما المركّبة فإن جزءها وإن كان يدلّ مفرداً فدلالته مفردة على غير ما كان يدلّ عليه ، وهو مجمل ، فإن عبد الملك مجملاً إنما يدلّنا على الشخص المستمى بهذا الإسم ، فإذا فصلنا عبد من الملك لم يكن كل واحد من الأجزاء الإسم يدلّ لا على قطعة من المستمى ولا على جملة ، لكن يدلّ على شيء آخر . فإن العبد يدلّ على المسترق ، والملك إنما يدلّ على السائس للعالم . فينبغي أن يعبر عن حد أرسطوطاليس بهذه العبارة ويقال : الإسم هو صوت دالّ بتواطؤ مجرد من الزمان ، جزء من أجزائه لا يدلّ على انفراده على ما كان يدلّ عليه وهو مجمل .

ومن بعد تحديده للإسم يأخذ في قسمته . وأرسطوطاليس يقسم الإسم إلى المحصّل وإلى غير المحصّل ، وإلى المستقيم والمرفوع والمنصوب والمخفوض . فالإسم المحصّل هو الذي يدلّنا على أمر واحد معيّن بمنزلة لفظة زيد التي تدلّنا على شخص واحد . فالإسم الغير المحصّل هو الذي لا يدلّنا على شيء واحد معيّن بمنزلة قولنا^(٢) : لا إنسان ، فإن هذه اللفظة تدلّنا على جميع الأمور التي هي سوى الإنسان ، وينبغي أن يعلم أن هذه اللفظة ليست سالبة لأن السالبة هي التي ترفع شيئاً من شيء . والإسم الموضوع المستقيم هو الذي لم يدخل عليه زيادة في أوله . فأما المنصوب والمخفوض فهما اللذان قد زيد عليهما حرف في أوائلها بمنزلة باء أو لام حتى يلفظ باللفظة بهما على هذا الوجه : بزيد ولزيد . والفرق بين المرفوع والمستقيم والمنصوب والمخفوض أن المرفوع والمستقيم متى أضفنا إليهما كان أو يكون تَمَّ الكلام .

(١) وما يدل (ب ، ج) .

(٢) قولنا (ب -) .

فأما المنصوب والمخفوض متى أضفنا إليهما^(١) هذه الكلمة الأصلية لم يتم الكلام . فإنما عندما نقول بزيد كان أو لزيد كان ، يحتاج أن نأتي بلفظة أخرى لتتام الكلام فنقول : لزيد كان الكتاب ويزيد كان الافتخار . فأما المفسرون فيعدّون للإسم ثمانية معان .

الأول منها كل جزء من أجزاء القول الثمانية التي هي الإسم بمنزلة زيد ، والكلمة بمنزلة ضرب ، والخارجة بمنزلة هو ، والمشاركة بمنزلة الذي قام ، والجهة بمنزلة ممكن ، والرباط بمنزلة الحروف التي يربط أجزاء القول ، وتقدمة الموضوع بمنزلة من الملك^(٢) ومن أجله ، والثابتات من الكلام بمنزلة متى وأين وما يجري مجراها . والثاني الإسم المحقق وهو الجزء المخصّص من أجزاء القول الذي لا يدلّ مع دلالة على زمان بمنزلة سقراط . والثالث الإسم المطلق الذي حدّده ههنا . والرابع على الإسم المحصّل ، والخامس على الإسم غير المحصّل ، والسادس على الإسم المرفوع والمستقيم ، والسابع على المنصوب والمخفوض ، والثامن على الموضوع في المقدّمة . وذلك أن أرسطوطاليس يُسمّي الموضوع في المقدّمة إسماً سواء كان إسماً أو كلمة .

— ٢ —

[الكلام في الكلمة]

ومن بعد فراغ أرسطوطاليس من الكلام في الإسم ينتقل إلى الكلام في الكلمة ، لأن الكلمة تتبع الإسم . وذلك أن الإسم يتبع ويدلّ على الذات ، والكلمة تدلّ على الفعل ، والذات أقدم من الفعل ، فالإسم أقدم من الكلمة . وهو يجري على عادته في الإسم ويبدأ^(٣) بتحديد الكلمة ويقول : إن الكلمة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها لا يدلّ على انفراده ، ومتى يدلّ مع ما يدلّ

(١) كان أو يكون والمخفوض (- ب ، ج) .

(٢) الملك (- ب ، ج) .

(٣) يبدأ (- ب) .

عليه ، على أن ذلك الأمر في زمان ، وهي أبداً^(١) دالة على المحمول . فقولنا فيها إنها صوت يقوم مقام الجنس ، وقولنا فيها إنها دالة ليفصلها من الألفاظ غير الدالة .

وقولنا بتواطؤ ليفصلها من أصوات البهائم التي يدل على انفراده^(٢) ، ولكن دلالتها بالطبع^(٣) . وقولنا جزء من أجزائها لا يدل على انفراده للفرق بينها وبين القول الذي جزء من أجزائه الكبار يدل على انفراده ، وقولنا فيها أنها يدل على ذاتها دالة على المحمول ليفصلها من الاسم الذي هو دال على الموضوع ومجرد من الزمان . وهو يقسم الكلمة إلى المحصلة وغير المحصلة . فالمحصلة بمنزلة قولنا صح ، وغير المحصلة بمنزلة قولنا لا صح . وإنما دُعيت الأولى محصلة لأنها توقف أذهاننا من دلالتها على شيء يتعين ، وهو اعتدال الأخلاط . وسُميت الثانية غير محصلة لأنها لا يوقف أذهاننا على شيء معين . وهو يقسمها أيضاً^(٤) إلى المرفوعة والمستقيمة والمنصوبة والمخفوضة وهي الكَلِم المصرفة . فالمرفوعة والمستقيمة هي التي تدلّ على الزمان الحاضر . والمتصرفة هي التي يدل على الزمانين المنطقيين^(٥) به . وللکلمة أقسام بعدد الأقسام التي عدّناها للإسم ، ونحن مستغنون عن إعادتها .

وأرسطوطاليس يبين على طريق الخصوص أن الكلمة لا يصدق ولا يكذب . ويقول : الكلمة لفظة بسيطة دالة ، والألفاظ البسيطة الدالة ليس فيها إيجاب شيء لشيء ولا سلب شيء عن شيء ، والصدق والكذب إنما يدخل في الإيجاب والسلب ، فالكلمة إذن لا يصدق ولا يكذب . وأيضاً فإن الكلمة الأصلية التي تجري مجرى المصادر لسائر الكَلِم هي الألفاظ الوجودية ، وهي كان ويكون وأن

(١) إما (ب) .

(٢) انفراده (+ ب ، ج) .

(٣) ولكن دلالتها بالطبع (- ب ، ج) .

(٤) أيضاً (+ ب ، ج) .

(٥) المطيفين (ب ، ج) .

يدل هو ، وإذا لم تصدق هذه ولم تكذب فأولى بغيرها من الكَلِم اللفظية .
والانفعالية بمنزلة ضرب ويضرب أن لا تصدق ولا تكذب . وهذه أعني الكلمة
الوجودية لا تصدق ولا تكذب ما لم يضاف إليها شيء ، فتلك أيضاً صورتها هذه
الصورة .

— ٣ —

[الكلام في القول المطلق]

من بعد هذا ينتقل أرسطوطاليس إلى الكلام في القول المطلق ويبدأ على
الرسم بتحديدده ، ويقول : القول صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ
على انفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب ولا سلب . فقولنا فيه صوت يقوم مقام
الجنس . وقولنا فيه دالة لتفصيله من الألفاظ غير الدالة . وقولنا فيه بتواطؤ
لتفصيله من أصوات البهائم التي هي بالطبع . وقولنا فيه إن جزءاً من أجزاء الكبار
يدلّ على انفراده لفصله من الإسم والكلمة . فإن أجزاء الإسم والكلمة لا يدل على
انفرادها . وقولنا فيه دلالة لفظية لتفصيله من المقدمات التي يدل دلالة الإيجاب
والسلب . فأما السبب في استثنائها بقولنا الكبار فمن قبل أن نقول أجزاء كبار
وصغار ، فالصغار هي أجزاء الإسم والكلمة ، وهذه لا يدل على انفرادها على ما
مضى . والكبار بمنزلة الأسماء والكلام ، فإن هذه إذا أفردت دلّت على ما كانت
تدل عليه أولاً . وقد عاند^(١) قوم في القول وقالوا ليس هو بتواطؤ ، لكن بالطبع
وعملوا بقياس على ذلك هكذا : قالوا القول آلة للقوة المصوّنة ، وكل آلة لأمر
طبيعي فهي بالطبع .

فالقول إذن بالطبع . فقولهم إنه آلة للقوة المصوّنة^(٢) غلط من قبل أن آلة
القوة المصوّنة هي قضية الزمر وجميع آلات الصوت . فأما القول فيميزه ذلك
ونحن نبين بأهون سعي أنه يتواطؤ . فنقول : إن القول يكتب ويقرأ ويفصل إلى

(١) عاند (- ب) .

(٢) وكل آلة . . . فالقول إذن . . . للقوة المصوّنة (- ب) .

مقاطع الهجاء ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو بتواطؤ . وأيضاً فإن أجزاءه الاسم والكلمة بتواطؤ فهو إذن بتواطؤ .

ولما كانت أنواع القول خمسة ، وكان أحدها القول الجازم وهو الذي ينتفع به^(١) في البرهان الذي غرض هذه الصناعة هو ، خصص أرسطوطاليس تحديده من بعد تحديده للقول المطلق . وقال : القول الجازم هو صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدل على انفراده دلالة لفظ لا دلالة لإيجاب وسلب ويدخله الصدق والكذب . وأما الصدق فإذا انطبق على الأمور ، وأما الكذب فإذا لم يطابقه . والقول الجازم فلا بد فيه من كلمة لأن القول الجازم مركب من محمول وموضوع . والموضوع اللفظة الدالة عليه إسم والمحمول ، كما زعم أرسطوطاليس ، اللفظة الدالة عليه كلمة لأن المحمول حال للشيء وأحوال الشيء يجري مجرى التأثير له ، والتأثيرات معلقة بالزمان ، وكل معلق بالزمان فاللفظ الدالة عليه كلمة . وقد خاض المفسرون في حدّ هذا القول الجازم هل هو حدّ أو رسم . واستقرّ الرأي بينهم على أنه رسم لا حدّ . وخاضوا أيضاً في أمر القول الجازم هل هو جنس للإيجاب والسلب^(٢) أم إسم مشترك . واستقرّ رأي من يوثق به وهو الإسكندر^(٣) على أنه اسم مشترك لا جنس . وذلك أن الجنس يحمل على أنواعه بالسواء ، والقول الجازم لا يحمل على أنواعه بالسواء^(٤) الإيجاب والسلب بالسواء . فإن القول الجازم فهو صوت فيه إما إيجاب شيء لشيء أو سلب شيء^(٥) عن شيء . وهذا لا يصلح أن يحمل على الإيجاب وحده ولا على السلب وحده .

(١) به (+ ب ، ج) .

(٢) والإسم (أ) لكن الأصح والسلب (ب ، ج) .

(٣) الإسكندر الأفروديسي (١٦٠ - ٢٢٠ م) من رجال المشائية ، تسلّم الأعمال المنطقية الأرسطوية وشق طريقاً خاصاً معنياً بالشرطي ، مدخلاً الرمزية على الحدود في التصوّر والأقضية .

(٣) أنواعه بالسواء (- ب ، ج) .

(٤) شيء (+ ب ، ج) .

ومن بعد تحديد القول الجازم أخذ في قسمته ، وهو يقسمه إلى الواحد والكثير ، ويقسم الواحد إلى الواحد بالذات وإلى الواحد بالعرض ، والكثرة إلى الكثرة بالذات وإلى الكثرة بالعرض . ويقسم الواحد بالذات إلى الأول والثاني . فالواحد بالذات هو الذي فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة بمنزلة قولنا إنسان حيوان . وهذا القول ينقسم إلى الأول الذي هو الإيجاب وإلى الثاني الذي هو السلب . فأما الواحد بالعرض فهو الذي برباط قد ربط بعض أجزائه ببعض ، فإذا خلي عنه الرباط صار القول أقاويل كثيرة بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمره يتكلم ، قالوا وقد ربطت القضيتين فجعلتهما واحدة بمنزلة قولنا إن كان النهار موجوداً فالشمس فوق الأرض . فرباط إن قد ربط القضيتين فجعلتهما واحدة .

والكثير بالذات هو الذي قد صرح فيه بالكثير بمنزلة قولنا زيد يمشي وعمره يتكلم . والكثير بالعرض إما أن يكون معه رباط أو يكون بالقوة كثيراً ، إما أن يكون الموضوع فيه اسماً مشتركاً بمنزلة قولنا الكلب يمشي^(١) ، لأن إسم الكلب مشترك أو المحمول فيه إسم مشترك بمنزلة قولنا الإنسان يتحرك ، فإن الحركة اسم مشترك . أو يكون الموضوع والمحمول فيه إسمين مشتركين بمنزلة قولنا الكلب يتحرك . وما كان من الأقاويل الجازمة بهذه الصورة فهو أقاويل كثيرة لا قول واحد . لأنه يتفرع بحسب المعاني التي تدلّ عليها الأسماء المشتركة .

— ٤ —

[في تحديد الإيجاب والسلب]

وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في القول الجازم ويأخذ في تحديد الإيجاب والسلب .

ويقول إن الموجبة هي صوت دال بتواطؤ جزء من أجزائها الكبار يدلّ على

(١) يمشي (- ب) .

(٢) أو (- ب) .

انفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب ولا سلب ، وفيه إيجاب شيء لشيء ويدخله الصدق والكذب .

فأما السلب فنجد أنه صوت دالّ بتواطؤ جزء من أجزائه الكبار يدلّ على انفراده دلالة لفظة لا دلالة إيجاب وسلب ، ويدخله الصدق والكذب وفيه سلب شيء عن شيء .

— ٥ —

[الكلام في النقيض]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في الكلام في النقيض ، وهو ينظر في النقيض ثلاثة أنظار . في الأول منها كيف تولّد . والثاني ما هو النقيض . والثالث كم شروط النقيض . فيقول إن تولّد النقيض يجري على هذا الوجه : لما كان كل ما يوجبه موجب فللسالب أن يسلبه ، وكل ما يسلبه سالب فللموجب أن يوجبه ، وجب أن يكون بإزاء كل موجبة صادقة سالبة كاذبة يناقضها وبإزاء كل سالبة صادقة موجبة كاذبة يناقضها . فكل مقدمة فبإزائها مقدمة تشاطرها الصدق والكذب ، فتولّد يكون على هذا الوجه وهذا هو المطلوب الأول .

فأما المطلوب الثاني فهو النظر في ماهية النقيض وهو أنه آية موجبة وسالبة متعاديتان أعني مقتسمتين للصدق والكذب ، حتى إذا صدقت إحديهما كذبت الأخرى لا محالة .

فأما شروط النقيض فهي تسعة : الأول منها أن يكون المحمول والموضوع في الموجبة هو عينه المحمول والموضوع بالسالبة بمنزلة زيد يمشي ، زيد ليس يمشي . والثاني أن لا يكون الموضوع في المقدمتين إسماءً مشتركاً . فإنه إن كان اسماً مشتركاً^(١) بمنزلة الكلب عرض أن يصدق الموجبة والسالبة معاً بمنزلة قولنا

(١) فإنه إن... مشتركاً (- ب) .

الكلب يتحرّك ونحن نعني السمائي ، والكلب ليس يتحرّك ونحن نعني السباع إذا كان رابضاً . والثالث أن لا يكون المحمول أيضاً اسماً مشتركاً عرض أن يصدق المقدمتان بمنزلة قولنا زيد يتحرّك حركة النمو ، زيد ليس يتحرّك حركة الاستحالة . والرابع أن يكون الموضوع إن كان طبيعة كلية ذا سور فإنه إن لم يكن ذا سور صدقت المقدمتان جميعاً ، بمنزلة قولنا الإنسان كاتب ونحن نريد سقراط الإنسان ليس بكاتب ونحن نريد شخصاً آخر . والخامس أن يكون الزمان واحداً ، فإنه إن اختلف الزمان صدقت القضيتان ، بمنزلة قولنا زيد يمشي ونحن نعني الآن ، وزيد ليس يمشي ونحن نعني الزمان المستقبل . والسادس أن يكون الجهة واحدة ، فإنها إن لم تكن واحدة صدقت المقدمتان جميعاً . وأعني بالجهة القوة والفعل بمنزلة قولنا الصبي نحوي ، نريد بالقوة . والصبي ليس بنحوي نريد بالفعل . والسابع أن يكون الجزء واحداً ، فإن لم يكن كذلك صدقت المقدمتان بمنزلة قولنا الزنجي أسود ونحن نريد جسمه ، الزنجي ليس بأسود ونحن نريد أسنانه . والثامن أن تكون الإضافة واحدة فإنه إن لم تكن الإضافة واحدة صدقت القضيتان ، بمنزلة قولنا العشرة نصف إذا قسناها إلى العشرين ، العشرة ليست نصفاً إذا قسناها إلى المائة . والتاسع أنه إذا كانت إحدى المقدمتين كلية أن تكون الأخرى جزئية ، وهذا الفصل يشرحه فيما بعد . وههنا ينقطع الكلام في الفصل الأول .

الفصل الثاني

[الكلام في المقدمات الثنائية]

ومن بعد يأخذ أرسطوطاليس في الكلام في الفصل الثاني . وقد قلنا أنه في الفصل الثاني يتكلم في المقدمات الثنائية . والسبب الذي من أجله قدّم الكلام في المقدمات الثنائية^(١) على الباقي المقدمات لأنها أبسط ، وذلك أن الثنائية هي ثنائية بزيادة حرف «يوجد» . وكذلك ذات الجهة هي ثنائية وثنائية قد زيد عليها الجهة . وقد جرت عادة المفسرين أن ينظروا قبل الكلام في هذا الفصل في ثلاثة أشياء : الأول منها كم مبلغ عدد المقدمات الثنائية . والثاني النظر في المسورات^(٢) . والثالث النظر في أمر حرف السلب .

فليبدأ بالمطلوب الأول ويدّعي أن عدد المقدمات الثنائية أربع وأربعون مقدمة في النوع ، ونحن نوضح ذلك بهذا الطريق : كل مقدّمة لا بد فيها من محمول وموضوع ، وموضوعها ليس يخلو أن يكون إما شخصاً وإما طبيعة كلية . وهذه إما أن يكون ذات سور أو غير ذات سور ، وإن كانت ذات سور إما أن تكون ذات سور كلي أو ذات سور جزئي . فيتحصّل لنا أربع مقدمات شخصية بمنزلة قولنا سقراط يمشي . ومهملة بمنزلة قولنا الإنسان يمشي . وكلية بمنزلة قولنا كل

(١) والسبب الذي . . . الثنائية (- ب ، ج) .

(٢) النظر في المسورات (- ب ، ج) .

إنسان يمشي . وجزئية بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي . وهذه الأربع إما أن يكون موضوعها اسماً محصلاً أو اسماً غير محصّل . فالمحصّل بمنزلة قولنا الإنسان وغير المحصّل بمنزلة قولنا اللإنسان ، فيتحصّل لنا ثمان مقدمات ، وبإزاء كل موجبة سالبة فيصير المقدمات ستة عشر . وهذه إما أن يكون المحمول فيها ضرورياً أو ممتنعاً أو ممكناً .

أما الضروري فبمنزلة قولنا الإنسان حيوان ، وأما الممتنع فبمنزلة قولنا الإنسان طائر ، وأما الممكن فبمنزلة قولنا الإنسان^(١) يمشي فيتحصّل عدد المقدمات ثمانية وأربعين ، وهذه إذا تكررت في الأزمنة الثلاثة صارت مائة وأربع وأربعين مقدمة . والأزمنة الثلاثة هي الماضي والحاضر والمستقبل^(٢) . فالماضي بمنزلة قولنا زيد يمشي . والحاضر بمنزلة قولنا زيد ماشٍ . والمستقبل بمنزلة قولنا زيد يمشي^(٣) .

- ١ -

[الكلام في السور]

فأما السور فينقسم النظر فيه إلى سبعة مطالب :

الأول : منها ما السور ؟ فنقول إن السور هو لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بالموضوع تنبئ وتخير لكم من الكثرة التي يحصرها الموضوع يوجد المحمول أو لا يوجد بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي . فإن لفظة كل هي السور ، وهذه قد أحاطت بالإنسان فأوجبت المشي لكليته . وينبغي أن يعلم أن السور لا يجوز أن يقرن بالشخص لكن لطبيعة كلية بمنزلة الإنسان .

والثاني : عدد الأسوار فيقول إنها أربعة .

(١) حيوان ، وأما . . . قولنا الإنسان (- ب) .

(٢) المستأنف (ب ، ج) .

(٣) الأصح سيمشي .

والثالث : ما هي فنقول إن الواحد منها سور كلي موجب بمنزلة كل .
والآخر جزئي موجب بمنزلة واحد . والثالث سور كلي سالب بمنزلة قولنا ولا
واحد . والرابع سور جزئي سالب بمنزلة ليس كل أو ليس بعض .

والمطلوب الرابع : هو أن ينظر كيف تتقابل الأسوار فيقول : إن تقابلها ليس
يخلو من أن يكون استعمالنا له^(١) في أسوار متساوية أو غير متساوية . فإن
استعملناه مع المتساوية^(٢) حدث تقابل الأضداد والتي يجب الأضداد . أما
الأضداد الكبار^(٣) فإذا أخذت السور الكلي الموجب بإزاء سور الكلي السالب
بمنزلة قولنا كل إنسان يمشي ولا واحد من الناس يمشي ، فإن هاتين القضيتين
تقابلان تقابل الأضداد . وأما التي تحت الأضداد فإذا أخذت السور الجزئي
الموجب مع السور الجزئي السالب بمنزلة قولنا : واحد من الناس يمشي ليس كل
إنسان يمشي ، فهذه تقابلها تقابل التي تحت التضاد والأضداد الصغار . فإن
استعملنا الأسوار غير متساوية هذه بمنزلة ما يأخذ مع الكلّي جزئياً حدث تقابل
التناقض . فإن قولنا كل إنسان يمشي تناقض قولنا ولا^(٤) واحد من الناس يمشي .
فيقابل التناقض إذا أخذ مع الكلّي جزئي ، ويقابل الأضداد إذا أخذ مع الكلّي كلي
ويقابل الأضداد الصغار إذا أخذ مع الجزئي جزئي .

والمطلوب الخامس : النظر في خواصّ هذه الثلاثة المتقابلات ، فنقول إن
الذي يخصّ التي تتقابل على طريق الأضداد الكبار هي أنها يجوز اجتماعها على
الكذب بمنزلة قولنا : كل إنسان كاتب/ ولا واحد من الناس كاتب . وذلك أن
المقدمات الكلّية في المادة الممكنة كاذبة أبداً . فأما التي تتقابل على طريق
الأضداد الصغار فيخصّها أنها في المادة الممكنة تصدق أبداً ، وذلك أن قولنا
واحد من الناس كاتب صادق وقولنا كل إنسان كاتب صادق .

(١) له (+ ب ، ج) .

(٢) فإن استعملناه مع المتساوية (- ب) .

(٣) الكبار (+ ب ، ج) .

(٤) ولا (- ب ، ج) .

فأما في المادتين الباقيتين، أعني الضرورية والممتنعة، فتقتسم كلا الصنفين الأضداد الكبار والأضداد الصغار والصدق والكذب . سوى أن في المادة الضرورية الموجبة صادقة والسالبة كاذبة . وفي المادة الممتنعة السوالب صادقات والموجبات كواذب . فأما المتقابلة على طريق التناقض فيخصها أنها تقتسم الصدق والكذب في جميع المقدمات وفي جميع المواد وفي جميع الأزمنة ، حتى إذا كانت الموجبة صادقة تكون السالبة كاذبة .

أما في المادة الضرورية فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة بمنزلة قولنا : كل إنسان حيوان/ ليس كل إنسان حيواناً .

فأما في المادة الممتنعة فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة بمنزلة قولنا كل إنسان يطير ، ليس كل إنسان يطير .

فأما في المادة الممكنة^(١) فالكلية كاذبة والجزئية صادقة . والكلية بمنزلة كل إنسان كاتب والجزئية بمنزلة قولنا ليس كل إنسان كاتباً .

فقد بقي علينا أن ننظر فيما يخص المهملات والشخصيات ، فنقول إن الشخصيات تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة وصورتها صورة المتناقضات . فأما المهملات فصورتها صورة الجزئيات ، وذلك أنها في المادة الضرورية والممتنعة تقتسمان الصدق والكذب . فأما في المادة الممكنة فيجتمعان جميعاً على الصدق .

والمطلوب السادس : هو أن ينظر كيف يسمّى ذوات الأسوار من الأسوار فيقول : بأن المتقابلة على طريق الأضداد يسمّى كليات حسب اثنين : أحدهما لأن الموضوع في المقدمات كلي والثاني لأن أسوارها كلية . والمتقابلة على طريق الأضداد الصغار يسمّى كليّات كالجزئيات فمن قبل السور . والمتقابلة على طريق^(٢) التناقض تسمّى كالكلّيات : أما كليّات^(٣) فمن قبل الموضوع ،

(١) الممكنة (+ ب ، ج) .

(٢) الأضداد الصغار... على طريق (- ب) . (٣) كليّات (+ ب ، ج) .

وأما كالكليات فمن قبل السور الأفضل . وذلك أن أحدهما السور فيهما كلي والآخر جزئي . وأما المهملات فيسمى كليات لا كالكليات . أما كليات فمن قبل الموضوع ، وأما لا كالكليات فمن قبل أنها لا سور لها . فأما الشخصيات فيسمى فريدات^(١) ووحدات من قبل أن الموضوع فيها شخص .

والمطلوب السابع : لم يسلب قوله «بليس كل» ولم يسلب قوله واحد بلا واحد ، بل سلبه بقوله ولا واحد ، وزيد هذه الواو ، فيقول إن السبب في إضافة هذه الواو وهو أن غرض السالب أن يرفع ما أوجبه الموجب ، والذي أوجب الموجب المشي لواحد من الناس . وغرض السالب ليس أن يرفعه من واحد أي واحد اتفق بل من أي واحد كان ، حتى يرفع ذلك الواحد في جملة ما يسلبه السالب . وههنا ينقطع الكلام في السبعة المطالب التي من بيان المفسرين أن ينظروا فيها في السور ، فقد بقي علينا أن ننظر في المطلوب الثالث وهو حرف السلب : إلى أي شيء لما في الموجبة الثنائية إذا أضيف حرف السلب حدثت لها سالبة تناقضها .

— ٢ —

[الكلام في حرف السلب]

فنقول إن حرف السلب في المهملات والشخصيات يضاف إلى المحمول وفي ذوات الأسوار إلى السور بمتزلة قولنا الإنسان يمشي ، ليس كل إنسان يمشي . وذلك أن غرض السالب أن يرفع ما أوجبه الموجب والموجب إنما أوجب ، في الثنائية المهمة والشخصية ، والمحمول وفي ذوات الأسوار السور . فالسالب^(٢) إنما ينبغي له^(٣) أن يعهد ، فيرفع هذين ، وفي الجملة إنه على هذا

(١) مزيدات (ب ، ج) .

(٢) فالسالب (- ب ، ج) .

(٣) له (+ ب ، ج) .

الوجه تقتسم المقدمات الصدق والكذب . وههنا ينقطع التعليم الذي من شأن المفسرين أن يقدّموه قبل الكلام في هذا الفصل .

فلنأخذ الآن في شرح كلام أرسطوطاليس على الرسم . فيقول أول ما بدأ أرسطوطاليس في هذا الفصل هو أن عرّفنا مبلغ عدد المقدمات الثنائية التي موضوعها محصل ، فيزعم أنها ثمان . وأوضح ذلك بأنه قال : المقدمات أحكام على الأمور فعددها بحسب عدد الأمور . والأمور إما شخصية وإما كلية ، فينبغي أن تكون الأحكام إما شخصية وإما كلية . وكلية إما ذات سور أو غير ذات السور . إما أن يكون كلية أو جزئية فيتحصل من ذلك عدد المقدمات أربعة : شخصية ومهملة وكلية وجزئية . وبإزاء كل موجبة سالبة فيكون الجميع ثمان مقدمات : اثنتان منها كليتان وهاتان يتقابلان تقابل الأضداد الكبار^(١) ، واثنتان جزئيتان وهاتان يتقابلان تقابل الأضداد الصغار^(٢) . واثنتان شخصيتان وهاتان متقابلات تقابل التناقض .

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في أن يبين أن السور لا يمكن إقرانه إلى المحمول لكن إلى الموضوع . ومن ههنا استخرج المفسرون رسم السور فقالوا إنه لفظ يقترن بالموضوع . وأرسطوطاليس يبين ذلك بطريق الخلف . ويقول إن أضيف حرف السلب إلى المحمول لزم أن يبطل أشرف المقدمات في الكمية والكيفية والمادة .

وإذا بطلت أشرف المقدمات^(٣) فأولى لما دونها أن يبطل . وإذا بطلت المقدمات بأسرها وخرجت من أن تكون صادقة لم يبق لنا مقدمة تصلح للقياس . والمقدمة الشريفة التي تبطل هي الموجبة الكلية في المادة الضرورية . فأما كيف يبطل عند إضافة السور إلى المحمول فيتبين على ما أنا واصفه . وذلك أنه يلزم

(١) الكبار (+ ج) .

(٢) الكبار واثنتان جزئيتان . . . الصغار (- ب) .

(٣) في الكمية والكيفية . . . المقدمات (- ب) .

عند إضافة السور إلى المحمول^(١) والقضية القائلة كل إنسان هو كل حيوان ، أن يكون أي واحد واحد فرضناه من الناس ، هو كل حيوان . فيكون سقراط طائراً وثعلباً وغيرهما من الحيوانات . وهذا شنع وهذه الشناعة حدّها القول بأن السور ينبغي أن يضاف إلى المحمول . فما ينبغي إذن أن يضاف السور إلى المحمول فيبقى أن يضاف إلى الموضوع .

فأما المفسّرون فيفتحون هذا الباب ويستقصونه بأن يقولوا : إن أمكن إضافة السور إلى المحمول بعد اقترانه إلى الموضوع فليقرنه . ولأن الأسوار أربعة فيجب أن يعهد إلى قضية ما ولا ريب أن فيها محمولاً وموضوعاً ، وليجعل مع موضوعها واحداً من الأسوار ، وليقرن إلى المحمول الأسوار الأربعة حتى يصير المقدمة ذات سورين ، فيتولّد من ذلك ستة عشر مقدمة : كل إنسان كل حيوان - واحد من الناس كل حيوان - ليس كل إنسان كل حيوان - واحد من الناس كل حيوان - كل إنسان واحد من الحيوانات - ليس كل إنسان ليس كل حيوان - ولا واحد من الناس واحد من الحيوانات - كل إنسان لا واحد من الحيوانات - واحد من الناس ولا واحد من الحيوانات - ليس كل إنسان ولا واحد من الحيوانات - ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوانات - كل إنسان واحد من الحيوانات - واحد من الناس ولا واحد من الحيوانات - ليس كل إنسان واحد من الناس ولا واحد من الحيوانات - ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوانات - فهذه هي الستة عشر مقدمة التي تتولّد من إضافة السور إلى المحمول حتى تصير المقدمة ذات سورين . إلا أن هذه الست عشرة يلزم منها بأسرها شناعات ، وذلك أن أربعة منها يصدق دائماً في المواد كلها ، وأربعة يكذب في المواد كلها ، وأربعة يصدق في الضروري والممكن ، ويكذب في الممتنع وأربعة يكذب في الضروري والممكن^(٢) ، ويصدق في الممتنع^(٣) والمقدمات التي هذه صفتها تلزم شناعات

(١) فيتبيّن... المحمول (-ج) .

(٢) ويكذب في... الممكن (+ب ، ج) .

(٣) الممتنع (+ب ، ج) .

عظيمة . وذلك أنها تصدق في الشيء وضده . فينتج أن تكون القضية صادقة على الشيء وضده . فأما المقدمات الكاذبة في المواد كلها فعددها أربعة : الأولى منهن : كل إنسان كل حيوان . والثانية واحد من الناس كل حيوان . والثالثة ليس كل إنسان كل حيوان . والرابعة ولا واحد من الناس ليس كل حيوان^(١) . والأربعة الصادقة في المواد كلها : الأولى منهن : ليس كل إنسان كل حيوان - كل إنسان ليس كل حيوان - ولا واحد من الناس كل حيوان - واحد من الناس ليس كل حيوان^(٢) . فأما الأربع الصواب في الضروري والممكن ، لكاذبة في الممتنع ، فالأولى منهن كل إنسان واحد من الحيوان - واحد من الناس واحد من الحيوان - ولا واحد من الناس ولا واحد من الحيوان - لا كل إنسان ولا واحد من الحيوان^(٣) .

وأما الأربع الكواذب في الضروري والممكن الصواب في الممتنع فهي ليس كل إنسان واحد من الحيوان - ولا واحد من الناس واحد من الحيوان - كل إنسان ولا واحد من الحيوان - واحد من الناس ولا واحد^(٤) من الحيوان - وقد كنا قدمنا القول بأن هذه المقدمات مردولة بأسرها من قبل صدقها في جميع المواد وكذبها في جميعها . أو صدقها في مادتين متقابلتين بمنزلة الضروري والممكن ، أو كذبها في مادتين متقابلتين بمنزلة الضروري والممكن . والقياس فلا يصلح له مقدمات شبيهة بهذه الصفة . لكن إنما يصلح له من المقدمات ما كان صدقه بسبب الأمور ، لا من قبل القول وفساد نظمه والزيادة فيما لا يحتاج إليه . وينبغي أن يعلم ، وإن تجاوزنا فيما نقوله ما نحن بسبيله ، أن كل مقدمة نجد فيها سلبين . فتلك المقدمة موجهة^(٥) لا سالبة بمنزلة قولنا ليس كل إنسان ليس كل حيوان . فإن هذه المقدمة هي مساوية لقولنا كل إنسان كل حيوان .

(١) والثالثة... كل حيوان (+ ب ، ج) .

(٢) واحد... حيوان (+ ب ، ج) .

(٣) لا كل إنسان... الحيوان (+ ب ، ج) .

(٤) ولا واحد (+ ب ، ج) .

(٥) موجهة (- ج) .

وقد احتج قوم وقالوا بل السور ينبغي أن يضاف إلى المحمول وتكون المقدمة صادقة . فإن أرسطوطاليس وفلاطن قد قرناه إلى المحمول^(١) وقولاهما صادقان . وذلك أن أرسطوطاليس يقول في كتاب النفس : إن النفس طلحنا^(٢) ما ، أي كمال ما ، ويعني بكمال ما أي كمال واحد . والكمال هو المحمول على النفس . وفلاطن يقول إن الريطوريقى أي الخطابة قوة ما ، فزعموا أن لفظة «ما» سور وليس الأمر على هذا لكن لفظة «ما» في هذا الموضع يجري مجرى الفصل . فإن لفظة «ما» في مواضع كثيرة تقوم مقام الفصل . فلنا إذا أقرنا بالحيوان قامت مقام الناطق والمات ، فهذا يكفي في إزالة هذا الاعتراض .

— ٣ —

[الكلام في تقابل المقدمات]

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في تعليمنا عن تقابل المقدمات . ولما كانت المقدمات تتقابل على ضربين : على طريق التضاد ، وعلى طريق التناقض ، يخبرنا أرسطوطاليس ويعلمنا كل واحد من هذين الضربين فيقول : إنها تتقابل على طريق التضاد إذا جعلت بإزاء الإيجاب الكلي السلب الكلي بمنزلة القول : كل إنسان يمشي . فإن المقابل لهذا على طريق التضاد القضية القائلة : ولا واحد من الناس يمشي . فأما الجزئيان فتقابلهما على طريق الأضداد الصغار . وهاتان بمنزلة قولنا بعض الإنسان يمشي / ليس بعض الإنسان يمشي . والذي يخص الصنف الأول أنه يسوّغ فيه أن تجتمع المقدمتان على الكذب . فأما على الصدق فلا . وذلك أن المقدمات الكلية في المادة الممكنة كواذب كلها .

فأما الصنف الثاني فيخصّه أن المقدمتين فيه يجوز اجتماعهما على الصدق وذلك أن الجزئيات في المادة الممكنة صواب أبدأ . فأما المتقابلة على طريق^(٣)

(١) إلى المحمول (+ ب ، ج) .

(٢) لفظة يونانية على ما جاء في هامش (ب) .

(٣) الصدق... طريق (+ ب ، ج) .

التناقض فتتقسم إلى المتناقضة على التحقيق وإلى المتناقضة على غير التحقيق .
والمتناقضة على التحقيق تنقسم إلى قسمين : إلى الكلّيات وإلى الشخصيات .
والكلّيات تنقسم إلى قسمين : إلى الموجبة الكلّية والسالبة الجزئية وإلى السالبة
الكلّية والموجبة الجزئية . والذي يخصّ هذا الصنف من أصناف التقابل أنه يقتسم
الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الأزمنة . فأما الشخصيات فإنها
تقتسم أيضاً الصدق والكذب في جميع المواد وفي جميع الأزمنة . وهذه بمنزلة
قولنا زيد يمشي - زيد ليس يمشي . والفرق بينها وبين الكلّيات أن الكلّيات تقتسم
الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل . فإن
الموجبة في المادة الضرورية كلّية كانت أو جزئية ، صادقة أبداً والسالبة كاذبة
أبداً . وفي المادة الممتنعة السالبة صادقة أبداً والموجبة كاذبة أبداً . وفي المادة
الممكنة للكلّيات كواذب أبداً والجزئيات صواب أبداً . فأما الشخصيات فإنها في
المادة الضرورية ، الموجبة منها صادقة والسالبة كاذبة أبداً . وفي المادة الممتنعة
السالبة صادقة أبداً والموجبة كاذبة أبداً^(١) ، وفي المادة الممكنة في الزمانين
الماضي والحاضر إحداهما صادقة على التحصيل والأخرى كاذبة على التحصيل .
فأما في الزمان المستقبل فإنها تقتسم الصدق والكذب ، ولكن على غير تفصيل ولا
تحصيل ، فإن زيداً لا بد إما أن يستحم أو لا يستحم ، إلا أنه لا يمكن إثبات
الحكم على أحدهما قبل وقوعه . وأما المتناقضة على غير طريق التحقيق فهي
المهملات ، وذلك أن هذه في المادتين ، الضرورية والممتنعة ، يقتسمان الصدق
والكذب على ما مضى . فأما في المادة الممكنة فيجتمعان على الصدق لأن قوتها
قوة الممكنات الجزئيات . ولهذا زعم أرسطوطاليس أن تناقضهما لا على طريق
التحقيق هي المقتسمة للصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة .
وأرسطوطاليس ينشر على ذلك شكاً قوياً صورته هذه الصورة : القول بأن
المهملات في المادة الممكنة لا تقتسم الصدق والكذب كذب ، وذلك أن الموجبة
المهملة تساوي الموجبة الجزئية والموجبة الجزئية تناقضها السالبة الكلّية . فيجب

(١) وفي المادة الممكنة... كاذبة أبداً (+ ب ، ج) .

أن تكون السالبة المهمة مساوية للسالبة الكلية . فإذا كانت بهذه الصورة كانت السالبة المهمة مناقضة للموجة المهمة ، والمتناقضان لا يصدقان ، فكيف زعمت أنهما يجتمعان على الصدق والكذب . وحل الشك يجري على هذه الصفة : أما أن الموجبة المهمة تساوي الموجبة الجزئية فلا كلام فيه . وأما أن السالبة الكلية تساوي السالبة المهمة فغير مسلم . وذلك أن السالبة الكلية كاذبة لا محالة في المادة الممكنة بمنزلة قولنا ولا واحد من الناس يمشي . فأما المهمة فليست كاذبة بمنزلة قولنا الإنسان ليس يمشي . وذلك أنه ليس يمكن أن يعدم المشي جميع نوع الإنسان .

فأما المفسرون فقد يأتون بحجج من ادعى أن السالبة المهمة مساوية للسالبة الكلية ، وبالحجج التي أبطلت أقاويلهم . فإن أصحاب فلاطن يرون أن السالبة المهمة مساوية للسالبة الكلية وينسبون ذلك على هذه الصفة . قالوا أرسطوطاليس نفسه استعمل ذلك بقوله في السماع الطبيعي إنه لا حركة خارجة عن المتحرك . ويقول في كتاب النفس : إنه لا حاسة خارجة من الخمس . فنقول إن أرسطوطاليس لم يستعمل هذه على أنها سوابل ممكنة بل إنما يستعملها على أنها سوابل متمنعة ، والسوابل المتمنعة صواب أيضاً . فإن فلاطن استعمل في كتاب السياسة ، وأوميروس استعملها أيضاً بقوله : لا خير في كثرة الرؤساء . فنقول إن هذه المقدمة ليست كلية لكنها جزئية والجزئية في المادة الممكنة صادقة . فأما أصحاب أرسطوطاليس فبينوا أن السالبة المهمة غير السالبة الكلية على هذا الوجه ، قدموا أولاً أربع مقدمات يقرّ بها الفريقان . أحدها أن ليس مقدمة كلية ممكنة صادقة لا موجبة ولا سالبة . والثاني أن الموجبة المهمة مساوية للموجبة الجزئية . والثالث أنه إذا كانت المقدمات التي يأتلف منها القياس صادقة وكان تأليفها قياساً فلا سبيل إلى أن تكون النتيجة تتبع أخس^(١) ما في المقدمات في الكم والكيف . ثم عملوا القياس هكذا : الجائر ولا واحد من العدل ، والعدل على الإنسان بالإهمال . وهذا القياس هو في الشكل الأول في الضرب السادس ونتيجته

(١) أحسن (أ ، ج) .

هي قولنا الإنسان ليس بجائر وهي سالبة مهملة . فقالوا لأصحاب فلاتن هذه السالبة مساوية للكلية أم للجزئية . فإن قلتم للكلية وهي صادقة أن مقدمة كلية ممكنة صادقة وهذا بخلاف الأصل . وإذ لم يكن كلية فهي جزئية . فالسالبة المهمة مساوية للجزئية .

- ٤ -

[الكلام في أن الموجبة الواحدة يناقضها سالبة واحدة]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في أن يبين أن الموجبة الواحدة إنما تناقضها سالبة واحدة ، ويقول إن السوالب التي يمكن أن تفرض بإزاء كل موجبة أربعة : سالبة يكون موضوعها وموضوع الموجبة واحداً ، ومحمولهما مختلفان بمنزلة قولنا سقراط يمشي ، سقراط ليس يكتب . وسالبة يكون محمولها ومحمول الموجبة واحداً وموضوعهما مختلفان بمنزلة قولنا سقراط يمشي - زيد ليس يمشي . وسالبة يكون محمولها وموضوعها غير محمول الموجبة وموضوعها بمنزلة قولنا : سقراط يمشي - فلاتن يكتب^(١) . وسالبة يكون محمولها وموضوعها هو محمول وموضوع الموجبة بمنزلة قولنا سقراط يمشي - سقراط^(٢) ليس يمشي . فالثلاث السوالب الأوائل لا يجوز أن تكون مناقضات من قبل أنها تجتمع مع الموجبة على الصدق والكذب . فأما الأخيرة فهي التي تشاطر الموجبة الصدق والكذب .

فقد بان أن المناقضة للموجبة إنما هي سالبة واحدة وهي التي محمولها وموضوعها غير محمول الموجبة وموضوعها . ومثال ذلك قولنا : كل إنسان يمشي - ليس كل إنسان يمشي - واحد من الناس يمشي - ولا واحد من الناس يمشي - الإنسان يمشي - الإنسان ليس يمشي - سقراط يمشي - سقراط ليس يمشي .

(١) ليس يكتب (+ ب ، ج) .

(٢) يمشي.... سقراط (+ ب ، ج) .

وأرسطوطاليس يأخذ من بعد ذلك في أن يبين متى تكون النتيجة الموجبة واحدة ومتى تكون السالبة واحدة . ويقول إن الموجبة تكون واحدة متى كان محمولها طبيعة واحدة وموضوعها طبيعة واحدة ، ولم يكن فيها إسم مشترك . وكذلك السالبة تكون واحدة بأن تكون صفتها هذه الصفة .

ومن بعد هذا يشير أرسطوطاليس شكاً ويحلّه ويتبعه بالكلام في الممكن ، ويورد حجج من أبطله وجعل الأمور كلها ضرورية ويبطلها . ويرى أن ههنا ممكناً ويوقفنا على وجه الشبهة التي قادت الذين أبطلوا الممكن إلى إبطاله وهذه صورة الشك :

زعم المتشكك أن جزئي التناقض هما بحسب ما قاله أرسطوطاليس يقتسمان الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل . وهذا هو أن يكون أحدهما صادقاً أبداً والآخر كاذباً أبداً . وإذا كانا بهذه الصفة وجب أن تكون الأمور بأسرها ضرورية الوجود وضرورية العدم . لأن الصدق أبداً يتبعه الوجود والكذب يتبعه العدم .

فأرسطوطاليس يحلّ هذا الشك بقسمة المتناقضات . ويرى أن ليس كلها تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل ويقول : إن المتناقضات منها كلية ومنها مهمة ومنها شخصية . والمتناقضات الكلية التي هي موجبة كلية وسالبة جزئية ، وسالبة كلية وموجبة جزئية تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد وجميع الأزمنة على التفصيل والتحصيل .

أما في المادة الضرورية فالموجبة صادقة أبداً والسالبة كاذبة أبداً . وأعني بقولي أبداً في الأزمنة الثلاثة .

أما في المادة الممتنعة ، السالبة صادقة أبداً والموجبة كاذبة أبداً .

وأما في المادة الممكنة فالكلية كاذبة أبداً والجزئية صادقة أبداً . والمتناقضات المهمة تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل في المادتين الضرورية والممتنعة على ما مضى . فأما في المادة الممكنة فجميعاً صادقتان لأن المهملتين متساويتان بجزئيتين . والجزئيات في المادة الممكنة صواب

والمتناقضات المهمة تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل في المادتين الضرورية والممتنعة على ما مضى . فأما في المادة الممكنة فجميعاً صادقتان لأن المهملتين متساويتان بجزئيتين . والجزئيات في المادة الممكنة صواب والمتناقضات الشخصية . أما في المادة الضرورية والممتنعة ، في جميع الأزمنة ، فإنها تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل . أما في الزمان الماضي فأنجز^(١) تحقق الصدق أحدهما على التحصيل . وفي الزمان الحاضر المشاهد يصح ذلك . فأما في الزمان المستقبل فلا يعلم أيهما صادق ولا أيهما كاذب . وذلك أن اقتسامهما للصدق والكذب واجب ضرورة . ولكننا نحن قبل وقوع الأمر الممكن لا نعلم أي المقدمتين صادقة وأيها كاذبة . فإن استحمام سقراط في غد يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون ، وكذلك لا استحمامه .

فالتقيض الدال عليه يجوز أن يصدق أي جزء كان ويجوز أن يكذب . فالمقدمات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل لا تقتسم المتناقضات الدالة عليها الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل ، لكن إذا صدق أحدهما كذب الآخر . وهذه هي القضية التي جرت أن تكون الأمور كلها ضرورية ، فليس الأمور إذن كلها ضرورية . لكن الأمور الشخصية جواهر كانت أم الكائنة في الزمان المتصل^(٢) هي ممكنة . وذلك أنه شائع^(٣) في الزمان المتصل^(٤) أن يوجد وشائع^(٥) أن لا يوجد .

— ٥ —

[الكلام في رد القول في أن الأمور كلها

ضرورية الوجود أو ضرورة العدم]

فلنأخذ الآن في إيراد حجج أصحاب الضروري كما فعل أرسطوطاليس

(١) فالخير (ب ، ج) .

(٢) المستقبل (ب ، ج) .

(٣) شائع (ب ، ج) .

(٥) شائع (ب ، ج) .

(٤) المستقبل (ب ، ج) .

فنقول : إن الذين ادّعوا أن الأمور كلها ضرورية ونفوا^(١) الأمور الممكنة يبتنوا دعواهم بحجج كثيرة : الأولى منها صفتها هذه الصفة : قالوا الأمور تتبع القول بحسب ما يتصرّف عليه القول . والأقاول تقتسم الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل . فأحد أجزائها صادق أبداً والآخر كاذب أبداً . والصادق يتبعه أن يكون الأمر موجوداً والكاذب^(٢) يتبعه أن لا يكون الأمر موجوداً أبداً^(٣) . والكاذب يتبعه أن يكون الأمر معدوماً أبداً فينتج من ذلك أن تكون الأمور إما موجودة أبداً أو معدومة أبداً ويبطل طبيعة الممكن .

وهذه الحجة الثانية صفتها هذه الصفة . قالوا : إذا كان سقراط الآن ماشياً فقد كان القول السالف فيه بأنه يمشي صادقاً لا محالة . وإذا كان صادقاً لا محالة فالأمر من الاضطرار وجوده وما من الاضطرار أن يوجد فيمتنع أن لا يوجد وما هو ممتنع أن لا يوجد فليس هو ممكناً أن لا يوجد . فالأمر إذن كونها ضروري لا ممكن . وهذه الحجة تدعى التي من قبل مقدمة المعرفة .

والحجة الثالثة هي للمفسرين لا لأرسطوطاليس قالوا : إذا كان الله عالماً بالأمور وعلم الله لا يجوز أن يتغير ، فالأمور إذن وقوعها من الاضطرار . وإذا كان الأمر على هذا فالأمور بأسرها ضرورية .

ونحن نقول ليس من أجل أن الله جلّ اسمه عالم بالأمور يجب أن يكون هو السبب في كون هذه الأمور . وذلك أنه ليس السبب في إحراق النار علمي بها . لكن لما كانت هي بهذه الحال صرنا نحن ندركها . كذلك ليس السبب في وجود الأمور علم الباري بها ، لكن لما كان علمه حقيقياً لا يشعر به الخطأ تقدم ، فعلم الأمور قبل كونها وعلمه بها بحسب ما هي . ولأن منها ضرورياً ومنها ممتنعاً ومنها

(١) ونفوا (+ ب ، ج) .

(٢) والكاذب... أبداً (- ب ، ج) .

(٣) والكاذب... الأمر موجوداً (- ب ، ج) .

ممكناً فهو يعرف كل واحد منها بحسب طبيعته . فيعلم أن النار تحرق لا محالة ، والإنسان ممتنع أن يطير وأن زبداً يجوز أن يستحم في غد ويجوز أن لا يستحم . فهذا كان في فسخ هذه الحجة .

— ٦ —

[الكلام في إلزام الشناعة للحجتين]

وأرسطوطاليس يأخذ في إلزام الشناعة للحجتين اللتين أوردتهما . وقبل ذلك يورد اعتراض معترض اعترض به على أصحاب الضروري فقال : قولكم إن ضربي النقيض يقتسمان الصدق^(١) الكذب على التفصيل والتحصيل كاذب . ذلك أنه لو لم يكونا جميعاً صادقين أو كاذبين . فأرسطوطاليس يبين هذا الرأي ويقول : يلزم من كونهما صادقين أو كاذبين شناعتان : الأولى منهما بطلان شرط النقيض ، والثانية أن يتأكد وجود الضروري . وذلك أنهما إذا كانا جميعاً صادقين لزم وجود الأمور أولاً وجودها من الاضطراب . وإن كانا جميعاً كاذبين لزم أن لا توجد الأمور ولا أن لا توجد من الاضطراب .

ومن بعد ذلك يورد الشناعة اللازمة لأصحاب الضروري في الحقيقة ويقول : إنه متى كانت الأمور كلها ضرورية لزم بطلان أشرف الأمور وهو العقل . وذلك أن العقل إنما خلقه الله عز وجل ليتصرف بحسب ما يرى . فإذا كانت الأمور ضرورية فكّر العقل أو لم يتفكر ، فوقوع الأمر إذاً إن كان وقوعه من الاضطراب لا بد منه ولا معنى للروية وللفكر ولا للسنن ولا للنواميس ولا للأوامر ولا للنواهي . ويلزم من هذا أن يكون خالق العقل والروية قد خلق شيئاً باطلاً .

فهذه هي الشناعة التي يلزمها أرسطوطاليس . وهو يبين أن ههنا ممكناً
بيانين :

أحدهما من الروية ويقول : إذا كانت الروية موجودة فلإنسان أن يروى فيما

(١) الصدق (+ ب) .

يريد أن يفعله ، وله أن يفعل ما يؤثر وله أن لا يفعل ما يؤثر ، وله أن لا يفعل ذلك . وإذا كان الأمر على هذا فيجوز وجود الأمر أو لا وجوده ، وما كان بهذه الصفة فهو ممكن .

والحجة الثانية من قِبَل الفعل والانفعال . وذلك أنا نشاهد أشياء تفعل وليس فعلها دائماً بمنزلة مشى زيد . وأشياء تنفعل وليس انفعالها دائماً بمنزلة تخريق الثوب . فإنه يجوز أن ينخرق وأن لا ينخرق بأن يبلى . والأشياء التي توجد تارة ولا توجد تارة هي ممكنة .

وأرسطوطاليس من بعد تبينه أن ممكناً موجود يأخذ في أن يرى الشبهة التي دخلت على القائلين بأن الأمور كلها ضرورية ويقول : إن اعتقادهم بأن ضربي النقيض يقتسمان الصدق والكذب على التفصيل والتحصيل هو الذي جرهم إلى ذلك ، وليس الأمر على هذا لكن على ما بينا أولاً أن المقدمات الشخصية في المادة الممكنة في الزمان المستقبل تقتسم الصدق والكذب على غير تفصيل وتحصيل .

— ٧ —

[الكلام في عدد المقدمات البيانية]

وأرسطوطاليس يأخذ من بعد هذا في أن يعرفنا مبلغ عدد المقدمات الغير المحصلة ويجمع جميع المقدمات البيانية^(١) ، ويختتم بها الكلام في هذا الفصل فيقول : إن المقدمة البيانية^(٢) التي موضوعها غير محصل إما أن تكون شخصية بمنزلة قولنا لا زيد يمشي . وإما مهملة بمنزلة قولنا الإنسان يمشي . وإما كلية بمنزلة قولنا^(٣) : كل لا إنسان يمشي . وإما جزئية بمنزلة قولنا واحد لا إنسان

(١) الثنائية (ب ، ج) .

(٢) الثنائية (ب ، ج) .

(٣) زيد يمشي . . . قولنا (ب ، ج) .

يمشي . وبإزاء هذه الأربع موجبات أربع سوابب فيصير عددها ثمانية . وهذه إذا كرّرت في المواد الثلاث صارت أربعة وعشرين . وإذا كرّرت في الأزمنة الثلاث صارت اثنين وسبعين وإذا أضيف إليها المقدمات المحصّلة ومبلغها اثنتان وسبعون يصير الجملة مائة وأربع وأربعون مقدّمة في النوع .

— ٨ —

[الكلام في أنه لم يستعمل المحمول غير المحصّل]

وقد بقي علينا أن نخبرنا السبب الذي من أجله لم يستعمل المحمول غير المحصّل في هذه المقدمات فيقول : إنه لو استعمله في مقدمة شخصية ومهمة بمنزلة قولنا الإنسان لا يمشي ، زيد لا يمشي، وكانت صورة هذه الصورة سوابب فكانت الموجبات تشبه السوابب ، وهذا من أضلّ ما يكون .

وكذلك لو استعملنا في الكليات بمنزلة قولنا كل إنسان لا يمشي كانت تشبه هذه المقدّمة ولا واحد من الناس يمشي . فلهذا السبب لم يستعمل مقدمة بيانية^(١) محمولها غير محصّل . وهنا فلينتقطع الكلام في الفصل الثاني . فلنأخذ الآن الكلام في الفصل الثالث .

(١) ثنائية (ب ، ج) .

الفصل الثالث

[الكلام في أنواع المقدمات]

وقبل أن يشرع في الكلام فيه ، فلنورد ما من شأن المفسرين أن يوردوه قبله من المباحث وهي أربعة : الأول لم يجعل هذا الفصل ثالثاً . والثاني كم عدد مبلغ المقدمات الثلاثية^(١) . والثالث النظر في الجزء الثالث الذي به صارت الثلاثية ثلاثية . والرابع أعطى القانون أي شيء ممّا في الموجبة الثلاثية إذا أضيف حرف السلب حدث من الموجبة سالبة يناقضها ، فيقول : إن السبب في تصييره هذا الفصل ثالثاً هو أن المقدمة الثنائية أبسط من الثلاثية ، والبسيط يتقدم على المركّب . وذلك أن الثلاثية هي ثنائية وزيادة حرف ثالث . وأيضاً إن الثنائية هي بالقوة ثلاثية ، وما بالقوة يتقدم على ما بالفعل في الزمان .

فأما عدد المقدمات فمادتان وثمانية وثمانون مقدمة في النوع . وبيان ذلك على هذه الصفة :

المقدمة الثلاثية إما أن يكون الموضوع لها شخصاً أو كلياً^(٢) . وهذا إما مع سور أو لا . والذي هو^(٣) مع سور إما أن يكون معه سور كلي أو سور جزئي .

(١) الثلاثية (- ج) .

(٢) طبيعة (ب ، ج) .

(٣) هو (- ب ، ج) .

فيتحصّل من قبل ذلك أربع مقدمات موجبات ، ويإزاء كل موجبة سالبة فيصير ثمانية . وهذه إما أن تكون في المادة الضرورية أو الممكنة أو الممتنعة فيصير ثمان وأربعين مقدمة . وهذه في الأزمنة الثلاثة يكون مائة وأربع وأربعين مقدمة : وهذه إما أن يكون المحمول فيها محصلاً أو غير محصّل فيصير مائتين وثمان وثمانين . وكون المحمول غير محصّل به فارقت الثنائية للثلاثية لأن الثنائية لم يستطع فيها أن يأتي بموجبة محمولها غير محصّل لثلاث تشبه السالبة . وقد شرحنا ذلك فيما تقدم .

فأما الحرف الثالث فهو لفظة بسيطة دالة على الوجود من شأنها أن تقرن إلى أحد حدّي المقدمة ، يربط المحمول فيها بالموضوع ويحمل بالعرض وهي ثالث بالطبع . فقولنا فيها على الوجود للفرق بينها وبين^(١) السور الذي لا يقرن إلا إلى الموضوع . وقولنا فيها إنها تحمل بالعرض للفرق بينها وبين المحمولات التي تحمل بالذات . فإن الحرف الثالث إنما يحمل بسبب إضافته إلى المحمول . وقوله فيه إنه ثالث بالطبع من قبل إنه في المرتبة قد يجوز أن يكون أولاً وثانياً وثالثاً .

فأما حرف السلب في هذه المقدمات ، أما المهملة والشخصية فحرف السلب فيهما يضاف إلى الثالث . وأما في ذوات الأسوار فلإلى السور من قبل أن الثالث والسور هما صورتا المقدمة .

- ١ -

[الكلام في الخلاف بين الثنائية والثلاثية]

وإذ قد استوفينا الكلام في الأشياء التي جرت عادة المفسرين بتقديمها قبل هذا الفصل ، فلنأخذ الآن في كلام أرسطوطاليس . وأول ما بدأ في هذا الفصل علمنا عن الخلاف بين الثنائية والثلاثية ، وثانية عن الوفاق بينهما .

أما الخلاف فزعم أنه يجري على هذا السبيل : المقدمات الثنائية فيها مناقضة واحدة وهي التي محمولها محصّل . فأما الثلاثية ففيها^(٢) متناقضان

(١) ويحمل بالعرض . . . وبين (- ب) . (٢) مناقضة . . . ففيها (+ ب ، ج) .

إحديهما محمولها محصل والأخرى محمولها غير محصل . والأولى من هاتين المتناقضتين تسمى بسيطة والأخرى معدولة ، من قِيلَ عدول محمولها من التحصيل إلى غير التحصيل . والمثال على المناقضة الأولى قولنا : الإنسان يوجد ماشياً - الإنسان ليس يوجد ماشياً . والمثال على المناقضة الثانية قولنا : الإنسان يوجد لا ماشياً - الإنسان ليس يوجد ماشياً^(١) .

ومن بعد تحصيل أرسطوطاليس هاتين المتناقضتين أخذ في المناسبة بينهما ويرينا أي أجزائها يصدق بعضها مع بعض فهو يقول : إن السالبة المعدولة يصدق مع الموجبة البسيطة ويفضل عليها بواحد . والموجبة المعدولة تصدق مع السالبة البسيطة وينقص عنها بواحد . ويناسب بينها هذه النسبة بتوسط المقدمتين . لأن الأشياء لا تناسب بينها وبنفوسها لكن بمتوسط . والمقدمتين هي قولنا الإنسان يوجد جائراً - الإنسان ليس يوجد جائراً . فنحن نرتب هذه المقدمات في لوحين ونبين بعد ذلك صحة الترتيب . وصورة اللوحين هكذا :

| | |
|---|--|
| <p>الإنسان ليس يوجد عادلاً هذه سالبة بسيطة تصدق في أربعة وهي لا عادل والقائل والمتوسط وغير القائل وتكذب في الجائر والقائل في العادل وغير القائل .</p> | <p>الإنسان يوجد عادلاً هذه الموجبة البسيطة تصدق في واحد وهو العادل وتكذب في أربعة وهي لا عادل والقائل والمتوسط وغير القائل</p> |
| <p>الإنسان يوجد جائراً منها موجبة عدمية تصدق في واحد وتكذب في أربعة . تصدق في عادل وتكذب في العادل وفي غير القائل والقائل والمتوسط .</p> | <p>ليس يوجد الإنسان جائراً هذه سالبة عدمية تصدق في أربعة وتكذب في واحد . تصدق في العادل وهو غير القائل وفي القائل والمتوسط وتكذب في الجائر .</p> |

(١) والمثال على المناقضة . . . ماشياً (- ب ، ج) .

| | |
|---|--|
| <p>ليس يوجد الإنسان لا عادلاً هذه سالبة معدولة تصدق في اثنين وتكذب في ثلاثة . تصدق في العادل وفي غير القائل وتكذب في العادل وفي المتوسط والقائل .</p> | <p>يوجد الإنسان لا عادلاً هذه موجبة معدولة وتصدق في ثلاث وتكذب في اثنتين . تصدق في لا عادل في المتوسط والقائل وتكذب في العادل وفي غير القائل .</p> |
|---|--|

فأما المفسرون فإنهم يزعمون أن هذا الباب لولا أن ثاوفرسطس(*) وأوديمس(**) سمعاه من أرسطوطاليس لبقى إلى الآن غير مفهوم . ويقررون في فهمه أصولاً ثلاثة :

الأول منها أن جزئي النقيض يقتسمان الصدق والكذب دائماً .

والثاني أن كل أمر ليس يخلو إذا عرضت عليه أي صورة كانت من أن يكون إما غير قابل أو قابلاً . والقابل إما أن يكون فيه تهيؤ لأن قبل أو قد قبل ، والذي قد قبل . إما أن يكون قبل الصورة حسب دائماً أو ضدها دائماً ، والأمرين جميعاً في أزمنة مختلفة . فيتحصّل عدد الأمور خمسة وهي :

غير القابل والمهيء لثلا يقبل ، والذي قد قبل أحد الضدين دائماً والقابل لهما جميعاً في أزمنة مختلفة^(١) . فإذا كانت الأمور تنحصر في هذا العدد وكانت السالبة المعدولة تصدق في اثنين منها ، والموجبة البسيطة تصدق في واحد ،

(*) ثيوفراسطوس (القرن الثالث قبل الميلاد) حمل راية المذهب الأرسطوي بعد أستاذه وسعى إلى نشره . وقيل إنه أول من ألحق التلفيق بأرسطو ، وقد أضاف القضايا الشرطية .

(**) أوديموس الروديسي (القرن الثالث قبل الميلاد) زميل ثيوفراسطوس وتلميذ أرسطو ، قام بما قام به زميله وخلفه في رئاسة اللوقيون وحركة المشائية اليونانية .

(١) فيتحصّل ... مختلفة (- ب ، ج) .

فمعلوم أن السالبة المعدولة تتبع الموجبة^(١) البسيطة وتفضل عليها بواحد .
وكذلك الموجبة المعدولة تتبع السالبة البسيطة وتنقص عنها بواحد^(٢) .

والأصل الثالث هو أن أحد جزئي النقيض إذا صدق في واحد من هذه الأمور
فنقيضه يكذب فيه ويصدق في البواقي .

ومن بعد فراغ أرسطوطاليس من المناسبة بين النقيضين المعدول والبسيط
المهملين يأخذ في أن يناسب بين النقااض الكلية . ولما كانت النقااض على
ضربين أحدهما في موجبة كلية وسالبة جزئية ، والآخر في سالبة كلية وموجبة
جزئية ، وكان الأول منها فيه تتم المناسبة التي في المهملات حسب ذكره لها عن
الآخر . وينبغي أن يعلم أن السالبة المعدولة الجزئية تصدق على مع الموجبة
الكلية البسيطة وتفضل عليها بواحد . والموجبة الكلية المعدولة تصدق مع السالبة
الجزئية البسيطة وتنقص عنها بواحد^(٣) . وهذه الملازمة هي الملازمة التي كانت
في المهملات . فأما النقيض الآخر فأجمع المفسرون بأسرهم أن صورة تناسبه ضد
هذه الصورة .

وأرسطوطاليس من بعد فراغه من المناسبة بين المقدمات المتناقضات
البسيطة والمعدولة عرضاً ، أخذ أن يناسب بينها قطراً . فهو يقول إن المهملات
تصدق بعضها مع بعض في المادة الممكنة إذ كانت قوتها قوة الجزئيات .
والجزئيات في المادة الممكنة صادقة أبداً . فأما في الكلّيات فطرفا قطر حسب منها
صادقان وهما الجزئيان ، وطرفا القطر الآخر كاذبان وهما الكلّيان .

ومن بعد ذلك يأخذ في تعليمنا عن المتناقضات التي الموضوع فيها غير
محصل . ويزعم أن عددها ومناسباتها تجري بحسب ما جرى الأمر عليه في التي

(١) السالبة (ب ، ج) .

(٢) وكذلك . . . بواحد (- ب ، ج) .

(٣) والموجبة . . . بواحد (- ب ، ج) .

موضوعها محصل . وهذه التي موضوعها غير محصل هي بمنزلة قولنا إنسان يوجد عادلاً - لا إنسان ليس يوجد عادلاً - لا إنسان يوجد لا عادلاً - لا إنسان ليس يوجد لا عادلاً - ويزعم أن هذه هي عدد المتناقضات الثلاثة لا زائدة ولا ناقصة . وذلك أن المقدّمة الثلاثية الموجبة ليس تخلو من أن تكون في موضوعها ومحمولها محصلين أو غير محصلين أو أحدهما محصل والآخر غير محصل . فيحصل عدد الموجبات أربعة بإزاء كل موجبة سالبة^(١) فيصير عدد المتناقضات أربعة لا زائدة ولا ناقصة .

- ٢ -

[الكلام في الاشتراكات بين الثلاثية والثنائية]

وأرسطوطاليس من بعد فراغه في إيراد الخلاف بين الثلاثية والثنائية يأخذ في إيراد الاشتراكات بينهما . وهو يزعم أن بينهما ثلاثة اشتراكات :

الأولى : منها أن الجزء الذي من شأنه أن يرتّب معه حرف السلب في الثنائية معه بعينه يرتّب في الثلاثية . وهذا إما في الشخصيات والمهملات فمع الكلمة التي هي ثالثة في الثلاثية محمولة في الثنائيات . وأما في ذوات الأسوار فمع السور .

والاشتراك الثاني : هو أنه إذا كانت في المقدمات الثنائية والثلاثية آلات كثيرة وأوردنا أن نعمل من الموجبة سالبة ، فينبغي أن نقرأ تلك اللآل على ما هي عليه ونضيف حرف السلب إلى الجزء الذي ينبغي أن يضاف إليه .

والاشتراك الثالث : هو أن الثنائية تنبسط إلى الثلاثية ، والثلاثية تنقبض إلى الثنائية . فهذا مبلغ ما يورده أرسطوطاليس من الاشتراكات .

(١) فيحصل ... سالبة (- ب ، ج) .

[الكلام في تقابل الثلاثية وفي أنه يشبه تقابل الثنائية]

ومن بعد هذا يأخذ في أن يعلمنا عن تقابل الثلاثية وتقابلها يشبه تقابل الثنائية . وذلك أن الكلّيتين ، الموجبة والسالبة ، بمنزلة قولنا كل إنسان يوجد كاتباً - ولا واحد من الناس يوجد كاتباً يتقابلان تقابل الأضداد من قبل أنهما يجتمعان على الكذب في المادة الممكنة . فأما الجزئيات فتتقابلان التي تحت الأضداد والأضداد الصغار ، من قبل أنهما يجتمعان على الصدق في المادة الممكنة ، فأما الكلّية والجزئية بمنزلة قولنا كل إنسان يوجد كاتباً - ليس كل إنسان يوجد كاتباً - واحد من الناس يوجد كاتباً - ولا واحد من الناس يوجد كاتباً ، فيتقابلان تقابل التناقض . فهذا كاف في الكلام في تقابل المقدمات الثلاثية .

وأرسطوطاليس من بعد هذا يأخذ في تعليمنا عن المقدمات التي يصدق بعضها مع بعض ولا تتفاضل . ويقول إن الموجبة الكلية البسيطة بمنزلة قولنا : كل إنسان حيوان تصدق معها السالبة القائلة : ولا واحد من الناس يوجد لا حيوان والمقدمة القائلة : واحد من الناس حيوان تصدق مع المقدمة القائلة : ليس كل إنسان لا حيوان . والمقدمة القائلة^(١) : سقراط يوجد حيوان ، تصدق معها المقدمة القائلة : سقراط ليس يوجد لا حيوان . والأجمل بنا أن نعدل عن طريقة الاستقراء ونعيد القانون الأبرقليسي^(*) وهو أن كل مقدّمتين متفقتين في الكمية والموضوع مختلفتين في الكيفية والمحمول ، قوتها متساوية . فأما يحيى بن عدي^(**) فإنه زعم أنه ينبغي أن يزداد في هذا القانون بعد أن يكون الموضوع واحداً . وليس لهذه الزيادة معنى .

(١) واحد من الناس . . . والمقدمة القائلة (+ ب ، ج) .

(*) نسبة إلى أبروقلس (٤٢٠ - ٤٨٥ م) أحد أشهر ممثلي الأفلاطونية المحدثة . شرح لأفلاطون وأقليدس وضاع جزء من كتبه .

(**) يحيى بن عدي بن حميد بن زكريا (٢٨٣ - ٣٦٤ هـ) ، حكيم ومنطقي ، عارف بالسريانية والعربية . ولد بتكريت وانتقل إلى بغداد . له مؤلفات ونقول فلسفية في المنطق والإلهيات .

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في أن يبين أن الأسماء والكلم غير المحصلة بمنزلة قولنا لا إنسان ولا أصحّ ليست سواب^(١) لكنها ألفاظ دالة حسب . والدليل على ذلك أنها فاقدة الخاصة الموجبة والسالبة ، وهي الصدق والكذب والبيان ، على أنها ليست صادقة ولا كاذبة يجري على هذه الصفة : الأسماء والكلم المحصلة أشرف من الأسماء والكلم غير المحصلة . وإذا كانت تلك لا تصدق ولا تكذب فأولى بهذه ألا تصدق أيضاً ولا تكذب .

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في أن يبين أن أجزاء الموجبة إذا فصلت وأزيلت عن موضوعها بعد أن يبقى الموضوع فيها موضوعاً والمحمول محمولاً والثالث ثالثاً ، فإن دلالتها تبقى واحدة . وبيان ذلك أنها إن لم تبقى واحدة فإنه يلزم أن تكون للموجة الواحدة سالتان تناقضانها ، وهذا منافٍ لصناعة المنطق . فأما كيف ذلك فعلى هذه الجهة : للموجة الأولى ، التي هي الإنسان لا يوجد عدلاً مثلاً ، سالبة تناقضها وهي أن الإنسان ليس يوجد عدلاً . فإذا أزيلت حدود الموجبة عن مواضعها حتى يقال يوجد عدلاً الإنسان^(٢) فإن السالبة المناقضة لهذه ينبغي أن تكون غير السالبة الأولى . إلا أنها تناقض الموجبة الأولى . فيحصل للموجة الواحدة سالتان تناقضانها وهذه محال .

— ٤ —

[الكلام في متى تكون الموجبة واحدة والسالبة واحدة]

وهو من بعد ذلك يأخذ في أن يبين متى تكون الموجبة واحدة وتكون السالبة واحدة ، وهو يقول : إن الموجبة تكون واحدة وكذلك السالبة إذا كان محمولها واحداً بالطبيعة وموضوعها كذلك . والحاجة إلى تحقيق معنى التوحيد في الموجبة (أو)^(٣) السالبة لأنه نافع في الصنائع الجدلية . وذلك أن بيّنه أمرها على السؤال

(١) سواب (+ ب ، ج) .

(٢) فإذا أزيلت... الإنسان (+ ب ، ج) .

(٣) أو (+ ب) .

والجواب . والسؤال متضمن بجزئي التناقض إما بالقوة بمنزلة قولنا أترى النفس مائة ، وإما بالفعل بمنزلة قولنا أترى النفس مائة أم غير مائة . فإنه يتضمن بذلك اسم مشترك . ثم على المجيب إن لم يفصله قبل الجواب الوقوع في أشياء تناقض رأيه .

والفرق بين السؤال البرهاني والجدلي أن السؤال الجدلي يتضمن جزئي التناقض وللمجيب أن يجيب بأيهما شاء . فأما البرهاني فهو سؤال عن الماهية ، والجواب ينبغي أن يقع بها لا بغيرها .

— ٥ —

[الكلام في المحمولات الكثيرة ومتى يسوغ جمعها

ومتى لا يسوغ ، وفي المجموعة

متى يسوغ تفريدها ومتى لا يسوغ]

وأرسطوطاليس يتبع ذلك بالنظر في معنى جليل وهو النظر في المحمولات الكثيرة ، ومتى يسوغ جمعها ويصيرها كالشيء الواحد ، ومتى لا يسوغ ذلك في المحمولات . والمجموعة متى يسوغ تفريدها ومتى لا يسوغ .

وأولاً يلزم القول بأن جميع المحمولات الفرادی يسوغ جمعها وتصيرها ، كالشيء الواحد^(١) ، شاعات ثلاث :

الأولى : منهن الكذب وذلك بمنزلة حملنا على بعض الناس أنه طيب إلا أنه في طبه متخلف . وحملنا عليه بأنه يصير ، ويعني بذلك أنه يصير نفسه^(٢) . فإن جمعنا هذين المحمولين كنا كاذبين . فإن القول بأنه طيب يصير كذباً .

والشاعة الثانية : المرور بما لا نهاية له^(٣) وذلك أنا إذا حملنا على زيد أنه

(١) ومتى لا يسوغ... الواحد (- ب) .

(٢) بعينه (ب ، ج) .

(٣) له (+ ب ، ج) .

حيوان أنه أبيض وجمعنا ذلك كالحملية ، وحملنا عليه على طريق الانفراد أنه أبيض ، وجمعنا ذلك وفعلنا مثل هذا دائماً لزمنا المرور بما لا نهاية له .

والشناعة الثالثة : التكرار والهذيان بمتزلة ما يحمل على زيد الإنسان أنه حيوان . فإن جمعنا ذلك يلزمنا التكرار ، فإن بقولنا فيه إنه إنسان قد قلنا فيه إنه حيوان .

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في النظر في المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها والمحمولات المفردة التي يسوغ جمعها . أما المحمولات المفردة التي لا يسوغ جمعها فهي جميع المحمولات العرضية . لأن المحمولات العرضية لا يتم من اجتماعها طبيعة واحدة لأن ذاتها متباينة . فإن طبيعة الشيء غير طبيعة البياض . فأما المحمولات الجوهرية فيجتمع من الكثير منها محمول واحد بمتزلة قولنا : حيوان ناطق مائت . إلا أنك ينبغي أن تراعي تقديم المحصور فيها ، من حيث هو ذات على الحاصر بمتزلة تقديم الحيوان على الإنسان .

فأما المحمولات المجموعة التي يسوغ تفردها^(١) فهي المحمولات التي ليست مؤلفة من التناقض ، الذي هو إما بالقوة وإما بالفعل ولا يتعلق بعضها ببعض . أما الذي هو مبني من التناقض بالفعل بمتزلة قولنا الخادم رجل ولا رجل . والقاضي سلطان ولا سلطان . فإن أمثال هذه المحمولات إذا أفردت كذبت . وأما الذي مبني من التناقض بالقوة بمتزلة قولنا في الميت إنه إنسان ميت . فإنه حد الإنسان أنه حي ، فمتى أسقطنا من المحمول لفظة الميت كذب القول وأدى ذلك إلى أن نصف الميت بأنه حي . والذي بعضها معلق ببعض بمتزلة قولنا أوميرس يوجد شاعراً . فإن حمل الوجود عليه مفرداً كذب .

فأما المحمولات المجموعة التي ليست مبنية من التناقض لا بالقوة ولا بالفعل ولا بعضها معلق ببعض ، فسائغ تفريد المجموع منها بمتزلة قولنا حيوان ناطق مائت . فإنه لك أن تفرد كل جزء من هذه وتحمله مفرداً . وههنا ينقطع الكلام في الفصل الثالث .

(١) تفريدها (ج) .

الفصل الرابع

[في المقدمات ذوات الجهة]

ومن بعد هذا يأخذ في الكلام في الفصل الرابع وهو المقدمات ذوات الجهة . وقد جرت عادة المفسرين قبل هذا الفصل أن ينظروا في أربعة أشياء : الأول منها كم يبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة في النوع . والثاني النظر في الجهة . والثالث النظر في حرف السلب وإلى أي جزء من أجزاء الموجبة ينبغي أن تقع أصنافه . والرابع النظر في ترتيب هذا الفصل والسبب الذي من أجله جعله رابعاً .

— ١ —

[الكلام في مبلغ عدد المقدمات]

فيقول إن مبلغ عدد المقدمات ذوات الجهة ألفان وخمسمائة واثنان وتسعون مقدمة في النوع . وبيان ذلك يتضح على هذا الوجه : المقدمة ذوات الجهة ليس تخلو من أن تكون ثنائية أو ثلاثية . والثنائية ليس تخلو أن يكون موضوعها إما شخص أو طبيعة كلية . وهذه إما ذات سور أو عادمة للسور . وذوات الأسوار إما أن يكون معها سور كلي أو سور جزئي ، فيتحصّل من ذلك أربع مقدمات . وهذه إما أن يكون المحمول والموضوع فيها محصلين أو غير محصلين ، أو^(١) أحدهما

(١) أو (+ ب ، ج) .

محصل^(١) والآخر غير محصل . وهذه تنقسم إلى قسمين فيتحصل من ذلك ست عشرة مقدمة . وهذه في المحمولات الثلاثة تصير ثمانية وأربعين مقدمة ، وفي الأزمنة الثلاثة تصير مائة وأربعة وأربعين مقدمة . وفي الجهات الثلاث تصير أربعماية واثنين وثلاثين مقدمة . وبإزاء كل موجبة سالبة فتصير ثمانماية وأربعة وستين مقدمة .

فأما الثلاثية فليس يخلو موضوعها إما أن يكون شخصاً أو طبيعة كلية ، وهذه إما ذات سور أو عادمة للسور . فذات السور إما أن يكون السور فيها كلياً أو جزئياً ، فيتحصل من ذلك أربع مقدمات . وهذه إما أن يكون المحمول والثالث فيها غير محصلة أو محصلة أو إثنين إثنين منها محصلين وواحد غير محصل أو واحد منها محصل واثنين غير محصلين . فيحصل من ذلك إثنين وثلاثين مقدمة . وهذه في المحمولات الثلاثة تصير تسعة وستين مقدمة . وفي الأزمنة الثلاثة تصير مائتين وثمانية وثمانين مقدمة ، وفي الجهات الثلاث تصير ثمانماية وأربع وستين مقدمة . وبإزاء كل موجبة سالبة فيصير ألف وثمانماية وعشرين مقدمة ، فإذا أضيف إليها الثنائيات ذوات الجهة وهي ثمانماية وأربع وستون مقدمة صار الجميع ألفي وخمسمائة واثنين وسبعين مقدمة . وإذا أضيف إلى هذه المقدمات الثنائية ومبلغها مائة وأربع وأربعين والثلاثية ومبلغها مائتان وثمانية وثمانون صار الجميع ثلاثة آلاف وأربع وعشرين مقدمة في النوع . فهذا هو المطلوب الأول .

— ٢ —

[الكلام في المطلوب في الجهة]

فأما المطلوب الثاني : وهو النظر في الجهة فيتنقسم إلى خمس مطالب : الأول منها ما الجهة . والثاني كم عدد الجهات ، والثالث لِمَ صارت بهذا العدد . والرابع ما الفرق بين الجهة والمادة . والخامس ما الفرق بين الجهة والسور .

(١) محصل (+ ب ، ج) .

فيقول إن الجهة لفظة بسيطة من شأنها أن تقرن بأحد حدود المقدمة تنبئ وتخير عن حال المحمول عند الموضوع هل^(١) هو ضروري له أو ممتنع أو ممكن .

فأما عدد الجهات فثلاثة : ضروري ، ممكن ، ممتنع . فأما السبب في كونها بهذا العدد فهو لأن المحمول عند الموضوعات مناسبات ثلاثة وهي إما أن يكون دائم الوجود أو دائم امتناع الوجود أو تارة يوجد أو تارة لا يوجد له فالجهة الثالثة بالأولى هي ضروري والثاني ممتنع والثالث ممكن .

— ٣ —

[الكلام في الفرق بين الجهة والمادة]

فأما الفرق بين الجهة والمادة فهو أن المادة بالقوة والجهة بالفعل . وأيضاً فإن المادة صادقة أبداً والجهة سائغ أن تكون كاذبة .

— ٤ —

[الكلام في الفرق بين الجهة والسور]

فأما الفرق بين الجهة والسور هو أن الجهة لفظة تنبئ عن حال المحمول عند الموضوع . والسور لفظة تقرن بالموضوع تنبئ وتخير بوجود المحمول له هل^(٢) هو لكه أو لبعضه .

— ٥ —

[الكلام في حرف السلب]

فأما المطلوب الثالث : وهو النظر في حرف السلب ، وإلى أي شيء مما في لموجبة ذات الجهة ينبغي أن يضاف ، فيقول : إن إضافته ينبغي أن تكون إلى

(٢) بل (أ) الأصح هل (ب ، ج) .

(١) هل (+ ب ، ج) .

الجهة في جميع المقدمات ذوات الجهة ، الشخصية منها والمهملة وذوات الأسوار . وسيبين ذلك الفيلسوف عند ابتداء الكلام في هذا الفصل .

- ٦ -

[الكلام في السبب في تأخير هذا الفصل]

فأما المطلوب الرابع : وهو أعطى السبب في تأخير هذا الفصل وتقديم الثنائي والثلاثي . وهو لأن المقدمات ذوات الجهة إما^(١) ثنائية وإما ثلاثية فضرورة ، فأدت إلى استيفاء الكلام فيهما ثم إضافة حرف السلب إليهما . فقد استوفينا الكلام^(٢) في المطالب التي جرت عادة المفسرين بالنظر فيها قبل هذا الفصل الرابع .

فلنأخذ الآن في كلام أرسطوطاليس فنقول : إن أول ما بدأ أرسطوطاليس يعلمناه في هذا الفصل هو أن حرف السلب إلى أي شيء مما في الموجبة ذات الجهة ينبغي أن يضاف . وأولاً يثير شكاً يوجب فيه أن حرف السلب يجب أن يضاف إلى^(٣) المحمول أو إلى الثالث . وقول المتشكك يجري على هذه الصفة . وقد علمنا أن المقدمات الثنائية حرف السلب فيها يضاف إلى المحمول ، والثلاثية إلى الثالث . فإذا حرف السلب ينبغي أن يضاف دائماً إلى المحمول وإلى الثالث^(٤) . وأرسطوطاليس يحل هذا الشك على هذه الصفة : إن أضيف حرف السلب إلى المحمول أو إلى الثالث^(٥) ، وجب أن يصدق التقيضان جميعاً بمنزلة قولنا زيد ممكن أن يمشي - زيد ممكن أن لا يمشي - زيد ممكن أن يوجد ماشياً - زيد ممكن أن لا يوجد ماشياً - وإذا كان الأمر على هذا لم يجب أن يضاف حرف السلب لا إلى المحمول ولا إلى الثالث . ونحن ندعي أنه لا يجب أن يضاف ولا

(١) إما (+ ب ، ج) .

(٢) الكلام (+ ب ، ج) .

(٣) إلى (+ ب) .

(٤) فإذا حرف... الثالث (- ب) .

(٥) وأرسطوطاليس... إلى الثالث (+ ب ، ج) .

إلى السور أيضاً من قبل أن السالبة تكون سالبة ممكنة لا سالبة الممكن . فقد بقي أن يضاف حرف السلب في المقدمات ذوات الجهة إلى الجهة حسب . فهذا البيان الأول على إضافة حرف السلب إلى الجهة .

والبيان الثاني يجري على طريق المناسبة وصورته هذه الصورة : صورة الجهة في المقدمات ذوات الجهة هي صورة الحرف الثالث في الثلاثية لأن بهما تصير المقدمة ثلاثية وذوات جهة . وكما أن حرف السلب في الثلاثية يجب أن يضاف إلى الثالث كذلك يجب أن يضاف^(١) في ذوات الجهة إلى الجهة فيصير سلب قولنا ضروري ، ليس ضروري - ممكن ، ليس ممكن - ممتنع ليس ممتنع^(٢) .

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في المناسبة بين المقدمات ذوات الجهة وهو يضعها الواحاً أربعة^(٣) فيرتب في كل لوح المقدمات التي يصدق بعضها مع بعض . فينبغي أن يعلم أن ترتيبها على ثلاثة أضرب : الأول منها فاسد وهو ما كان عليه القدماء . والثاني يصلح^(٤) . والثالث ترتيبها فيه على ما يجب . وصورة الترتيب الأول تجري على هذا .

| | | | |
|-------------------------|----------------------------|---------------------|------------------------|
| ممكن أن يوجد | ممكن أن لا يوجد | ليس ممكن أن يوجد | ليس ممكن أن لا يوجد |
| محتمل أن يوجد | محتمل أن لا يوجد | ليس محتمل أن يوجد | ليس محتمل أن لا يوجد |
| ليس ممتنع أن يوجد | ليس ممتنع أن لا يوجد | ممتنع أن يوجد | ممتنع أن لا يوجد |
| ليس من الاضطرار أن يوجد | ليس من الاضطرار أن لا يوجد | من الاضطرار أن يوجد | من الاضطرار أن لا يوجد |

(٢) ليس ممتنع (+ ب ، ج) .

(٤) مصلح (أ) .

(١) إلى الثالث... يضاف (+ ج) .

(٣) أربعة (+ ب ، ج) .

واللوح الثاني فيه موجبة الممكن المعدولة ، وبعدها فيه موجبة المحتمل المعدولة . والثالثة سالبة الممتنع المعدولة . والرابعة سالبة الضروري المعدولة .

واللوح الثالث فيه سالبة الممكن البسيط وبعدها سالبة المحتمل البسيطة^(١) ، والثالثة الموجبة الممتنع البسيطة والرابعة موجبة الضروري المعدولة .

واللوح الرابع فيه سالبة الممكن المعدولة وبعدها سالبة المحتمل المعدولة والثالثة موجبة الممتنع المعدولة والرابعة موجبة الضروري البسيطة .

والفرق بين الممكن والمحمّل هو أن الممكن ما لم يوجد بعد ويمكن فيه أن يوجد ، والمحمّل هو ما قد وجد ويمكن أن لا^(٢) يوجد . وينبغي أن يعلم أن الممكن ههنا يريد به الممكن العام لا^(٣) الخاص . والممكن العام يجري مجرى القوة ، ينقسم إلى القوة الدائمة والتي يمكن أن توجد ويمكن أن لا توجد . وأرسطوطاليس يأخذ في تصفّح هذا وتصحيح ترتيب المتناقضات الضرورية ويقول : أما المتناقضات الممتنعة فأمرها قد جرى على الصواب في الترتيب ، لأن كل موجبة منها بإزاء سالبتها وفي اللزوم . وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فليس ممكناً أن يوجد . وما كان ممتنعاً أن لا يوجد فليس ممكناً أن لا يوجد . وإذا كانت موجبتا الممتنع تصدق مع سالبتي الممكن ، فسالبتهما تصدق مع موجبتاهما .

فأما الضروري فلا الترتيب فيه جرى على الصواب ولا اللزوم . وذلك أن الموجبة المعدولة بإزائها السالبة البسيطة ، وقد كان يجب أن يكون بإزائها السالبة المعدولة . والموجبة البسيطة ينبغي أن يكون بإزائها السالبة البسيطة .

فأما في اللزوم فإن الأمر جرى على غير الصواب ، وذلك أن السالبة الضروري البسيطة لا تصلح أن تصدق مع موجبة الممكن البسيطة . من قبل أن

(١) وبعدها . . . البسيطة (+ ب ، ج) .

(٢) لا (+ ب ، ج) .

(٣) لا (+ ب ، ج) .

موجبة الممكن البسيطة القائلة : ممكن أن يوجد ، تصدق مع موجبة الضروري البسيطة القائلة : من الاضطرار أن يوجد . فإن كان يصدق مع يمكن أن يوجد ٦٢ ليس من الاضطرار أن يوجد - وممكن أن يوجد - ويصدق مع من الاضطرار أن يوجد ليس من الاضطرار أن يوجد . وهذا محال . فليس تصدق السالبة الضرورية البسيطة مع موجبة الممكن البسيطة . فقد بقي أن تصدق معها إما موجبة الضروري المعدولة وهي قولنا : من الاضطرار أن لا يوجد . إلا أن هذه تصدق مع سالبة الممكن البسيطة هو فيلزم أن تصدق السالبة مع موجبتها ، أعني سالبة الممكن مع موجبتها وهذا محال . ولا موجبة الضروري البسيطة تصدق معها على الدوام . من قبل أن الضروري إنما يصدق عليه ما هو دائم الوجود . فأما الممكن فيصدق أيضاً على ما هو موجود تارة وغير موجود تارة . فقد بقي أن يصدق معها سالبة الضروري المعدولة القائلة : ليس من الاضطرار أن لا يوجد . وإذا نقلت هذه المقدمة وجعلت في اللوح الأول ، ونقلت المقدمة التي في اللوح الأول وجعلت في اللوح الثاني ، ويصلح ترتيب المقدمات وحصلت كل سالبة بلإزاء موجبتها واستقام التلازم^(١) ، وههنا أن يصور ألواح تصوير ثانية وهو التصوير المستقيم .

| | | | |
|----------------------------|-------------------------|------------------------|------------------------|
| ممكن أن يوجد | ممكن أن لا يوجد | ليس ممكناً أن يوجد | ليس ممكن أن لا يوجد |
| محتمل أن يوجد | محتمل أن لا يوجد | ليس محتملاً أن يوجد | ليس محتملاً أن لا يوجد |
| ليس ممتنعاً أن يوجد | ليس ممتنعاً أن لا يوجد | ممتنع أن يوجد | ممتنع أن لا يوجد |
| ليس من الاضطرار أن لا يوجد | ليس من الاضطرار أن يوجد | من الاضطرار أن لا يوجد | من الاضطرار أن يوجد |

(١) الثلاثي (أ) التلازم (ب ، ج) .

ومن بعد ذلك يثير أرسطوطاليس شكاً صورته هذه الصورة : إذا كان ممكن أن يوجد معه من الاضطرار أن يوجد ، ممكن ألا يوجد^(١) يصدق معه من الاضطرار أن يوجد^(٢) . فممكن أن يوجد يصدق مع من الاضطرار أن يوجد وهذا شنيع . وقبل أن يحلّ أرسطوطاليس هذا الشك يقسم إسم الممكن إلى معنيين : إلى الدائم وإلى الممكن ، الذي تارة يكون وتارة لا يكون . ويزعم أن الممكن والقوة بمعنى واحد . والقوة تقسم إلى القوة التي فعلها دائم بمنزلة القوة التي النار على الإحراق ، وإلى القوة التي تارة تفعل وتارة لا تفعل بمنزلة القوة التي لها روية وبمنزلة القوة الانفعالية . فإن القوة التي يروى لها أن يصدر فعلها ولها أن لا يصدر . والقوى الانفعالية قد تصدر عنها الأفعال وقد لا تصدر بمنزلة القوة التي في هذا الثوب على الاحتراق ، فإنه قد لا يحترق بل يتمزّق . فإذا كان الممكن يقال على ضربين : على القوة التي فعلها دائم ، وعلى القوة التي يجوز أن تفعل تارة ولا تفعل تارة ، فالممكن الذي يصدق مع من الاضطرار هو الممكن العام لا الخاص بأحد جزئيه وهو الدائم . وههنا يأخذ أرسطوطاليس في ترتيب الألواح بحسب رأيه ويقدم المقدمات الضرورية أولاً ، وثانياً المقدمات الممكنة ، وثالثاً المقدمات الممتنعة . من قبل أن المقدمات الضرورية تدلّ على التي هي موجودة أصلاً بالفعل لا بالقوة ، والمقدمات الممكنة^(٣) تدلّ على التي هي موجودة تارة وغير موجودة تارة ، والممتنعة تدلّ على ما ليس بموجود أصلاً بالفعل لكن بالقوة^(٤) بمنزلة تزايد العدد وانقسام العظيم . فإن هذين أثبتهما في القوة لا في الفعل . وههنا ينقطع الكلام في الفصل الرابع .

(١) معه ب... ألا يوجد (+ ب) .

(٢) من الاضطرار أن يوجد (+ ب) .

(٣) تدلّ على التي... الممكنة (+ ب ، ج) .

(٤) المقدمات الممكنة... لكن بالقوة (- ب) .

الفصل الخامس

[الكلام في الغرض والمنفعة وأصحاب المواقف]

فلنأخذ الآن في الكلام في الفصل الخامس . ولنبدأ بالمطالب التي جرت عادة المفسرين لكتب أرسطوطاليس أن ينظروا فيها قبل النظر في هذا الفصل وعددها أربعة : الأول منها ما غرضه في هذا الفصل^(١) . والثاني ما منفعته . والثالث هو لأرسطوطاليس أم لا . والرابع هل رأيه فيه موافق لرأي فلاطون أم لا .

— ١ —

[الكلام في المطالب الأربعة]

فيقول إن غرض أرسطوطاليس في هذا الفصل أن يبين أن سالبة النقيض أشد في باب المعاندة لموجبتها من الموجبة التي المحمول فيها ضد محمولها بمتزلة قولنا : زيد عادل . أترى أي المقدمتين هي المعاندة لهذه في الحقيقة : الموجبة التي المحمول ضد محمولها بمتزلة قولنا زيد جائر أم السالبة المناقضة لها بمتزلة قولنا : زيد ليس بعادل ، أما أرسطوطاليس فيبين أن سالبة النقيض أشد في باب التضاد عند اقتسام الصدق والكذب من موجبة الضد بست^(٢) حجج . الأولى منهن

(١) وعددها أربعة . . . الفصل (- ب ، ج) .

(٢) بست (+ ب ، ج) .

لا يرضيها طائفة كثيرة مع الإسكندرانيين . فيزعمون أن موجبة الضد أشد في باب الضاد ويقولون إن الضدين أشد في باب العناد . وذلك أن الضدين هما المتباعدان في الغاية . فأما السالبة فتشبه الأوساط والطرفان كل منهما أبعد من صاحبه من الأوساط عنهما . وقد أساءت^(١) هذه العصابة من قبل أنه ليس نظير أرسطوطاليس في هذا الكتاب في العناد الذي هو في الأمور وهو الذي يلزم فيه أن يكون الضد أشد في باب المعاندة لضده من الوسط . لكن نظره ههنا في العناد الذي في الأقاويل هو الحال بينهما عند انقسامهما للصدق والكذب . فأما نسبتهم السالبة بالأوساط فقيح بهم . وذلك أن السالبة طبيعتها إنما هي ترفع المحمول من الموضوع حسب من غير أن يثبت صورة من الصور . فقد اتضح غرض هذا الفصل وهو المطلوب الأول .

فأما منفعة فظاهرة جداً وذلك أنه إذا كان التماسنا في هذا الكتاب للعناد الذي من المقدمات وعلى أي وجه ، وهو أعني إلى أي شيء مما في الموجبة إذا أضيف حرف السلب حدث منها سالبة تناقضها . وكان لكل موجبة مقدمتان يعاندانها ، المناقضة لها والموجبة التي المحمول فيها ضد محمولها . فنحن إذاً شديدو الانتفاع بالنظر إلى هاتين المقدمتين وأنهما هي المعاندة على الحقيقة .

فأما المطلوب الثالث : فقوم قالوا إن هذا الفصل ليس لأرسطوطاليس واستدلوا على ذلك بأن فورفوريوس^(٢) لم يفسره . وقد يجوز أن يكون فورفوريوس فسرهم ولم يظهر لنا تفسيره إياه . وليس يلزم وإن لم يفسره أن لا يكون لأرسطوطاليس . وقوم قالوا هذا لأرسطوطاليس إلا أنه ليس بحسب رأيه لكنه أوردته رياضة لأفكار المتعلمين . ومثل هذا البحث لا يليق بأرسطوطاليس . فأما

(١) أشارت (ج) .

(٢) فورفوريوس الصوري (٢٩٨ م) اتجه اتجاه أفلوطين (٢٧٠ م) حاملاً النزعة الماورائية واستند إلى ما شاب أرسطو من بعض التلفيق الذي لحقه من مدرسته . وضع فورفوريوس كتاب الايساغوجي أي المدخل ، مدخلاً لمقولات أرسطو ، وله شروح في شتى المجموعة المنطقية الأرسطوية . وهو المنظم للكليات الخمس في ترتيبها الأخير كما وصلنا .

نحن فنقول إنه في الحقيقة والصحة وبحسب رأيه من أجل منفعته التي قدّمنا ذكرها .

فأما المطلوب الرابع : وهو النظر فيه بحسب فلاطن فمعلوم أن رأي فلاطن . يجب أن يكون موافقاً له ، وصحّ ذلك بتبيين من تصفّح كتبه .

وإذ قد استوفينا النظر في الأبواب التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الفصل الخامس .

فلنأخذ الآن في النظر فيه . وأرسطوطاليس قبل أن يبيّن أن سالبة النقيض أشد في باب العناد من موجبة الضد ، يفيد بالطريق التي يسلكها في استخراج هذا المطلوب . ويقول إن الألفاظ هي دلائل على الصور التي في النفس . فإن كانت سالبة النقيض فيها أشد عناداً من موجبة الضد في اقتسام الصدق والكذب ، فليكن الأمر في الأقاويل يجري هذا المجرى . وإن كانت موجبة الضد أشد في باب العناد فينبغي أن يعتقد فيها أنها هي المعاندة في الحقيقة .

— ٢ —

[الكلام في أن سالبة النقيض أشد في باب العناد]

ومن بعد تعليمه لنا عن الطريق التي يسلكها ، يأخذ في إيراد الحجج الست التي يبيّن بها أن سالبة النقيض أشد في باب العناد . وقد كنّا قلنا إن الحجة الأولى لا يرتضيها وصورتها هذه الصورة : المتضادان يحذّان بأنهما اللذان هما الموضوعين متضادين . ومثل هذين سائغ أن يصدقا جميعاً بمنزلة قولنا في سقراط إنه خير ، وفي فرعون إنه شر . وسالبة النقيض لا يجوز أن تصدق مع موجبتها فهي إذن أشد في باب العناد . وأرسطوطاليس لا يرتضي هذه الحجة من قبّل أنها مبنية على مقدمة كاذبة ، وهي القائلة بأن الضدين يُحذّان بأنهما الموضوعين المتضادين . وليس هذا حد الضدين ، لكن الضدين هما اللذان الموضوع لهما واحد ولا يجتمعان معاً فيه بمنزلة السواد والبياض في باب العناد . والمقاومة وهو

أحق بمعنى التضاد من غيره . وسالبة النقيض هي الأصل في باب التضاد^(١) والمقاومة وهو أحق بمعنى التضاد من غيره . وسالبة النقيض هي الأصل في باب العناد بموجبتها . وذلك أن عنها تتفرع باقي الموجبات التي توجب للموضوع ما ليس له . والسوالب التي تسلب منه ماله بمنزلة قولنا في سقراط إنه خير ، وقولنا فيه إنه ليس بخير وإنه شر وإنه قبيح وإنه مذموم وإنه ليس بجيد . فإن هذه الموجبات والسوالب سببها بأسرها قولنا فيه إنه ليس بخير ، فهذه هي الأصل في باب العناد من موجبة الضد . وهذه هي سالبة النقيض . فسالبة النقيض إذن أشد في باب التضاد من موجبة الضد^(٢) . فهذه هي الحجة الثانية .

والحجة الثالثة : صفتها هذه الصفة : الشيء الرافع لأمر ذاتي أحق في باب العناد من الرافع لأمر عرضي . وسالبة النقيض هي رافعة لأمر ذاتي وموجبة الضد معاندة لأمر عرضي ، فسالبة النقيض أشد في باب العناد . ومثال ذلك قولنا في سقراط إنه خير وإنه ليس بشر ، وقولنا فيه إنه خير ذاتي له وإنه ليس بشر عرضي . وذلك إنه يعرض للشيء أن لا يكون غيره وسالبة النقيض القائلة سقراط ليس بخير رافعة لأمر ذاتي . وموجبة الضد القائلة ، سقراط شر معاندة لأمر عرضي . فسالبة النقيض لأنها معاندة لأمر ذاتي أشد في باب العناد من موجبة الضد ، فهذه هي الحجة الثالثة .

والحجة الرابعة : على هذه الصفة : عناد البسيطة للبسيط أشد من عناد المركب للبسيط . وسالبة النقيض تناقض مناقضة بسيطة . وذلك أنها ترفع المحمول حسب من الموضوع موجبة الضد فتناقضه مناقضة مركبة . وذلك أنها إنما يحدث بعد توهم سالبة النقيض فهي فرع عليها ، فهي لأنها معلقة تشبه المركب . فهذه هي الحجة الرابعة .

والحجة الخامسة : صفتها هذه الصفة : سالبة النقيض تعاند موجبتها أبداً

(١) والمقاومة... التضاد (-ب ، ج) .

(٢) وهذه هي سالبة... موجبة الضد (+ب ، ج) .

حتى إذا كانت صادقة كانت هي كاذبة . وإذا كانت كاذبة كانت هي صادقة . وهذا يكون مستمراً في جميع الأمور . فأما موجبة الضد فإنها تحرّم في بعض الأمور ، فإن الكم والجوهر لا ضد فيهما . فالموجبات التي المحمول فيها جوهر وكم لا أضداد لها ، ولها سوابل فلاذن سالبة النقيض أشد في باب العناد . فهذه هي الحجة الخامسة .

والحجة السادسة : صفتها هذه الصفة : إذا كان شيان متشابهان قام في أحدهما حكم فإن ذلك الحكم لازم في الآخر . ولنا نقيضان أحدهما بسيط بمنزلة قولنا يوجد عادل - ليس يوجد عادل . والآخر نقيض معدولة بمنزلة قولنا : يوجد لا عادل - ليس يوجد لا عادل ، ومعلوم أن المناقض لقولنا يوجد لا عادل قولنا ليس يوجد لا عادل . لأن موجبة الضد بمنزلة قولنا يوجد شريرة فإن هاتين كلتاهما تصدقان . وإذا كان في النقيض المعدول سالبة النقيض هي المعاندة في الحقيقة لموجبها ، فيجب أن يكون في النقيض البسيط الصورة هكذا . فلاذن سالبة النقيض هي المعاندة المشاطرة للصدق والكذب وفي الحقيقة . وعند هذا ينقطع الكلام في كتاب بارميناس وما توفيقى إلا بالله^(١) .

(١) وعند هذا ينقطع الكلام في كتاب بارميناس (ب) ؛ وعند هذا ينقطع الكلام في بارميناس . وأعوذ بالله من شرّ الجن في الناس (ج) .

وفصل المقدمة البرهانية وشروطها واسرارها ليس في كتاب جبران

والمقدمة البرهانية التي فصلت برهان وفادكته بغير حجة

الذي هو القياس المنطوق قد تقدم له عرض بحسب ما اوردناه ونقش

نقسمه في عمليتين شرعي وقياس شرعي هو الذي فيه مقدمة مترتبة

وعند تقسيمه في خمسة انواع الى القياسين متصلين ووالمفصلين و

والذي على طريق سلب ما المتصلان في رتبة، فبرهنة قول كان

الامر موجود فالامر موجود لكن الامر موجود حين وجوده وهو

الذي يثبت مقدمته ثلثي وثاني في جزم قول ان كان هذا

القياس لا يتفق مع لكن ليس هو ما هو في غير هاتين وهذا هو الذي

يرفع الثاني منه برفعه مقدمه والمنفصلان الاول منه، يتجوز على هذه

الصفة هذا القبل ما سيكون اننا واما فربا لكنه انسان فليس هو

والثاني صورته هو هذا الصورة هذا القبل ما سيكون اننا واما فربا

وليس هو فربا فواذن انسان والذي على طريق السلب هذا القبل

هو اننا واما فربا لكنه انسان فليس هو فربا والقياس السلب

المتصل

المقدمة في القياس

المقدمة في القياس

الى خمسة انواع البرهان وهذا بمنزلة قولنا الانسان ناطق والناطق حيوان
 فالانسان اذن حيوان والحيوان بمنزلة قولنا الله لا يوصف لاشياء
 الله يوجبها خير وكلها هو بوجهه صفة فليس يحرف الله لا يصير
 ليست خيرة الى السوفسطائي بمنزلة بمنزلة قولنا البطل فوق الارض
 كل ما هو فوق الشيء هو الغار من الشيء فهو النقل اذن انتقال من الارض
 الى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا فلان مسير وكل مسير ذات فذل
 اذن يرى ولا اشعرى وهذا هو الذي يؤده مقدمات مستفحة كذا
 منها ان الانسان نسبة قسمة والبرهان انواع القياس السبعة هي هذه
 الخمسة لزيادة ولا ناقصة فبين من ومهمة القياس عيوبا ومن
 القياس نفسه من انقرة القيليه اما من الامور فتنفتح على هذا الوجه
 العمما ما يكون ضويرة الوجود بمنزلة كسوف القمر عند مجر الارض
 وعن نور الشمس اما متسعة بمنزلة كون القطر مشاكا للضلع واما
 ممكنة وهذه ينقسم الى ما يمكن على الاكثر بمنزلة كون الانسان ذا خمسة
 اصابع وبمنزلة وجود الطرف اشد الحرف الصيف والى الممكن الذي على

الكوا في اقسام
 الكائن

فاليس من الاضطرار على شيء من ج وهذا ضرب يتبين بعكس الصغر
 العكس الممكن وبرهان الخلف وهذا عكس يبق الاقتران في الشكل بعينه
 ولما يخرج من ان يكون غير قياً ^{فان} فاما العكس للطلق فانه يرد من شغل
 الاخر وذلك ان الصغر وان عكست العكس الممكن عاود هذا الاقتران
 في الاقتران المذكور وهذا ينتج سلب الاضطرار فلهذا انب هذه القصة
 والضرب الثامن كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى كلية وجودية
 ممكنة ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان
 الخلف بمنزلة قولنا على كل ب وجودا وب ولا عا على من ج بالامكان
 فاعلى كل ج بالامكان وذلك انه عند بعكس الصغرى وجود الاقتران
 في الضرب الخامس ينتج موجبة كلية ممكنة ينتج هذا الاقتران موجبة
 كلية ممكنة والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
 موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بمنزلة قولنا على كل ب
 وجودا وب على بعض ج بالامكان فاعلى بعض ج بالامكان وهذا
 النتيجة تبين بالخلف ^{فان} يوجب بان يوجد نهض النتيجة ونقل

من الامكان الى الوجود والضرب العاشر من كبرى سلبية كلية وجوئية
وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج سلبية الاضطراب جزئية وهذا نتيجة
يتبين بالخلاف بان يؤخذ نقيض النتيجة ونقل الصغرى من الامكا
ن الى الوجودي وممكن بغيره والضرب الحادي عشر من كبرى
كلية وجوئية وصغرى سلبية جزئية ممكنة ينتج سلبية الاضطراب
الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلاف وذلك ان عند عكس
يرجع هذا التعلق الى ضرب عكس وتنتج سلبية الاضطراب الجزئية
هذا الاقتران يجب ان يكون سلبية الاضطراب جزئية والضرب الثاني
عشر من كبرى موجبة كلية وجوئية وصغرى سلبية جزئية ممكنة
ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن فبرهان
وذلك ان عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران الى
الاقتران التاسع وقد كان ينتج موجبة جزئية ممكنة هذا اذا كان
الصفة هذه هي الاقتران اربع التيلية الكافية من خلط الصغرى
الممكن وعد هذا التيليا اثناعشر كده للقائس الكافية من لفظ

و سائر اقسای ناقض بسطیه در گذار آنها بر رفع الحمل فرموده بوضوح فی وجهه
 مکرر در گذار آنها یک مرتبه بفرموده سائر اقسای ناقض بفرموده علیها در گذارها مستقیمه
 فذلک امر الحجه الرابعه و الحجه الخامسه صفحت هه الصفه - سالبه النقص
 معانده موجبها لا بد است از امانت صدقه کانت بر کاتبه و ادا کانت بر کاتبه
 هر عاقله و نه انکون تمامه جمیع ابد در وفا بمرتبه بوضوح فی وجهه سحر و بوضوح
 فان انکم را مجرد در صدقها فالجواب است الحمل فی وجهه که در صدقها را
 فان سائر اقسای ناقض است نه باینکه در وجهه امر الحجه الخامس و الحجه
 صفحت هه الصفه - ادا کانت سلبان متساویان قام فی احدی حکم
 فان و گذار الحکم لازم فی الدفر و النقصان امره بسطیه بفرموده
 بر وجهه عدل بر وجهه عدل و الدفر نقض بعدله بفرموده بر وجهه عدل
 پس بر وجهه عدل و دعتهم ان فی نقض لقون بر وجهه عدل و بر وجهه
 عدل در وجهه بوضوح بفرموده بر وجهه عدل فان کانت حقها امره عدل و ادا
 فی نقض بعدله سائر اقسای ناقض امره باینکه فی تحقیق موضوعها فی غیر ان کبران فی
 نقض بسطیه بعدله که انان سائر اقسای ناقض امره باینکه در وجهه عدل و ادا
 فی تحقیق و غده از این قطع الکلام نه کتاب بار بر غیاس تم

جامع
 آراء القضاة
 و محال القياس
 و ابرهان

بسم الله الرحمن الرحيم
 و ما رفعتی الدیانة جوامع انا طلقا الدوله و انی نه در القیاس در بر آن
 اول ما یمنع ان یشرع فی ان نه و فی الدیاب النایه پس حجت بهم باینکه
 بفرموده کتاب و دفعه ان فرض علی سائر کما نقول ان عرض نه انکتاب بسط
 المخطوط (ب) کتاب القیاس

صدره القياس المطلق و استخراج هذا المخرج من هذه البصنة قد علمت ان فرض
 در سطوح مفسر في البصنة المبرأة من البرهان و لا كان البرهان مفسر
 و فصل مفسر في مفسر في فصله و منه القياس المطلق غير المطلق البصنة
 و منها ان القياس المفسر في فصله المفسر في القياس المفسر و ما يثبت
 القياس في فصله المفسر في البرهان المفسر في البرهان و في هذا المفسر في
 جنبه المفسر في القياس المطلق في فصله المفسر في فصله و القياس المفسر في
 الجمع و المفسر في فصله المفسر في فصله و منه المفسر في القياس المفسر في
 المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 انها مفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 مثبت ان في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 فاقط مفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 انه دل في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 لكنه ان في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 اذ في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 الى البرهان و منه المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 و الى المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 و منه المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله
 فرق المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله المفسر في فصله

يحتاج الصناعة إلى صلاح المادّة من الأشياء الحقيقية
 الأشياء الظاهرة حتى لا يخلط ولا يزل وهذه الصناعة هي
 الإلهاد والقياس هذه هي جهة العلم والجهة الثانية هي على
 هذه الصناعة كل امرئ لما يكون سعيدا بأن يكون صورة الصناعة
 هي معرفة الله وهو معروف بحسبها ولما كانت صورة الإنسان
 لقاصده هي المنفعة الخاصة فمادة أن يكون في معرفة الله
 هو متوفر بحسبها ولما كان مقدر بحسبها هو أن يعلم الحق
 ويعرف القيروان وحدهم حتى خفية عنه احتاج إلى صناعة
 يقوم واليقين الذي يكفاه استخراج الأشياء الطبيعية بالأعيان
 الظاهرة حتى لا يخلط وهذه الصناعة هي صناعة الإلهاد و
 القياس هذه هي جهة الثانية وقد تقدم الانفعال بالبرهان
 وهذه القياس هي التي لا فائدة من نقله أفكاره كثير من
 الناس محدودون التوصل إلى إدراك ما يتم له من غير أن
 يعمل القياس بمنزلة امرئ منافية نافعة وكما ريد
 الرأفة الزرع وطلع تقوم الفكرة تدبير السفن فنقول له
 ليس غفلت بنفسك الشئ كيف استغرق هو ان يلتمس طريق
 منظر فانه ان اتفق المصلي في بعض المواقف ان يطلب
 فتدرك ان يشاطر بعضها فاما العالم بالصناعة فمادة

واما يرمي الى التمسك بالاسد بدين غير فاط ولا زائدة وطاعة
 اخرى فمصلحة تلك كان القياس في كل حال اليه فمصلحة
 فيما اقتضى ذلك يحصل الانسان بمصلحة التي تعرف على ما في
 اليه فان افلاطون لا يميز بين قدامه الى الوقت على ما في
 الوقت عليه على غاية ما يحسبهم يكونا عالمين بمصلحة
 المنطق وحسب الشافعي على ما في الصفة بين ما نعت
 هذه الطائفة ما دعت على فلاطون انه لم يكن على امر المنطق ولا
 القواني في البرهانية فلاطون كان على غاية للمصلحة
 الصناعة وارسطوطاليس من الاولية استخرج القواني
 المنطقية وينبغي ان يعلم ان الصنائع انما استخرج من
 الطبايع الذكينة التي يصيد منها ما يبعد من غير صناعة
 فان ارسطوطاليس من القاني فلاطون في البرهان في المنطق
 البرهانية ولكن القاني او يميز بين الصناعة الشعرية
 وطائفة تلك زعماء قد يكون في علم المنطق بغير ذلك
 فلاطون في كتابها ما لا يعرفه من علم جلد فذلك كما يرى
 فلاطون انه يبرهن قناعة شنع فتاة محمل فان لم يتعلم صانع
 ارسطوطاليس في ان يتعلم البرهان من جلد فمصلحة
 الاقتناع وطائفة اخرى في الحقائق في القاني في القاني

عليها الجسد وصفه والد يدان يمدان لا ترفع التي فيها نحة
 من الشجرة وتظهرها علانها ومحصها محصلة وتعتبرها
 الشئ الذي يمنع فيه الشجرة جميعا وليس في وسطها احد منها
 على النحة المبردة لهذا هو الحد الثاني من حصره عند مجتم الكلام في
 الطالب لشيء مثل ان كان في هذا المثال الثانية فخطرها هي
 لفراس القياس فبذلك قد عده فلهذه القياسات الخطى الا ان
 في المقاييس التي هي في هذه فلهذه كذا بنا هذا اذا كان غاية الصلة
 القياسية وفرضها وعند بلوغ الغايات والفراس بحسب
 لاهة الكيف من الفصل فان كل حركة وكلاهما انما ينقطع الفصل
 والحرك عنه اذا وصل الى الغاية التي فيهما ثم الكيفية

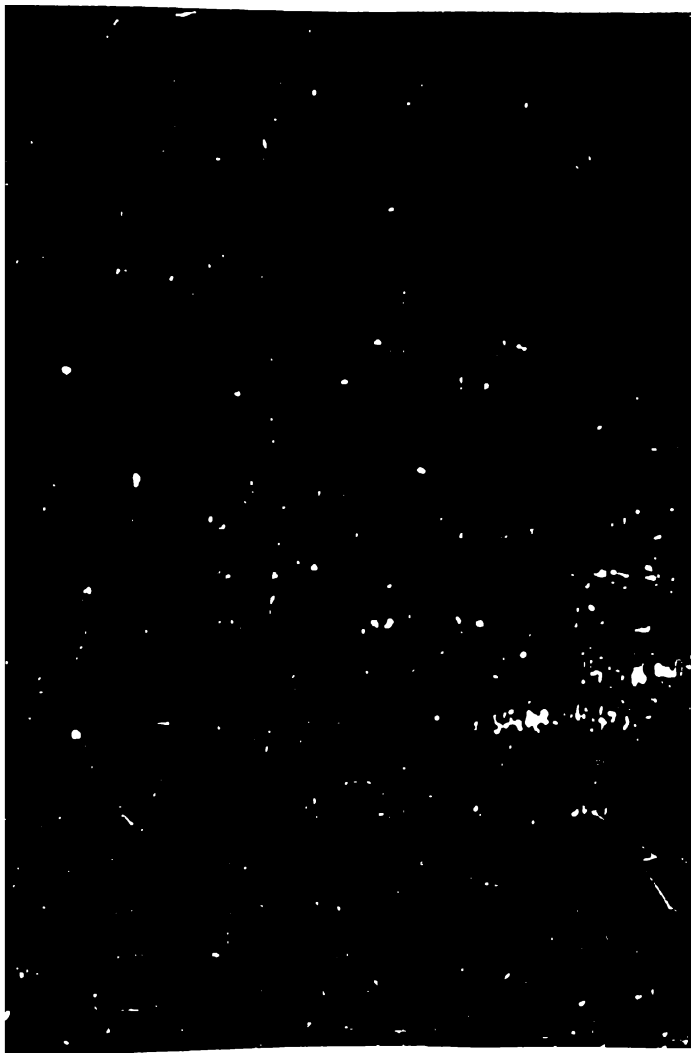
وهذه والمنه على الآلة ومما آت على يد الاخر

ابن عبد الكريم بن الحسين الطبري

وهم من محرم هرام الله

احمد بن محمد

من العرة
 السو



المخطوط (ج) الصفحة الأخيرة من القياس

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

كتاب القياس لأرسطوطاليس الحكيم^(٢)

(١) وما توفيقي إلا بالله (+ ب) ؛ ثقتي (+ ج) .

(٢) كتاب... الحكيم (- ب و ج) .

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

[أبواب الكتاب]

الباب الأول

[في الغرض]

جوامع أنولوطيقا الأولى والثانية^(١) وهما القياس والبرهان . أول ما ينبغي أن نشرع فيه أن نبداً في الأبواب الثمانية التي جرت عادة المفسرين باستيفائها قبل كل كتاب . ونقدّم الغرض على سائرهما فنقول : إن غرض هذا الكتاب هو النظر في صورة القياس المطلق ، واستخراج هذا يجري على هذه الصفة .

قد علمتم أن غرض أرسطوطاليس في الصناعة البرهانية بأسرها كتاب البرهان . ولما كان البرهان مركباً من جنس وفصل فمعرفة تتم بمعرفة جنسه وفصله . وجنسه هو القياس المطلق ، أعني الطريق السديد والميزان الصحيح الذي يتوصل به العقل إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة . وفصله المقدمة البرهانية وشروطها . وأرسطوطاليس في كتاب البرهان يتكلم في المقدمة البرهانية التي هي فصل البرهان . وفي هذا الكتاب ينظر في جنسه الذي هو القياس المطلق . فقد اتضح الغرض بحسب ما أوحينا .

(١) جوامع . . والثانية (- ج) .

الباب الثاني [في أقسام القياس]

— ١ —

[الكلام في أقسام القياس الشرطي]

والقياس ينقسم إلى الحملي والشرطي . والقياس الشرطي هو الذي فيه مقدمة شرطية . وهذا ينقسم إلى خمسة أنواع : إلى القياسين المتصلين ، وإلى المنفصلين ، وإلى الذي على طريق السلب .

أما المتصلان فالأول منهما بمنزلة قولنا : إن كان النهار موجوداً فالضياء موجود - لكن النهار موجود فالضياء موجود . وهو الذي بإثبات المقدّم يثبت الثاني . والثاني بمنزلة قولنا : إن كان هذا المقبل إنساناً فهو ناطق - لكن ليس هو ناطق فليس هو إنسان - وهذا هو الذي برفع التالي يرتفع المقدم .

والمنفصلان الأول منهما يجري على هذه الصفة :

هذا المقبل إما أن يكون إنساناً وإما فرساً - لكنه إنسان فليس هو فرساً . والثاني صورته هذه الصورة : هذا المقبل إما أن يكون إنساناً وإما فرساً - وليس هو فرساً فهو إذن إنسان - والذي على طريق السلب : هذا المقبل ليس هو إنساناً أو فرساً - لكنه إنسان - فليس هو إذن فرساً .

[الكلام في أقسام القياس الحملّي]

والقياس الحملّي ينقسم إلى خمسة أنواع :

إلى البرهاني وهذا بمنزلة قولنا الإنسان ناطق - والناطق حيوان - فالإنسان إذن حيوان . وإلى الجدلي بمنزلة قولنا : اللذة لا تصير بها الأشياء التي توجد لها خيراً - وكل ما هو بهذه الصفة فليس بخير - فاللذة ليست خيراً . وإلى السوفسطائي بمنزلة قولنا : ما الثقل فوق الأرض - وكل ما هو فوق الشيء فهو أثقل من الشيء - فالثقل إذن أثقل من الأرض . وإلى الخطابي وهذا بمنزلة قولنا : فلان مزين/ وكل مزين زان/ ففلان إذن زان . وإلى الشعري وهذا هو الذي يقدم مقدمات ممتعة كلها فينتج منها أن الإنسان يشبه السماء والبحر .

فإن أنواع القياس الحملّي فهي هذه الخمسة لا زائدة ولا ناقصة . فيتبين من الأمور التي القياس عليها ومن القياس نفسه ومن القوة القياسية .

أما من الأمور فيتضح على هذا الوجه :

الأمور إما أن تكون ضرورية الوجود بمنزلة كسوف القمر عند حجب الأرض له عن نور الشمس . وإما ممتعة بمنزلة كون القطر مشاركاً للضلع . وإما ممكنة .

[في أقسام الممكن]

وهذه تنقسم إلى ما يمكن على الأكثر بمنزلة كون الإنسان ذا خمسة أصابع وبمنزلة ورود المطر في الشتاء والحر في الصيف . وإلى الممكن الذي على الأقل بمنزلة كون الإنسان ذا ست أصابع وبمنزلة ورود المطر في الصيف والحر في الشتاء . وإلى الممكن بالتساوي بمنزلة سائر الأشياء التي^(١) تصدر عن الروية . وإذا كانت الأمور تنفرع إلى خمسة أقسام فلا محالة إن القياس الكائن عليها ينقسم إلى خمسة أقسام . فأما بيان ذلك من قبل القياس فيجري على هذا الوجه : القياس إما أن يكون على أمور ضرورية أو على أمور ممتعة أو على أمور ممكنة بحسب

(١) التي (+ ب ، ج) .

أقسام الممكن الثلاثة . فإذا كان القياس إنما هو على الأمور والأمور خمسة ^(١)
فعدد القياسات خمسة .

فأما من قبل القوة القياسية فيتبين على هذا الوجه :

القوى خمسة : قوة الحس ، وقوة التخيل ، وقوة الفكر ، وقوة العقل ، وقوة
الرأي . أما القوة الحسية والمتخيلة فليس من شأنهما أن يستعملا القياس من قبل
أنهما تدركان الأشياء الشخصية ، والقياس إنما يكون على الأمور الكلية . ولا قوة
العقل أيضاً من شأنها أن تقيس إذ كان العقل إنما فعله استنباط الأشياء الكلية
واستخراج الحدود . فأما الرأي فإنه يجري مجرى الخزانة للعقل . فإن العقل من
شأنه بعد تحصيل الاعتقادات أن يخزنها الرأي . فلم يبقَ من قوى النفس ما
يستعمل القياس في مطلوباته إلى الفكر حسب . والفكر إما أن يتوصل إلى
الوقوف على أمور ضرورية أو أمور ممكنة على أقسامها أو ممتنعة . وإذا كان الأمر
على هذا ، فقد بان من قبل القوة أيضاً أن أصناف المقاييس الحملية خمسة .
وهنا ينقطع الكلام في الغرض .

(١) أقسام الممكن ... خمسة (+ ب ، ج) .

الباب الثالث

[في المنفعة]

فلنأخذ بعده في المنفعة ، فنقول : إن منفعة هذا الكتاب تتضح بحجتين : الأولى منهما تجري على هذه الصفة : لما كان عدد الجواهر ثلاثة لأن منها جواهر غير عالمية بجميع الأمور^(١) وجواهر عالمية ببعض الأمور ، خاف عليها بعض الأمور والتي هي^(٢) غير عالمية بمتزلة الاسطقسات والنبات والحيوان غير الناطق .

أما العالمية بجميع الأمور فبمتزلة الجواهر الإلهية وذلك أن تلك لما كانت معرفة من الهيولى ، مستغنية عن الحواس لا شيء يعوقها عن إدراك الأمور ، صارت مدركة لجميع الأمور من غير عائق يعوقها .

فأما التي هي عالمية ببعض خاف عليها البعض فبمتزلة الجواهر الإنسانية . فإن هذه لما كانت مقارنة للهيولى مفتقرة إلى الحواس صارت متكدرة العلم ، فبعض الأشياء ظاهرة لها وبعضها خفية عنها . والأشياء الخفية عنها من شأنها أن تواصل إلى الوقوف عليها . وتوصلها ربما وقع فيه الزلل حتى تظن بما لم تدركه أنها قد أدركته وبما قد أدركته أنها لم تدركه .

فلهذا تحتاج إلى صناعة تتوصل بها إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء

(١) بجميع الأمور (+ ب ، ج) .

(٢) هي (+ ب ، ج) .

الظاهرة حتى لا نغلط ولا نزل . وهذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس . فهذه هي الحجة الأولى .

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة : كل امرئ إنما يكون سعيداً بأن تكون صورته الخاصة به موجودة له وهو متصرف بحسبها . ولما كانت صورة الإنسان الخاصة هي النفس الناطقة ، فسعادته أن تكون هي موجودة له وهو متصرف بحسبها .

ولما كان تصرفه بحسبها هو أن يعلم الحق ويفعل الخير ، وكانت بعض الخيرات وعلوم الحق خفية عنه احتاج إلى صناعة تتقوّم له الطريق التي يسلكها في استخراج الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة حتى لا يغلط . هذه الصناعة هي صناعة البرهان والقياس . فهذه هي الحجة الثانية .

وقد جحد قوم الانتفاع بالبرهان وبالجملّة القياس وقالوا : لا فائدة في تعلّمه إذ كنا نرى كثيراً من الناس يجيدون التوصل إلى إدراك ما يلتمسونه من غير أن يتعلموا القياس . بمنزلة امرئ يصف أدوية نافعة أو أكار يجيد الرأي في الزرع وملاح يقوم الفكر في تدبير السفن . فنقول إنه ليس معنى أن يلتمس الشيء كيف اتفق هو أن يلتمس بطريق صناعي . فإنه وإن اتفق للمصيب في بعض الأوقات أن يصيب فقد يجوز أن يغلط في بعضها . فأما العلم بالصناعة فإنه دائماً يتوصل التوصل السديد من غير غلط ولا زلل .

وطائفة أخرى زعمت أنه وإن كان القياس قد يحتاج إليه فقد يكفي فيه القرائح ، وأن يتوصل الإنسان بعقله إلى الوقوف على ما يحتاج إليه . فإن فلاطن وأوميروس قد توصلا إلى الوقوف على ما رآهما الوقوف عليه ، على غاية ما يجب ولم يكونا عالمين بصناعة المنطق .

وحل الشك يجري على هذه الصفة : تبين ما زعمت هذه الطائفة ، وادّعت على فلاطن أنه لم يكن يخبر أمر المنطق ولا القوانين البرهانية ، غلط . فإن

فلاطن^(١) كان على غاية العلم بهذه الصناعة . وأرسطوطاليس من أقاويله استخراج القوانين المنطقية . وينبغي أن نعلم أن الصنائع إنما تستخرج من الطبائع الزكية التي يصدر عنها ما يصدر من غير صناعة .

فإن أرسطوطاليس من قوانين فلاطن في البرهان قوّم الصناعة البرهانية . وكذلك من قوانين أوميرس عمل الصناعة الشعرية .

وطائفة ثالثة زعمت أنه قد يكتفى في تعليم المنطق تصفّح أقاويل فلاطن في كتبه بأسرها .

والرد على هذه الطائفة سهل جداً وذلك إنما ترى فلاطن تارة يبرهن وتارة يقنع وتارة يجادل ، فإن لم نتعلم صنائع أرسطوطاليس فمن أين نتعلم البرهان من الجدل والجدل من الإقناع .

وطائفة أخرى قالت إنّا قد نكتفي بالتعاليم في تعلّم البرهان . والرد على هذه الطائفة يجري على هذه الصفة : التعاليم ليست تتضمن قانون البرهان وإنما هي مستعملة لذلك القانون .

فكما أنه ليس من استعمل أشياء من صناعة ما يحكم عليه بأنه عارف بتلك الصناعة لذلك من علم أنه استعمل في هذه الصناعة ذلك الشيء^(٢) لكن من يعلم قوانين تلك الصناعة يحكم عليه بأنه عارف بتلك الصناعة . فإذا كانت التعاليم تقوم لنا مقام البرهان فليت شعري إذا أردنا أن نقيس على بقاء النفس ماذا تنفعنا الهندسة والعدد . لكن الذي ينفعنا إنما هو صناعة البرهان^(٣) أرسطوطاليس وقوانينه ، فإنما هي التي تفتح لنا طريقاً سديدة في استخراج جميع الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة . على أن فلاطن يدري بالتعاليم كثيراً ويسمّيها ظنوناً لا علوماً إذا كانت غير معروفة المبدأ ولا المنتهى . فقد أتينا في منفعة هذا الكتاب بما فيه كفاية .

(١) غلط... فإن فلاطن (+ ب ، ج) .

(٢) لذلك... ذلك الشيء (+ ب ، ج) .

(٣) البرهان (- ب ، ج) .

الباب الرابع

[في تسمية الكتاب]

فلنأخذ الآن في تسميته فنقول : إن ترجمة هذا الكتاب أنولوطيقا . وتفسير هذه اللفظة : التحليلات وبالعكس . والسبب الذي لأجله ترجم هذا الكتاب بهذه الترجمة يتضح بحجتين :

الأولى منهما تجري على هذه الصفة : كل ما يستعمله في هذا الكتاب إنما يجري على طريق التحليل . وذلك أنه في الفصل الأول تعلمنا كيف نحلل المقاييس التي في الشكل الثاني والثالث والتي هي غير تامة إلى المقاييس التي في الشكل الأول التي هي تامة .

وتعلمنا في الفصل الثاني كيف نستخرج المقدمات والحد الأوسط بتحليل جزئي حذّي المطلوب إلى المحمولات الذاتية والخاصية والعرضية والمباينة . وتعلمنا في الفصل الثالث كيف تحليل كل قياس يرد عليها إلى ضربه وشكله .

والحجة الثانية تجري على هذه الصفة :

قد علمتم أن غرضه في هذه الصناعة بأسرها البرهان . ولما كان القياس برهاناً ما عاد فعلم من القياس المطلق . ولما كان القياس من مقدمات عاد فعلم عن المقدمات . ولما كانت المقدمات من ألفاظ بسيطة دالة عاد فعلم عن الألفاظ

البسطة الدالة . وظاهر أنه قد انعكس غرضه لأن غرضه البرهان فجعل الابتداء من
طاطيغورياس .

فأما واضعه فأرسطوطاليس وذلك يتبين من أنه لما تصفحت كتب التحليلات
بالعكس التي وجدت في خزائن الإسكندرية ومبلغها أربعون كتاباً لم يشهد
المفسرون أن منها شيئاً لأرسطوطاليس سوى هذا الكتاب من قبل وجازة ألفاظه
وسدادة معانيه ومشاكلته لكلام أرسطوطاليس .

الباب الخامس

[في مرتبة الكتاب]

فأما مرتبته فإن قراءته تكون بعد كتاب المقدمات وقبل كتاب البرهان .

الباب السادس

[من أي العلوم هو]

وأما من أي العلوم هو فمن المنطق إذ كان هو الصناعة المنطقية .

وقد اختلف الفلاسفة في الصناعة المنطقية ، فطائفة زعمت أنها جزء من الفلسفة دالة لها . وطائفة زعمت أنها آلة للفلسفة حسب^(١) . وطائفة زعمت أنها جزء من الفلسفة وحسب .

فالتائفة التي زعمت أنها جزء للفلسفة تبينت دعواها على هذا الوجه ، زعمت أن الصناعة المنطقية إما أن تكون جزءاً للفلسفة أو جزء جزء لها . وزعموا أنها لا تصلح أن تكون جزءاً لصناعة أخرى ولا جزء جزء لها ، إذ كانت الفلسفة التي هي أم العلوم لا تحتل أن تحتاج إلى صناعة غيرها ولا تصلح أن تكون جزء جزء لها^(٢) .

(١) حسب (+ ب ، ج) .

(٢) إن كانت... جزء لها (+ ب ، ج) .

من قِبَل أن جزء الجزء مشارك للجزء في الموضوع والغاية . فإن الإصبع التي هي جزء لليد تشاركها في موضوعها ، من قبل أن موضوعها الاسطوانات الأربع ، وفي غايتها من قبل أن غايتها الإمساك واللمس .

والمنطق لا يشارك جزئي الفلسفة العلمي والعملي لا في الموضوع ولا في الغاية . من قِبَل أن موضوع الفلسفة العلمية الأمور ، وغايتها إدراك الحق .

وموضوع الفلسفة العملية النفس وغايتها تقويمها وتهذيب أخلاقها . فأما المنطق فموضوعه الألفاظ البسيطة الدالة وغايتها تقويم البرهان . فقد بقي أن يكون المنطق جزءاً للفلسفة .

ورد هذه الحجة يجري على هذه الصفة : إن التقصير في القسمة أدى إلى هذه الضلالة وذلك أن المنطق إما أن يكون جزءاً للفلسفة أو آلة لها وليس هو جزء فيبقى أن يكون آلة .

فالطائفة التي زعمت أن المنطق جزء له فزعمت أنه آلة إذا أخذ مجرداً من الأمور ، وجزءاً إذا استعمل في الأمور . وإذا تأملت قولها حق التأمل علمت أنها آلة مجردة أخذت أو مقرونة بمادة أخرى . وذلك أنها ليست أكثر من طريق يتوصل به إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة .

فأما المشاؤون فيزعمون أنها آلة حسب . ويبينون دعواهم هكذا : زعموا أن الأشياء^(١) لا تصلح أن تداخل بعضها بعضاً ولا يفعل بعضها ما يفعل بعض .

فإن العين لا تفعل ما تفعله اليد . والمنطق يستعمل في الفلسفة العلمية والعملية فليس هو إذاً جزء . وأيضاً فإنه إن كان جزءاً للفلسفة فهو جزء للطب أيضاً ولصنائع أخرى . فيكون شيئاً واحداً جزءاً لأشياء كثيرة وهذا محال . وأيضاً وإن كان جزء للفلسفة والطب يستعمله يلزم من ذلك أن يستعمل الأخس^(٢) الأشرف وهذا شنيع .

(٢) الأحسن (آ ، ج) والأصح الأخس .

(١) الأجزاء (ب ، ج) .

الباب السابع

[في قسمة هذا الكتاب]

فأما قسمة هذا الكتاب فإنه ينقسم إلى مقالتين أولى وثانية . ففي المقالة الأولى يتكلم في الأشياء الجوهرية للقياس والخاصة به . وفي المقالة الثانية يتكلم في أغراضه وهي ثمانية عشر غرضاً .

والمقالة الأولى تنقسم إلى ثلاثة فصول . ففي الفصل الأول يعلمنا عن إيجاد صورة القياس . وفي الثاني يعلمنا عن استخراج المقدمات والحد الأوسط . وفي الفصل الثالث يعلمنا عن اعتبار صورة القياس وردها إلى شكلها وضربها .

الباب الثامن

[في أنحاء التعليم]

فأما الباب الثامن وهو النظر في نحو التعليم فإنه يستعمل أنحاء أربعة :
النحو المقيسُ وذلك يقسم المقدمة إلى الكلية والجزئية والمهملة . ويقسم القياس
إلى القياس الكامل وإلى القياس غير الكامل .

والنحو المحدّد وذلك أنه يحدّد المقدمة ويحدّد القياس الكامل والقياس^(١)
غير الكامل . والنحو المبرهن وذلك أنه يبرهن أن السالبة الكلية تنعكس على
ذاتها . فالموجبة الكلية والجزئية تنعكس جزئية ، وأن السالبة الكلية الممكنة لا
تنعكس على ذاتها . والنحو المحلّل وذلك أنه يحلّل القياس الذي في الشكل الثاني
والثالث إلى ضروب الشكل الأول ويحلّل كل قياس إلى شكله .

فقد أتينا على الأبواب الثمانية التي جرت العادة بإيرادها والنظر فيها قبل كل
كتاب .

(١) والقياس (- ب ، ج) .

المقالة الأولى

[الكلام في غرض الصناعة البرهانية أي العلم البرهاني - القياسي]

فلنأخذ الآن في كلام أرسطوطاليس فنقول : إن أول ما بدأ في هذا الكتاب أخبرنا بفرض الصناعة البرهانية بأسرها فقال : إن نظره إنما هو في البرهان وغايته العلم البرهاني . والبرهان هو طريق ومسلك سديد يتوصل به العقل إلى الوقوف على الأشياء الخفية وقوفاً متقناً بتوسط الأشياء الظاهرة . والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس .

والفرق بين البرهان والعلم البرهاني هو أن البرهان يشابه أن يخرج بالصوت ، والعلم البرهاني هو الصورة الحاصلة في النفس . والعلم البرهاني هو سبب البرهان الخارج بالصوت .

ومن بعد ذلك يعدّد أرسطوطاليس أشياء كثيرة يذكر أن العلم بها يحتاج إليه قبل العلم بصورة القياس المطلق . وهذه هي حدّ المقدمة . والحدّ الحدّ الذي هو جزء المقدمة هو خبر المقدمة . وحدّ القياس الكامل وحدّ القياس غير الكامل وشرح معنى قولنا هذا على كل هذا/ وهذا في كل هذا/ وهذا ولا على شيء مر هذا/ وهذا ولا في شيء من هذا/ وهذا على بعض هذا/ وليس هذا على بعض هذا/ .

والسبب في تقديم المقدمة على الحدّ . وإن كان الحدّ بسيطاً ، هو أن

المقدمة مأخوذة في رسم الحدّ ، والأشياء المأخوذة في الرسم تحتاج أن تكون معلومة . فلهذا ما قدم تحديد المقدمة على الحدّ .

ومن بعد تحديده يأخذ في حدّ واحد واحد من هذه ويقول : إن المقدمة هي قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء . وهي تنقسم إلى الكلية والجزئية والمهملة . وينبغي أن يعلم أن هذا الذي ترسم به المقدمة هو رسم لا حد . وذلك أن الحدود لا توجد فيها أقسام المحدود المقدمة ، فقد انطوت فيها أقسامها . والسبب الذي من أجله ألغى ذكر المقدمة الشخصية هو أنها غير متفّع بها في صناعة المنطق ولا في شيء من العلوم الفلسفية إذ كانت الأشخاص لا تثبت حتى تعلم .

والمقدمة الكلية هي التي المحمول فيها على كل الموضوع لا على شيء منه . والمقدمة الجزئية هي التي المحمول فيها موجود لبعض الموضوع إذ ليس بموجود لبعضه أو ليس بموجود لكله . وذلك أن السالبة الجزئية يعبر عنها بعبارتين : إحدى العبارتين من حيث هي مناقضة للكل والأخرى من حيث تسلب النقيض . والمقدمة المهملة هي التي المحمول فيها موجود للموضوع أو غير موجود بالإجمال بمنزلة قولنا : الإنسان يمشي .

وأرسطوطاليس من بعد تحديده للمقدمة يأخذ في تصفّح حدها بالاستقراء . ولما كانت المقدمات إما برهانية وإما جدلية والبرهانية هي التي المحمول فيها موجود للموضوع أو غير موجود ، وكذلك الجدلية التي المحمول فيها موجود ويصحّ من ذلك رسم المقدمة على الإطلاق ، إذ كان الكلي إنما قوامه بأجزائه . والجدلية ههنا يقيمها مقام سائر المقدمات سوى البرهانية .

ولما وفق بين الجدلية والبرهانية لثلا يظنّ أنهما في جميع الجهات واحدة أخذ في أن يورد الخلافات بينهما وباقي الوفاقات . فهو يورد بينهما خلافين ، ووفقاً واحداً . الخلاف الأول هو أن المبرهن يأخذ مقدماته من الأمور والجدلي من السؤال . وذلك أن الجدلي غرضه إنتاج ضد ما يراه خصمه ؛ فهو يسأل رأي خصمه ، ومقدمات ينتج عليه منها نقيض أو ضد رأيه .

والخلاف الآخر أن المبرهن مقدماته صادقة حقيقية ، والجدلي مقدماته مأخوذة من الآراء المشهورة . والآراء المشهورة بعضها صادق بمنزلة قولنا : إن الله سبب جميع الموجودات ، وبعضها كاذب بمنزلة قولنا إن الله قادر على كل شيء . وكذلك غير المشهورة بعضها صادق بمنزلة القول : إن الله غير ماثت وبعضها كاذب بمنزلة القول إن الله ماثت .

والوفاق بينهما أنهما إذا حصّلا مقدماتهما نظامهما نظاماً^(١) واحداً إذا استعملنا صورة القياس على وتيرة واحدة . وههنا ينقطع الكلام في المقدمة .

- ١ -

[الكلام في الحدّ]

فأما الحدّ فهو الذي إليه تنحلّ المقدمة . وهذا إما موضوع وإما محمول وذلك إما أن يكون بزيادة بوجوده أو بنقصانه . فإن كان معها حرف يوجد كانت المقدمة ثلاثية وإن لم يكن كانت المقدمة ثنائية . وينبغي أن نعلم أن الأصول في المقدمة حدان حسب ، هما : المحمول والموضوع . فأما ما يرد بعدهما فهو كالخادم لهما والمعين .

والسبب الذي من أجله رسم الحد بطريق التحليل ولم يرسمه بالتركيب هو أن الوقوف على الشيء من تحليله أوكد من الوقوف عليه من تركيبه^(١) .

- ٢ -

[الكلام في القياس]

فأما القياس فهو قول متى وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها . وقبل أن نشرح هذا الحد ينبغي أن نردّ على الذين أنكروا وجود القياس .

(٢) هو أن... تركيبه (- ب ، ج) .

(١) نظماً (+ ب ، ج) .

فإن طائفة زعمت أن القياس غير موجود . وذلك أنه إن كان موجوداً فإنما يعلم وجوده بقياس والقياس بقياس وهذا يمضي إلى ما لا نهاية له .

وقد نعانده هذه الطائفة بمثل ما عاندت . وذلك أن زعمها أن القياس غير موجود ليس يخلو من أن يكون بثبوت أو لا ثبوت . فإن لم تثبت لم يقبل منها وإن أثبتته فقد اعترفت بالقياس .

فأما نحن فنقول : ليس كل ما يدرك يدرك بالقياس . فإن الحدود لا تستخرج بالقياس لكن بطريقة أخرى غير طريقة البرهان والقياس^(١) .

فأما استخراج رسم القياس فيجري على هذا :

لما كانت الأمور بعضها ظاهرة للعقل وبعضها خفي عنه ، وكان العقل من شأنه أن يتوصل إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة ، فالقياس ليس هو غير طريق العقل للأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة . فنقول في رسم القياس : إنه قول يجري مجرى الجنس . وقولنا إذا وضعت فيه ليفصله من أنواع القول الأربعة أعني : الداعي والآمر والمناهي والسائل . فإن تلك لم يوضع فيها شيء لشيء على طريق الإيجاب والسلب .

وقولنا أشياء أكثر من واحد للفصل بين القياس وبين لزوم التالي للمقدم ولزوم عكس المقدمة لها . فإن هذين يلزمان من الاضطرار لكن لشيء واحد لا لأشياء أكثر من واحد .

وللفصل بينه وبين المقاييس المضمرة بمنزلة مقاييس الخطباء ، فإن الخطباء أبداً يلغون المقدمة الكلية إما لكذبها أو لظهورها . فإنهم إذا قدموا أن فلاناً مزين ألفوا المقدمة الأخرى القائلة : إن كل مزين زان ، فينتجوا أن فلاناً زان .

وقوله لزم شيء ما للفرق بين الاقترانات القياسية والاقترانات غير القياسية . فإن الاقترانات غير القياسية تلزم عنها الأضداد ، أعني الإيجاب الكلي والسلب

(١) فإن الحدود... والقياس (+ ب ، ج) .

الكلي . فأما الاقترانان القياسية فاللازم عنها شيء واحد من الاضطراب .

وقوله آخر للفرق بينه وبين الأقاويل التي كان يوردها الرواقيون ويستجون منها شيئاً يضمنه القياس بمنزلة القول : إما أن يكون الليل موجوداً أو النهار/ لكن الليل موجود/ فالليل موجود/ .

وأما قوله من الاضطراب للفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال . فإن الاستقراء والمثال اللازم عنهما ليسا من الاضطراب . بمنزلة قولنا : /إن الثور والإنسان يحركان فكّيهما الأسفلين/ فكل حيوان بهذه الصفة . فإن هذا ليس ملازم من الاضطراب . فإن التماسح لا يحرك فكه الأسفل . وبمنزلة القول إن فلاناً ركب البحر فغرق/ ففلان أيضاً إذا ركب فيه يغرق . فإن هذا ليس يلزم من الاضطراب .

وفرق بين أن يقال في النتيجة إنها ضرورية وبين أن يقال فيها إنها لازمة من الاضطراب . فإن كونها ضرورية هو أن يكون المحمول فيها ضرورياً للموضوع . وكونها لازمة من الاضطراب هو أن يتبع المقدمات من الاضطراب وإن كان المحمول فيها ممكناً .

وقولنا فيه من وضع تلك الأشياء الموضوعية بذاتها للفرق بينه وبين المقاييس التي تكفي فيها إحدى المقدمتين بمنزلة قولنا : (أ) مساوية (ج) و (ج) مساو (ب) فـ (أ) مساوية لـ (ب) . فإن هذا القياس قد ألغي منه المقدمة المعتمد عليها وهي الكلية ، وهي قولنا : كل الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . فإن أرسطوطاليس لا يعتقد قياساً ما كان إحدى مقدمتيه ناقصة بل الذي مقدماته كلها موجودة فيه وإن كانت نتيجته ربما كانت ظاهرة بمنزلة نتائج الشكل الأول . وربما كانت غير ظاهرة بمنزلة نتائج الشكل الثاني . فإن الشكل الثاني والثالث أجمع المفسرون أن مقاييسهما كاملة في نفوسهما إلا أنها غير ظاهرة لنا . وتجري مجرى^(١) الإنسان المستتر في بيت ، فإنه في نفسه كامل إلا أن كماله غير ظاهر لنا . والفرق بينها وبين المقاييس التي فيها مقدمة زائدة بمنزلة قولنا : النفس

(١) مجرى (+ ب ، ج) .

متحركة من ذاتها/ وكل متحرك من ذاته غير ماثت والعالم كروي/ فالنفس غير ماثتة .

— ٣ —

[الكلام في تحديد القياس الكامل]

وقد أطنبنا في شرح رسم القياس ، فلنأخذ الآن في تحديد القياس الكامل فنقول : إن القياس الكامل هو الذي نتيجته ظاهرة للزوم لمقدماته . أي إن العقل ساعة يؤلف المقدمتين يقف على النتيجة من غير توقف . وهذا القياس هو الشكل الأول وجميع ضروبه . فإن جميع ضروب الشكل الأول نتائجها ظاهرة للزوم لمقدماتها ، أي للمقدمات التي أكثر من شرح معنى قولنا : هذا على كل هذا/ وهذا ولا على شيء من هذا/ .

فأما القياس غير الكامل فهو الذي نتيجته غير ظاهرة للزوم للمقدمات بمنزلة ضروب الشكل الثاني وضروب الشكل الثالث . فإن جميع هذه نتائجها غير ظاهرة للزوم للمقدمات وإنما تظهر بأحد أمرين : إما بعكس إحدى المقدمتين ورد ذلك الضرب إلى أحد ضروب الشكل الأول . وإما باستعمال برهان الخلف . فأما معنى قولنا/ هذا على كل هذا/ هو أن يكون المحمول موجوداً لأي واحد واحد أخذ به الموضوع بمنزلة قولنا : الحيوان على كل إنسان .

ومعنى قولنا هذا في كل هذا هو أن يكون الموضوع في كل المحمول . ولا يفهم من هذا أنه يساويه في الوجود إذ كان المحمول أعم^(١) من الموضوع بل إنما يساويه في الاسم والحد .

والفرق بين الأول والثاني ، إن في الأول بدأت من المحمول ووقفت عند لموضوع ، وفي الثاني بدأت من الموضوع ووقفت عند المحمول .

ومعنى قولنا هذا ولا على شيء من هذا هو أن يكون الموضوع منافياً

(١) أهم (+ ب ، ج) .

للمحمول في إسمه وحده . ومعنى قولنا إن هذا على بعض هذا هو أن^(١) يكون المحمول موجوداً لبعض الموضوع بمنزلة قولنا الكاتب على بعض الإنسان .

ومعنى قولنا : هذا ليس على كل هذا هو أن يكون المحمول ليس على بعض الموضوع بمنزلة البياض فإنه ليس على بعض الإنسان . وههنا ينقطع الكلام في صورة القياس المطلق .

ولما كان قد ذكر أن ضروب الشكل الثاني والثالث إنما تظهر نتائجها باستعمال العكس أو برهان الخلف ، أخذ في أن يعلمنا العكوس . فأما برهان الخلف فيؤخره إلى المقالة الثانية . وقبل أن يعلمنا عكس المقدمات يأخذ في تحصيل عدد المقدمات التي ينبغي أن نعلم عن عكوسها . فهو يقول : إن جميع المقدمات التي ينبغي أن نعلم عن عكوسها ثمانية عشر ، وذلك أن المقدمة الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها موجوداً للموضوع حسب ، من غير أن يراعي هل هو ضروري له أو ممكن بمنزلة قولنا : السماء متحركة .

وأما الضرورية فهي التي المحمول فيها موجود للموضوع من الاضطراب ومعها جهة هي لفظة الاضطراب . وهذه اللفظة تنبئ وتخبر أن المحمول ضروري للموضوع دائم الوجود له بمنزلة القول : إن الإنسان من الاضطراب حيوان .

فأما المقدمة الممكنة فهي التي المحمول فيها ممكن للموضوع أعني أنه غير موجود له ويمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد ومعها أيضاً جهة الإمكان بمنزلة القول : إن الإنسان ممكن أن يكون كاتباً .

والسبب الذي من أجله ألقى المقدمة الممتنعة هو أن الممتنع داخل في الممكن والضروري . وذلك أن سالبة الممتنعة على ما بان في كتاب العبارة داخلة في موجبة الممكنة وصادقة معها . وموجبة الممتنعة صادقة أيضاً مع موجبة الضرورية المعدولة والبسيطة .

(١) يكون الموضوع ... هو أن (+ ب ، ج) .

فأما المفسرون فإنهم يقسمون الضروري إلى ثلاثة معاني : الأول منها هو أن الشيء الموجود دائماً بمنزلة الحركة للسماء . والثاني هو الموجود ما دام الموضوع موجوداً^(١) بمنزلة التنفس لزيد . والثالث ما دام المحمول موجوداً بمنزلة مشي الماشي إذا كان ماشياً . ويقسمون الوجودي إلى هذه الثلاثة الأقسام . ويقسمون الممكن إلى أربعة أقسام ثلاثة منها هذه المتقدمة ورابع هو الخاص بمعنى الممكن وهو الذي ليس بموجود ويمكن أن يوجد ويمكن ألا يوجد . وذلك أنه إن لم يصدق الممكن على الثلاثة المعاني المتقدمة فإن سلبه يصدق عليها . فيصدق مع من الاضطرار ليس ممكناً أن يوجد . وهذا محال لأن هذا يصدق معه ممتنع أن يوجد .

فأما الإسكندر وجماعة ممن أتى بعده فيعتقدون أن الوجودي هو ما حضر من الاعراض بالفعل بمنزلة مشي الماشي إذا كان ماشياً .

فأما ثاوفرسطس وثامسطيوس وجل المفسرين فإنهم لا يرون هذا الرأي ويردونه . ويزعمون أنه إن كانت المقدمة الوجودية محمولها عرض حاضر بالفعل ، وقد بان أن المقدمات الكلية في المادة الممكنة لا يمكن أن تكون صادقة ، لم توجد مقدمة كلية وجودية صادقة . وعمدة القياس على الكلي فلا يكون قياس من مقدمتين وجوديتين . وأيضاً القضية القائلة : السماء تتحرك ليست ضرورية لأن جهة الاضطرار ليست معها . ولا ممكنة لفقداء جهة الإمكان . فيبقى أن تكون وجودية والمحمول فيها ليس هو عرضاً حاضراً بالفعل .

وأرسطوطاليس يقسم المقدمات الوجودية والضرورية والممكنة من جهة الكيفية إلى الموجبة والسالبة . ومن جهة الكمية إلى الكلية والجزئية والمهملة . فيحصل مبلغ عدد المقدمات الضرورية ستة ، وكذلك الممكنة وكذلك الوجودية . وأرسطوطاليس يأخذ بعد ذلك في أن يعلمنا عكس واحدة منها ، والمفسرون قبل ذلك يلتبسون أن يجدد العكس فيقولون : العكس إما أن يكون في

(١) دائماً... موجوداً (+ ب ، ج) .

الأمر أو في الأقاويل . أما في الأمور فبمنزلة قول فلاطن أن الريطوريقي أي الخطابة معاكسة للارتباطيقي أي الجدل بمعنى مساوية لها لأن كليهما يستعملان المقدمات المشهورة .

وإن كان العكس في الأقاويل فإما أن يكون في الألفاظ البسيطة بمنزلة عكس المضاف ، وهذا بمنزلة قولنا الأب أب للإبن والإبن ابن للأب . أو في الأقاويل المركبة وهذه على ضدين : أما المركبة التركيب الأول بمنزلة المقدمات والمركبة التركيب الثاني بمنزلة القياس . وعكس القياس هو أن يأخذ نقيض أو ضد النتيجة . ويضاف عليه أحد مقدمتي القياس وينتج عنه ضد أو نقيض المقدمة الأخرى .

فأما عكس المقدمات ، أما الشرطية منها فهو أن يرفع التالي فيرتفع المقدم . وهذا العكس هو العكس الذي مع التضاد بمنزلة قولنا : إن كان المقبل إنساناً فهو حيوان/ لكن ليس هو حيواناً/ فليس هو إنساناً .

وأما المقدمات الجزئية فعكسها المطلق يجري على هذا السبيل : العكس هو اشتراك المقدمتين في حدودهما واختلاف ترتيب حدودهما مع بقاء الكيفية والصدق بمنزلة قولنا : كل إنسان حيوان/ بعض الحيوان إنسان .

وإذ قد ذكرنا العكس المطلق فلنأخذ الآن في تعليم عكس مقدمة مقدمة ، ولنبدأ بالوجودية من قبل أنها أبسط وأعم . وذلك أنه لا جهة معها ويجعل السالبة الكلية الابتداء . كما فعل أرسطوطاليس من قبل انعكاسها على نفسها . ومن بعد أن يعكسها على نفسها يتبين عكس الموجبة الكلية والجزئية .

وأرسطوطاليس يبين أن السالبة الكلية تنعكس على ذاتها ، أي سالبة كلية ، على ضربين : بالمثال والافتراض . وأما بالمثال فبمنزلة قولنا : إذا كان الحجر ولا على شيء من الإنسان/ فالإنسان ولا على شيء من الحجر . وأما الافتراض فيجري على هذه الصفة : إذا كانت آ ولا على شيء من ب/ فب ولا على شيء^(١)

(١) ب/ ... شيء (+ ب ، ج) .

من \bar{A} فإن لم يكن ب ولا على شيء من \bar{A} فليكن على بعضها ف (أ) على ذلك البعض .

وب أيضاً محمولة عليه . فقد أشركت \bar{A} وب . وقد فرضا في الأصل متباينين . فليس ب إذن على بعض \bar{A} فهي إذن ولا على شيء من \bar{A} .

فأما ثاوفرستس وأوديمس فيبينان أن السالبة الكلية تنعكس على ذاتها ببيان يعتقدانه سهلاً وصورته هذه الصورة : المبين مبين لمبينة، وإذا كانت \bar{A} مبينة لجميع ب/ فب من الاضطراب مبينة لجميع \bar{A} . وههنا يجب علينا أن نبين لم عدل أرسطوطاليس عن استعمال الألفاظ إلى الحروف فنقول : لما كان غرض أرسطوطاليس القانون ، والقانون لا يجوز أن يعلم عنه في مادة مخصوصة من المواد دون مادة ، وكانت الألفاظ إنما تدلّ على مواد مخصوصة ، اعتاض عن الألفاظ بالحروف وأقامها مقام الألفاظ على الإطلاق دالة على الأمور على الإطلاق . حتى إذا علم القانون بها خصّصه في أي مادة أراد وما أحمد ما فعل في اعتياضه عن الألفاظ بالحروف المتناسبة التي بينهما إذ كانت الألفاظ إنما هي مؤلفة من حروف .

فأما الموجبة الكلية الوجودية والموجبة الجزئية الوجودية فكلاهما ينعكسان على الموجبة الجزئية .

وأرسطوطاليس يبين كل واحدة منهما بالمثال وباستعمال عكس السالبة الكلية . أما بالمثال فيمتزلة قولنا : إن كان الحيوان على كل إنسان/ فالإنسان على بعض الحيوان . وإن كان الأبيض على بعض الإنسان فالإنسان على بعض الأبيض .

وأما باستعمال عكس السالبة الكلية فيجري على هذه الصفة : إن كانت (أ) على كل (ب) ف (ب) على بعض (أ) . فإن لم تكن (ب) على بعض (أ) فهي ولا على شيء منها . وإذا كانت (ب) ولا على شيء من (أ) ف (أ) ولا على شيء من (ب) . وقد كانت على كلها وهذا محال . ف (ب) إذن على بعض (أ) أيضاً إن كانت (أ) على بعض (ب)/ ف (ب) على بعض (أ) . فإن لم تكن على بعضها فهي

ولا على شيء منها . وإذا كانت (ب) ولا على شيء من (أ) / ف (أ) ولا على شيء من (ب) / وقد كانت على بعضها وهذا محال . ف (ب) إذن على بعض (أ) .

فأما ثاوفرسطس وأوديمس فيبينان عكس هاتين المقدمتين على هذه الصفة :
المشارك مشارك لمشاركه ، وإذا كانت (أ) على كل (ب) أو على بعضها فهي مشاركة لها ، ف (ب) إذن مشاركة لـ (أ) ، وليس يلزم أن يشاركها بأسرها ، فهي إذن مشاركة لبعضها . ف (ب) إذن على بعض (أ) . فأما السالبة الجزئية فلا عكس لها إذا كان ليس يلزم نظاماً واحداً في جميع المواد ، فلا قانون لها فإنها في المادة الضرورية تنعكس على الموجبة الكلية بمنزلة قولنا : إن كان ليس كل حيوان إنساناً/ فكل إنسان حيوان/ وفي المادة الممكنة تنعكس على الموجبة الكلية بمنزلة قولنا : إن كان ليس كل حيوان إنساناً/ فكل إنسان حيوان/ وفي المادة الممكنة تنعكس على الموجبة الجزئية كقولنا : إن كان ليس كل إنسان كاتباً فبعض الناس كاتب تنعكس على موجبة الجزئية . وفي المادة الممتنعة تنعكس على السالبة الكلية كقولنا : إن كان ليس كل طائر إنساناً/ فولا واحد من الناس طائراً/ .

فقد استوفينا في عكوس المقدمات الوجودية ، والمفسرون من شأنهم أن يوردوا شكوكاً في عكوس السالبة الكلية والموجبة الكلية والجزئية يرومون بهذا قانون أرسطوطاليس بمنزلة قولنا : ولا حائط واحد في وتد . فإن عكس هذا يظن أنه ولا وتد واحد في حائط . هذا كذب . وبمنزلة القول ولا قرعة واحدة قاطعة بسكين . فإنه يظن أنه عكس هذا ولا سكين واحدة قاطعة قرعة^(١) . وهذا كذب .

وبمنزلة القول كل ثيب الآن قد كان بكرة فنقض الأبقار إذن قد كن ثيبات . وهذه الشكوك بأسرها إنما وردت من قبل أن المحمول والموضوع لم يستوفيا عند العكس .

وأرسطوطاليس بعد فراغه من تعليم عكوس المقدمات الوجودية يأخذ في

(١) عكس... قرعة (+ ب ، ج) .

الكلام في عكس المقدمات الضرورية من قِبَل أن الضروري أشرف من الممكن .
ويبدأ بالسالبة الكلية على الرسم ويدّعي أن السالبة الكلية الضرورية بمنزلة قولنا (أ)
ولا على شيء من (ب) من الاضطراب ، تنعكس على سالبة ضرورية بمنزلة
قولنا (ب) ولا على شيء من (أ) من الاضطراب/ فإن لم ينعكس هذا فليكن (ب)
ممكناً أن يوجد لبعض (أ) .

وهذه تنعكس ، ف (أ) إذن ممكن أن يكون لبعض (ب) وإن كانت ولا شيء
من (أ) من الاضطراب ، وهذا محال. ف (ب) إذن من الاضطراب ولا على شيء من
(أ)^(١) . وقد يجوز أن لا يستعمل النقيض ممكناً بل وجودياً فنقول : إن لم يكن
(ب) ولا على شيء من (أ) من الاضطراب/ ف (ب) على بعض (أ) وجوداً . وهذه
تنعكس فتكون (أ) على بعض (ب) وجوداً . وقد كانت ولا على شيء منها من
الاضطراب فهذا محال/ ف (ب) ولا على شيء من (أ) من الاضطراب .

فأما ثاوفرسطس وأوديمس فيبيّنان أن السالبة الكلية تنعكس على ذاتها مثل ما
بيّنا في السالبة الوجودية . فأما الموجبة الكلية والموجبة الجزئية فينعكسان على
موجبة جزئية ، وذلك أنه إن كانت آ على كل ب من الاضطراب ، فإن لم يكن على
بعضها فهي ولا على شيء منها/ ف (أ) ولا على شيء من (ب) لأن السالبة الكلية
تنعكس على ذاتها، وقد كانت على كلها أو على بعضها من الاضطراب وهذا
محال . ف ب إذن على بعض آ من الاضطراب/ الذي يرى أوديمس وفامسطيوس^(*)
ألا يؤخذ النقيض إلا ممّا يقع فيه الخلاف . فأما ما لا يقع فيه الخلاف فلا نوع
والجهة فلا خلاف فيها/ .

فالسالبة الجزئية فلا عكس لها على مثل ما مضى في الوجودية ، والشكوك
التي يشك فيها في السالبة الكلية والموجبة الكلية بمثلها يشك في الضرورية ،
وبتلك الحلول تحلّ .

فأما المقدمات الممكنة ، أما الممكن الذي بمعنى الضروري والوجودي

(١) آ من الاضطراب... من آ (+ ب ، ج) .

(*) يُرجّح أنه ثامسطيوس .

فمكوسه تجري على مثل ما جرى عليه الأمر في الوجودي والضروري . وأما الممكن الخاص فالسالبة الكلية الممكنة فيه لا تنعكس على مثل ما تنعكس عليه السالبة الضرورية والوجودية ، أعني على ذاتها لكن على سالبة جزئية ضرورية ، ونحن نتبين ذلك إذا انتهينا إلى موضعه وهو النظر في المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة في الشكل الثاني .

فأما الموجبة الكلية الممكنة والموجبة الجزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب بالإمكان/ أو على بعضها فتنعكس موجبة جزئية ممكنة وذلك بمنزلة قولنا/ ب ممكن أن يكون لبعض آ . فإن لم تكن بهذه الصفة فلتكن ولا على شيء منها . فأذن ولا على شيء من ب/ لأن السالبة الكلية الوجودية تنعكس كنفسها^(١) وقد كانت على كلها أو على بعضها بالإمكان وهذا محال . فب إذن ممكن أن يكون لبعض آ ، فأما السالبة الجزئية فستبين أنها تنعكس على سالبة جزئية في غير هذا الموضع وهذا بخلاف ما جرى عليه الأمر في الوجودي والضروري .

وقد بقي أن يستقر بالفرق بين السالبة الضرورية وسالبة الاضطراب : فنقول إن السالبة الضرورية هي التي ترفع المحمول من الموضوع من الاضطراب وتبقى فيه الجهة على حالها بمنزلة قولنا الحجر من الاضطراب غير موجود لواحد من الناس ، وهذه تدعى موجبة معدولة أيضاً ، وذلك أن الحرف الثالث فيها قد عدل به من التحصيل إلى غير التحصيل .

فأما السالبة الاضطرابية فهي^(٢) التي تبقى المحمول للموضوع وترفع معنى الاضطراب على بعض الناس^(٣) بمنزلة قولنا : الكتابة ليس من الاضطراب على بعض الناس^(٤) . وههنا ينقطع الكلام في الأشياء التي يدعو الحاجة إليها قبل النظر في صورة القياس المطلق .

(١) كنفسها (+ ب ، ج) .

(٢) فهي (+ ب ، ج) .

(٣) على بعض الناس (- أ ، ج) وهو الجهة (أ ، ج) لكن ما جاء في ب أصح .

(٤) بمنزلة قولنا . . . الناس (+ ب ، ج) .

[في صورة القياس]

[الكلام في الاقتران]

ومن ههنا يأخذ أرسطوطاليس في الكلام في صورة القياس المطلق ويعلمناه في شكل شكل وضرب وضرب . وقبل أن يشرع في ذلك فيجب أن يستوفي الكلام في الأبواب التي^(١) جرت عادة المفسرين أن يبحثوا عنها قبل النظر في صورة القياس وعددها خمسة :

(١) التي (+ ب ، ج) .

الباب الأول

[ما الاقتران]

الأول منها ما بالاقتران إذ كان القياس هو اقتران مقدمتين فنقول : إن الاقتران هو اشتراك مقدمتين في حد أوسط بمنزلة قولنا الإنسان ناطق والناطق حيوان ، وقولنا في الاقتران إنه اشتراك مقدمتين يجري مجرى الجنس ، وقولنا في حد أوسط ، بتفصيل به من المتناقضين بمنزلة قولنا : الإنسان حيوان ، الإنسان ليس حيوان/ والمتضادين بمنزلة قولنا : كل إنسان يمشي/ ولا واحد من الناس يمشي . والأضداد الصغار بمنزلة قولنا واحد من الناس يمشي/ ليس كل إنسان يمشي .

والاقتران ينقسم إلى قياسي وغير قياسي . فالاقتران القياسي هو الذي يلزم عنه مطلوب ما من المطالب . والاقتران غير القياسي هو الذي لا يلزم عنه مطلوب ما من المطالب من قِبَل أنه عند اختلاف المواد تلزمه الأضداد . والضدان يرفع أحدهما الآخر رفع التضاد ورفع النقيض من قِبَل الجزئيات التي تحتها .

الباب الثاني

[في عدد الاقتران]

والثاني النظر في عدد الاقترانات الكائنة عن المقدمات المقترنين فنقول : إن عدد الاقترانات الحادثة عن كل مقدمتين هي من ستة وثلاثون . وبيان ذلك يجري على هذه الصفة : لما كانت مقدمات القياس يلزمها من قِبَل الكيفية معنى السلب والإيجاب ، ومن قِبَل الكمية معنى الكلّي والجزئي والمهمّل . ومن قِبَل النتيجة معنى الأكبر والأصغر . وذلك أن المحمول في النتيجة يدعى حداً أكبر والموضوع فيها يدعى حداً أصغر . فيصير عدد جميع ذلك تسعة : المقدمتان والمعنيان اللذان يلزمانهما من قِبَل الكيفية . والثلاثة معاني التي من قِبَل الكمية والمعنيان اللذان يلزمانهما من قِبَل النتيجة ، فهذه بحسب قانون الازدواج ينبغي أن يسقط منها واحد ويضرب الباقي في الأصل فيحدث عن ذلك ، أعني عن ضرب ثمانية في تسعة إثنان وسبعون اقتراناً . وإذا سقط النصف من ذلك بقي ستة وثلاثون اقتراناً . فكل مقدمتين مقترنتين فإن الاقترانات^(١) الحادثة عنها تكون ستة وثلاثون اقتراناً ونحن نرسمها حتى تتضح الكليات الأربع .

١ - كبرى موجبة كلية/ وصغرى موجبة كلية . تنتج في الشكل الأول موجبة كلية وفي الشكل الثاني لا تنتج . وفي الثالث تنتج موجبة جزئية .

(١) الاقترانات (+ ب ، ج) .

- ٢ - كبرى سالبة كلية/ وصغرى سالبة كلية في الأشكال الثلاثة لا تنتج .
- ٣ - كبرى سالبة كلية/ وصغرى موجبة كلية/ تنتج في الشكل الأول سالبة كلية . وفي الشكل الثاني سالبة جزئية . وفي الثالث لا تنتج .
- ٤ - كبرى موجبة كلية/ وصغرى سالبة كلية تنتج في الشكل الثاني سالبة كلية وفي الأول والثالث لا تنتج .

- ١ -

[الجزئيات أربع]^(١)

- كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة جزئية/ في الأشكال الثلاثة غير ناتج .
- كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة جزئية/ في الأشكال الثلاثة غير ناتج .
- كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة جزئية/ في الأشكال الثلاثة غير ناتج .
- كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية/ في الأشكال الثلاثة غير ناتج .

- ٢ -

[المهملات]

- ترتيبها ترتيب الجزئيات وهي أيضاً غير ناتجة في واحد من الأشكال الثلاثة .
- كليات وجزئيات عددها ثمانية .
- كبرى كلية وصغرى جزئية أربعة :
- كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية/ تنتج في الشكل الأول^(٢) وفي الثالث موجبة جزئية وفي الثاني لا تنتج .

(١) أربع (+ ب ، ج) .

(٢) الأول (+ ب ، ج) .

كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية/ تنتج في الأشكال الثلاثة سالبة جزئية .

كبرى جزئية وصغرى كلية أربعة :

| | |
|---|---|
| <p>- كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية غير ناتجة في أحدها .</p> <p>- كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية لا تنتج في أحدها .</p> | <p>- كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية تنتج في الشكل الثالث موجبة جزئية^(١) وغير ناتجة في الآخرين .</p> <p>- كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية تنتج في الشكل الثالث سالبة جزئية ولا تنتج في الآخرين .</p> |
|---|---|

كليات ومهملات عددها ثمانية ، صورتها صورة الكليات والجزئيات الناتجة فيها ناتجة وغير الناتجة غير ناتجة .

جزئيات ومهملات عددها ثمانية هذه غير ناتجة ولا في واحد من الأشكال الثلاثة . فتصير جميع الاقترانات ستة وثلاثين اقتراناً : أربعة كليات ، وأربعة جزئيات ، وأربعة مهملات ، وثمانية كليات وجزئيات ، وثمانية كليات ومهملات . منها الناتج في الشكل الأول أربعة ، وفي الشكل الثاني أربعة ، وفي الثالث ستة . فيصير الجميع أربعة عشر إذا أبسطت وأسقط التكرار فيها عادت إلى ثمانية . سوى المهملات فإنها والجزئيات واحدة وعددها ثمانية : منها في الشكل الأول إثنان ، وفي الثاني إثنان ، وفي الثالث أربعة . وأرسطوطاليس يلقي المهملات لأنها والجزئيات واحدة .

(١) جزئية (+ ب ، ج) .

الباب الثالث

[الشروط والخواص اللازمة لكل واحد من الأشكال الثلاثة]

والثالث هو النظر في الشروط والخواص اللازمة لكل واحد من الأشكال الثلاثة والعامّة فنقول : إن الأشياء العامة للأشكال الثلاثة عددها ستة . الأول منها هو القياس لا يكون من مقدمتين جزئيتين . والثاني أنه لا يكون من سالبتين ، والثالث أن النتيجة تتبع أحسن^(١) ما في المقدمات من الكمية والكيفية ، والرابع أنه لا بد فيه من معنى كلي ، والخامس أنه لا بد فيه من معنى الإيجاب ، والسادس هو أن الذي لا يوجد في نتيجة كل واحد منها ليس هو الحد الأوسط ، ولكن الحاشيتين ، ويكون الحد الأعظم محمولاً على الأصغر .

فأما الشروط التي تخصّ الشكل الأول أما في مقدماته فهو أن تكون الكبرى كلية والصغرى موجبة وأخص من هذا هو أن لا تكون فيه سالبة جزئية . والذي يخصه في وسطه أن يكون الأوسط فيه وسط بالطبع موضوعاً للكبير محمولاً على الأصغر . والذي يخصّه في نتائجه أنه ينتج المطالب الأربعة على الإيجابين الكلي والجزئي والسلبين الكلي والجزئي . وأخص من هذا أنه ينتج الإيجاب الكلي .

فأما الشكل الثاني فالذي يخصّه في مقدماته هو أن تكون الكبرى كلية

(١) أحسن (ب) .

والصغرى مخالفة لها في الكيفية . وفي وسطه أن يكون الوسط فيه محمولاً على الطرفين وفي نتائجه أن ينتج السوالب حسب .

والذي يخصّ الشكل الثالث في مقدّماته هو أن تكون الصغرى فيه موجبة وأن تكون إحداهما كلية . وأخصّ من هذا هو أنه سائغ فيه أن تكون كبراه جزئية . والذي في وسطه أن يكون موضوعاً للطرفين جميعاً ، والذي يخصّه في نتائجه هو أن جميع نتائجه جزئية موجبات وسالبات .

الباب الرابع

[السبب الذي من أجله استعمل أرسطوطاليس في الاقتارات
أسماء هندسية]

والرابع إعطاء السبب الذي من أجله استعمل أرسطوطاليس في الاقتارات
أسماء هندسية ، فيستمي جزء المقدمة حداً والمقدمة بعداً وتأليف المقدمتين
شكلاً . فنقول إنه استعمل هذه الأسماء للمشابهة الواقعة بين الاقتران القياسي وبين
الأشكال الهندسية . وذلك أنه عندما يقرن المقدمات يحصل لهما إما شكل الخط
المستقيم أو شكل المثلث . وهذا على ضربين إما منكوس وإما غير منكوس .
فالشكل الأول يشبه الخط المستقيم إذ كان الوسط فيه بين الطرفين . والشكل
الثاني يشبه المثلث الذي رأسه إلى فوق من قبل أن الوسط فيه محمول على
الطرفين . والشكل الثالث يشبه مثلثاً منكوس الرأس لأن الوسط فيه موضوع
للطرفين . أما تسمية المقدمة بعداً لمشابهتها للخط وجزئها حداً فلمشابهته
لنقطة .

الباب الخامس

[في ترتيب الأشكال]

والخامس هو النظر في ترتيب الأشكال، فيقول إن الشكل الأول استحق الأوليّة لخمسة أسباب : الأول منها أنه كامل ، أعني أن نتيجته ظاهرة للزوم لمقدماته ، والإثنان والآخران غير كاملين . والثاني أنه يتبين به جميع المطالب الأربعة . والثالث أن الحد الأوسط فيه لازم لمرتبه ، أعني أنه بالطبع أوسط من قبل أن موضوع الأكبر محمول^(١) على الأصغر . والرابع أن العلوم البرهانية إياه نستعمل وهو الذي في طبائع الناس كأنه مركز فيها . والخامس أن عنه يتولد الشكلان الآخران . وذلك أنه لما كان الشكل الأول فيه صغرى موجبة وكبرى كلية ولكل واحد منهما عكس ، فعن عكس الكبرى يتولد الشكل الثاني لأنها أشرف من الصغرى . وإذا عكست صار الموضوع فيها محمولاً وهو الوسط وقد كان محمولاً على الأصغر ، فيصير الأوسط محمولاً على الطرفين جميعاً . وعن عكس الصغرى يتولد الشكل الثالث والوسط فيه موضوع للطرفين جميعاً . فهذه هي المعاني التي جرت العادة بالنظر فيها قبل الكلام في كل واحد من الأشكال .

(١) محمول (+ ب ، ج) .

الفصل الأول

[في أشكال القياس]

— ١ —

[الكلام في الشكل الأول]

فلنأخذ الآن في النظر في الشكل الأول ، وقد كنا قلنا لم يرتب هذا الشكل أولاً وعددنا شروطه وخواصه في مقدماته ووسطه ونتائجه . وقد بقي علينا أن نعدّ الأشياء التي يتسلّمها أرسطوطاليس تسليماً من غير بيان في هذا الموضوع وعددها خمسة : الأول منها هو أن القياس البسيط إنما يكون من مقدمتين ومن ثلاثة حدود وأن يكون بين المقدمتين حدّ أوسط . والثاني أن الأشكال ثلاثة . والثالث أن القياس لا يتم إلا بمقدمة كلية موجبة . والرابع أن من جزئيتين وسالبتين ومهملتين لا يكون قياس . والخامس أن النتيجة نسبة أحسن^(١) ما في المقدمات في الكيفية والكمية لا في الجهة .

فلو أخذ في أن يبينها لاحتاج أن يستعمل في بيانها صورة القياس المستقيم ، وهذا ممّا لم نعلمه بعد . وينبغي أن نعلم أن الذي فعله أرسطوطاليس في كل واحد من الأشكال هو أنه لما كانت الافتراضات الموجودة في كل شكل تنقسم إلى القياسية وغير القياسية فهو يعلمنا القياسية بأن يوقنا شروطها وخواصها ، وغير القياسية بأن يرينا أنها لا تلزم نظاماً واحداً في جميع الافتراضات . وإنما صارت

(١) أخس (ب) .

لاقترانات القياسية قياسية لأنها تلزم القانون في جميع^(١) المواد وتنتج أبداً نتيجة واحدة .

وأرسطوطاليس يبدأ بتعليمنا صورة القياس في المادة الوجودية لأنها أبسط . لأنها أعم . وهو يزعم أن عدد الاقترانات القياسية التي في الشكل الأول ستة : اقترانان كليان أحدهما من كبرى موجبة كلية ، وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة كلية بمنزلة قولنا آ على كل ب/ و ب على كل ج/ ف (آ) على كل ج . والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة كلية بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب/ و ب على كل ج/ ف (آ) ولا على شيء من ج لأن ج واحدة من ب .

وإثنان جزئيان الأول منهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية بمنزلة قولنا آ على كل ب/ و ب على بعض ج/ ف (آ) على بعض ج لأن بعض ج واحد من ب . والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب/ و ب على بعض ج/ ف (آ) ليس على بعض ج لأن بعض ج واحد من ب .

وإثنان مهملان : الأول منهما من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهمة ، ينتج موجبة مهمة بمنزلة قولنا آ على كل ب/ و ب على ج بالإهمال/ ف (آ) على ج بالإهمال . والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهمة ، تنتج سالبة مهمة بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب/ و ب على ج/ ف (آ) ليس على ج بالإهمال لأن ج واحدة من ب .

وأرسطوطاليس يزعم أن صورة المهمة والجزئية واحدة فيضيف للاقترانين المهملتين إلى الجزئيتين ، فتصير جميع الاقترانات القياسية في الشكل الأول أربعة . ولأن كل مقدمتين يحدث عنهما ستة وثلاثون اقتراناً فإذا سقطت منها الستة اقترانات القياسية بقي ثلاثون اقتراناً . وأرسطوطاليس يزعم أنها غير قياسية من قِبل أنها عندما يفصلها عن المواد تنتج الأضداد ، أعني الإيجاب الكلي والسلب

(١) الاقترانات... في جميع (- ب ، ج) .

الكلي . والموجة الكلية تنتجها الموجبة الجزئية . والسالبة الكلية تنتجها السالبة الجزئية ، وهذه ترفع بعضها بعضاً رفع التضاد ورفع النقيض . فأی نتيجة أنتجت رفعها إما ضدها أو نقيضها ، فلا يلزم عن هذه الاقترانات مطلوب من المطالب الأربعة . وكل قياس لا يجد مطلوباً فليست بمقاييس .

قد بقي علينا أن نرسم جميع الاقترانات غير القياسية . ويورد الأمثلة عليها من المواد ، مثل ما نقل أرسطوطاليس التي بحسبها تلزمها الأضداد وتخرج من أن تكون قياسية . فالضرب الأول من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم منها الإيجاب الكلي فهي الناطق والفرس والإنسان . والحدود التي يلزم منها السلب الكلي فهي الناطق والفرس والحمار . والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم منها الإيجاب الكلي فهي الحي والإنسان والفرس . والسلب الكلي فهي الحي والإنسان والحجر . والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية . والحدود التي تستعمل فيها هي الحدود المقدمة في الضرب الأول من الاقترانات غير القياسية . والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية . والحدود التي بها يظهر أنه غير ناتج هي حدود الضرب الثاني . والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية . والحدود التي تنتج منها الإيجاب الكلي هي الخير والفقه والحكمة ، والتي ينتج منها السلب الكلي الخير والفقه والجهل . والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية . والحدود التي تنتج منها الإيجاب الكلي : الأبيض والفرس والغراب . والضرب السابع من كبرى موجبة كلية جزئية وصغرى سالبة كلية . والحدود على مثل ما تقدم في الضرب الذي قبله . والضرب الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية . والحدود الخير والفقه والحكمة . والضرب التاسع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهمة . وحدود ذلك هي حدود الذي صفراء سالبة جزئية . والضرب العاشر من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهمة . والحدود فيه هي الحدود التي في القياس الذي صفراء سالبة جزئية . والضرب الحادي عشر من كبرى موجبة مهمة وصغرى موجبة كلية . والحدود فيه هي الذي كبراه موجبة جزئية . والضرب الثاني عشر من

كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية . وحدوده هي حدود الذي كبراه سالبة جزئية . والضرب الثالث عشر من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية . وحدوده حدود الذي كبراه سالبة جزئية . والضرب الرابع عشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية . والحدود المستعملة فيه هي الحدود المستعملة في الذي كبراه موجبة جزئية .

وقد بقي ستة عشر اقتراناً : أربعة جزئيات ، وأربعة مهملات ، وثمانية جزئيات ومهملات . وأرسطوطاليس يجمعها معاً ويرى أنها غير ناتجة لحدود واحدة بأعيانها . أما الحدود التي تنتج إيجاباً كلياً فهي الحي والأبيض والإنسان . والتي تنتج السلب الكلي هي الحي والأبيض والحجر ، ونحن نضعها حتى تظهر المهملات : موجبتان سالتان/ سالبة وموجبة/ وموجبة وسالبة/ . الجزئيات والمهملات : كبرى جزئية وصغرى مهملة/ كبرى مهملة وصغرى جزئية/ .

- ٢ -

[الكلام في الشكل الثاني]

وإذ قد فرغنا من الكلام في الشكل الأول فلنأخذ في الكلام في الشكل الثاني . ولنجر على العادة في إيراد الاقترانات القياسية وغير القياسية . وعدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل أربعة ، لأن أرسطوطاليس نقض المهملتين والجزئيتين إلى ضربين ، من قبل أن المهمل مساوٍ للجزئي . الضرب الأول منها كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية تنتج سالبة كلية ، وتظهر نتيجته وتصير كاملة بعكس الكبرى من مقدمتيه بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب/ و آ على كل ج/ فـ(ب) ولا على شيء من ج/ . فإذا عكست الكبرى وهي القائلة : آ ولا على شيء من ب/ فإن ب تكون ولا على شيء من آ/ و آ على كل ج/ فـ(ب) ولا على شيء من ج/ . وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الأول .

والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية نتيجته سالبة كلية . وهذا يكمل بعكس الصغرى والنتيجة . وهذا بمنزلة قولنا : آ على كل ب وآ

ولا على شيء من ج/ فـ (ب) ولا على شيء من ج . فإذا عكست الصغرى صارت ج ولا على شيء من آ/ وآ على كل ب/ فيصير ج ولا على شيء من ب . ولأن السالبة الكلية تنعكس فـ (آ) تفرن ولا على شيء من ج .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية تنتج سالبة جزئية . وتكمل نتيجته بعكس الكبرى وهذا بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب/ وآ على بعض ج/ فـ (ب) ليست على بعض ج . فالمقدمة القائلة آ ولا على شيء من ب/ تنعكس على المقدمة القائلة ب ولا على شيء من آ/ وآ على بعض ج/ فـ (ب) ليست على بعض ج . وهذا هو الضرب الثالث من الشكل الأول .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ، تنتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا : آ على كل ب/ وآ ليست على بعض ج/ فـ (ب) ليست على بعض ج . وهذا الاقتران لا طريق إلى إظهار نتيجته بالعكس لأن الكبرى من مقدمة موجبة كلية فإن عكست انعكست على موجبة جزئية فيصير الاقتران من جزئيتين . والصغرى من مقدمة لا تنعكس لأنها سالبة جزئية . فأرسطوطاليس يظهر نتيجته بالخلف ونتيجته سالبة جزئية ، بمنزلة قولنا : ب ليس على بعض ج . ويقول إن لم تكن سالبة جزئية فلتكن موجبة كلية ، بمنزلة قولنا : آ على ج . ولنضيف إلى ذلك المقدمة القائلة : آ موجودة في كل ب/ فينتج من ذلك في الضرب الأول من الشكل الأول أن آ موجودة في كل ج . وقد كانت ليست في بعضها وهذا محال . فإذا ب ليست في بعض ج .

والضرب الخامس المساوي للضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة سالبة مهملة تنتج سالبة مهملة^(١) . وتوضح نتيجته بعكس الكبرى ، وهذا بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب وآ على ج/ فـ (ب) ليست على ج . وهذا يتضح بعكس الكبرى ، وردّ الاقتران إلى الاقتران السادس من الشكل الأول المساوي للرابع .

(١) تنتج سالبة مهملة (+ ب ، ج) .

والضرب السادس المساوي للرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهمة تنتج سالبة مهمة ، ويتضح بالخلف على ما مضى في الضرب الرابع . فهذه هي الاقترانان القياسية .

فأما الاقترانان الغير القياسية فعددها ثلاثون اقتراناً : إثنان كليتان وأربعة جزئية^(١) وأربعة مهمة وإثنان من كبرى كلية وصغرى مهمة وأربعة من كبرى مهمة . وصغرى كلية وثمانية من جزئية ومهمة . فالضرب الأول من الكلّيات وهو الذي من موجبتين أعني من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية . أما الحدود التي يلزم منها الإيجاب الكلي فهي الجوهر والحي والإنسان . والتي يلزم فيها السلب الكلي فهي الجوهر والحي والحجر والأوسط هو الجوهر .

والضرب الثاني الذي من سالتين ، أعني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية . وأما الحدود التي تنتج الإيجاب الكلي فالخط والحي والحجر والوسط والخط .

والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية . أما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فالأبيض والفقس والحمام والوسط هو الأبيض . فأما الحدود التي يلزم منها الإيجاب الكلي فلا طريق إلى وجدانها من قبل أن الصغرى في هذا الشكل تصدق مع السالبة الجزئية . وإذا كان الأمر على هذا عاد هذا إلى الاقتران الرابع وهو قياسي وساواه وهو ينتج سالبة جزئية . فإن وجد له حدود ينتج منها الإيجاب الكلي وهو ينتج السلب الجزئي ، أنتج اقتراناً قياسياً جزئي النقيض وهذا شنيع . لكن الموجبة الجزئية وإن كانت تصدق في المادة الممكنة السالبة الجزئية فهي في المادة الضرورية تصدق مع الموجبة الكلية . فيصير الاقتران مع موجبتين كليتين وهذا لا ينتج .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية . أما الحدود التي ينتج منها السلب الكلي فيوجد ، وهي الأسود الثلج والحي . فأما الإيجاب

(١) وأربعة جزئية (+ ب ، ج) .

الكليّ فلا طريق إلى وجدان حدوده فينتج منها من قبل أن الصغرى التي هي سالبة جزئية تصدق في المادة الممكنة مع الموجبة الجزئية ، فيعود الاقتران قياسى ينتج سلباً جزئياً ، فيلزم من اقتران قياسى أن ينتج المتناقضين وهذا محال . إلا أنها وإن صدقت مع الموجبة الجزئية في المادة الممكنة فإنها تصدق مع السالبة الكلية في المادة الممتنعة فيصير الاقتران من سالتين ، وهذا لا ينتج في واحد من الأشكال .

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية . فالحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي الأبيض والحي والثلج والوسط الأبيض .

والضرب السادس من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فهي الأبيض والحي والغراب ، والتي يلزم فيها السلب الكلي الأبيض والحجر والغراب والوسط الأبيض .

والضرب السابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فالحي والحجر والجوهر ، والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والجوهر والعلم والوسط الحي .

والضرب الثامن من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فالإيجاب والحي والجوهر والغراب ، والحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والأبيض والغراب والوسط والحي .

والضرب التاسع وهو من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهمة .

والضرب العاشر وهو من كبرى موجبة مهمة^(١) وصغرى سالبة مهمة^(٢) .

والضرب الحادي عشر وهو من كبرى موجبة مهمة وصغرى موجبة كلية .

والضرب الثاني عشر هو من كبرى سالبة مهمة وصغرى سالبة كلية .

والضرب الثالث عشر وهو من كبرى موجبة مهمة وصغرى سالبة كلية^(٣) .

(١) كبرى سالبة كلية (ب ، ج) . (٢) كلية (أ) والأصح مهمة .

(٣) والضرب الحادي عشر . . . سالبة كلية (+ ب ، ج) .

والضرب الرابع عشر وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة كلية .
والحدود المستعملة فيها هي الحدود المستعملة في الاقترانات التي استعمل فيها
مكان المقدمة المهمة مقدمة جزئية .

وقد بقي من الاقترانات ستة عشر اقتراناً : أربعة جزئيات وأربعة مهملات ،
وثمانية مؤلفة من جزئية ومهملة منها أربعة من كبرى جزئية وصغرى مهملة وأربعة
من كبرى مهملة وصغرى جزئية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي :
فالأبيض والحي والإنسان . أما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالأبيض
والحي وغير الباقي والأبيض الوسط . وينبغي أن نصف هذه الستة عشر اقترانات
على طريق الرسم .

| المهملات | الجزئيات |
|----------------------------|----------------------------|
| موجبتان سالبتان | موجبتان سالبتان |
| سالبة وموجبة، موجبة وسالبة | سالبة وموجبة وموجبة سالبة |
| كبرى مهملة وصغرى جزئية | كبرى جزئية وصغرى مهملة |
| موجبتان سالبتان | موجبتان سالبتان |
| سالبة وموجبة وموجبة وسالبة | سالبة وموجبة وموجبة وسالبة |

— ٣ —

[الكلام في الشكل الثالث]

وهنا ينقطع الكلام في الشكل الثاني ويجب أن يتبعه النظر في الشكل
الثالث ، ونجري على الرسم في تعديد الاقترانات ، القياسية وغير القياسية .
فنقول إن عدد الاقترانات القياسية في هذا الشكل ستة ، كلّيتان وأربعة جزئية .
وينبغي أن نعلم الاقترانات الكلية إنما دعيّت كلية إما من قبل أن مقدمتيها كلّيتان أو

من قبل أن النتيجة كلية . والجزئية إنما دعت جزئية إما من قبل أن إحدى مقدماتها جزئية أو من قبل أن نتيجتها جزئية . وكذلك المهملة ، فالضرب الأول من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية . ونتيجته تظهر وتكمل بعكس الصغرى ، وردّ الاقتران إلى الاقتران الثالث من الشكل الأول بمنزلة قولنا : \bar{A} على كل ب / \bar{A} على كل ب / \bar{A} على بعض ج . وذلك أن الصغرى تنعكس فتصير ب على بعض ج / \bar{A} على كل ب / \bar{A} على بعض ج .

فأرسطوطاليس يريدنا في هذا الشكل استعمال الافتراض وهو أن يفرض من الوسط شيئاً جزئياً .

والسبب الذي من أجله استعمل الافتراض هو أنه كما كانت في الشكل الثالث يكون اقتران قياسي من موجبتين كليتين وكانت النفس لا تدعى لسرعة أن تكون موجبة جزئية عن موجبتين كليتين . فلهذا احتاج إلى أن يستعمل الافتراض ويبين أن المحمول على بعض الموضوع .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ، وهذه تكمل بعكس الصغرى . ويرجع الاقتران الرابع من الشكل الأول بمنزلة قولنا (أ) ولا على شيء من (ب) و (ج) على كل (ب) / \bar{A} ليست على بعض (ج) . وذلك أن المقدمة القائلة : (ج) على كل (ب) تنعكس على المقدمة القائلة (ب) على بعض (ج) و (أ) ولا على شيء من (ب) / \bar{A} ليست على بعض (ج) . وقد بين ذلك بالافتراض أيضاً .

والضرب الثالث من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية وتظهر نتيجته بعكسين : بعكس الكبرى والنتيجة بمنزلة قولنا (أ) على بعض (ب) / \bar{A} و (ج) على كل (ب) / \bar{A} على بعض (ج) . فإذا عكست (أ) على بعض (ب) صارت (ب) على بعض (أ) و (ج) على كل (ب) فتصير (ج) على بعض (أ) . وهذه تنعكس فتصير (أ) على بعض (ج) .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية تنتج موجبة

جزئية^(١) . وتظهر نتيجته بعكس الصغرى بمنزلة قولنا : (أ) على كل (ب) / و (ج) على بعض (ب) / ف (أ) على بعض (ج) . فإذا عكست الصغرى تصوير (ب) على بعض (ج) / و (أ) على كل (ب) ف (أ) على بعض (ج) . وثامسطيوس يعتقد هذا ثالثاً والذي قبله رابعاً .

والضرب الخامس من كبرى سالبة^(٢) جزئية وصغرى . موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بمنزلة قولنا (أ) ليس على بعض (ب) / و (ج) على كل (ب) ف (أ) ليست على بعض (ج) . ولا طريق إلى إظهار النتيجة بالعكس لأن الكبرى فيه لا تنعكس لأنها سالبة جزئية . والصغرى إن انعكست صار القياس من جزئيتين . وأرسطوطاليس يبيته بالخلف على هذه الصفة يقول : إن لم تكن نتيجته سالبة جزئية فلتكن موجبة كلية بمنزلة قولنا : (أ) على كل (ج) ويضاف إلى هذه (ج) على كل (ب) فيصير (أ) على كل (ب) . وقد كانت ليست على بعضها وهذا شنيع . ف (أ) إذن ليست على بعض (ج) . وهذا الضرب يعده ثاوفرستس^(٣) سادساً لا خامساً .

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ينتج سالبة جزئية . وتظهر نتيجته بعكس الصغرى ، وهذا بمنزلة قولنا (أ) ولا على شيء من (ب) / و (ج) على بعض (ب) / ف (أ) ليست على بعض (ج) . وذلك أن المقدمة القائلة (ج) على بعض (ب) تنعكس على المقدمة القائلة (ب) على بعض (ج) / و (أ) ولا على شيء من (ب) / ف (أ) ليست على بعض (ج) . وثاوفرستس يجعل هذا الصنف خامساً لا سادساً .

والضرب السابع وهو من كبرى موجبة مهملة وصغرى موجبة كلية وصورته كصورة الضرب الثالث . وأرسطوطاليس يجعلها واحداً من قبل أن المقدمة المهملة والجزئية واحدة .

(١) تتبع موجبة جزئية (+ ب ، ج) . (٢) سالبة (+ ب ، ج) .

(٣) ثاوفرستس (٣٧٢ - ٢٨٨ ق. م) أحد تلامذة أرسطو والذي تسلم إدارة «اللوقيون» مدة ٣٥ عاماً . له في المنطق كتابان : التحليلات والجدليات .

والضرب الثامن وهو من^(١) كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة مهملة^(٢) وصورته صورة الضرب الرابع .

والضرب التاسع وهو من كبرى سالبة مهملة وصغرى موجبة مهملة^(٣) وصورته كصورة الضرب الخامس^(٤) .

والضرب العاشر وهو من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة مهملة وصورته كصورة الضرب السادس . وههنا ينقطع الكلام في الاقترانات القياسية .

فأما الاقترانات غير القياسية فعددها ستة وعشرون اقتراناً : إثنان كليان ، وأربعة جزئية ، وأربعة مهملة ، وأربعة كلية وجزئية ، وأربعة كلية ومهملة ، وثمانية جزئية ومهملة .

فالضرب الأول من الكليات من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم بها الإيجاب الكلي فالحبي والفرس وغير الباقي^(٥) . وأما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فالحبي وغير الباقي والإنسان والوسط الإنسان .

^(٦) والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية . أما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فهي الغراب والثلج والبياض والوسط البياض^(٧) . فأما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فإنها لا توجد من قِبَل أن السالبة الجزئية في المادة الممكنة تصدق مع الموجبة الجزئية فتصير قوة الاقتران قياسي ينتج سلباً جزئياً وهو الاقتران الذي من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية . وهذا

(١) كبرى موجبة . . . والضرب الثامن وهو من (- ج) .

(٢) وصغرى موجبة مهملة (+ ج) .

(٣) كلية (ج) .

(٤) الضرب الثامن والتاسع (- ب) .

(٥) التامي (ج) وكذلك في سائر النص .

(٦) الضرب الثاني . . . (- أ ، ب ، ج) .

(٧) الضرب الثالث . . الوسط البياض (+ ب ، ج) .

الضرب الخامس من هذا الشكل . وكان يلزم أن ينتج اقتران قياس النقيضين ، وهذا محال . إلا أنها وإن كانت تصدق المادة الممكنة مع موجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة تصدق مع السالبة الكلية فيصير الاقتران من سالبتين ولا ينتج .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فالباقى والإنسان والحي والوسط الباقي . وأما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فغير موجودة من قبل أن السالبة الجزئية تصدق مع الموجبة الجزئية^(١) فتصير قوة الاقتران قوة اقتران قياسي ينتج موجبة جزئية وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة ، وهذا لا ينتج جزئية وهو الرابع من هذا الشكل . فلو وجدت حدود ينتج السلب الكلي ، للزم اقتراناً تاماً قياسياً النقيضان ، لكنها وإن كانت في المادة الممكنة تصدق مع الموجبة الجزئية فهي في المادة الممتنعة تصدق مع السالبة الكلية فيحصل الاقتران من سالبتين .

والضرب الخامس من كبرى سالبة^(٢) جزئية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم فيها السلب الكلي فهي الحي والعلم والمائي . والتي يلزم فيها الإيجاب الكلي فهي الحي والإنسان والمائي والوسط المائي .

والضرب السادس من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلي فالحي والإنسان والمائي . والتي يلزم فيها السلب الكلي فالحي والعلم والمائي والوسط المائي .

والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة مهملة .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة مهملة^(٣) .

والضرب التاسع من كبرى سالبة مهملة وصغرى سالبة كلية .

والضرب العاشر من كبرى موجبة مهملة وصغرى سالبة كلية وهو مساو

(١) تصدق... الجزئية (+ ب ، ج) .

(٢) سالبة (+ ب ، ج) .

(٣) سالبة مهملة (+ ب ، ج) .

للضروب التي استعملت فيها بدل المهملة الجزئية . والحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلّي والسلب الكلّي واحدة .

وقد بقي علينا في الاقترانات غير القياسية ستة عشر اقتراناً أربعة جزئية وأربعة مهملة وثمانية جزئية ومهملة منها أربعة من كبرى جزئية وصغرى مهملة وأربعة من كبرى مهملة وصغرى جزئية . وأرسطوطاليس يقرنها في قرن واحد من قبل أن الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلّي واحدة وكذلك السلب الكلّي . أما الحدود التي يلزم فيها الإيجاب الكلّي فالحي والإنسان والأبيض والوسط الأبيض . والحدود التي يلزم فيها السلب الكلّي فالحي وغير الباقي^(٣) والأبيض ونحن نصفها :

| المهملات | الجزئيات |
|------------------------|------------------------|
| موجبتان سالبتان | موجبتان سالبتان |
| سالبة وموجبة | سالبة وموجبة |
| موجبة وسالبة | موجبة وسالبة |
| المهملات | الجزئيات |
| كبرى مهملة وصغرى جزئية | كبرى جزئية وصغرى مهملة |
| موجبتان سالبتان | موجبتان سالبتان |
| سالبة وموجبة | سالبة وموجبة |
| موجبة وسالبة | موجبة وسالبة |

هنا ينقطع الكلام في الشكل الثالث .

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في إيراد الأشياء التي تعم الأشكال بأسرها ويقول : الأول منها هو أن من سالبتين أو مهملتين أو جزئيتين لا يكون قياس من قبل أنه لا يلزم عنها شيء من الاضطرار .

(١) النامي (ج) .

والثاني هو أن الاقترانين اللذين أحدهما من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية - والآخر من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية اللذين أخرجهما من أن يكونا قياسين وقد يتم فيهما أن يكون قياسين بوجه من الوجوه .

أما الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية فيكون قياساً في الشكل الأول بعكس المقدمتين جميعاً . وفي الشكل الثالث بعكس الصغرى . أما في الشكل الأول فعلى هذه الصفة : ج ولا على شيء من ب/ و ب على بعض آ/ فج ليست على بعض آ . وأما في الشكل الثالث فعلى هذه الصفة : ج ولا على شيء ب/ وآ على كل ب/ فج ليست على بعض (آ) . وأما الذي من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية . أما في الشكل الأول فيجري على هذه الصفة : ج ولا على شيء من ب/ وآ على بعض ب/ فج ليست على بعض آ/ .

وقد جرت عادة المفسرين أن يسموا هذه الاقترانات المشبهة القياسية ، وذلك أنها تنتج غير المطلوب . وهذا هو الفرق بينها وبين الاقترانين اللذين في الشكل الثاني والشكل الثالث اللذين ينتجان بعكس النتيجة . وذلك أن تينك نتجتا غير المطلوب ، فعند عكس النتيجة تنتجان المطلوب . فأما هذه فلا طريق إلى عكس نتيجتها إذا كانت سالبة جزئية . والثالث هو أن المقاييس المهمة والمقاييس الجزئية واحدة إذ كانت المقدمة المهمة والمقدمة الجزئية واحدة .

ومن بعد ما أورده الاشتراكات التي تعم الأشكال بأسرها يأخذ في أن يورد الاشتراكات التي تعم الشكل الثاني والثالث^(١) ، فهو يقول : إن هذين الشكلين يشتركان في أن نتائجهما تظهر لزومهما لمقدماتهما وتصير كاملة إما بالعكس أو ببرهان الخلف أو بالجميع . فهذا ما يشترك فيه الشكل الثاني والثالث . والضربان الجزئيان من الشكل الأول ويقول إنها بأسرها مفترقة محتاجة إلى الضربين الأولين من الشكل الأول . وذلك أن ذينك الضربين يجريان مجرى المكملين في المقاييس ، وهما الإثنان اللذان في القطر . وذلك أن مقاييس الشكل الثاني : إما

(١) والثالث (+ ب ، ج) .

الكليات فتظهر بردها إلى الضرب الثاني من الشكل الأول وإما الجزئيات فبردها إلى الضرب الرابع من الشكل الأول . وأما الشكل الثالث فتظهر نتائجها بردها إلى الضربين الجزئيين من الشكل الأول . فأما الضربان الجزئيان من الشكل الأول فتظهر نتائجهما أكثر إذا استعمل فيهما برهان الخُلف . وعندما تبرهن نتائجهما بالخُلف ببيان بالضربين الكلّيين من الشكل الثاني . وهذه تظهر نتائجهما بردها إلى الضرب الثاني من الشكل الأول . فإذاً جميع الضروب القياسية سوى الضربين الكلّيين من الشكل الأول محتاجة إلى الشكل الأول . وههنا يقطع الإسكندرانيون الحديث والقراءة ويسمّون الباقي الجزء الذي لا يقرأ .

فأما نحن فلنجرّ على سنن أرسطوطاليس ولنأخذ في النظر في صورة القياس في المادة الضرورية . وأرسطوطاليس يورد الوفاق بين المقاييس الضرورية والمقاييس^(١) الوجودية والخلاف بينهما ويقول : إن الخلاف بينهما من قِبَل المادة وذلك أن مادة تلك المقدمات الوجودية مادة هذه المقدمات الضرورية . والوفاق بينهما هو أن الشروط التي بها يتم القياس الوجودي بها يتم القياس الضروري ، وعدد الضروب القياسية فيها واحد في الشكل الأول ، أربعة كليات وجزئيات وفي الشكل الثاني ، أربعة كليات وجزئيات وفي الشكل الثالث ستة^(٢) كليات وأربعة جزئية وعدد نتائجها واحد والأشياء التي يظهر بها النتائج واحدة . وعكس السالبة الكلية فيهما واحد . وكذلك معنى القول على الكل ولا على شيء منه . والنتائج التي تظهر بالعكس والمقدمات وجودية فيما تعكس تظهر والمقدمات ضرورية أن الضربين الجزئيين اللذين في الشكل الثاني والثالث ، أعني الرابع من الشكل الثاني والخامس من الشكل الثالث اللذين كانت نتائجهما تظهر بالخُلف .

والمقدمات الوجودية لا طريق إلى إثباتها بالخُلف وهي ضرورية من قِبَل أنها إن تثبت بالخُلف ونقيض النتيجة ممكن احتجنا إلى استعمال قياس مؤلف من

(١) والمقاييس (+ ب ، ج) .

(٢) ستة (+ ج) .

ضروري وممكن ، وهذا لم يعلمناه أرسطوطاليس بعد . لكن إظهار ما تم
بالافتراض في الشكل بعينه التي هي فيه ، وهذا بأن يفرض من الوسط ما لا يقال
عليه الأصغر في الشكل الثاني والأكبر في الشكل الثالث فيظهر ذاك أن نتيجته سالبة
جزئية . وهنا ينقطع الكلام في المقاييس الضرورية .

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في الكلام على المقاييس المؤلفة من
المقدمات المختلطة من وجودي وضروري وهو يبدأ بالنظر في المقاييس الكلية في
الشكل الأول . وهو يفيدنا أولاً القانون الذي به يعلم متى تكون النتيجة ضرورية
ومتى تكون وجودية . ويقول أنه متى كانت الكبرى ضرورية والصغرى وجودية
فالنتيجة ضرورية .

— ٤ —

[الكلام في ضروب الشكل الأول]

ومبلغ عدد المقدمات القياسية في الشكل الأول ثمانية : الأول منها من
كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ، فالنتيجة موجبة كلية
ضرورية ، بمتزلة قولنا : (أ) على كل ب من الاضطراب/ و (ب) على كل (ج)
وجوداً/ فأعلى كل (ج) من الاضطراب من قبل أن (ج) واحد من (ب) . والضرب
الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ، والنتيجة
موجبة كلية وجودية ، بمتزلة قولنا : آعلى كل ج وجوداً/ وب على كل ج من
الاضطراب/ ف (أ) على كل ج وجوداً من قبل أن ج واحدة من ب . والضرب
الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية ومن صغرى موجبة كلية وجودية ، النتيجة
سالبة كلية ضرورية ، بمتزلة قولنا (أ) ولا على شيء من (ب) من الاضطراب/
و (ب) على كل (ج) وجوداً/ ف (أ) ولا على شيء من ج من الاضطراب ، من قبل
أن ج واحدة من ب . والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة
كلية ضرورية ، والنتيجة سالبة كلية وجودية ، بمتزلة قولنا آ ولا على شيء من ب
وجوداً/ وب على كل ج من الاضطراب/ فأعلى شيء من ج وجوداً من قبل أن
ج واحدة من ب . والضرب الخامس كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة

جزئية وجودية ، والنتيجة موجبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب من الاضطراب/ وب على بعض ج وجوداً/ فأ على بعض ج من الاضطراب لأن ج واحدة من ب . والضرب السادس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، والنتيجة موجبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب وجوداً/ وب على بعض ج من الاضطراب فأ على بعض ج وجوداً لأن ج واحدة من ب . والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ، والنتيجة سالبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب من الاضطراب/ وب على بعض ج وجوداً/ فأ ليست على بعض ج من الاضطراب لأن ج واحدة من ب . والضرب الثامن من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية والنتيجة سالبة جزئية وجودية بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب وجوداً/ وب على بعض ج من الاضطراب/ فأ ليست على بعض ج وجوداً لأن ج واحدة من ب . فهذه هي ضروب الشكل الأول .

— ٥ —

[الكلام في ضروب الشكل الثاني]

فأما ضروب الشكل الثاني ثمانية : الأول منها من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية تنتج سالبة كلية ضرورية . وهذا الضرب يكمل وتظهر نتيجته بعكس السالبة الكلية ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب من الاضطراب/ وآ على كل ج وجوداً/ فب ولا على شيء من ج من الاضطراب/ .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ضرورية ، ينتج سالبة كلية وجودية ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وجوداً/ و (آ) على كل (ج) من الاضطراب/ ف (ب) ولا على شيء من (ج) وجوداً . وهذا الضرب يكمل بعكس السالبة الكلية الوجودية .

والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية وجودية ، ينتج سالبة كلية وجودية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب من الاضطراب/ وآ

ولا على شيء من ج وجوداً/ فب ولا على شيء من ج وجوداً . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس السالبة الكلية الوجودية وعكس النتيجة .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ضرورية ، ينتج سالبة كلية ضرورية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب وجوداً/ وآ ولا على شيء من ج من الاضطرار/ ف (ب) ولا على شيء من (ج) من الاضطرار . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس السالبة الكلية وعكس النتيجة .

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ينتج سالبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب من الاضطرار/ وآ على بعض ج وجوداً/ فب ليست على بعض ج من الاضطرار . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس السالبة الكلية الضرورية .

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، ينتج سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب وجوداً/ وهي على بعض ج من الاضطرار/ ف (ب) ليست على بعض ج . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس السالبة الوجودية .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية وجودية . وهذا الضرب يبين بالحدود وهي الحيوان والإنسان والأبيض . فالحيوان على كل إنسان من الاضطرار وهو ليس على بعض الأبيض وجوداً .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ضرورية . أما أرسطوطاليس فيعتقد أن نتيجته سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب وجوداً وهي ليست على بعض ج من الاضطرار/ ف (ب) ليست على بعض ج وجوداً . وأما اللئليس^(١) فيعتقد أن نتيجته سالبة جزئية ضرورية . وهذا الضرب يبين بالحدود السابقة في الضرب التي تقدمته . فهذه هي الضروب القياسية التي في الشكل الثاني .

(١) اكسن ، الإسكندر على الهامش (ب) .

[الكلام في ضروب الشكل الثالث]

فأما الضروب القياسية التي في الشكل الثالث فاثنا عشر ضرباً . الضرب الأول منها من كبرى موجبة كلية وضروية وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج موجبة جزئية وضروية ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب من الاضطراب/ وج على كل ب وجوداً فأ على بعض ج من الاضطراب .

وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الموجبة الكلية الجودية .

والضرب الثاني من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية وضروية ، ينتج موجبة جزئية وضروية ، بمنزلة قولنا آ على كل ب وجوداً/ وج على كل ب من الاضطراب/ فأ على بعض ج من الاضطراب . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الكبرى والنتيجة .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وضروية وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج سالبة جزئية وضروية ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب من الاضطراب/ وج على كل ب وجوداً/ فأ ليست على بعض ج من الاضطراب . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الموجبة الكلية الجودية .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية وضروية ، ينتج سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب وجوداً/ وج على كل ب من الاضطراب/ فأ ليست على بعض ج وجوداً ، وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الموجبة الكلية الضرورية .

والضرب الخامس من كبرى موجبة جزئية وضروية وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا آ على بعض ب وجوداً/ وج على كل ب من الاضطراب/ فأ على بعض ج وجوداً . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الكبرى منه والنتيجة .

والضرب السادس من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية

ضرورية ، ينتج موجبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا : آ على بعض ب وجوداً/ وج على كل ب من الاضطرار/ فأ على بعض ج من الاضطرار . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الكبرى منه والنتيجة .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية وجودية ، ينتج موجبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب من الاضطرار/ وج على بعض ب وجوداً/ فأ على بعض ج من الاضطرار . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الصغرى منه .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، ينتج موجبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب وجوداً وج على بعض ب من الاضطرار/ فأ على بعض ج وجوداً . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الصغرى منه .

والضرب التاسع من كبرى سالبة جزئية ضرورية وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا : آ ليست على بعض ب من الاضطرار/ وج على كل ب وجوداً/ فأ ليست على بعض ج وجوداً . وهذا الضرب يبين بالحدود التي يتضح بها هي : اليقظان والحي والإنسان والحد الأوسط الحي^(١) .

والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية وجودية ، ينتج سالبة جزئية ضرورية ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب من الاضطرار/ وج على بعض ب وجوداً/ فأ ليست على بعض ج من الاضطرار وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الصغرى منه .

والضرب الثاني عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، ينتج سالبة جزئية وجودية ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب

(١) الضرب العاشر (- أ ، ب ، ج) .

وجوداً/ وج على بعض ب من الاضطرار/ فأ ليست على بعض ج وجوداً . وهذا الضرب يصير كاملاً بعكس الصغرى منه .

فقد أتينا على تعديد الضروب القياسية الكائنة من مقدمتين مختلفتين في الشكل الثالث وبالجمله في الأشكال الثلاثة ، وبيننا أي الاقترانات نتيجتها ضرورية وأيتها نتيجتها وجودية . فأما ثامسطيوس وجماعة من المفسرين الجهلة فيعتقدون أن نتائجها بأسرها وجودية لأنهم يعتقدون النتيجة تشبه أحسن ما في المقدمات في الكمية والكيفية والجهة .

وأرسطوطاليس من بعد ذلك يأخذ في تعليمنا صورة القياس في المادة الممكنة . ولما كان الممكن إسماءً مشتركاً يقع على معان كثيرة فهو يذكر المعنى الذي كلامنا فيه ويقول : إن الممكن الذي كلامنا فيه هو الذي ليس بضروري وإن فرض وجوده لم يلزم منه محال . وهذا هو الممكن الخاص ، أعني الذي هو غير موجود ويمكن فيه أن يوجد ويمكن أن لا يوجد . وذلك أنه إن لم يكن ليس بضروري فهو ضروري وما كان ضرورياً فهو غير ممكن .

ومن بعد^(١) ذكره الممكن الذي كلامه فيه يعلمنا عكسه ، فيقول إن العكس الممكن هو اشتراك مقدمتين في حدودهما والصدق والخلاف في الكيفية بمتزلة قولنا : ممكن أن يوجد كل إنسان كاتباً ممكن أن لا يوجد كل إنسان كاتباً . وبالجمله العكس الممكن هو صدق السالبة مع الموجبة كلية كانت أو جزئية أو مهملة . وأعني بالسالبة لا سالبة الممكن لكن السالبة الممكنة التي هي موجبة معدولة .

— ٧ —

[الكلام في عكس الممكن الخاص]

ومن بعد تعليمه عكس الممكن المطلق ، يقسم الممكن ويعلمنا عكوسه

(١) بعد (+ ب وج) .

الخاص لكل واحد من أقسامه . وهو يقسم الممكن إلى ثلاثة أقسام : إلى الممكن الذي على الأكثر بمنزلة قولنا : كل إنسان ذو خمس أصابع^(١) وهو الذي سببه الطبيعة . وذلك^(٢) أن الطبيعة على الأكثر تعمل من مشي الإنسان إنساناً ، وقد يجوز أن لا تفعل الطبيعة من مشي الإنسان إنساناً لعلّة موافقة المادة . وإلى الممكن الذي على التساوي وهو الذي سببه الرويّة بمنزلة التطرق في الزمان المستقبل ودخول الحمام وما يجري مجرى ذلك . وإلى الممكن الذي على الأقل وهو الذي كونه في الندرة بمنزلة يكون الحر في الشتاء والبرودة في الصيف .

وأما عكس الممكن الذي على الأكثر فهو اشتراك^(٣) مقدمتين في حدودهما واختلاف الكيفية وبقاء الترتيب والصدق ، أعني أن الممكن أن يوجد فيه يصدق مع ممكن أن لا يوجد سوى أن إمكان الوجود فيه أكبر من إمكان لا يوجد . والذي على التساوي فهو الذي إمكان الوجود فيه ولا إمكانه بالسواء . والذي على الأقل فهو الذي كان الوجود فيه أقل من لا إمكانه . ولما كان الممكن الخاص^(٤) ينقسم إلى ثلاثة أقسام فنحن نخصّص القسم الذي منه وعليه يكون القياس ، ونقول إنه الممكن الذي على الأكثر من قبل أن الذي على التساوي والذي في الندرة فهو غير دائم . والقياس يكون على الإثنية الدائمة والمحصّلة .

— ٨ —

[الكلام في عدد الضروب القياسية ذوات الجهة في الشكل الأول]

ومن بعد فراغه^(٥) من هذه الأشياء يأخذ في تعليمنا صورة القياس في المادة الممكنة ، وهو يبدأ^(٦) بتعليمنا ذلك في الشكل الأول . ويقول إن^(٧) عدد

-
- | | |
|------------------------------|---------------------------------------|
| (١) بضائع (أ) . | (٢) كذلك (أ) . |
| (٣) في (+ ب) . | (٤) الخاص مكروّة (أ) . |
| (٥) فراغ أرسوطاليس (ب و ج) . | (٦) جملة : في تعليمنا... يبدأ (- ب) . |
| (٧) إن (- ب) . | |

الضروب القياسية في الشكل الأول ثمانية : أربعة منها كاملة وأربعة غير كاملة .
الأول منها من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ممكنة ، نتیجته
موجبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ ممكن أن يوجد لكل ب/ وب ممكن أن
يوجد لكل ج/ فأ ممكن أن يوجد لكل ج .
)

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ، نتیجته سالبة
كلية ممكنة^(١) ، بمنزلة قولنا آ ممكن أن لا يوجد لكل ب/ وب ممكن أن لا^(٢)
يوجد لكل ج/ فأ ممكن أن لا يوجد لكل ج .

والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة
جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا آ ممكن أن يوجد لكل ب/ وب ممكن أن يوجد لبعض
ج/ فأ ممكن أن يوجد لبعض ج .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ممكنة ،
ينتج سالبة جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ ممكن أن لا يوجد لكل ب/ وب ممكن
أن يوجد لبعض ج/ فأ ممكن أن لا يوجد لبعض ج .

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ،
ينتج سالبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا آ ممكن أن لا يوجد لشيء من ب/ وب
ممكن أن لا يوجد لشيء من ج/ فأ ممكن أن لا يوجد بشيء من ج . وهذا الضرب
غير كامل وإنما يكمل بعكس الصغرى منه العكس الممكن .

والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ممكنة ،
ينتج موجبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ على بعض ب بالإمكان ، وب ولا شيء
من ج بالإمكان/ ف (آ) على كل ج بالإمكان . وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى
العكس الممكن .

والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية جزئية

(٢) لا (ج-ج) .

(١) موجبة (أ) .

ممكنة ، ويتتج سالبة جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب بالإمكان/ وب ليس على بعض ج بالإمكان/ ف (آ) ليس على بعض ج بالإمكان . وهذا الضرب يظهر بعكس الصغرى العكس الممكن .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة جزئية ممكنة^(١) ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب بالإمكان/ وب ليست على بعض ج بالإمكان/ ف (آ) على بعض ج بالإمكان . وهذا الضرب يكمل بعكس الصغرى العكس الممكن . وهذه هي^(٢) ضروب الشكل الأول الناتجة ، فأما باقي الضروب فكلها غير ناتجة لأنها عند نقلها في المواد يلزمها الإيجاب الكلي والسلب الكلي وهذان ضدان .

- ٩ -

[المقاييس الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الأول]

ومن بعد هذا يأخذ في النظر في المقاييس المؤلفة من ممكن ووجودي . و يبلغ عدد الاقترانات القياسية الناتجة في هذا الشكل إثنا عشر اقتراناً ، وجميع نتائجها ممكنة سوى المقاييس التي كبرها سالبة كلية وجودية فإنها تنتج سالبة الاضطراب بحسب ما قاد إليه برهان الخلف .

والضرب الأول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج موجبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا آ على كل ب بالإمكان/ وب على كل ج وجوداً/ ف (آ) على كل ج بالإمكان^(٣) لأن ج واحدة من ب . وهذا الضرب الكامل .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية موجبة ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج سالبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب بالإمكان/

(١) جملة : وصغرى... ممكنة (+ ب وج) .

(٢) وهو هذه (أ) . (٣) بالإمكان (+ ب وج) .

وآ على كل ج وجوداً/ ف (آ) ولا على شيء من ج بالإمكان لأن ج واحدة من ب .
وهذا الضرب كامل .

والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية
وجودية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب بالإمكان/ وب
على بعض ج وجوداً/ ف (آ) على بعض ج بالإمكان/ لأن ج من واحد من ب .
وهذا الضرب كامل .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ،
ينتج سالبة جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا آ ولا على شيء من ب بالإمكان/ وب على
بعض ج وجوداً/ ف (آ) ليست على بعض ج وجوداً/ ف (آ) ليست على بعض ج
بالإمكان/ لأن ج واحدة من ب .

فهذه هي الضروب التي كبراهها ممكنة وصغراها وجودية وجميعها كاملة .
وقبل أن يعلمناه عن الضروب التي كبراهها وجودية وصغراها ممكنة ، بين أنه متى
كان لنا مقدّم وتال لازم له من الاضطرار ، كان المقدّم بحال ما من الأحوال أعني
ضرورياً أو ممكناً أو كذباً غير محال ، فإن التالي ينبغي أن يكون بهذه الصفة بمنزلة
(آ) و (ب) . ولنجعل الألف هي المقدّم و (ب) هي التالي ، فإن كان (آ) ممكنة
فإن (ب) ينبغي أن تكون ممكنة . فإن لم تكن هذه الصفة فإنه يلزم أن تكون (آ)
ممكنة وغير ممكنة^(١) . أما ممكنة فلأنها مفروضة هكذا ، وأما غير ممكنة فبحسب
العكس الكائن مع التضاد وذلك أن يرفع التالي برفع المقدّم . وأرسطوطاليس
يجعل الألف مكان المقدمات والـ (ب) مكان النتيجة فيقول : إنه إن كانت
المقدمات بحال ما فيجب أن تكون النتيجة بتلك الحال بعينها . وإذا قد قدّمنا^(٢)
هذا الأصل فلنعد إلى سبيلنا فنقول :

والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ، ينتج
موجبة كلية ممكنة ، بمنزلة قولنا : آ على كل ب وجوداً/ وعلى كل ج بالإمكان/
ف (آ) على كل ج بالإمكان . فإن لم تكن هكذا فلتكن آ من الاضطرار ولا على

(٢) بيتا (+ ب) .

(١) وغير ممكنة (+ ب و ج) .

شيء من ج ، ولننقل المقدمة القابلة ب على كل ج بالإمكان ، ولنجعلها وجوداً وهذا كذب إلا أنه غير محال . ونعمل القياس هكذا : أ ولا على شيء من ج من الاضطرار/ وب على كل ج وجوداً/ . ف (أ) ليست على بعض ب من الاضطرار . وقد كانت على كلها وجوداً وهذا محال . فلإذن آ على بعض^(١) ب كل ج بالإمكان ، وهذا محال لم يجب عن المقدمة المنقولة التي هي كذب غير محال ، فبقي أن يكون وجوبه عن نقيض النتيجة المفروضة . وههنا يقول أرسطوطاليس إن المقدمات الكلية المحمولة فيما^(٢) ينبغي أن يوجد دائماً لا في زمان ما . وذلك أنه إن أخذ في زمان ما صار الضرب الأول من الشكل الأول يلزمه الأضداد وهذا شنيع ، بمنزلة قولنا : الإنسان موجود في كل متحرك إذا لم يتحرك سواه/ والمتحرك ممكن في كل فرس/ فالإنسان من الاضطرار ولا على شيء من الفرس . وأيضاً الحي في كل متحرك وجوداً/ والمتحرك ممكن لكل إنسان/ فالحي على كل إنسان من الاضطرار .

والمفسرون يزعمون أن المقدمات الكلية يناسبها الزمان الدائم ، والجزئية زمان ما^(٣) وبهذه^(٤) إنما خصّه بهذا الموضع لحاجته إلى نقل الممكنة إلى الوجودية .

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار . وهذه النتيجة تدعى نصف الممكن لأنها تفعل نصف فعل الممكن ، بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب وجوداً/ وب على كل ج بالإمكان/ ف (أ) ولا على شيء من ج بالإمكان/ . وهذه النتيجة تنتج بالخلف ، وذلك أنه إن لم يكن آ ولا على شيء من (ج) بالإمكان فليكن على كلها من الاضطرار . ولنقل المقدمة القائلة (ب) على كل (ج) بالإمكان ولنجعلها وجودية ولنعمل القياس هكذا : (أ) على كل ج من الاضطرار/ و (ب) على كل (ج) وجوداً . ف (أ) على بعض ب من الاضطرار . وقد كانت ولا على شيء منها

(١) بعض (- ب و ج) .

(٢) فيها (ب و ج) .

(٣) ما (- ب) .

(٤) وبهذا (ب) .

وجوداً وهذا محال . فإذن (أ) ولا على شيء من ج ليس من الاضطرار .

والضرب السابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار ، بمنزلة قولنا : (أ) ولا على شيء من (ب) وجوداً/ و (ب) ولا على شيء من (ج) بالإمكان/ ف (أ) ليست من الاضطرار على شيء من (ج) . وهذا الضرب يتبين بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف . وهذا العكس يبقي الاقتران في الشكل بعينه وإنما يخرج من أن يكون غير قياسي . فأما العكس المطلق فإنه يُردّ من شكل إلى آخر . وذلك أن الصغرى إذا عكست بالعكس الممكن عاد هذا الاقتران إلى الاقتران السادس وهذا كان ينتج سالبة الاضطرار ، فلهذا إذن بهذه الصفة .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية وممكنة ، ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف ، بمنزلة قولنا : آ على كل (ب) وجوداً/ و (ب) ولا على شيء من (ج) بالإمكان/ ف (أ) على كل (ج) بالإمكان . وذلك أنه عندما تعكس الصغرى يعود الاقتران إلى الضرب الخامس بنتيجة موجبة كلية ممكنة ، فنتيجة هذا الاقتران موجبة كلية ممكنة .

والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة ، بمنزلة قولنا : (آ) على كل ب وجوداً/ و (ب) على بعض (ج) بالإمكان/ ف (آ) على بعض (ج) بالإمكان . وهذه النتيجة تتبين بالخلف بأن يؤخذ نقيض النتيجة وتنقل الصغرى من الإمكان إلى الوجود .

والضرب العاشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار جزئية . وهذه النتيجة تتبين بالخلف بأن يؤخذ نقيض النتيجة وتنقل الصغرى من الإمكان إلى الوجود ، وهو كذب غير محال .

والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخلف . وذلك أن عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران إلى الضرب العاشر ونتيجته سالبة الاضطرار جزئية .

والضرب الثاني عشر من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن البرهان الخلف . وذلك أن عند عكس الصغرى العكس الممكن يرجع هذا الاقتران إلى الاقتران التاسع . وقد كان ينتج موجبة جزئية ممكنة . فهذا إذن بهذه الصفة . فهذه هي الاقترانات القياسية والكائنة من خلط الضروري والممكن .

— ١٠ —

[المقاييس الكائنة من خلط الضروري والممكن

في الشكل الأول]

ومن بعد هذا يأخذ في تعليمنا عن المقاييس الكائنة من خلط الضروري والممكن . وعدد هذه القياسات إثني^(١) عشر كعدد المقاييس الكائنة من خلط الوجودي والممكن ، ونتائجها بأسرها ممكنة سوى المقاييس التي كبرها سالبة ضرورية فإن نتيجتها سالبة وجودية .

والضرب الأول من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ضرورية ، ينتج موجبة كلية ممكنة . وهذا الضرب كامل .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية ضرورية ، ينتج سالبة كلية ممكنة . وهو كامل .

والضرب الثالث من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة . وهذا الضرب كامل .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية ضرورية ، ينتج سالبة جزئية ممكنة .

والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج موجبة كلية ممكنة بالخلف .

(١) إثنا (١) .

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ،
ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الصغرى العكس الممكن وبرهان الخُلف .

والضرب السابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ،
ينتج سالبة كلية وجودية يتضح بالخُلف .

والضرب الثامن من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ،
ينتج موجبة كلية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن بالخُلف .

والضرب التاسع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة ويتضح بالخُلف .

والضرب العاشر من سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج
سالبة جزئية وجودية وبالعكس الصغرى العكس الممكن .

والضرب الحادي عشر من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة جزئية
ممكنة ، ينتج سالبة جزئية وجودية ويتضح بالخُلف .

والضرب الثاني عشر من كبرى موجبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية
ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة ويتضح بعكس الصغرى العكس الممكن
وبالعكس . فهذه الضروب الكائنة في الشكل الأول من خلط الضروري
والممكن .

- ١١ -

[المقاييس ذوات الجهة

في الشكل الثاني]

وأرسطوطاليس يأخذ في تعليمنا من بعد ذلك المقاييس الممكنة في الشكل
الثاني . وهو يقول : إنه لا يكون قياس في الشكل الثاني من ممكنتين لا موجبتين
ولا سالبتين ولا موجبة وسالبة . لأن السلب ينقلب فيصير موجب بحسب العكس
الممكن وكذلك الموجبة سالبة ، فيصير جميع المقاييس في الشكل الثاني الكائنة

من ممكنتين من موجبتين^(١) ، وقد اتضح أنه لا يكون اقتران قياسي في الشكل الثاني من موجبتين .

فأما أرسطوطاليس فيقول إنه لا تنتج المقاييس في هذا الشكل إذا كانت المقدمات ممكنة من قِبَل أن السالبة الكلية الممكنة لا تنعكس ، ومقاييس هذا الشكل إنما تكمل نتائجها بعكس السالبة الكلية . وهو يبيّن أن السالبة الكلية الممكنة لا ينعكس بثلاث بيانات .

البيان الأول يجري على هذه الصفة : إن كانت سالبة الكلية تنعكس على ذاتها لزم من ذلك أن تنعكس الموجبة الكلية على ذاتها ، وهذا خلاف الحق ، بمنزلة قولنا : آ ممكن أن يكون ولا شيء من ب/ وهذه يصدق معها أن آ ممكنة أن تكون على كل ب/ فإن انعكس على تلك القضية القائلة ب ولا على شيء من آ/ انعكس على هذه القضية القائلة ب على كل (آ) وهذا خلاف الصواب .

والبيان الثاني هو من الأمور هو إن كان ولا واحداً من الناس يمكن أن يوجد أبيض/ فالعكس الصحيح هو أن بعض الأبيض ليس بإنسان من الاضطراب ، ولا القول بأنه ولا واحد من البيض يمكن أن يكون إنساناً .

والبيان الثالث وهو إن رام رائم تبيّنها بالخلف لم يمكنه . فأما ثاوفرسطس فزعم أن السالبة الكلية الممكنة تنعكس على ذاتها ، ويأخذ في بيانها بالخلف ويقول : إن كان آ ممكن ألا يوجد لشيء من ب/ فـ (ب) ممكن أن لا يوجد بشيء من (آ) . والبيان على السالبة أنه إن لم يكن هذا ممكناً فـ (ب) ليس يمكن أن لا يوجد لشيء من (آ)/ وهذه يصدق معها ب من الاضطراب على بعض آ وهذه تنعكس/ فيحصل آ من الاضطراب على بعض ب . وقد كانت ممكنة أن لا توجد لكلها وهذا محال . وهذا المحال أوجه قولنا ليس ممكن ، فممكّن إذن أن لا يوجد لشيء من آ .

أرسطوطاليس يفسد هذه الطريقة بأن يرى أن النقيض لم يوجد على ما

(١) وقد اتضح . . . من موجبتين (- آ) (+ ب و ج) .

تحت . وذلك أنه ليس نقيض ممكن أن لا يوجد الذي يقوم مقام ليس يمكن من الاضطراب أن يوجد لأن هذه ييسر ولا يصلح أن يوجد من الاضطراب أن يوجد في البعض صادقة معها حسب ، لكن من الاضطراب أن لا يوجد في البعض .

فأما السالبة الجزئية الضرورية فلأنها لا تنعكس بالمناقض . فلا يتم البيان بالخلف . فلا يصح عكس السالبة الكلية الممكنة .

— ١٢ —

[المقاييس الكائنة من خلط الوجودي والممكن

في الشكل الثاني]

وأرسطوطاليس من بعد هذا يأخذ في تعليمنا الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني . ومبلغ عدد الاقترانات القياسية من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني^(١) . ومبلغ عدد الاقترانات ستة : الأول منها من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطراب بعكس الصغرى العكس الممكن وبعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطراب بعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطراب الجزئية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطراب الجزئية بعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية وجودية

(١) من خلط... الثاني (+ ب و ج) .

ينتج سالبة الاضطراب بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة .

والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية وجودية ، ينتج سالبة الاضطراب بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة . فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الثاني .

— ١٣ —

[المقاييس الكائنة من خلط الممكن والضروري

في الشكل الثاني]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في أن يعلمنا خلط الممكن والضروري في هذا الشكل . ومبلغ عدد الضروب الناتجة في هذا الخلط ستة : الأول منها من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة كلية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس الصغرى العكس الممكن .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة وجودية كلية بعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الرابع من كبرى سالبة كلية ضرورية وصغرى جزئية موجبة ممكنة ، ينتج سالبة جزئية وجودية بعكس الكبرى العكس المطلق .

والضرب الخامس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ضرورية ، ينتج سالبة وجودية بعكس الكبرى العكس الممكن وعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة .

والضرب السادس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى سالبة كلية ضرورية ، ينتج سالبة وجودية بعكس الصغرى العكس المطلق وعكس النتيجة . فهذه هي الضروب القياسية الكائنة من خلط الضروري والممكن في الشكل الثاني .

- ١٤ -

[المقاييس ذوات الجهة في الشكل الثالث]

وأرسطوطاليس يأخذ في تعليمنا المقاييس الممكنة والمختلطة من الممكن والوجودي والممكن والضروري في الشكل الثالث وهذا^(١) المقاييس الكائنة ، وهو يقول إن عدد الاقترانات القياسية الكائنة من مقدمات ممكنة وصغرى موجبة كلية إثنا^(٢) عشر اقتراناً ، أربعة كلية : الأول منها من كبرى موجبة كلية وصغرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق .

والثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق .

والثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق .

والرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية ، ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والعكس المطلق .

وأربعة من كبرى جزئية وصغرى كلية : الأول منها من كبرى موجبة جزئية وصغرى موجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية وممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة العكس المطلق .

والضرب الثاني من كبرى سالبة جزئية وصغرى سالبة كلية ، ينتج سالبة

(١) هذا (- ب) .

(٢) إثني (ب) .

جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن^(١) .

والضرب الثالث من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ، ينتج سالبة جزئية بالخلف . ويجوز أن ينتج بعكس الكبرى العكس الممكن والمطلق وعكس النتيجة العكس المطلق .

والضرب الرابع من كبرى موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية ، ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس^(٢) الممكن والكبرى المطلق وعكس النتيجة .

وأربعة من كبرى كلية وصغرى جزئية : الأول منها من موجبة كلية وصغرى موجبة جزئية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وصغرى سالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن .

سالبة جزئية الكليات لأن الصغرى ممكنة فلا يتحصل الأصغر واحد من الأوسط .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية^(٣) بعكس الصغرى المطلق^(*) .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والعكس الممكن . فهذه هي الضروب الكائنة في الشكل الثالث من مقدمات ممكنة^(٤) .

(١) «ممكنة... الممكن» (+ ب و ج) .

(٢) العكس (- أ و ب) .

(٣) جملة : الكليات لأن الصغرى ممكنة فلا يتحصل الأصغر واحد من الأوسط (+ أ) .

(*) يورد المخطوط بين مقطعي الضرب الثاني والضرب الثالث هذه الجداول .

(٤) الممكنة (ب) .

الكليات^(١)

موجبة موجبة ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق
وبالخلف.

سالبة سالبة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى الممكن
والمطلق بالخلف.

موجبة موجبة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى المطلق
بالخلف.

سالبة سالبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى الممكن والمطلق
وبالخلف.

موجبة موجبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق.
سالبة سالبة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى.

الجزئيات^(٢)

= كبرى كلية وصغرى جزئية =

موجبة موجبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق
وبالخلف.

سالبة سالبة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس
الممكن والمطلق بالخلف.

موجبة موجبة ينتج سالبة الاضطرار الجزئية بعكس الصغرى العكس
المطلق.

سالبة سالبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن
والمطلق وبالخلف.

موجبة موجبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق.
سالبة سالبة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق.

(١) واللوح في صفحة اليسرى فليراجع (+ ب) ؛ الكليات (- ا) . (٢) الجزئيات (- ب و ج)

= كبرى جزئية وصغرى كلية =

موجبة موجبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق
وعكس النتيجة.

سالبة سالبة ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن
وبيان الخلف.

موجبة ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخلف.

سالبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن
وعكس الكبرى العكس المطلق.

موجبة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى المطلق وعكس
النتيجة.

سالبة موجبة ينتج سالبة جزئية بالخلف.

- ١٥ -

[المقاييس الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الثالث]

ومن بعد ذلك يعلمنا أرسطوطاليس المقاييس الكائنة من مقدمات ممكنة
ووجودية في هذا الشكل . ومبلغ عدد الاقترانات القياسية الكائنة من هذا الاختلاط
ثمانية عشر اقتراناً ، ستة كلية : الأول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى
موجبة كلية وجودية ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس
المطلق وبالخلف .

والضرب الثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ،
ينتج سالبة الاضطراب جزئية بعكس الصغرى الممكن والمطلق وبالخلف .

والضرب الثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ،
ينتج سالبة الاضطراب الجزئية بعكس الصغرى العكس المطلق وبالخلف .

والضرب الرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ،

ينتج موجبة جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق والممكن وبالحُلف .

والضرب الخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق والممكن وبالحُلف .

والضرب السادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق .

وستة من كبرى كلية وصغرى جزئية^(١) : الأول منها من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق وبالحُلف .

والثاني من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالحُلف .

والثالث من كبرى سالبة كلية وجودية وصغرى موجبة جزئية ممكنة ، ينتج سالبة الاضطرار جزئية بعكس الصغرى العكس المطلق^(٢) .

والرابع من كبرى موجبة كلية وجودية وصغرى سالبة جزئية ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن والمطلق وبالحُلف .

والخامس من كبرى موجبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق .

والسادس من كبرى سالبة كلية ممكنة وصغرى موجبة جزئية وجودية ، ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس المطلق .

وستة^(٣) من كبرى جزئية وصغرى كلية : الأول منها من كبرى موجبة جزئية

(١) جملة كلية... جزئية (+ ب و ج) .

(٢) المطلق (- أ) .

(٣) ومنه (أ) .

وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة .

والثاني من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وبيان الخُلف .

والثالث من كبرى سالبة جزئية وجودية وصغرى موجبة كلية ممكنة ، ينتج سالبة جزئية ممكنة بالخُلف .

والرابع من كبرى موجبة جزئية وجودية وصغرى سالبة كلية ممكنة ، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الصغرى العكس الممكن وعكس الكبرى المطلق وعكس النتيجة .

والخامس من كبرى موجبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية، ينتج موجبة جزئية ممكنة بعكس الكبرى العكس المطلق وعكس النتيجة .

والسادس من كبرى سالبة جزئية ممكنة وصغرى موجبة كلية وجودية ، ينتج سالبة جزئية بالخُلف . فهذه هي الضروب الكائنة في الشكل الثالث من خلط الوجودي والممكن .

— ١٦ —

[المقاييس الكائنة من خلط الممكن والضروري في الشكل الثالث]

ومن بعد هذا يعلمنا أرسطوطاليس الاقترانات القياسية الكائنة في هذا الشكل من المقدمات الممكنة والضرورية ، ومبلغ عددها ثمانية عشر اقتراناً ، وصورتها كصورة التي تقدّمها . ولهذا ما استغنيا عن إعادتها ، سوى أن التي فيها سالبة كلية اضطرارية تنتج سالبة وجودية وممكنة وفي الاختلاط المقدمة كانت تنتج سالبة الاضطرار . وههنا ينقطع الكلام في صورة القياس في الأشكال الثلاثة في المواد بأسرها الوجودية والضرورية والممكنة مفردة أو مختلطة .

[في بعض شروط المقاييس وانعكاسها]

وأرسطوطاليس يأخذ بعد ذلك في تعليمنا أشياء كثيرة يسلمها تسلاً قبل تعلّمه صورة القياس . وهذه المعاني يعدّها أربعة : الأول منها أن الأشكال ثلاثة ، وأن جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الأولين من الشكل الأول الشرطية والجزئية والتي بالخلف .

والثاني أن القياس لا بدّ فيه من مقدمة كلية ومقدمة موجبة .

والثالث أن القياس البسيط إنما يكون من مقدمتين وثلاثة حدود وحدًا أوسط .

والرابع أن^(١) النتيجة تشبه أحسن ما في المقدمات . وهو يتبدى بالمطلوب الأول ، ويبيّن أن جميع المقاييس ترتقي إلى الضربين الكلّيين من الشكل الأول ويقول : إن القياس إما أن يكون جزئياً أو شرطياً أو يجري على طريق الخلف . فالقياس الجزمي لا يتم من مقدّمة واحدة وأقل ما يكون من مقدّمتين بينهما وصلة وحدّ أوسط ، إما أن يكون بين الطرفين فيكون الشكل الأول ، أو فوقهما فيكون الشكل الثاني ، أو تحتهما فيكون الشكل الثالث . فيتضح من ذلك أن الأشكال ثلاثة ، وكل قياس جزمي ، إنما يكون في واحد من الأشكال الثلاثة . وقد بيّن أن جميع الأشكال الثلاثة جميع ضروبها سوى الضربين الكلّيين من الشكل الأول إنما تكون تتضح بالضربين الأولين من الشكل الأول .

فإذن جميع المقاييس الجزمية إنما تتضح بالضربين الأولين من الشكل الأول . فأما التي بالخلف فهي مركّبة من الشرط والجزم ، والذي يبين فيها إنه هو الجزم وهذا هو نقيض النتيجة . وذلك أن هذه إذا بيّن كذبها صدق نقيضها . والمقاييس الجزمية إنما تكون في واحد من الأشكال الثلاثة ، والأشكال الثلاثة ترتقي إلى الضربين الأولين من الشكل الأول ، وكذلك المقاييس الشرطية . وذلك

أن المقاييس الشرطية مركبة من تبين من الوضع وما يتلو الوضع ، والوضع هو المقدمة الشرطية . وهذه تنقسم إلى المقدم والتالي بمنزلة قولنا : إن كان الإنسان ناطقاً فهو ذو تميز . وما يتلو الوضع ينقسم إلى الاستثناء والنتيجة . والاستثناء بمنزلة قولنا : لكن الإنسان ناطق والنتيجة بمنزلة قولنا : فهو إذن ذو تميز . والذي يتبين من ذلك إنما هو الاستثناء وبيانه بالجزم وسائر المقاييس الجزمية يكون بواحد من الأشكال الثلاثة ، والأشكال الثلاثة تنتج بالضربين الأولين من الشكل الأول . فإذن جميع المقاييس الجزمية والتي بالخلف والشرطية يكمل ويتم بالضربين الأولين من الشكل الأول . وينبغي أن يُعلم أن المقاييس الشرطية عددها خمسة : إثنان منها متصلان ، ومعنى متصل هو أن الوضعية التالي فيها متصل بالمقدم ليس بينهما حرف أو غير ذلك . والتالي دائماً يلزم العموم والمساواة . وهذه : إما بوجود المقدم لوجود التالي ، أو برفع التالي يرفع المقدم بمنزلة قولنا : إن كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود ، لكن الإنسان موجود فالحيوان موجود^(١) . وبمنزلة قولنا : إن كان النهار موجوداً فالضياء موجود/ لكن ليس الضياء موجوداً/ فليس النهار موجوداً . وإثنان منفصلان . ومعنى منفصل هو أن التالي فيها منفصل من المقدم بحرف «إما» و «أو» ، مثل قولنا : إما أن يكون النهار موجوداً وإما أن يكون (الليل) موجوداً . وهذان إما برفع أحدهما بوجود الآخر ، وإما بوجود أحدهما برفع الآخر ، بمنزلة قولنا : إما أن يكون الليل موجوداً وإما أن يكون النهار/ لكن النهار موجود/ فليس الليل موجوداً . وبمنزلة قولنا إما أن يكون الليل موجوداً أو النهار/ لكن ليس النهار موجوداً/ فالليل إذن موجود .

والخامس منها على طريق السلب ، وهو الذي الوضعية فيه تجري على طريق السلب ، بمنزلة قولنا : هذا ليس هو أحمر وأصفر لكنه أحمر فليس هو أصفر . فالمقاييس التي من المضاف فقوم أدخلوها في الحملية ، وقوم في الشرطية ، وقوم قالوا إنها صنف آخر . والحق هو أنها من الحملية . والمقاييس

(١) جملة : لكن... موجود (+ ب وج) .

التي من المضاف هي التي أن يكون من النسبة وبالجملة في الأشياء التي فيها الإضافة ، بمنزلة قولنا : إن حال كون في العدل المدنية والإنسان الواحد حال واحدة ، وكون العدل في المدنية يكون بحسب أعمال أجزائها الخاصة ، فيكون العدل في الإنسان أيضاً يتم بحسب الأفعال التي تخص أجزائه ، وهذا يكون حملياً . هكذا حال العدل في الإنسان هي حالة/ وحال العدل في المدنية نصفه فلانية/ فحال العدل في الإنسان بتلك الصفة .

فأما المقاييس التي بثلاثة حدود فهي مقاييس شرطية وإن كانت بأكثر من ثلاثة حدود ، بمنزلة قولك : إن كان سقراط إنساناً فهو ناطق ، فإن كان ناطقاً فهو حي ، وإن كان حي فهو جوهر ، فإن كان سقراط إنساناً فهو جوهر .

أما^(١) المقاييس الكائنة باستثناء فهي مقاييس حملية ، بمنزلة قولك : إن ما تُحمَل عليه الشجرة فقد يُحمَل عليه النبات/ والشجرة محمولة على الدلية/ فالنبات محمولة على الدلية . وتركيبه على طريق الحمل هكذا : النبات على كل شجرة/ والشجرة على كل دلية/ فالنبات على كل دلية . فهذا كافٍ في هذا المعنى .

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في تعليمنا أنه يحتاج في كل قياس إلى مقدمة كلية ومقدمة موجبة . وهذا هو الباب الثاني . فأما أن كل قياس فيحتاج إلى مقدمة كلية فنبينه على هذا الوجه : إن لم يكن في قياس معنى الكلّي فتحصل إما من جزئيتين أو مهملتين ، أو جزئية ومهملية ، وهذه تلزمها الأضداد فليست اقترانات قياسية . وبالجملة فالمقدمة الكلية هي عمدة في القياس وصورته وعليه الاعتماد ومنها تنتج النتيجة . وإنما المقدمة الأخرى كالشارحة الواصلة بحدي المطلوب . وإنما حاجة القياس إلى مقدمة موجبة فمن قبل أن السوالب حدودها مباينة . والقياس فيحتاج إلى حدٍّ أوسط يربط بين الحدين ، أعني حدّي المطلوب ، فلا بدّ من مقدمة موجبة ، فهذا هو المطلوب الثاني .

(١) فأما (ب و ج) .

فأما المطلوب الثالث فهو الذي يعلمنا فيه أن كل قياس بسيط يحتاج إلى قَدَمَتَيْن وثلاثة حدود . وبيانَه يجري على هذه الصفة : القياس إنما نحو المطلوب ، والمطلوب ليس يخلو أن يبيّن بوسط واحد أو بأوساط كثيرة . فإن تبيّن بوسط واحد كان القياس الواحد الكائن عليه البسيط ، بمنزلة قولنا : الإنسان ناطق/ والناطق حيوان/ فالإنسان حيوان . فإن تبيّن بأوساط كثيرة فليس يخلو إما^(١) أن تكون الأوساط الكثيرة آخذة طولاً أو عرضاً . فإن كانت طولاً فمعلوم أن ذلك المطلوب تبيّن بمقاييس كثيرة متضمّن بعضها في البعض ، بمنزلة قولنا : الإنسان ناطق/ والناطق حيوان/ والحيوان جسم/ والجسم جوهر/ فالإنسان جوهر . وإن أخذت عرضاً فإما أن تكون كثيرة في العدد ، أو واحدة في الموضوع كثيرة في الحدّ . والكثيرة في العدد بمنزلة قولنا : الإنسان ناطق/ والناطق حيوان/ فالإنسان حيوان . وأيضاً : الإنسان ماشي/ والماشي حيوان/ فالإنسان حيوان . فأما التي أوسطها واحدة في الموضوع كثيرة في الحدّ فهي التي يكون فيها وسط واحد ، إلا أنه يوضع تارة بين الطرفين فيكون الشكل الأول ، وتارة أعلى منهما فيكون الشكل الثاني ، وتارة أسفل منهما فيكون الشكل الثالث . فيحصل من جميع ذلك أن القياس البسيط مؤلّف من قَدَمَتَيْن وحدود ثلاثة . وأرسطوطاليس يناسب بعد هذا بين الحدود والمقدمات ، وبين النتائج والمقدمات ، ويقول : إن الحدود أبدأً تزيد على المقدمات بحدّ واحد . والقانون لذلك أنه متى كانت المقدمات أزواجاً كانت الحدود أفراداً ، ومتى كانت المقدمات أفراداً كانت الحدود أزواجاً . فأما النتائج : أما في القياس البسيط فإنها نصف المقدمات ، وأما في المركّب فإنها تزيد كثيراً على المقدمات . فهذا كافٍ في المطلوب الثالث .

والمطلوب^(٢) الرابع فهو أن النتيجة مشابهة لأحسن ما في المقدمات . وذلك أن المقدمات تجري مجرى القلّة ، والنتيجة تشبه المعلول . فلأن المعلول يشابه العلّة ، فينبغي أن تكون النتيجة إذ كانت معلولاً أقل في الشرف من

(٢) فالمطلوب (أ) .

(١) إما (ب و ج) .

المقدّمات وأحسن . ويجب أن يُعلم النتيجة إنما تتبع الأحسن في الكمية والكيفية حسب . فأما في الجهة فلا ، وذلك أن ، بحسب رأي أرسطوطاليس ، إذا اتفق أن تكون المقدمات بعضها وجودية وبعضها ضرورية ، قد يجوز أن تكون النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية ، وقد بان ذلك فيما سلف .

فأما ثاوفرسطس وأدويمس وثامسطيوس(*) ، وعدد من المفسرين ، فيرون النتيجة تتبع أيضاً الأحسن في الجهة . وقد أوردنا فيما سلف بعض حججهم وكثرناها بحسب ما تستحقه صناعة المنطق . وقد استوفينا الكلام في المطالب الأربعة التي وعدنا بالكلام فيها .

وأرسطوطاليس بعد ذلك يفيدنا أي المطالب ممكن بيانها بمقاييس كثيرة ، ولهذا يكون بيانها سهلاً وإبطالها صعباً ، وأنها لا يمكن ذلك فيه ، ولهذا ما يكون بيانها صعباً وإبطالها سهلاً . وبعد ذلك على طريق القانون ويقول : إن المطالب عددها أربعة : إيجاب كلي ، وإيجاب جزئي ، وسلب كلي ، وسلب جزئي . أما الإيجاب الكلي فبيانه يكون بالشكل الأول وبالضرب الأول منه ولهذا ما يكون صعباً ؛ وأما إبطاله فيكون في الأشكال ثلاثتها بالسلب الجزئي وبالسلب الكلي ، ولهذا ما يكون سهلاً .

وأما الإيجاب الجزئي فيتبين في الأول وفي الثالث ويبطل بالأول والثاني .

وأما السلب الكلي فبيانه بالأول والثاني وإبطاله في الأول والثالث .

وسلب الجزئي يتبين بالأشكال كلها ويبطل بالأول وحسب .

وأرسطوطاليس بعد هذا يرقى إلى فوق وينظر في صورة الإثبات والإبطال ويدّعي أن الإبطال أهون من الإثبات ؛ وذلك أن المثبت يحتاج أن يراعي في إثباته المطلوب كذب نقيضه ، والمبطل ليس يحتاج إلى شيء من ذلك . وههنا يختم الكلام في الفصل الأول من هذه المقالة ويشرع في تعليمنا الفصل الثاني .

(*) ثامسطيوس (٣٢٠ - ٣٩٥) من أساتذة الفلسفة في القسطنطينية ، شروحاته على مؤلفات أرسطو أقرب إلى الجوامع منها إلى التفسير (في القياس والبرهان والجدل) .

الفصل الثاني

[في كيفية اكتساب المقدمات والحدّ الأوسط]

وفي هذا الفصل يعلّمنا فيه كيف يكسب المقدمات والحدّ الأوسط بالغاً نفوسنا . والسبب الذي دعاه إلى ذلك هو أنه لما كانت صورة القياس وكل صورة يحتاج إلى موضوع ، وكان موضوع الصورة القياسية إنما هو المقدمات ، وكانت المقدمات ربما تكون عبيدة عند العقل ولا يكون ؛ وإذا لم يكن احتاج العقل أولاً إلى تحصيل المقدمات ، وثانياً إلى نظمها نظماً ينتج منها مطلوبه . فأرسطوطاليس علّمنا أولاً صورة القياس إذ كانت المقدمات الموجودة عبيدة عند العقل . وهنا يعلّمنا الطريق التي بها يتوصّل إلى تحصيل المقدمات والحدّ الأوسط . وهو يبدأ بقسمة الأمور ويقول :

إن الأمور إما أن تكون موضوعة حسب وهي الأمور الشخصية أو محمولة حسب بمنزلة الأجناس العوالي ، أو محمولة وموضوعة بمنزلة المتوسطات وأنواع الأنواع . والسبب في قسمته لها إلى هذه الأقسام هو ليعلمنا من أي الأمور يستخرج الحدّ الأوسط ومن أيها لا يستخرجه . وذلك أن الحدود الأوسط لا يصلح أن يكون موضوعاً حسب ولا محمولاً حسب . لأنه في الشكل الأول موضوع ومحمول وموضوع على الأكبر ومحمول على الأصغر . وفي الشكل الثاني محمول على الطرفين جميعاً . وفي الثالث موضوع لهما جميعاً .

ومن بعد قسمته للموجودات^(١) التي منها وقفنا على استخراج الحد الأوسط من أي الأمور يكون ، أخذ في تعليمنا مطلوبه هو استخراج الحد الأوسط على أي وجه يكون ويقول : إنه ينبغي أن يوضع المطلوب الذي يرام إنتاجه ويفصل إلى حدّيه أعني إلى محموله وموضوعه ، وينظر في كل واحد منهما بأن يحصل محمولاته وموضوعاته والأشياء المبينة له . وينظر أيضاً في المحمولات أيها منها جوهرية وخاصية وعرضية وتكون الأشياء المفردة المأخوذة كلية لا جزئية . فإذا فعل ذلك يمكن الإنسان من استخراج مقدمات ينتج منها المطالب الأربعة .

أما الإيجاب الكلي فعلى هذه الصفة : أن ينظر في الموضوع المحمول والمحمول الموضوع ، فإذا وجد شيئاً واحداً بالطبيعة يمكن الإنسان من إنتاج الإيجاب الكلي . مثال ذلك : ليكن المطلوب هو : الإنسان حيوان ، ومحمول الإنسان الناطق ، وموضوع الحيوان الناطق ، وهذان هما لطبيعة^(٢) واحدة . فتعمل القياس على هذه الصفة : الحيوان على كل ناطق/ والناطق على كل إنسان/ فالحيوان على كل إنسان . وهذا هو الضرب الأول من الشكل الأول .

وأما الإيجاب الجزئي فينتج بأن يأخذ الموضوع لكلي الطرفين جميعاً ، فإذا وجدتهما واحداً بالطبيعة أنتج أن الأكبر في بعض الأصغر . ومثال ذلك : ليكن المطلوب هو أن الناطق حيوان/ وموضوع الناطق الإنسان/ وموضوع الحيوان الإنسان . وهذان شيء واحد بالطبيعة . فيتألف القياس على هذا الوجه : الحيوان على كل إنسان/ والناطق على كل إنسان^(٣)/ فالحيوان على بعض الناطق . وهذا هو الضرب الأول من الشكل الثالث .

وأما السلب الكلي فيتبين على هذا الوجه . وهو أن ينظر في مباين المحمول ومحمول الموضوع ، فإن كانا واحداً بالطبيعة أنتج أن المحمول لا على شيء من

(١) قسمة الموجودات (ج) .

(٢) طبيعة (ب و ج) .

(٣) جملة : والناطق... إنسان (+ ب و ج) .

الموضوع . مثال ذلك : الحجر ولا على شيء من الإنسان ، فمباين الحجر الناطق وهو محمول على الإنسان ، فيتألف القياس على هذا الوجه : الناطق ولا على شيء من الحجر/ والناطق على كل إنسان/ فالحجر ولا على شيء من الإنسان . وهذا هو الضرب الأول من الشكل الثاني . وعند عكس السالبة الكلية يرجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول ، فيصير على هذه الجهة : الحجر ولا على شيء من الناطق/ والناطق على كل إنسان/ فالحجر ولا على شيء من الإنسان . وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الأول .

وأما السلب الكلي فيتبين على هذا الوجه . وهو أن ينظر في مباين المحمول ومحمول الموضوع ، فإن كانا واحداً بالطبيعة أنتج أن المحمول لا على شيء من الموضوع . مثال ذلك : الحجر ولا على شيء من الإنسان ، فمباين الحجر الناطق وهو محمول على الإنسان ، فيتألف القياس على هذا الوجه : الناطق ولا على شيء من الحجر/ والناطق على كل إنسان/ فالحجر ولا على شيء من الإنسان . وهذا هو الضرب الأول من الشكل الثاني . وعند عكس السالبة الكلية يرجع إلى الضرب الثاني من الشكل الأول ، فيصير على هذه الجهة : الحجر ولا على شيء من الناطق/ والناطق على كل إنسان/ فالحجر ولا على شيء من الإنسان . وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الأول .

وأما السلب الجزئي فإنه يتبين على هذا الوجه : ينظر في موضوع الموضوع ومباين المحمول ، فإذا وجد منهما شيء واحد بالطبيعة ، أنتج أن الكبير ليس على بعض الأصغر . مثال ذلك : ليكن المطلوب الحجر ليس على بعض الناطق ، ومباين المحمول الإنسان ، وموضوع الناطق الإنسان ، وهذان واحد بالطبيعة . فيتألف القياس على هذا الوجه : الحجر ولا على شيء من الإنسان/ والناطق على كل إنسان/ فالحجر ليس على بعض الناطق . وهذا هو الضرب الثاني من الشكل الثالث .

فقد تبين على أي وجه يُستخرج الحدّ الأوسط عندما يُرام أن ينتج كل واحد من المطالب الأربعة . فأما إن كان محمول المحمول ومحمول الموضوع واحداً

بالطبيعة ، والمباين لهما واحداً بالطبيعة ، فإنه لا يتم من ذلك قياس . أما الأول فلأنه يكون من موجبتين في الشكل الثاني ، والثاني سالبتين . ومثال ذلك : أما الأول منهما فبمترلة ما يكون المطلوب أن الإنسان حيوان ، ويكون المحمول على الحيوان الجوهر وعلى الإنسان الجوهر ، فيتألف الاقتران على هذا الوجه : الجوهر على كل حيوان/ والجوهر على كل إنسان/ فالحيوان على كل إنسان . ومثل هذا الاقتران ليس بقياسي لأن نتيجته على ما بيّنا فيما تقدّم لم تجب عن المقدمات إنما هي مأخوذة من الأمور .

وأما الثاني فبمترلة قولنا : الحجر ولا على شيء من الإنسان/ والمباين لهما جميعاً الحمار/ فالحمار ولا على شيء من الحجر/ والحمار ولا على شيء من الإنسان^(١) فالحجر ولا على شيء من الإنسان . فهذا الاقتران من سالبتين وقد بان فيما تقدّم أنه ليس بقياسي . فأما أرسطوطاليس فإنه يوضح ما أوضحناه بالحروف . وينبغي أن يتأمل الحد الأوسط المستخرج حتى يكون واحداً بالطبيعة . فإنه إن لم يكن بهذه الصفة كانت المقدمتان متباينتين . وإذا كانت بهذه الصفة لم يكن عنهما قياس لأن القياس إنما يتم بمقدّمتين مقترنتين لا متباينتين . وعلى هذا الوجه يستخرج المقدمات والحد الأوسط للمقاييس التي تكون بالخلف . وذلك أن براهين الخلف إنما تتبيّن بحال نقض المطلوب . والمتناقضان فحدودهما واحدة ، وإذا كانت الحدود واحدة فمحمولاتها وموضوعاتها ومبايناتها واحدة . والفرق بين المقاييس الجزئية والتي بالخلف هو أن المقاييس الجزئية يبقى المطلوب فيها ثابتاً حاله ويتخيّل العقل مقدّمات نتيجته بها . فالتى بالخلف فإن العقل ينقض المطلوب ويبين كذبه . وإذا بطل أحد النقيضين وجب صدق الآخر . وأيضاً فإن براهين الخلف إحدى مقدّماتها كاذبة .

فأما المقاييس الجزئية فمقدّماتها صادقة كلها .

فأما المقاييس الشرطية فإن الذي يتبيّن فيها إنما هو الاستثناء ، وهذا يبيّن

(١) جملة : والحمار . . . الإنسان (+ ب وج) .

بقياس جزمي . وقد بينّا كيف تُستخرج المقدمات والحدّ الأوسط في المقاييس الجزمية .

وأرسطوطاليس من بعد ذلك يوصينا أن تكون المحمولات والموضوعات التي يستعملها في جزئي كل مطلوب خاصة بذلك المطلوب وبالصناعة التي فيها ذلك المطلوب . حتى إن كان المطلوب هندسياً مثل استعملت فيه محمولات وموضوعات هندسية وخاصة بذلك المطلوب الذي يتوجه النظر نحوه .

وهنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في استخراج المقدمات والحدّ الأوسط . وقبل أن يشرع في النظر في الفصل الثالث ، يأخذ^(١) في الردّ على من زعم أن طريق القسمة طريق برهان وقياس ويرد^(٢) لها ويشرف طريقة القياس ، أو كان القياس عليه الوقوف على أشياء كانت خفية عند العقل بتوسط أشياء ظاهرة له . فأما طريقة القسمة فإن المطلوب يقتضيه اقتضاباً من غير بيان . ومع هذا فلا يلزم أن يبيّن بها جميع المطالب ، لكن إنما يبيّن بها حدّ الشيء فقط . وقد قلنا أن هذا ليس ببيان بل اقتضاب . وبيان الحدّ بطريق القسمة يجري على هذا الوجه : لنفرض أن الشيء الذي يروم أن يبيّن حدّه هو الإنسان ، ولنضع جنساً وضعاً وهو الحيوان . ويقسم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ، ويضع وضعاً أن الإنسان ماث ، فيجتمع من ذلك أن الإنسان حيوان ناطق ماث ؛ فلم يبيّن ذلك بياناً بل إنما اقتضيناه اقتضاء . فأما المطلوبات التي محمولها عرضية أو خاصة فلا يمكن أن تبين بالقسمة ، لأن الشيء المقسوم إلى أعراضه وإلى خواصه لا يقع عليه الحصر ، لأن الأعراض يعضي بغير نهاية وكذلك الخواص . فليكن مطلوبنا مثلاً : إن الإنسان يوجد له بعض أعراضه أو بعض خواصه بمنزلة البياض والضحك ، ونعمل كما علمنا عند بيان الحدّ بالقسمة . ولنضع جنس الإنسان وهو الحيوان ، ونقسمه إلى الصهال والعقار والأدكن والأسود . ومعلوم أن الخواص

(١) أخذ (ب) .

(٢) فبرّد (ج) .

والأعراض لا تنحصر ، فلا يمكن اقتضاب ما يروم إنتاجه لأنه ربما أُخِلَّ في القسمة واطرح شيء به تتم النتيجة لا ولا أيضاً المقاييس السالبة . لأن القسمة إنما تقسم الشيء إلى جميع ما يحويه على طريق المقابلة والإيجاب ، ومن الإيجاب لا يتم قياس السلب ولا تبين به المطالب التي المحمول فيها جنس عال والموضوع أحد نوعيه الفريقين . فليكن المطلوب مثلاً أن الجسم جوهر ، فلنقسم الجوهر فهو ينقسم إلى جسم وغير جسم ، والموضوع هو الجسم . فليقتضب اقتضاباً أن الجسم جوهر ولا يبقى بعد ذلك سوى غير الجسم ، وغير الجسم لا يُحكم به على الجسم . إلا أنه وإن كانت طريق القسمة ليست بطريق قياس ولا ينتفع بها في تبين الأشياء الخفية بتوسط الأشياء الظاهرة ، فإنه ينتفع بها في استخراج وسط في القياس . وذلك أن الأنواع التي إليها تقع القسمة والفصول التي تتوسطها تقع القسمة . وقد يمكن أن تستنبط بطريق القسمة ، وتوضع أوساطها في المقاييس ، ويتج بتوسطها أن المحمول موجود للموضوع بمنزلة قولنا : إن الإنسان ناطق/ والناطق حيوان/ فالإنسان حيوان . والناطق هو أحد الأشياء التي ينقسم إليها الحيوان وهو فصل ونوع . وههنا ينقطع الكلام في تزويل طريق القسمة وتشريف طريق القياس .

الفصل الثالث

[في اعتبار صورة القياس وردّها إلى شكلها]

ومن بعد ذلك يستأنف أرسطوطاليس الكلام في تحليل المقاييس إلى أشكالها وضروبها ، أعني اعتبار صورة القياس بل هو بتوضيحه من سقيمه . وهذا الفصل هو الفصل الثالث من المقالة الأولى ، وبهذا الفصل يختم الكلام في المقالة الأولى من كتاب القياس . وأرسطوطاليس يعدّد الشروط التي بها يتمّ تحليل كل واحد من المقاييس إلى شكله وضربه لاعتبار صحته من سقمه .

— ١ —

[الكلام في كيفية تمييز المقاييس]

ومبلغ الشروط عشرة :

الشرط الأول : هو تحصيل مقدمتي القياس وحذف زيادة إن كانت فيه ، وإيراد مقدمة ناقصة إن كانت قد أُلقيت عنه . فإن العادة قد جرت للخطباء وغيرهم أن يلقوا إحدى مقدمتي القياس إما لكذبها حتى لا تظهر أو لظهورها ، بمنزلة قولنا : (أ) و (ب) متساويان . ويلقون المقدمة القائلة : إن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية لظهورها ، ويتجنون أن (أ) مساو لـ (ب) ، وبمنزلة قولنا أن فلاناً متزيّناً ، ويلقون المقدمة القائلة إن كل متزيّن زان لكذبها ، ويتجنون أن فلاناً زان .

والشرط الثاني : هو تحصيل الحدود ، وأعني حدود مقدمتي القياس ومعرفة الحد الأوسط فيها . وهذا هو المتكرر في المقدمتين جميعاً . فإن كان موضوعاً للكبير ومحمولاً على الأصغر ، كان ذلك في الشكل الأول . وإن كان محمولاً على الطرفين جميعاً كان ذلك في الشكل الثاني . وإن كان موضوعاً لهما كان في الشكل الثالث . وعلى هذا تُعتبر جميع الخواص الموجودة فيه وبحسبها يُردّ إلى ضرب من الضروب كل واحد من هذه الثلاثة الأشكال .

والشرط الثالث : هو الحذر من اختداع يعرض لها بسبب تشابه المقدمات . فيأخذ عوضاً عن المقدمة الكلية مقدمة مهمة ، بمنزلة قولنا الإنسان موجود عرضاً عن قولنا كل إنسان موجود ، ويكون سبب الشبهة الألف واللام اللتان مع الموضوع في المقدمة المهمة ، فلا يتم القياس لأن القياس عمدته على المقدمة الكلية . وقد بان فيما سلف أن من مهملتين أو جزئيتين أو من مهمة وجزئية لا يتم قياس .

والشرط الرابع : هو ^(١) الحذر من ^(٢) أخذ الأحوال مكان ذوات الأحوال ، فإنه إذا اعتيى عن ذوات الأحوال بأحوال ^(٣) : أما المقدمات فقد تكون صواب ، وأما النتائج فكاذبة بمنزلة قولنا : المرض ولا على شيء من الصحة/ والصحة لكل إنسان/ فالمرض ولا على شيء من الإنسان ، فهاتان المقدمتان صادقتان والنتيجة كاذبة . فأما إذا اعتيى عن الأحوال بذوات الأحوال كانت إحدى المقدمتين وهو قولنا : المريض بالإمكان ولا على شيء من الصحيح ، فتكون النتيجة إنما كذبت لكذب إحدى المقدمتين .

والشرط الخامس : أن تُعتبر الألفاظ الدالة على حدود القياس فإنها ليست أبداً تكون إسماءً لكن قد تكون حدوداً . وهذه يُدلّ عليها بألفاظ كثيرة لا لفظة

(١) هو (ب) .

(٢) من (ب) .

(٣) بالأحوال (ب) .

واحدة^(١) بمنزلة قولنا : الإنسان حي ناطق مائت/ وكل حي ناطق مائت جسم .
والدال على الحد الأوسط ألفاظ كثيرة لا لفظة واحدة .

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في الكلام في المقاييس المصرفة لأنه لا يجوز أن يكون القياس الذي يروم تحليله مستقيماً ومصرفاً . وهذا هو الشرط الخامس .

والشرط السادس : القياس المصرف هو الذي أو في نتيجته حدود مصرفة أعني أسماء وكلها مصرفة . وقد حددنا الاسم المصرف والكلمة المصرفة في كتاب العبارة . وكذلك الاسم المستقيم والكلمة المستقيمة . والاسم المصرف هو الذي قد دخلته زيادة (آ) أو (ب) أو غيرهما . والكلمة المصرفة التي تدل على الزمان الماضي والمستقبل . والاسم المستقيم هو عدم الزوائد . والكلمة المستقيمة هي ما دلت على الزمان الحاضر . والمثال في المقاييس المصرفة بمنزلة قولنا : البياض موجود للحيوان/ والحيوان موجود للإنسان/ فهذا القياس مقدّماته ونتيجته مصرفات لأنها بأسرها قد دخلتها الزوائد . وهذا هو الشرط السادس .

والشرط السابع : هو أن تُعتبر المحمولات التي في القياس ، وننظر هل معها استثناء أم هل هي مجموعة أو فرادی . والاستثناء فيجب أن نجعله مع الحد الأكبر لا مع الحد الأوسط . فإن الحد الأوسط لا مدخل له في النتيجة . ومثال ذلك : الإنسان ناطق/ وكل ناطق إما أبيض أو غير أبيض/ فالإنسان إما أن يكون أبيض أو غير أبيض .

والشرط الثامن : هو أن نعتبر إن كان المحمول في النتيجة مرسلأ فيجب أن يأخذ الحد الأوسط مرسلأ^(٢) لأن النتيجة تجري مجرى المعلول . والمعلول مشابهة للعللة من وجه وإذا كانت مخصصة كان مخصصاً ، وإن كانت مرسلأ كان مرسلأ . مثال ذلك قولنا : الإنسان ناطق/ والناطق حيوان/ فالإنسان حيوان .

(١) لفظ واحد (ب) .

(٢) جملة : فيجب أن... مرسلأ (- ب) .

وأيضاً الإنسان ناطق/ والذي ناطق فهو حيوان/ فالإنسان إذن حيوان ما .

والشرط التاسع : هو الاعتياض عن الأسماء الدالة على حدود القياس إذا كانت غامضة صعبة ولم تجر بها العادة ، بإسم سهل قد جرت به العادة والاعتياض عن الألفاظ الكثيرة باللفظة الواحدة ، إذا نابت منابها ودلت على ما كانت تدل عليه ، وترك التغافل عن إسقاط حرف أو زيادة .

ومن بعد ذلك يفيدنا أرسطوطاليس السبب الذي من أجله عملنا صورة القياس من الحروف^(١) . ويقول أن ذلك إنما فعل على طريق الرياضة للمتعلم . فأما الكاملون فيكفيهم إيراد شروط القياس وخواصه . وهي مثلاً أن إحدى مقدماته ينبغي أن تكون كلية وتكون نسبة الأخرى عندها نسبة الجزء إلى الكل وباقى شروط القياس . ومثل هذا يعرض للمهندس فإن المهندس إذا جرى من هو طبيعة إنما يجاريه بخطوط وهمية . فأما المتعلم فيحتاج إلى خطوط محسوسة وفي مثل هذه يقع الكذب حتى يستمى خطأ أطوله كطول الذراع ذراعاً ويستمى ما له عرض خطأً وغير ذلك ، وجميع ذلك إنما يفعله للتقريب على المتعلم . فهذه فائدة استعمال الحروف .

والشرط العاشر : هو تأمل النتيجة . وذلك أنه قد يتفق أن يكون قياسان نظامهما نظام شكلين ومقدماتهما واحدة إلا أن نتائجهما مختلفة ، بمنزلة قياسين من موجبتين كليتين أحدهما في الشكل الأول والآخر في الشكل الثالث . أما في الشكل الأول فينتج موجبة كلية ، وأما في الشكل الثالث فينتج موجبة جزئية . ومن تأمل النتيجة يعلم إلى أي شكل يجب أن يحلل ذلك القياس . ولما كان قد فرض أن أجزاء المقدمة قد تكون حدوداً لا أسماء ، كان الحدّ يعرض أن تكون فيه زيادة لا يحتاج إليها ، فيروم الدائم إبطالها . يأخذ في تعليمنا على أي وجه ينبغي لنا أن نبطلها فيقول إنه ينبغي أن نُفَرِّد وَنُبْطِلَ على حدّيتها ونُبقي الباقي على حاله ، فإن لم نفعل ذلك وقعت شبهة واضطراب في الحدّ بأسره . فليكن الحدّ الزائد في

(١) في الحرف (ب) .

حدّ الماء مثلاً هو أنه مشروب . فإبطاله يجري في الشكل الثالث على هذا السبيل : ماء البحر هو ماء/ وماء البحر ليس بمشروب/ فبعض الماء ليس مشروباً .

ومن بعد تعليم أرسطوطاليس التآليف كعمل في تحليل الاقترانات الجزئية إلى ضروبها ، وكان القياس منه جزئي ومنه شرطي ، وكان الشرطي ليس جميعه يتبين بالقياس لكن في المقاييس الشرطية الاستثناء حسب . وفي براهين الخلف نقیض المطلوب حسب أشعرنا بأن المقاييس الشرطية وبراهين الخلف ليس ينبغي أن نردّها بأسرها إلى الأشكال الثلاثة ، لكن القياس الكائن على الاستثناء وعلى نقیض النتيجة حسب .

— ٢ —

[الكلام في انحلال المقاييس]

ومن بعد فراغه من تعليمنا عن تحليل القياسات التي تطرأ علينا إلى أشكالها وضروبها ، أخذ في أن يعلمنا عن أمر متصل بذلك وهو عن تحليل القياسات التي في كل واحد من الأشكال إلى الأشكال الباقية . فاعلمنا كيف تنحلّ مقاييس الشكل الأول إلى الشكلين الثاني^(١) والثالث ، ومقاييس الشكل الثاني إلى الأول والثالث ، ومقاييس الشكل الثالث إلى الأول والثاني . أما مقاييس الشكل الأول فإنها تنحلّ إلى الثاني بعكس الكبرى ، وإلى الثالث بعكس الصغرى ، بمنزلة قولنا (أ) ولا على شيء من (ب) / و (ب) على كل (ج) / ف (أ) ولا على شيء من ج . فعند عكس الكبرى يرجع هذا الضرب إلى الشكل الثالث على هذا الوجه : ب ولا على شيء من أ / و ب على كل ج / فأ ولا على شيء من ج . وعند عكس الصغرى يرجع إلى الشكل الثالث بمنزلة قولنا : آ ولا على شيء من ب / و ج على بعض ب / ف (آ) ليست على بعض ج .

(١) الثاني (- أ) .

وأما مقاييس الشكل الثاني^(١) فإنها تنحلّ إلى الشكل الأول^(٢) بعكس الكبرى ، وإلى الثالث بعكس المقدمتين جميعاً سوى الضرب الرابع من الاقترانات القياسية وهو الذي من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية . فإن هذا لا طريق إلى رده إلى واحد من هذين الشكلين بالعكس . ويبقى مع ذلك اقتراناً قياسياً من قبل أن الكبرى من مقدمتيه تنعكس جزئية ، فيصير هذا الاقتران من جزئيتين والصغرى فلا عكس لها .

وأما الشكل الثالث فإنه يرجع إلى الشكل الأول بعكس الصغرى ، وإلى الشكل الثاني بعكس المقدمتين سوى الضرب الخامس منه ، وهو الذي من كبرى سالبة جزئية وصغرى موجبة كلية ؛ فإنه عند عكس الصغرى يصير الاقتران من جزئيتين وهذا غير ناتج .

- ٣ -

[الكلام في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة . وهذا هو الذي كان وضعه في كتاب العبارة وضعاً . والحاجة داعية إليه في هذا الموضع^(٣) من قبل أننا إذا حللنا المقاييس إلى أشكالها وضروبها ، ولم نعلم الفرق بين هاتين المقدمتين ، ضللنا وأخرجنا الاقتران القياسي من أن يكون قياسياً . وذلك أنه إذا اتفق أن تكون الموجبة المعدولة صغرى في الشكل الأول بمتزلة القياس المعمول في كتاب «السماء والعالم» على^(٤) أن الجرم السماوي ليس بخفيف ولا ثقيل ، وهو أن جرم السماء يوجد متحرّكاً لا إلى فوق ولا إلى أسفل ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو لا ثقيل ولا خفيف ، أخرجنا هذا الاقتران من أن يكون

(١) الأول (أ) والأصح الثاني كما ورد في (ب و ج) .

(٢) الثاني (أ) والأصح الأول كما ورد في (ب و ج) .

(٣) لحاجة داعية في أن الموضع (ب) .

(٤) على (- ب) .

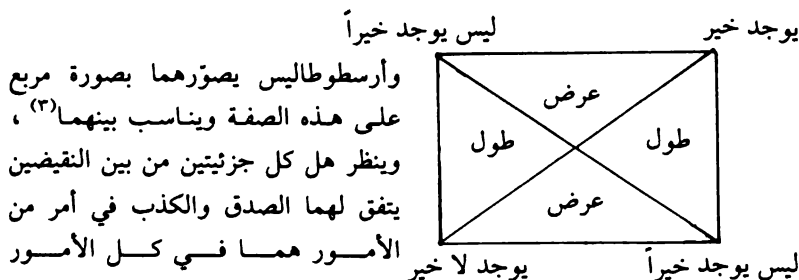
قياسياً لظننا أن الصغرى سالبة وليس كذلك . والاعتبار إذا كانت موجبة يجري على هذه الصفة ، ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الكبرى ومعه حرف لا بأسره يوجد محمولاً في الصغرى . فالموجبة التي هي الصغرى المعدولة وإن كان حرف لا يزداد في محمول الصغرى من غير أن يكون في موضوع الكبرى . فالمقدمة الصغرى سالبة .

وأرسطوطاليس يبين أن الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة بثلاث بيانات : الأول منها من تناسب المقدمات وهو يجري على هذه الصفة : إن كانت السالبة البسيطة والموجبة المعدولة كلاهما تجريان لشيء واحد وتصدقان وتكذبان معاً في شيء واحد ، وكانت الموجبة المعدولة تصدق مع الموجبة البسيطة في أمر واحد ويجب أن تصدق السالبة البسيطة مع موجبتها البسيطة وهذا محال . فليس السالبة البسيطة إذن والموجبة المعدولة واحداً لكنها غيرها ، وتلك سالبة فهذه موجبة . فلتكن الموجبة البسيطة مثلاً زيد يمكن أن يمشي ، والمعدولة زيد يمكن أن لا يمشي ، وإثنتان تصدق إحداهما مع الأخرى . سوى أن قولنا زيد ليس ممكن أن يمشي ، لا يصدق مع قولنا زيد يمكن أن يمشي . فليست إذن المقدمة القائلة زيد ليس ممكن أن يمشي ، والمقدمة القائلة زيد ممكن أن لا يمشي ، واحد .

البيان الثاني من قبل الاستعمال وذلك أن الموجبة المعدولة تستعمل في مادة مخصوصة . فأما السالبة البسيطة فإنها لا تختص بمادة بمتزلة قولنا : هذا هو لا مساو وقولنا هذا ليس هو بمساو . وأما الأولى فتختص بطبيعة الكم ، والثانية بمعنى في المقولات كلها ، وذلك أن الجوهر والكيف ليس يوجد فيهما معنى التساوي .

والبيان الثالث من قبل الخصوص والعموم . وذاك أن السالبة البسيطة بمعنى في أكثرهما تمضي فيها الموجبة المعدولة ، بمتزلة قولنا هذا عود ليس بأبيض ، وبمتزلة قولنا هذا ليس هو والأبيض . أما الأولى فإنها تختص بالعود حسب والثانية تمضي في المقولات بأسرها .

ولما يحصل لأرسطوطاليس الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة^(١) ، وكان للموجبة المعدولة سالبة تناقضها والسالبة البسيطة موجبة تناقضها ، يحصل له من ذلك نقيضان فيهما أربع مقدمات إحداها بسيطة والأخرى معدولة . أما^(٢) المثال على النقيض البسيط فبمترلة قولنا يوجد خيراً/ ليس يوجد خيراً ، والمثال على النقيض المعدول يوجد لا خير/ ليس يوجد لا خير .



على وتيرة واحدة أم يجريان . وقد كان استقصى ذلك في «كتاب العبارة» إلا أن هذا الموضع أحق به ، لأن في هذا الموضع يبين أن الموجبة المعدولة غير السالبة البسيطة . فأما هناك فإنه يسلم ذلك تسليماً . وأرسطوطاليس يجعل النسبة في هذا الموضع على ثلاثة أضرب طولاً وعرضاً وقطراً . ويتبدىء بالمناسبة طولاً وعرضاً ويقول : إذا جعلت النسبة طولاً لم يجز أن يجتمع على الصدق لأنه من المحال أن يجتمع جزءا النقيض على الصدق . فأما عرضاً فإنها تجتمع لكن ليس دائماً . وذلك أن الموجبة المعدولة تصدق مع السالبة البسيطة وينقض منها .

فأما السالبة المعدولة فإنها تصدق مع الموجبة البسيطة وتفضل عليها . والسبب في ذلك بأسره هو أن السالبة تمر على أكثر من الموجبة . ونحن مستفنون

(١) في وضعها موجبة (+ ب) .

(٢) و (ب) .

(٣) ورد المربع وحده دون الأمثلة (ب) ؛ لم يرد إذ ترك مكانه فارغاً (ج) .

عن إيراد الأمثلة وعدد ما تصدق فيه كل مقدّمة ، وعن إيراد المقدّمات العدميات التي بتوسطها تتم هذه النسبة ، إذ كنا قد شرحنا ذلك في «كتاب العبارة» شرحاً على غاية الاستقصاء المهمة^(١) في المناقضات الكلية التي الموجبة فيها كلية والسالبة جزئية . وأوضحنا أن النقيض الآخر لا يتم وهذه النسبة . فأما تناسبها على التقاطر ، أما المهملات فإن مقدّمات المربع بأسره تصدق بعضها مع بعض في المادة الممكنة . فأما المتناقضان^(٢) الكلّيتان فإن الجزئيتين منهما صادقتان والكلّيتين كاذبتان .

وعند فراغ أرسطوطاليس من النظر فيه كلامه هذه المقدّمات بينهما على خطأ مما جرى لا يشعر به . وكثيراً ما يستعمل بمنزلة ما يعتمد الإنسان فيأخذ النقيض على غير وجهه ويضع بإزاء الموجبة لا سالبها على الحقيقة لكن النقيض بأسره ، بمنزلة تناقض قولنا زيد يوجد خيراً لقولنا زيد ليس يوجد خيراً ولا لا يوجد خيراً . فإن هاتين المقدمتين هما جزءا نقيض . فإن قولنا «لا لا يوجد خيراً» يجري مجرى الموجبة . وذلك أن حيث حلّ السلب إن كانت المقدمة موجبة فينبغي أن يحذر من أن يورد مقدمة مناقضة بهذه الصفة . وهنا ينقطع الكلام في المقالة الأولى وفي فصولها^(٣) الثلاثة . ونحن نبدأ بعون الله في النظر في المقالة الثانية من هذا الكتاب^(٤) .

(١) المهمة (+ ب و ج) .

(٢) المناقضات (ب) .

(٣) فصوله (ب) .

(٤) جملة : ونحن ... الكتاب (- ج) .

المقالة الثانية

[في أغراض القياس]

وقد كنا قلنا أن غرض أرسطوطاليس أن يتكلّم فيها في أغراض القياس وعددها ثمانية عشر غرضاً : الأول منها يبيّن فيه أن المقاييس يعرض فيها أن تنتج أكثر من نتيجة واحدة وأيّها لا . والثاني يبيّن أنه قد تكون عن المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة . والثالث ينظر في برهان الدور . والرابع في عكس القياس . والخامس في برهان الخُلف . والسادس في المقاييس الكائنة من مقدّمتين متقابلتين . والسابع في وضع المطلوب . والثامن النظر في اعتبار المقدّمة التي ليس عنها لزم المحال . والتاسع ما يجب على المسؤول أن يتحرّر منه والسائل أن يفتي به . والعاشر متى يعلم الشيء ويجهله ويلزم المحال وشيء يُعلم ويُجهل ويلزم ذلك المحال . والحادي عشر الكلام في تعاكس الحدود وما يلزم عنها . والثاني عشر الكلام في الاستقراء . والثالث عشر الكلام في المثال . والرابع عشر النظر في الاستقراء الثاني . والخامس عشر الكلام في المقدّمة العناد . والسادس عشر الكلام في الأعمس^(١) والعلامة . والسابع عشر الكلام في قياس الإضمار . والثامن عشر الكلام في قياس الفراسة .

(١) لم ترد الكلمة (ب) ؛ الاسكس (ج) .

— ١ —

[المطلوب الأول :

أي المقاييس ينتج نتائج كثيرة]

فلنأخذ الآن في الكلام في واحد منها ، ولنبدأ بالمتقدم وهو أي المقاييس ينتج نتائج كثيرة وأياًها لا . فنقول إن القياس إنما هو نحو المطلوب . والمطالب كما قد علمتم أربعة : إيجاب كلي وإيجاب جزئي وسلب كلي وسلب جزئي .

وأما القياس الذي ينتج الإيجاب الكلي ينتج ثلاثة نتائج : نتائج الموجبة الكلية^(١) وعكسها إذ كان لازماً لها . والجزئية التي تحتها إذ كان الجزئي يلزم الكلي .

والقياس الذي ينتج السلب الكلي ينتج ثلاث نتائج على مثال ما تقدم .

والقياس الذي ينتج الإيجاب الجزئي ينتج بنتيجتين الموجبة الجزئية وعكسها لأنه لا شيء تحتها .

والقياس الذي ينتج السلب الجزئي إنما ينتج نتيجة واحدة حسب لأن السالبة الجزئية لا شيء تحتها ولا عكس لها . وينبغي أن يُعلم أن القياس بالذات له نتيجة واحدة وإنما يعرض له أن تكثر نتائجه من قبل ما يلزم نتيجته التي بالذات . فأما أرسطوطاليس فإنه يستقرأ ذلك في كل واحد من الأشكال ويوضحه بالحروف . فأما نحن فإننا مستغنون عن ذلك . فهذا كافٍ في المطلوب الأول .

— ٢ —

[المطلوب الثاني :

كيف تكون نتائج صادقة من مقدمات كاذبة]

فأما المطلوب الثاني فإن أرسطوطاليس يبين فيه أنه قد تكون نتائج صادقة

(١) جملة : «ينتج... الكلية» وردت هكذا في (أ) : فأنجج الموجبة الكلي .

عن مقدّمات كاذبة . وقبل ذلك يرقى ويقسم المقدمات بحسب الصدق والكذب ، ويقول المقدّمتان ليس تخلوان^(١) من أن تكونا صادقتين وهاتان في النتيجة الصادرة عنهما صادقة لا محالة . لأنه إذا كان المقدم موجوداً فالتالي موجوداً من الاضطرار . وأما كاذبتان أو الواحدة كاذبة والأخرى صادقة فهذه نتائجها : إما بالذات فكذب لأن النتيجة تتبع أخس ما في المقدمات ، وإما بالعرض فصدق وصدقهما من قبل الأمور لا من قبل القياس^(٢) .

وأما أرسطوطاليس فيوضح ذلك في شكل شكل وضرب ضرب ، فأما نحن فمستغنون عن ذلك ، ويكفي أن نورد المثال في ضرب واحد فنقول : إذا كان الحيوان على كل حجر/ والحجر على كل إنسان/ أما المقدّمتان فكاذبتان ، وأما النتيجة فصادقة إلا أن صدقها من قبل الأمور لا من قبل القياس . وأيضاً الحيوان على كل ناطق/ والناطق على كل حمار/ فالحيوان على كل حمار . أما النتيجة وإحدى المقدّمتين فصادقتان وأما الأخرى فكذب^(٣) .

وبالجملة فلما كانت المقدمات صورتها صورة المقدم والنتيجة صورتها صورة التالي ، وكان متى وجد المقدم لزم وجود التالي وليس متى وجد التالي لزم وجود المقدم . كذلك متى صدقت المقدمات لزم صدق النتيجة وليس متى صدقت النتيجة صدقت المقدمات . وأيضاً النتيجة الواحدة بمنزلة قولنا : الحيوان على كل إنسان قد تبين بمقاييس كثيرة . فقد يجوز أن يكون بعضها صادقاً بمنزلة قولنا : الحيوان على كل ناطق/ والناطق على كل إنسان . وبعضها كاذباً بمنزلة قولنا : الحيوان على كل حجر/ والحجر على كل إنسان .

(١) يخلو (ب) .

(٢) جملة : إما بالذات... القياس (+ ب وج) .

(٣) جملة : وأيضاً الحيوان... فكذب (+ ب وج) ؛ هنا ينقطع المخطوط (أ) ليعود إلى متابعة البحث في المطالب في الصفحة الثامنة من كتاب البرهان ، مازجاً موضوع البرهان مع القياس في هذا النص...

فأما القياس الواحد فإن نتيجته بالذات واحدة ، وإن كان كاذباً كانت كاذبة
إن كان صادقاً كانت صادقة . فهذا يكفي في هذا المطلوب الذي نحن بسبيله .

— ٣ —

[المطلوب الثالث :

النظر في برهان الدور]

فلنشرع الآن في المطلوب الثالث وهو برهان الدور . وبرهان الدور يرسم
لله أخذ من^(١) النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين وتأليفها قياساً تبين به المقدمة
لأخرى الباقية من القياس . والمثال على ذلك : آ على كل ب / وب على كل ج
لـ (آ) على كل ج . فإنك إن أخذت آ على كل ج ، وتضيف إليها عكس الصغرى
وهي ج على كل ب ، نتجت آ على كل ب وهي المقدمة الكبرى .

وبرهان الدور إنما يتم إذا كانت الحدود متعاكسة متساوية مثل الضحاك
والإنسان وقابل العلم . وهو مردول إذ كانت الأشياء المتقدمة فيه تصوير متأخرة
والخفية ظاهرة . وإذا أخذت آ على كل ج ، وأضفت إليها عكس الكبرى وهو ب
على كل آ ، أنتجت أن ب على كل ج وهي الصغرى . فأما أرسطوطاليس فإنه
جري على الرسم في إيراد ذلك في شكل شكل وضرب وضرب .

— ٤ —

[المطلوب الرابع :

النظر في عكس القياس]

ومن بعد ذلك فلنشرع^(٢) في المطلوب الرابع وهو النظر في عكس القياس ،

(١) في (ب) .

(٢) شرع (ب) .

وهو أخذ نقيض النتيجة أو ضدها وإضافته^(١) إلى إحدى المقدمتين لإنتاج الضد أو نقيض المقدمة الأخرى بمنزلة قولنا : آ على كل ب / وب على كل ج / فأ على كل ج . أما ضد هذه النتيجة فهو آ ولا على شيء من ج . فإذا أضفت إلى هذه : آ على كل ب يحصل من ذلك قياس في الشكل الثاني ، و^(٢) الضرب الثاني منه ينتج ب ولا على شيء من ج ، وقد كانت على كلها . فهذا القياس ينتج ضد الصغرى . فأما نقيضها^(٣) فهو : آ ليس على كل ج ، فإذا أضفت^(٤) إلى هذا آ على كل ب ينتج في الشكل الثاني الضرب الرابع منه ب ليس على كل ج ، وهذا نقيض الصغرى .

— ٥ —

[المطلوب الخامس : النظر في برهان الخلف]

وأما المطلوب الخامس فهو النظر في برهان الخلف . وبرهان الخلف هو أن يؤخذ نقيض النتيجة أو نقيض المطلوب ويضاف إليه مقدمة صادقة فيترتب^(٥) منها قياس ، فينتج نتيجة كاذبة بمنزلة قولنا : (آ) على كل (ب) / و (ب) على كل (ج) / ف (آ) على كل (ج) . فإن لم يكن هذا حقاً فليكن (آ) ليس على كل (ج) / و (آ) على كل (ب) . وفي الشكل الثاني والضرب الرابع فيه ينتج (ب) ليس على كل (ج) ، وقد كانت على كلها وهذا محال . فلإذن القول بأن (آ) ليست على كل (ج) كذب فنقيضه حق ، فهو إذن (آ) على كل (ج) .

والفرق بين برهان الخلف وعكس القياس هو أن عكس القياس يؤخذ به

(١) وإضافتها (ب و ج) .

(٢) و (- ب) .

(٣) فأما نقيضها (- ب) .

(٤) أطلقت (ب) .

(٥) بسبب (ب) .

نقيض النتيجة تارة وضدها تارة . فأما برهان الخُلف فلا يؤخذ فيه إلا النقيض حسب . لأن الغرض تصحيح المطلوب وليس إذا كذب أحد الضدين صدق الآخر لأنهما قد يجتمعان على الكذب . فأما إذا كذب أحد النقيضين فالنقيض الآخر صادق لا محالة .

— ٦ —

[المطلوب السادس :

إنتاج المتقابلات من قياس واحد]

فأما المطلوب السادس فهو إنتاج المتقابلات من^(١) قياس واحد . وهذا لا يتم إلا بأن تكون إحدى مقدمتي القياس المحمول فيها يتضمن جزئي النقيض ، بمنزلة قولنا : الإنسان ناطق/ والناطق حي وليس بحي/ فالإنسان حي وليس بحي . وهذا شيء يعرض في القياس ، وإلا فالقياس بالذات لا يجوز أن ينتج شيئاً ومقابله ضده كان أو نقيضه . لأن القياس الواحد إنما يكون على مطلوب واحد ، والمطلوب الواحد إنما يكون فيه محمول واحد بالطبيعة لموضوع واحد بالطبيعة . وهذا هو المطلوب السادس .

— ٧ —

[المطلوب السابع :

النظر في وضع المطلوب]

فأما المطلوب السابع فهو النظر في وضع المطلوب هو الشيء الذي يبين غيره فيرام تبيّنه بنفسه فلا يبيّن . وذلك أن المطلوب يكون موضوعاً إذا جعل في نفس القياس الذي به يبيّن . فيعرض من هذا أن يبيّن نفسه فيكون بيانه قد وضع

(١) على (ب) .

وضعاً لا حقيقة . وما لا يتبيّن يقال على ضروب كثيرة : إما لأن المقدمات المأخوذة لبيانه نقيضة اتباعه ، أو لأنها أخفى منه ، أو لأنها مشابهة له في الخفاء ، أو تكون أقدم منها .

وعند تعريفه لنا^(١) ما معنى وضع المطلوب يشرع في أن يقسمه ويقول : المطلوب يكون موضوعاً لأنه وضع بالفعل في نفس المقدمات التي بها يتبيّن ولا يتبيّن بالأشياء التي من شأنها أن يتبيّن به ، بمنزلة الذين يرومون أن يثبتوا أن الخطوط متوازية فيستعملون في المقدمات ما يتبيّن بالخطوط المتوازية وهو كون الزاويتين المتبادلتين متساويتين ، فيلزم من هذا وضع المطلوب ، ويبيّن الشيء بنفسه .

ومن بعد تعليمه لنا وضع المطلوب بالفعل في المقدمات ، يأخذ في تعريفنا متى يصادر على المطلوب الأول ويضعه وضعاً بالقوة في المقدمات ويقول : إذا كانت حدود القياس ينعكس بعضها على بعض وينوب بعضها مناب بعض ، فإن المطلوب يكون موضوعاً بالقوة في القياس إما في كبراه وإما في صغراه . وهذا بمنزلة قولنا : (أ) على كل (ب) / و (ب) على كل (ج) فـ (أ) على كل (ج) . فإذا كانت حدود الصغرى ينوب بعضها مناب بعض في المطلوب بالقوة في الكبرى بمنزلة قولنا : الحيوان على كل حي ناطق مائت / والحي الناطق المائت على كل إنسان / فالحيوان على كل إنسان ، فحدّي الصغرى ينوب بعضها مناب بعض . وإذا كانت الكبرى بهذه الصفة والمطلوب بالقوة في الصغرى بمنزلة قولنا : الحي الناطق المائت على كل إنسان / ولا إنسان على بعض الأبيض / فالحي الناطق المائت على بعض الأبيض . فحدّي الكبرى ينوب بعضها مناب بعض^(٢) . فهذا كافٍ في وضع المطلوب .

(١) ويعرف (ب) .

(٢) جملة : وإذا كانت الكبرى . . . بعض (- ب) .

[المطلوب الثامن : النظر في اعتبار المقدم]

وأما المطلوب الثامن فهو النظر في اعتبار المقدم التي لزم عنها المحال والتي لم يلزم عنها . وقبل أن يشرع في ذلك ينظر في أي المقاييس ينفع هذا النظر وفي أيتها^(١) لا ينفع . ويقول إن هذا النظر يخص برهان المعروف ببرهان الخلف إذ كان مثل هذا القياس هو مؤلف من نقيض المطلوب ومن مقدمة أخرى . فأما في غير برهان الخلف فإننا غير محتاجين إلى تخصيص المقدمة التي من أجلها لزم المحال . لكن يكفي أن نقول إن الكذب لزم من قبل أن في المقدمات كذباً . فأما القياس السابق إلى الخلف فمن قبل أن غرضه الصحيح المطلوب بإبطال نقيضه يجب أن ننظر في المقدمة التي لزم منها لنوجد بعضها^(٢) صادقاً وهو المطلوب .

ومن بعد^(٣) تعريفه إيانا في أي المقاييس يتنفع بهذا البحث وأيّها لا ، يشرع في المقدمة التي يلزم عنها المحال . فيقول إن هذه المقدمة ليست تخلو أن تكون لها وصلة بالقياس أو لا تكون . فإن كانت لها وصلة فليست تخلو أن تكون الوصلة التي لها في أعالي القياس أو في أسفله وكيف يصرف^(٤) المحال . فاعتبارها يجري بأن تسقط فيكون المحال لازماً ، فنعلم أنه ليس عنها لزم المحال . فأما التي عنها يلزم المحال فاعتبارها بعكس هذه^(٥) الطريق . وهو أنه متى أسقطناها سقط المحال سواء كانت في أعالي القياس أو في أسفله . فهذا معنى هذا المطلوب .

(١) أيها (ب) .

(٢) بعضها (أ) .

(٣) بعد (أ) .

(٤) تصرف (أ) .

(٥) هذا (ب) .

[المطلوب التاسع :

النظر في الأشياء التي يجب على السائل تحصيلها]

فأما المطلوب التاسع فهو النظر في الأشياء التي يجب على السائل التوصل إلى تحصيلها عند مناظرته لخصمه وعلى المجيب التحرز منها . وأرسطوطاليس يزعم أن السائل ينبغي أن يكون حريصاً متوصلاً إلى أول مقدمة كلية ومقدمة جزئية ووسط تشترك فيه المقدمتان حتى تتم له مناظرة خصمه واتباع ضد أو نقيض ما يراه ويعتقده .

فأما المجيب فينبغي أن يتحرز من إعطاء مقدمة كلية أو مقدمة موجبة أو حد أوسط ، لأن القياس إنما يتم بهذه وعليها عمدته . فهذا هو المطلوب التاسع .

[المطلوب العاشر :

النظر في الأشياء التي تُعلم وتُجهل معاً في القياس]

فأما المطلوب العاشر فهو النظر في الأشياء التي تُعلم وتُجهل معاً في القياس ولا تُلزم المحال ، وفي التي تُعلم وتُجهل وتُلزم المحال .

فأما التي تُعلم وتُجهل وتُلزم المحال فتجري على ضربين ، وذلك أنها إما أن تكون طولاً وإما أن تكون عرضاً . والتي تكون عرضاً تجري على هذا التعريض حدًا بمنزلة (أ) محمول على حدين بغير متوسط بمنزلة (ب) و (ج) ، وهذان محمولان على حد بغير وسط بمنزلة (د) . فإنك إن أخذت أن (أ) موجودة لـ (ب) وغير موجودة لـ (ج) / و (ب) و (ج) موجودتان لـ (د) / لزم أن لا يكون (أ) على كل شيء من (ج) وعلى كل شيء منها ، فتكون مجهولة ومعلومة وهذا محال .

فأما التي تجري طولاً فعلى هذه الصفة : لنفرض (أ) وتحتها (ب) وتحت

الـ (ب) (ج) وتحت الـ (ج) (د)^(١) . فإذا أخذت الأول على الثاني ، والثاني على الثالث ، والثالث على الرابع بالإيجاب ، كان الأول على الثاني بالسلب . والثاني على الثالث بالإيجاب ، والثالث على الرابع بالإيجاب ، كان الأول على الأخير بالسلب ، فيتحصل محمول ومعلوم وهذا محال .

فأما الأشياء التي تُجهل وتُعلم معاً ولا تُلزم محالاً فبمترلة سائر الأمور الكائنة تحت الأشياء الكلية . فإن هذه قد يعرض لها أن تعلم من وجه أعني من حيث هي تحت الكلّي ، وتجهل من وجه أعني في خاصة نفوسها ، بمترلة هذا المثلث : أما من حيث هي تحت المثلث الكلّي فلإنّا نعلم أن زواياه الثلاث تعادل قائمتين ، وأما من حيث لم تنكشف عنه حتى نشاهد وجوده وندرك خاصة نفسه فإنه يكون مجهولاً . فهذا هو المطلوب العاشر .

- ١١ -

[المطلوب الحادي عشر :

النظر في تعاكس حدود القياس وتعاكس حدود المقدمات]

فأما المطلوب^(٢) الحادي عشر فهو النظر في تعاكس حدود القياس وتعاكس حدود المقدمات وما يلزم عنها ما لا يعلمنا عن تعاكس القياس حدود القياس وهذا بالموجب . ويقول : إذا كان لنا قياس ناتج أن (أ) على (ج) بتوسط (ب) ، ثم عادت (ج) وانعكست على (أ) وصارت في كلها ، فإن (ب) ترجع على (أ) وتكون موجودة في كلها بتوسط (ج) . والقياس هكذا : (ب) على كل (ج) / و (ج) على كل (أ) / ف (ب) على كل (أ) . وكذلك أيضاً (ج) راجعة على (ب) بتوسط (أ) بمترلة قولنا : (ج) على كل (أ) / و (أ) على كل (ب) / ف (ج) على كل (ب) .

فأما القياس السالب فتعاكس حدوده على هذه الصفة . ليكن القياس ناتجاً

(١) جملة : وتحت الـ (ج) (د) (أ) - .

(٢) فالمطلوب (ب) .

أن (آ) غير موجودة في شيء من (ج) بتوسط (ب) . فإذا عكست (ب) على (آ) فإن (ج) تنعكس على (آ) . والقياس هكذا : (ب) على كل (ج) / و (ب) ولا على شيء من (آ) / ف (ج) ولا على شيء من (آ) . وهذا الضرب الثاني من الشكل الثالث . فاما إن رجعت (ج) التي هي الحد الأصغر ، على (ب) التي هي الحد الأوسط ، فإن (ب) التي هي الحد الأوسط ترجع على آ التي هي الحد الأكبر ، من قبل أن (ب) (ج) متعاكسان لا بقياس لكن بشرطة تعاكس هذين الحدين .

فأما تعاكس حدود المقدمات فإنه تجري على هذه الصفة : لنفرض مقدمة حدّاها (آ) و (ب) . وليكن هذان الحدان متعاكسين بمنزلة قولنا : إن غير المكوّن غير فاسد . ولنفرض مقدمة أخرى حدّاها (ج) و (د) وليكونا متعاكسين بمنزلة قولنا : المكوّن فاسد . لنفرض موضوعاً كالإنسان ونجعل إما (آ) وإما (ج) لا بد أن يوجد فيه لأنهما يجريان مجرى النقيض . وإذا كان الأمر على هذا فإن (ب) و (د) يجب أن تكون نسبتهما من الموضوع هذه النسبة لأنهما الجزءان الآخران من النقيض .

فأما أرسطوطاليس فإنه يناسب بين حدود المقدمات بنسب أخرى نحن بغنى عن إعادتها في مجموعها . فهذا هو المطلوب الحادي عشر .

— ١٢ —

[المطلوب الثاني عشر :

النظر في الاستقراء]

فأما المطلوب^(١) الثاني عشر فهو النظر في الاستقراء . وأولاً يبدأ بتحديدده ويقول : إن الاستقراء هو إظهار المقدمة الكلية غير ذات الوسط^(٢) البينة بنفسها بجميع جزئياتها بمنزلة قولنا : إن كل صغير المرارة طويل العمر . ثم يظهر ذلك

(١) المطلوب (- أ و ب) .

(٢) وسط (أ و ج) .

بالإنسان والفرس والبغل وجميع الجزئيات صغير المראה . فهذا هو الاستقراء وهو المطلوب الثاني عشر .

والاستقراء يخالف القياس من قِبَل أن القياس يبيّن وجود الطرف الأكبر في الأصغر بتوسط الأوسط . فأما الاستقراء فإنه يظهر أن الأكبر في الأصغر بجميع جزئيات الأصغر . وأيضاً فإن القياس يكون في الأشياء التي أقدم في نفس الطبع ، والاستقراء يكون من الأشياء المتقدمة عندنا .

— ١٣ —

[المطلوب الثالث عشر :

النظر في المثال]

فأما المطلوب الثالث عشر فهو النظر في المثال وحدّ المثال ، وهو إظهار المقدمة الكلية البيّنة بنفسها بأحد الجزئيات الشبيهة بالطرف الأصغر بمتزلة قولنا : إن قتال المجاورين مذموم من قِبَل أن أهل أنبياء المجاورين لأهل قومنا كان قتالهم مذموماً بسبب تجاوزهم . والقياس هو تبين جزئي من كلي . والاستقراء هو إظهار كلي بجميع جزئياته . والمثال هو إظهار مقدمة كلية بأحد جزئياتها .

— ١٤ —

[المطلوب الرابع عشر :

النظر في الاستقراء الثاني]

فأما المطلوب الرابع عشر فهو النظر في الاستقراء الثاني . وهذا هو الاستقراء الذي^(١) هو بتبين المقدمة الصغرى إذا كانت في القياس خفية إما كخفاء النتيجة أو أقل .

(١) الذي (- ب) .

[المطلوب الخامس عشر :

النظر في مقدمة العناد]

والمطلوب الخامس عشر هو النظر في مقدمة العناد على ضربين : أما إذا أخذت ضدّاً فكلية ، وأما إذا أخذت نقيضاً فجزئية . وهذا هو الفرق بينهما وبين مقدمة القياس . وذلك أن مقدمة القياس تكون إما كلية وإما جزئية . فأما مقدمة العناد فسائغ فيها معنى الكلي والجزئي . فلهذا^(١) ما يقاس عليها في شكلين في الشكل الأول وفي الشكل الثالث . وذلك أن الكلي أحق بالشكل الأول والجزئي أحق بالشكل الثالث . فلنفرض قياساً^(٢) النتيجة سالبة كلية ، أما ضدها فموجبة جزئية والقياس عليها يتم في الشكل الأول . وأما نقيضها فموجبة جزئية ، والقياس عليها يتم في الشكل الثالث .

[المطلوب السادس عشر :

النظر في الاسكس والعلامة]

والمطلوب السادس عشر هو النظر في الاسكس (؟) والعلامة . والاسكس هو مقدمة مشهورة صدقها على الأكبر المحمول فيها للموضوع يكون على الأكبر الأمر . وأما العلامة فهي مقدمة البرهانية المحمول فيها ضروري للموضوع .

[المطلوب السابع عشر :

النظر في قياس الإضمار]

والمطلوب السابع عشر فهو النظر في قياس الإضمار . وقياس الإضمار هو

(٢) قياس (ب) .

(١) ولهذا (ب) .

الذي يستعمله الخطباء كثيراً والجدليون ويحذفون منه مقدمة يخشون من التصريح بها والافتضاح . بمتزلة القول : بأن فلاناً مزين/ وكل مزين زان/ ففلان زان . أما المقدمة القائلة إن كل مزين زان فكاذبة . ولهذا ما تبقى وتُجهل مضمرة في القياس .

— ١٨ —

[المطلوب الثامن عشر :

النظر في قياس الفراسة]

والمطلوب الثامن عشر فهو النظر في قياس الفراسة ، وهو طريق ومسلوك القياس منه على صورة وهيئة ونتيجة للقياس بعلامة موجودة في البدن ، بمتزلة قولنا : إن الشجاعة موجودة للنفس السبع . والقياس الذي يوضح ذلك من العلامات الموجودة في البدن يجري على هذه الصفة السبع أعضاؤه المقدمة على غاية الاستعداد للانتقام/ وكل ما كان بهذه الصفة فهو شجاع/ فالسبع إذن شجاع . وقد يجوز أن يوجد للنوع الواحد نتيجتان بمتزلة ما توجد في الأسد الشجاعة والجور . سوى أن كل واحدة من هاتين لها علامة تدلّ عليها في البدن . وتصفّح ذلك يتم بأن يعتمد إلى الأنواع التي فيها نتيجة من التيجتين ، وننظر ما علامتها ، ونجعلها محصلة ، ونعتبرها في الشيء الذي تجتمع فيه التيجتان معاً . فليس متوسط كل واحدة منهما على النتيجة الموجودة . فهذا هو المطلوب الثامن عشر .

وعنده يختم الكلام في المطالب الثمانية عشر^(١) التي كان غرض المقالة الثانية النظر فيها وهي أغراض القياس . ويجب أن نعلم بعد النظر في القياس المطلق إلى النظر في المقاييس البرهانية . وبه فلنختم كتابنا هذا إذا كان غاية

(١) عشرة (ب) .

الصناعة القياسية وغرضها . وعند بلوغ الغايات والأغراض يجب لا محالة الكف عن الفعل . فإن كل حركة وكل فعل إنما ينقطع الفاعل والمحرك عنه إذا وصل إلى الغاية التي أمها .

تم كتاب^(١) القياس والحمد لله والمنة على الله ونعماه^(٢)

(١) الكتاب (ج) .

(٢) آله ونعماته (ب وج) ؛ جملة : على يد أقل خلتي آية ابن محمد عبد الكريم الحسيني الطنوكيلكي شهر محرم الحرام سنة ١٠٧١ إحدى وسبعين وألف من الهجرة (+ ج) .

كيف يزعم ارسطوطليس ان امور البرهنية والفاسدة يعقود عليها
 وما نحن نرى الكسوفات وما يجري مجراها واشياء جزئية يعقود
 عليها برهان جلال الشك يجري على هذه القصة لم يبق البرهان على
 هذا الكسوف الجزئي لكن على الطبيعة الكلية اعني على الصورة
 المتصلة في النفس الدائمة الابدية فقد علم ان ان البرهان لا
 يكون الا من الاشياء الذاتية والمناسبة وخاصة وليس يكفي
 في البرهان ان يكون مقدمة متصوفة وغير ذات واساطير وان
 يكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عديا فان تروس
 للزم ان يربع الدائرة استعمل في برهانه مقدمة عامة غير مناسبة
 بطبيعة واحدة ولهذا لم يكن سائر برهانيا وبرهان رومس
 على هذه الصفة الاشياء التي في انقص من شيء واحدة بعينه وايرد
 من شيء واحد بعينه في متساوية والمربع والدائرة صور له هذا
 الصورة والمربع مساو للدائرة فالمقدمة الكبرى هي جامعة مشتركة
 وذلك بان يصلح ان يستعمل في اشياء كثيرة فاما ما يعي الحق في ذلك

معتقد

المخطوط (آ) كتاب البرهان

يعتقد بنا كاذبة وذلك انه كان يقول السبعة والثمانية اصغر من
عشر واعظم من ثلثة وليا متساويين ومنظر في ذلك موضع
غير هذا ان فاديه برزوحا ودرسطوطا ليس بعد ذلك يتوصل
الى ان بين ان الصور التي يبرهن عليها ويستعمل الاوساط فيها
من الامور التي وعلمها صورها هذه الصور اعني بيانها انما
يتم بالاشياء الذاتية وهذه بمنزلة الطالب للموسيقى الموضوعه
يجب الصناعة العربية سوى ان الصناعة التي فوق يكون معية
لطالبها مبرهنة لعالم الشيء اعني بان يستعمل اوساطها ذاتية والبا
قرينه فاما التي تحت فيلها يدعي بيل ان الشيء وذلك ان الو
فيها علة بعيدة بمنزلة ما يبرهن المناظرى ان الشطاعين ^{حين} التحد
عن العين بلنقان بوسطه موكون الراويين الداخليين الذين
بوحدة واحدة من الخط الواقع عليهما اقل من قائمتين فهذا الو
ما هو خوض من العلم الاعلى اعني الهندسة والمطالب التي يجب ^{تفع} بر
الى التي فوق وذلك ان موضوعها يرتفع الى موضوعها وهو لها

لا تقوم عليه برهات بما تقدم وأمر سطوط ليس بعد قد بلغت منه
 منفعة اخري وتحليل ايضا ويقولون لها بالغا في اجابة عن سطوط
 لم وذلك ان الانسان اذا كان خيرا بطريق القيمة والتحليل حصل
 الموضوع وقم المحصول هو جد الشيء الذي وهو وسط وعنه واجب
 عند السورة لم وذلك انه اذا سلم الانسان حركاته المحسوسة وهو
 وجعل الحيون وسط فاجاب فيه لم واذا سلم الانسان من حركاته
 الى المطلقات الاربعة وقال الامر من صدق وتغيره القول لم ض
 انك منفرج الخاف فقال في جواب ذلك لا يلزم ولم الشرط فيها
 يقال لها سلكة فاذك حين بطريق القيمة والتحليل يوصف بها في
 التقادير الاصابة لم وتوفيه العلة ابدل والبرزين يكون واحدا ^{عبارة}
 مئة كان الوسط فيه باو احد او اما الحسن او امي النوع واما في الحسن
 فبمئة ثلثة الانعكاس الذي يكون سبب في حدوث الصدور وحدث
 القوس فان التماس يحدث بالانعكاس او بالواو في بالانعكاس البصري
 واما في النوع انتقاله للعوا كما ترى فلا ضئ فانه يجعل انتقاله ^{عامة}

وجدت اثنتان صفتين للبرهان والعلة والمعلول يتعكس بعضهما على بعض
 فبعض البرهان في الوسط في كسوف القمر وكسوف النجم في كسوف القمر في الوسط
 في الوسط وكل واحد منهما يثبت من كل واحد منهما سوى ان البرهان هو
 الذي يكون الوسط فيه العلة فاما الذي الوسط فيه المعلول فهو
 قيس لا برهان والبرهان يمكن ان يكون في اكثر من وسط ووجد
 ان الوسط فيه عدة وعلة الشيء واحدة وهذا يقسم الوسط
 الكون في القيس والبرهان وشرع في تعيينها عن مبادي البرهان
 وهي المقدمات غير ذات الوسائط وكيف تحصل العقل والاعتقاد
 بنسبتها وبل القوة المستنبطها في الانسان صيا اول الامر
 يحدث فيه بعد ذلك وجوده فيقول ان هذه المقدمات ليست حادثة
 في العقل متداولة وهذه ان العقل الانساني ليس في صورة مستند
 اول امر بل يحدث فيه عند الزرع الرنظ واقلة فان تعقل الانسان في
 ليس في صورة مستند اول امر تفصيل وعند الزرع ونزول الذوات
 قوة كقوة الاشارة بحاصلها بمقدمات العقل والشرع قد يشترك

فیه جمله فعیله ان نه هداستیه هی صغره فی بعض نندارل دهمه نان بصیر الله فی
 لیس فی صوره نندارل هر هر یکجه شیه غده اتر عرج و درال اکل و رات قوه قوه
 کتفه ادرش کصیر کصیر و تقیر و تقیر اکس قده شکر فی الدن فی بایه کور
 و امیران النریس نه مایثت نه تخینه دانه که اکس دسه مایثت فی بعض
 لدری صبر و الدن حب و قد کصیر بصیر لیسیه و کصیر من الدن الطینه
 و طب عجا به و دایته لرعه و به بصیر از ادر اکس الشیخه اصلا
 الی بعض ذکره علیه راز اکثره عید خلقه و کصیر نه بصیر لیسیه و بعض
 فقه در ان کصیر لیسیه لیسیه و من نه و کولف القعدات الدن من نه
 یقین ان صبر امر به بدین با لیسیه و ان لیسیه لیسیه بصیر نه بصیر
 نندارل دهمه لکنه کصیر غده اتر عرج و درال اکل و رات و در نفی نه دلد
 قد من مع لطف و فرقی باین و عده به

دکته بنیه به اثره اتر طبعه لیسیه و بعضی لیسیه « فریده و هنی بانه
 فی عاصمه لیسیه بغیه لیسیه و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه
 من ریح لیسیه و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه
 و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه

باید که ایام متعاده از حضور در کنگره جشن مقصود که حضرت بهام الشیرخ و بعضی لیسیه و بعضی لیسیه
 در دستگاه تهران بکتاب « الاغراض المنطقية الاوسطیة » را که در ایام کنگره
 در مجلس اول از روی نسخه قدیمی تصحیح کرده ام توسط دانشمند محضاب آقای دکتر صفای
 ویراسته کرده برای تصحیح فصول کتب بکتابخانه تهران تقدیم میسازم تهران پانزدهم مرداد
 ۱۳۳۵ مرضی فرزند (ترجمان الکماله)

بهر افضال غیر الزیم ویر نشین
 و استطرط البس من بعد وفده من الكلام في انبساط
 المطلق يقتضي الكلام و انبساط البرهان و علمنا في كتابه في البرهان
 و نحن قد بينا في آخره على ما ذكرناه في الاخبار من طرفه في الكتاب و منصفه
 منقولة في طرفه في الكتاب الخلف و منصفه الفدية البرهانية و من
 البرهان كما كان مركبا من مركب من جنس و منصفه فيهما
 نفس البرهان من انبساط المطلق و منصفه فيهما
 فبا برهاننا و منصفه هو منصفه الفدية البرهانية فاما منصفه فظاهر
 جدا و ذلك اذا انما وصل الى المنقذ و السحابة للذي هو الاتصال بالمد
 الا كذا في كتابه انما وصل الى المنقذ و السحابة للذي هو الاتصال بالمد
 فذكر انما وصل الى البرهان من علمه جدا فظاهر جدا و لا بد ان يطرط البس
 بهر افضالين بيان البرهان لا يتم له الا بعد ان يتقدم العقل فيقف
 عليها و القياس صورة هذه الصورة البرهانية فظهر و منصفه في كل قبيل
 و منصفه في انما يتم عليه بعد انشاء شقلا في البرهان يكون من
 انشاء صورة الوجود و يشترى الفدية الكبرى بالعلوم المتعالية و انبساط
 و المثال في الاستفاد و ما بر الصانع فانه كذا واحدة من هذه بعد مطالعها
 من مطالعها الا بعد ان يتقدم معلميها فظهر و منصفه فظاهر

وقسم القول فرجالا الذي هو وسط وعلة فاجاب به عند السؤال
 ثم قال انه اذا سلم الانسان حاسر فملمح الحاسر الى البرهان وجعل
 المحل وسطا فاجاب فيسلم واذا سلم الانسان ما سطحا لا الانسان
 الى الاسطفا لا بعيدا الا انه مركب من اضداد وبغزة القول لم
 صار ذلك منفرجا المتاح فيكون جواب ذلك انما هو ان الشبهة لا
 لها من الاشارة فاذا كانتا جوفيا بطريق نفسه والتحليل وحلها الى
 الاضداد على الجواب لم يوصف الصلابة والبرهان يكون واحد باحدا
 ثم كان الوسط فيها واحدا الى البرهان والى القول والى التفسير
 فبغزة الاشكال الذي يكون جوابا في حده الصدق كحديث القول
 فان الاول يثبت بانفكاك القول وانما في انشكاك البرهان الى القول
 فبغزة انشكاك القول كما يمتلأ نظره فانه يجد انشكاك البرهان على جذب
 الفاعل والكمالي والعلو والتميز كبر بعضا على بعض فبغزة تمام القول
 في الوسط وكسوف القول في تمام الارض في الوسط وكذا واحدا
 بين مركز واحد منها سوى ان البرهان هو الذي يكون الوسط في العلم
 فاما الذي الوسط فيه فمما لا برهان والبرهان لا يمكن ان يكون
 اكثر من وسط واحدا ان الوسط به علة وعلة القول واحد وهذا يقطع
 ارسطوطاليس الكلام في التفاسير والبرهان ويخرج في علمنا من تلك
 البرهان وهي القديمان جبروتات الاوساط وكيف يحصلها القول والى
 القول منتظها او هو القوة السنبط لها هي الانسان منذ اول امره اجمدة
 فيه بعد وجوده فيقول ان هذه القديمان ليستا حصة منذ اوله
 فان القول الانسان ليس فيه حصة منذ اول امره بل يثبت فيه

عنه

هذا النوع
 الكبريات كقوة الإتيان يحصل بمحصل ومقتضى ما يقتضيه وليس
 فقد ينزك فيها الاثنان والتميزات والميزان الذي يحسنه
 ما يقتضيه من كبر الحسنة ما لا يلت فيه والتميز لا يوجد
 سوى الاثنان حب وفصل يحصل الصواب السامع ونحصلها من
 الامور الجيدة وانظماها بها وهذا ياتي بعمل هذه السبل اذ اول
 العمل شخصيات اوصلها الى العمل وكروها عليه واذا كروها عليه
 حلها وحصلتها الصواب السامع وفصلها عنه وهو ان يحصل لها
 معنى لعدم ومن هذا يولف النعمان الاول فمن هذا معنى ان يملك
 البرهان لا معنى بالبرهان وان التسلط لها هو العمل وان العمل
 لبت فيه من الاول وهذا لكنا يحصل عند التمرع وروا الكبريات
 ونزاعنا من ذلك يكون قد انما على مطلقا وفراضا ما كنا وهذا
 نمى العمل المنطوق
 والتميز حسب المبدأ

٤٠٢

انما كان لا بد من العمل
 انما كان لا بد من العمل
 انما كان لا بد من العمل

تمام
 شد

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب البرهان لأرسطاطاليس الحكيم

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

المقالة الأولى

— ١ —

[في الغرض والمنفعة]

وأرسطوطاليس من بعد فراغه من الكلام في القياس المطلق ، ينتقل إلى الكلام في القياس البرهاني ، ويعلمنا في كتابه في البرهان .

ونحن فقد ينبغي أن نجري على العادة في الإخبار عن غرض هذا الكتاب ومنفعته فنقول : غرض هذا الكتاب النظر في صورة المقدمة البرهانية . وذلك أن البرهان لما كان مركباً ، وكل مركب فتركيبه من جنس وفصل أو ما يقوم مقامهما ، فجنس البرهان هو القياس المطلق وفصله الشروط والخواص التي بها يصير قياساً برهانياً . وهذه هي صورة المقدمة البرهانية .

فأما منفعته فظاهرة جداً ، وذلك أننا إنما نصل إلى الفوز والسعادة الدائمة التي هي الاتصال بالمبدأ الأول جل ثناؤه ، وتعلم^(١) الحق ، وفعل الخير ، والوقوف على هذين لا يتم إلا بالبرهان . فإذن الانتفاع بالبرهان عظيم جداً وظاهر جداً .

(١) بعلم (ب) ؛ أن نعلم (ج) .

أول ما يبدأ أرسطوطاليس يعمل قياساً يبين فيه أن البرهان^(١) لا يتم علمه إلا بعد أشياء تتقدّم العقل فيقف عليها .

والقياس صورته هذه الصورة : البرهان تعليم وتعلّم ذهني ، وكل تعليم وتعلّم ذهني إنما يتم علمه بعد علم أشياء متقدّمة الوجود . فالبرهان يكون من^(٢) أشياء متقدّمة الوجود ، ويستقرىء المقدّمة الكبرى بالعلوم التعاليمية والقياس والمثال والاستقراء وسائر الصنائع ، فإنه لا واحدة من هذه تدرك مطلوباً من مطالبتها إلا بعد أن يتقدّم فتعلم أشياء يتقدّم وجودها وجوده . فإن صناعة الهندسة تحتاج إلى تحصيل النقطة والخط والسطح ، وكذلك صناعة العدد على غاية الحاجة إلى أن يحصل أولاً ما الوحدة . وعلى هذا سائر الصنائع الباقية . والقياس فلا طريق إلى الوقوف عليه إلا بعد تقدّم العلم بالمقدّمات .

والاستقراء فيحتاج أن يتقدّم قبله الوقوف على سائر الجزئيات . وإنما استثنينا بقوله ذهني للفرق بينه وبين ما يوقف عليه بالحس بطريق التعلّم إلى تحصيل المعاني المستفادة من العلم . والتعليم والتعلّم هما في الموضوع واحد وفي الحدّ مختلفان .

والأشياء التي تحتاج إلى أن تتقدّم فتُعلم قبل العلم بالبرهان شيان : أحدهما العلم بوجود بعض الأشياء التي في البرهان ، والآخر العلم ببعضها على ماذا يدلّ اسمها . وبالحيلة لما كان البرهان أشياء ثلاثة : موضوع ومحمول ومقدّمات . أما الموضوع فيحتاج أن يُعلم أمره أنه موجود . وذلك أن سائر الصنائع يجب عليها أن يُتسلّم وجود موضوعها تسليماً . فأما المحمول فينبغي أن يُنظر فيه على ماذا يدلّ اسمه . فأنّا إن لم ننظر فيه على ماذا يدلّ اسمه لم نفهمه ، وإذا لم نفهمه لم يمكن أن نتبين أنه موجود لشيء . فأما المقدّمات فينبغي أن ننظر فيها على ماذا

(١) يبيّن فيان البرهان (ب) ؛ يبيّن بيان البرهان (ج) .

(٢) في (ب) .

يدلّ اسمها وأنها موجودة . أما على ماذا يدلّ اسمها فلكيما نفهمها . فإنّا إن لم^(١) نفهمها لم يمكننا أن نتبيّن بتوسطها وجود المحمول للموضوع . فأما أنها موجودة أي صادقة فلكيما نتمكن أن نتبيّن بتوسطها صدق وجود المحمول للموضوع .

والمفسّرون جميعاً يزعمون أن كل واحد من هذه ينبغي أن ينظر فيه على الضربين ، سوى أن ما ذكر خصص بكل واحد . ولما زعم أرسطوطاليس أن التعليم والتعلّم إنما يكونان من أشياء وجودها متقدّم ، وكان ليس كلّما تعلّمه الإنسان إنما يعلمه من غيره ، بل ههنا أشياء كثيرة يعلمها الإنسان من تلقاء نفسه ، قصد^(٢) تعديد ما يعرفه الإنسان ، فقال : ما يعرفه الإنسان ليس يخلو من أن يعرفه : إما بالحس أو بالعقل أو بالجميع . والذي يدركه بالحس هو هذه الأشياء الشخصية المحسوسة وإدراكها بغير متوسط . والتي يدركها بالعقل هي الأشياء الكلية والعامة^(٣) . وذلك أن العقل هو المستنيط للأمور الكلية والمستخرج لها من المتشابهات التي يجدها في الأمور الطبيعية عند تصوّره لها .

فأما الأشياء التي يدركها الحس والعقل فهي الأشياء الحاصلة تحت الأمور الكلية^(٤) بمنزلة هذا المثلث ، فإن هذا إذا انكشف عنه ما يستره وشاهده الحس كان مدركاً بالحس . ومن حيث هو^(٥) تحت المثلث الكلّي ، فإن العقل يعقل من أمره أن زواياه الثلاث معادلة لقائمتين^(٦) من حيث هو في الكلّي . وإن لم نشاهده فيحصل من هذا الوجه معروفاً بوجه ومجهولاً بوجه . وليس ذلك بالمنكر ، فإن الأمر إن لم يكن هكذا ، وهو أن يكون الشيء معروفاً من وجه ومجهولاً من آخر ،

(١) فإنّا إن لم (- ب) .

(٢) قصد (- ب) .

(٣) والعامة (ب) .

(٤) الكلية (+ ب وج) .

(٥) هو (- ب وج) .

(٦) جملة : «وبما علمناه مرة زواياه الثلث تعادل قائمتين» (+ أ) ، لم ندرجها لتكرار معناها .

لزمت الحيرة المسطورة في ما تبين وهو أن يكون الإنسان^(١) إما أن لا يعرف شيئاً أصلاً أو^(٢) يطلب ويعرف ما يعرفه .

والحيرة تجري على هذه الصفة : ما يعرفه الإنسان ليس يخلو أن يكون قد عرفه فيما تقدم أو لم يعرفه . فإن كان قد عرفه فطلبه لما يعرفه غناء . وإن كان لا يعرفه فكيف السبيل إلى الوقوف عليه إذا عرض له الالتقاء به والمصادقة له^(٣) .

والسوفسطائيون يثيرون شكاً على الأشياء الحاصلة تحت الأمور الكلية يقولون : الأمور الحاصلة تحت الأمور الكلية^(٤) يلزمها أن تكون معلومة ومجهولة معاً ، وهذا خُلف لا يمكن . وذلك أن هذه الثنائية^(٥) يُعلم أنها زوج من قبل العلم بالثنائية على الإطلاق أنها زوج ، إلا^(٦) أنها قبل أن تتكشف لنا لم نعلم وجودها . فتنحصر معلومة ومجهولة معاً ، وهذا خُلف غير ممكن .

وقد حلّ قوم هذا الشك حلاً غير مرضٍ قالوا : إنما قلنا إن هذه الثنائية زوج الثنائية التي قد عرفناها^(٧) ، فأما التي لا نعرفها فلا . وقد غلطوا أو ضلوا ، وذلك أن البرهان لم يقم على هذه الثنائية ولا مقدماته أيضاً جزئية . والحل الصحيح يجري على هذه الصفة : ليس بمنكر أن يكون الشيء معلوماً ومجهولاً معاً من وجهين اثنين^(٨) . وإنما الشيء^(٩) أن يكون الشيء معلوماً ومجهولاً من

(١) الإنسان (- ب) .

(٢) و (ب) .

(٣) إذا عرض الالتقاء والمصادقة له (ب) ؛ له (- أ) .

(٤) جملة : الأمور الحاصلة ... الكلية (- ب) .

(٥) الصناعة (ب) .

(٦) و (ب) .

(٧) عرضها (ب) .

(٨) جهتين اثنين (ب) .

(٩) جملة : أن يكون الشيء ... الشيء (- ج) .

وجه واحد ، فإن الإنسان قد يعرف زيداً مثلاً بما هو كاتب ولا يعرفه بما هو مهندس . فعلى هذا فليجرب حل الشك^(١) .

ومن بعد فراغ أرسطوطاليس من النظر في أن البرهان يجب أن يتقدمه علم أشياء قبله ، أخذ في النظر فيما هو بسبيله . وهو أول ما يتبدى يفيدنا أن البرهان قياس يكون بالعلّة ، لا العلّة الموجبة للنتيجة حسب لكن والموجبة لوجود^(٢) الأمر . وبهذا ينفصل من سائر المقاييس ويبين ذلك من الآراء ، فإن من يعلم على التحقيق ، ومن نطق أنه يعلم ، إنما يعتقد أن ذلك إنما يتم له بالعلّة . سوى أن الأول اعتقاده شديد والثاني غير شديد . وقد يوجد العلم المحقق طريق غير هذا وهو طريق استخراج الحدّ . فإن الحدود العقل يقف عليها من غير متوسط . فأما البرهان فإنما يقف به العقل على مطالبه بمتوسط وما يدرك بغير متوسط واسط^(٣) .

— ٢ —

[في تحديد البرهان]

ومن بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في إفادتنا طبيعة البرهان وتحديدده . وحدّ البرهان يجري على هذه الصفة : البرهان هو قياس مؤتلف يقيني ، والمفسّرون الجلّة يحذفون لفظة مؤتلف إذ كان لا حاجة إليهما . وإذا بسط هذا الحدّ فهم على هذا السبيل : البرهان هو طريق ومسلّك يسلكه العقل ليقف به على الأشياء الخفية^(٤) وقوفاً متيقناً بتوسط أشياء ظاهرة .

(١) الحل (أ) .

(٢) لوجوب (أ) .

(٣) جملة : بمتوسط . . . واسط وردت فقط بهاتين اللفظتين (ب) .

(٤) الحقيقية (ب) .

[في شروط المقدمات البرهانية]

ولتلك الأشياء الظاهرة وهي المقدمات شروط وخواص بها تصير مقدمات برهانية . وأرسطوطاليس بعد ذلك يعدد شروط المقدمات البرهانية ويزعم أنها ستة :

- الأول منها أن تكون صادقة^(١) .
- والثاني : أن تكون غير ذوات أوساط .
- والثالث : أن تكون أقدم بالطبع .
- والرابع : أن تكون أعرف بالطبع .
- والخامس : أن تكون عللاً أي المحمول فيها علّة للموضوع .
- والسادس : أن تكون مناسبة أي يكون المحمول فيها مناسباً للموضوع .

وبيّن من بعد ذلك أن من دون هذه الشرائط لا يتم البرهان . وإيضاح ذلك يتم بحجتين : الأولى منهما مؤخّرة وهي تجري على هذه الصفة : البرهان لا يتم إلا بكون هذه الشروط . فأما القياس فقد يكون وإن فقدها ، لأن مقدمات القياس تكون ذوات أوساط^(٢) وغير صادقة وغير مناسبة .

والحجة الثانية على الطريق^(٣) التفصيل تضع واحداً واحداً^(٤) ، ونتبيّن أن من دونه لا يتم البرهان . أما أنها صادقة فيتبيّن على هذا^(٥) السبيل . يقول : إن فرضت غير صادقة لزم من ذلك أن يُعلم ما هو كاذب على أنه صادق وهذا شنيع

(١) يكون صادقاً (ب و ج) .

(٢) الأوساط (ب) .

(٣) طريق (ب) .

(٤) واحد (ب) .

(٥) هذه (ب و ج) .

جداً لأن نتائج البرهان ينبغي أن تكون صادقة^(١) ، ولأن المقدمات لو كانت كاذبة فربما أدّينا إلى نتائج كاذبة يُظن بها أنها صادقة من أجل أنها نتيجة البرهان بمنزلة قولنا : إن نسبة قطر المربع إلى ضلعه نسبة عدد إلى عدد . والمقادير التي نسبة بعضها إلى بعض نسبة عدد إلى عدد هي مشتركة . فالقطر مشارك للضلع وهذا كذب .

فأما أن يكون غير ذوات أوساط فمَنْ قَبِلَ أنها إن كانت ذات وسط احتاجت إلى برهان . فنحن في ذلك من أمرين : إما أن نسلك ما لا نهاية له ، أو نقف عند مقدمة مجهولة ، والمجهول لا سبيل إلى أن يقع بتوسطها العلم . وأما كونها أعرف بالطبع فمَنْ قَبِلَ^(٢) أن العلة أعرف عند الطبيعة من المعلول لأن منها يتبدى وعند المعلول تنتهي .

والأعرف يقال على ضربين : أحدهما الأعرف عند الطبيعة وهذا هو سائر المبادئ التي ذوات الأمور ، والآخر الأعرف عندنا وهذا هو سائر الأمور الشخصية التي من شأن حواسنا إدراكها .

ومن بعد تعدد أرسطوطاليس الشروط والخواص التي بها تصير المقدمة برهانية وبيانه لذلك بالطريق المجمل والطريق المفصل^(٣) ، يأخذ في أن يضع واحداً واحداً من هذه الشروط ويستوفي الكلام فيها .

وأولاً يتبدى بالكلام في المقدمة غير ذات^(٤) الوسط ، ويبدأ بأن يحددها ثم يقسمها ؛ وهو يحددها بأنها قول جازم يقدم لتبيين شيء آخر غيره ليس يبيّن بتوسط

(١) جملة : «وليس إذا كذب أحد الضدين صدق الآخر لأنهما قد يجتمعان على الكذب فأما إذا كذب أحد النقيضين فالنقيض الآخر صادقاً لا محالة» (+ أ) .

(٢) جملة : إلى أن... قَبِلَ (- ب) .

(٣) المضمّر (ب) .

(٤) ذوات (ب و ج) .

حدّ لكنه ظاهر عند العقل أن محموله موجود لموضوعه . والمقدّمة البرهانية^(١) هي إحدى جزئي المناقضة أعني الحكم بشيء على شيء .

والجدلية منها فهي التي نقضت أي جزء كان من المناقضة من قِبَل أن الجدلي ليس غرضه الحق ، لكن غرضه عناد مُناظره وإلزامه ضد أو نقيض ما يراه ويعتقده فهو لسبيل الرأي ، ويتوصل بعده إلى أخذ مقدّمات من خصمه ينتج بها عليه ضد رأيه أو نقيضه .

فأما البرهانية فهي أحد جزئي النقيض مخصّصاً من قِبَل أن المبرهن غرضه الحق والحق لا يكون في أحد جزئي المناقضة أيّها كان^(٢) . والمناقضة فهي التقابل الذي لا وسط له بذاته ، وإنما استثني بذلك من قِبَل أن بعض المتقابلات لها أوساط بذاتها بمنزلة المتقابلة على طريق التضاد . وههنا ينقطع الكلام في تحديدها .

ومن بعد تحديده^(٣) لها يقسمها . وهو يقسمها^(٤) إلى العلم المتعارف وإلى الوضع . والعلم المتعارف هو المقدّمة المذكورة في الفطرة الواجب قبولها بمنزلة القول بأن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب .

والوضع ينقسم إلى الأصل الموضوع وإلى المصادرة والحدّ^(٥) . والأصل الموضوع هو المقدمة التي يتسلّمها المتعلّم من العلم^(٦) وتكون بيّنة عنده ، ويبني عليها برهانه من غير أن تكون معروفة عند كل أحد .

والمصادرة هي المقدمة التي يصادر عليها المعلّم للمتعلّم ويبني عليها

(١) البرهانية (+ ب و ج) .

(٢) المناقضة أيّها كان (- ب) .

(٣) تحديد (ب) .

(٤) تقسيمها (ب) .

(٥) والمصادرة إلى الحد (ب) ؛ وإلى المصادرة وإلى الحد (ج) .

(٦) يتسلّم بها من العلم (ب) .

البرهان من غير أن تكون معروفة^(١) عنده ، وربما كان عنده ضدها . والحدّ بمنزلة حدّ النقطة والوحدة . وينبغي أن يُعلم أن الحدّ ليس بمقدمة لكنه جزء للمقدمة . وههنا ينقطع الكلام في المقدّمة غير ذات وسط .

ويبتدىء بعد ذلك النظر في شروط أخر وهو أن مقدمات البرهان يجب أن تكون أعرف عند الطبيعة ويقول : نتائج البرهان ينبغي أن تكون مصدّقاً بها و^(٢) معروفة عندنا جداً ، وهذه إنما نعرفها من أجل معرفتنا بالمقدمات . وإذا كان الأمر على هذا فمعرفتنا بالمقدمات ينبغي أن تكون أكثر . وأورد المثال على ذلك بالمعلّم والغبي ويقول : إنّنا نحب المعلّم ونحب الغبي / إلا أن المعلّم نحبه من أجل الغبي / فيجب أن تكون محبتنا للغبي أكثر . وليس ينبغي أن نكون مصدّقين بمقدمات البرهان فقط دون أن نعتبر مقابلاتها ، ولنحقق أنها كواذب ، وبها نعلم أن مقدمات البرهان ليست ممكنة بل ضرورية . وأرسطوطاليس بعد هذا يأخذ في أن يبيّن أن البرهان موجود^(٣) .

— ٤ —

[في أن البرهان موجود]

^(٤) وأولاً يعدّد الآراء التي كانت لغيره في البرهان ، ويزعم أن عدد الآراء التي كانت لغيره في البرهان^(٥) رايان : أحدهما أن البرهان غير موجود أصلاً ، والآخر أن البرهان موجود إلا أنه على كل شيء^(٦) . فأما الرأي الأول فإن الطائفة

(١) جملة : عند كل أحد... معروفة (- ب و ج) .

(٢) وهي (أ) .

(٣) موجوداً (ب) .

(٤) يعود المخطوط (أ) هنا إلى نسخ المطلوب الثاني حتى الثامن عشر من المقالة الثانية من كتاب القياس (ص ١٨٧ - ١٩٩) .

(٥) جملة : ويزعم... البرهان (- ب) .

(٦) إن البرهان رايان أحدهما موجوداً إلا أنه على شيء (ب) .

التي اعتقدته كانت مثبتة على هذا الوجه . قالوا : ما يُعلم من البرهان إنما يُعلم بمقدمات ، فمقدمات البرهان ليس يخلو من أن تكون معلومة أو غير معلومة . فإن كانت معلومة ، وكل ما^(١) يعلم إنما يعلم البرهان ، والبرهان إنما هو يكون بمقدمات ، فأني مقدمة أخذت يُحتاج أن تبين بالبرهان . وهذا يؤدي إلى سلوك غير المتناهي وما من شيء إلا وهذا أشنع منه . وإن كانت غير معلومة فكيف يُعلم بها غيرها . فهذه هي الطريقة سلكها الطائفة التي رامت أن تبين أن البرهان غير موجود .

وأما الرأي الثاني فإن الطائفة التي اعتقدت رأيت بيانه على هذا الوجه : زعمت أن البرهان على كل شيء ومع هذا فلا جناح في بيانهم^(٢) الأشياء بعضها ببعض . وإذا كان الأمر على هذا صلح أن تبين مقدمات البرهان بعضها ببعض ، المتقدمة بالمتأخرة والمتأخرة بالمتقدمة . فأما أرسطوطاليس فيرفض كلا الرأيين ويعتقد أنه ولا واحد منها يصدق ، ويردّ القضية القائلة أن البرهان على كل شيء هي المدخلة المشتبهة ويقول ليس^(٣) البرهان على كل شيء، وذلك أن البرهان إنما يتم بالوسط .

فالأشياء التي لا وسط لها فلا برهان عليها ، بمنزلة الحدود والمقدمات غير ذوات الأوساط التي هي مبادئ^(٤) البرهان . فإن هذا العقل يطلع على أن محمولها لموضوعها بغير^(٥) توسط شيء ، فيتحصل من ذلك أن البرهان على بعض الأمور وليس على بعضها . لأنه إذا كانت المقدمتان الكليتان ، أعني الموجبة القائلة أن البرهان على كل شيء والسالبة القائلة البرهان ولا على شيء من الأشياء ، فنقيضاهما صادقتان وهو القول بأن البرهان على بعض الأشياء وليس

(١) كلما (ب) .

(٢) تبين (ب وج) .

(٣) جملة : أن البرهان . . . ليس (ب) .

(٤) مبادئ (أ) .

(٥) من غير (ب) .

على بعضها . ومن بعد ذلك يشرح أرسطوطاليس في مناقضة الذين اعتقدوا ببرهان الدور وهو يجري في مناقضتهم على وجهين ، أحدهما يُسمى طريق المعاندة صورته هذه الصورة : يقال لهم أنه لا يمكن أن يبين شيء من الأشياء على الإطلاق برهان الدور .

وذلك أن البرهان إنما يكون من أمور متقدّمة بالطبع وبرهان الدور يستعمل فيه أشياء متأخرة . وأيضاً فإن برهان الدور يلزم فيه أن يكون أمور بأعيانها عند أمور بأعيانها متقدّمة ومتأخرة معاً ، وهذا خُلف . وذلك أن الضرورة يعود فيه أن يتبين الشيء بالشيء الذي به^(١) يبين . وشناعة ثالثة يلزمهم^(٢) وهي يتبين الأشياء بأنفسها ومع هذا المنتج يسهل تبين كل شيء . فأما كيف يلزم فيه بتبين الأشياء بنفسها^(٣) . فعلى هذه الصفة : لنفرض علامة المقدمات آ وعلامة النتيجة ب ، ويقول إنه متى كانت آ موجودة أي متى كانت مقدمتا (آ) (ب) (ج) موجودة وهي التي جعل عليها علامة (آ) فـ (ب) من الاضطراب موجودة . أي كانت النتيجة التي (آ) على كل (ج) التي جعل علامتها (ب) من الاضطراب موجودة . ومتى كانت هذه موجودة ، يعني النتيجة التي هي (آ) على كل (ج) ، وعكس الصغرى التي هي (ج) على كل (ب) ، كانت (آ) على كل (ب) موجودة وهي الشيء الذي يُثبت بالدور .

فيتحصّل من هذا أن الكبرى يثبت بذاتها بنفسها . فأما الردّ الذي يجري على طريق المسامحة فإنه يجري على هذا الوجه : يقال لهم إن سلّم أن البرهان الدور من الأشياء المعتقد بها ، فإن برهان الدور ليس يكون على كل شيء . وذلك أن برهان الدور إنما يتم من جملة الأشكال في الشكل الأول حسب . فأما في الثاني والثالث فإنه لا يتم ، ويتم أيضاً في الشكل الأول^(٤) في المقدمات التي حدودها

(١) به (- ب) .

(٢) يلزم (ب) .

(٣) جملة : ومع هذا المنتج . . . بنفسها (- ب و ج) .

(٤) جملة : حسب . . . الشكل الأول (- ب) .

متعاكسة . وههنا ينقطع الكلام في الشرط الأول وهو أن مقدمات البرهان يجب أن تكون أعرف من النتيجة .

— ٥ —

[في أن مقدمات البرهان ضرورية]

وهو يستأنف الكلام في شرط آخر وهو أن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية^(١) ، ويثبته^(٢) لذلك على هذه الصفة :

الأمر المعلوم بالبرهان هو دائم ضروري غير مستحيل ولا متغير لأن البرهان إنما يقوم على الأمور الكلية الدائمة . وإذا كان الأمر المعلوم بالبرهان له هذه الصفات ، فالبرهان الذي يقف على هذا المعلوم يجب أن يكون ضرورياً غير مستحيل ولا متغير ، وذلك أن العلم مناسب للمعلوم . وإذا كان البرهان على هذه الصفة فمقدماته أيضاً بهذه الصفة . فمقدمات البرهان إذاً غير مستحيلة ولا متغيرة^(٣) ضرورية أبداً . وأيضاً فإن الوسط فيه علة وعلة الشيء ضرورية له . ولما كان الضروري قد يقال على أي شيء^(٤) ، شرع في أن يبين على أي وجه منها يقال في المقدمات البرهانية إنها ضرورية . فهو يعدد الشروط التي بها يتم في مقدمة البرهان أن تكون ضرورية . فيزعم أنها ثلاثة : الأول منها هو أن يكون المحمول موجوداً لكل الموضوع و^(٥) دائماً . والثاني أن يكون ذاتياً له . والثالث أن يكون له أولاً . وإذا اجتمعت في المحمول هذه الشروط يستمى كلياً . ومعنى أن يكون له أولاً هو أن تكون علته التي منها أثبتت ذاته . فلكيما يقف على المقدمة الضرورية التي هي ضرورية البرهان ، يجب أن نفحص عن شرط من هذه الشروط حتى

(١) ضرورة (ب) .

(٢) تبيينه (ب) .

(٣) جملة : وذلك أن... متغيرة (ب) .

(٤) أيما شيء (ج) .

(٥) و (ب) .

نفهمه فنقول : إن معنى قوله إن المحمول على كل الموضوع هو أن لا يبقى واحد من الجزئيات التي يحويها الموضوع إلا ويوجد له ولا يكون لبعضه ولبعضه لا يكون ، ومع هذا فيكون له دائماً لا في وقتين^(١) من الأوقات ، بمنزلة الحيوان للإنسان ، فإن^(٢) الحيوان لا يبقى واحداً من الطبيعة التي يحضرها الإنسان أن لا يوجد له وهو لها دائماً .

- ٦ -

[في الفرق بين معنى المحمول على الكل في كتاب القياس وكتاب البرهان]

والفرق بين الحدّ الذي حُدّ به المحمول على الكل في «كتاب القياس» والذي حُدّ به ههنا ، هو أن ههنا زاد عليه لفظ «دائماً» وما أحسن ما فعل . وذلك أنه لما كان للمعاند أن يعانده إذا حكم أن المحمول لكل الموضوع أن يراه واحداً من الموضوع^(٣) لا يوجد له المحمول دائماً بل في وقت من الأوقات . فلذلك جمع في «المقول على الكل» هذين الشرطين حتى لا يجد المعاند طريقاً وفرضية لكسر حكمه .

وقبل أن يشرح معنى قولنا بالذات^(٤) ، فلنعدّد المعاني التي يقال عليها ما بالذات . فنقول : إن عدد المعاني^(٥) التي يُسمّى بهذا الاسم أربعة :

الأول منها سائر المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات بمنزلة الحيوان للإنسان . فإنك إذا حدّدت الإنسان أخذت الحيوان في حدة من قبَل أنه ذاتي له .

(١) وقت (ب و ج) .

(٢) جملة : «الحيوان للإنسان فإن» (+ ب و ج) .

(٣) جملة : أن يراه واحداً من الموضوع (- ب) .

(٤) بالذات (+ ب و ج) .

(٥) جملة : التي يقال عليها . . . المعاني (- ب) .

والثاني سائر المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها بمنزلة الاستقامة والانحناء للخط والفرد والزوج في العدد . فإنك إذا رُمّت تحديد أي هذه أردت أخذت موضوعه في حدّه . وذاك أنك إذا حدّدت الزوج قلت إنه عدد ينقسم بقسمين متساويين .

والثالث هو سائر الأشخاص ، أعني الجواهر الأول ، فإنه قد يقال بالذات لكل واحد من الجواهر الأوّل . وذلك أن سائر الجزئيات منها جواهر ومنها أعراض ، وجزئيات الأعراض لا يقال فيها إنها بالذات لأنها موجودة في غيرها . فأما الأشخاص الجواهر التي غير موجودة في غيرها يقال إنها بذاتها .

والرابع هو المعلومات التي هي لازمة لعللها^(١) من الاضطراب بمنزلة الموت تابع للجزء المنحَر ، وذلك أن الموت تابع للنحر من الاضطراب^(٢) .

— ٧ —

[في معنى الذاتي في البرهان]

من بعد تعديد ما^(٣) أصناف ما بالذات ، فلنجرّ أيّها يصلح للبرهان وأيّها لا . فنقول : إن الذي يصلح للبرهان من جملة هذه الأربعة المعاني معنيان : أحدهما المحمولات المأخوذة في حدود الموضوعات^(٤) ، والثاني المحمولات المأخوذة موضوعاتها في حدودها^(٥) . سوى أن لقاتل أن يقول : إن تلك ضرورية

(١) المعلومات التي هي لازمة لعللها (ب) .

(٢) للجزء المنحر (+ أ) من الاضطراب (- ج) .

(٣) ما (- ب وج) .

(٤) حدودها (ب) .

(٥) جملة : والثاني... حدودها (- ب) .

من قِبَل أنها منها أثبتت طبيعة الموضوع ، فهذه المحمولات التي هي أعراض بمنزلة الفرد أو الزوج كيف صارت ضرورية وهي أعراض . والجواب يجري على هذه الصفة : إنها صارت ضرورية من قِبَل أنها لموضوعها من الاضطراب . وذلك أن الفرد والزوج من الاضطراب موجودان للعدد ، وكذلك الاستقامة والانحناء للخط .

فأما القسمان^(١) الآخران ، وهما الأشخاص والمعلومات اللازمة لعللها من الاضطراب ، فلا يصلح للبرهان من قِبَل أنهما لا^(٢) يحملان . وكلامه إنما هو فيما يصلح أن يُحمل وفي الكلي لا في الشخص ، فيتحصّل أن ما بالذات الذي يليق بالبرهان هو المحمول المأخوذ في حدّ الموضوع والمأخوذ موضوعه في حدّه .

— ٨ —

[في تحديد الكلي]

ومن بعد فراغه من إفهامنا معنى ما على الكل وما بالذات ، يأخذ في تحديد الكلي إذا كان هو المحمول في مطالب البرهان ومقدماته . ويقول إن الكلي هو الذي تجتمع فيه شروط ثلاثة : أحدها أن يكون لكل الموضوع ودائماً . والثاني أن يكون ذاتياً له . والثالث يكون أولاً . وكان الكلي هو المحمول على كل الشيء الموضوع ولا يتعدّاه وهو مأخوذ في المساوية بمنزلة مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين . فإن هذا على كل مثلث وذاتي وحدّ الشيء له وأولاً لا يتوسّط شيء . ولن يوجد هذا الأمر^(٣) على طريق الكلي لما فوق المثلث بمنزلة الشكل من قِبَل أنه ليس هو لكل شيء ، ولا لما تحت المثلث ، فإنه وإن كان يُحمَل على كل مثلث متساوي الساقين فإنه يتعدّاه إلى المتساوي الأضلاع . فلذلك لا يكون كلياً له

(١) جملة : موجودان للعدد . . . القسمان (- ب) .

(٢) لا (- ب) .

(٣) وأن يوجد بهذا الأمر (ب) .

وهو له يتوسط المثلث . والدليل على ذلك أنه لو رفع منه أنه مثلث ارتفعت مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين ، ولو رفعت منه أي شيء رفعت بعد أن تصيره مثلثاً ، كان هذا المعنى موجوداً له . فالبرهان المحقق هو الذي يكون محموله في مقدماته ونتائجه ومطالبه ووسطه كلياً ، أعني أنه على كل الموضوع ودائماً وذاتياً وأولاً .

- ٩ -

[في المغالطات في أمر الكلّي]

من بعد هذا يشرع أرسطوطاليس في أن يفيدنا قانوناً ودستوراً يعتبر به سائر المحمولات الكلّية . وقبل أن يفيدنا هذا القانون يشعّرنا بخدع ثلاث يخدع بها في أمر الكلّي ويرينا وجه الغلط فيها ، حتى إذا أراد ذلك وأوقفنا على الشبهة وأسبابها ، خلص لنا الرأي الحق وأفادنا القانون . وإحدى الخدع التي يخدع بها في أمر الكلّي هي : ما^(١) قد يُظن في الكلّي أنا ما بيناه ويكون قد بيناه ، وهذا إنما يتم في الأمور التي هي واحدة بمنزلة الشمس والقمر والأرض وما أشبه ذلك . فلئنا إذا بينّا أن القمر منكشف بعلّة هي قيام الأرض في الوسط ، والحجر هالة الكسوف^(٢) عن نور الشمس ، يُختدّع بأن يُظن أن الكسوف ليس كلياً ، وكذلك قيام الأرض في الوسط . والسبب في ذلك هو أنه كما كانت الشمس واحدة والقمر واحد ، وكان الكلّي إنما يحتاج أن يقال على كثيرين وليس ههنا شيئاً يحضر الشمس فيقال عليه ، فلهذا ما يُظن أن الكسوف ليس كلياً .

وحل هذا الشك هو أنه ليس إنما بينّا هذا المحمول لهذا الموضوع من حيث هو هذه الشمس ولا من حيث هو هذه الأرض ، لكنّا إنما بينّا^(٣) أن هذه لازمة

(١) إنها (ب) .

(٢) الكسوف (-) (ب) .

(٣) بيناه (ب) .

لطبيعة الشمس على الإطلاق لا لهذه الشخصية حتى تتقدر وجود ألف شمس لكان هذا المحمول موجوداً لها . فأما طبيعة الكلّي فهو أن يكون ذاتياً للطبيعة التي هو موجود لها وأولاً لا من حيث هي شخصية ، ويكون على كل ما تحتها بتوسطها موجوداً كان أو متوهماً .

وأما الخدعة الثانية : التي يدخل عليها وبها يُظن أننا قد بينّا الكلّي . وما يتّاه ، فهي تنقسم قسمين : أحدهما هو أن لا يكون لذلك المحمول الذي يُظن أنه كلّي طبيعة أعلى منه يكون كلياً لها وبتوسطها يكون موجوداً لأمور أخرى . والآخر أن يكون لذلك المحمول الكلّي طبيعة أعلى ، ذلك المحمول كلي لها لكنّا نحن لا نعلمها .

فأما المثال على الصنف الأول فمثل تبديل النسبة ، فإن هذا ليس يوجد شيء أعلى يقوم البرهان على أن هذا المحمول الكلّي له وبتوسطه لأشياء أخر . ولذلك يضطر المبرهن أن يقطع البرهان . ويبين هذا المعنى في واحد واحد من الأشياء التي يوجد لها بمنزلة ما تبين ذلك في الأعداد . فإذا وجد أربعة أعداد ، أمكن أن يتبين ذلك فيها . فنظن أن هذا كلي للأعداد ، وليس الأمر كذلك من قبل أنه يتعداها إلى الخطوط والسطوح والأزمان والأماكن . ويجب أن يُعلم أنه إذا كان لم يكن ههنا معنى يوجد له التبديل بالنسبة أولاً ومتوسطاً تحته ، لم يكن التبديل بالنسبة كلياً لشيء مما تبين أنه موجود له .

فأما الصنف الثاني فلنفرضه بمنزلة مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه إذا لم يكن المثلث معروفاً حتى تبين هذا المحمول لواحد واحد مما تحته لم يكن البيان كلياً .

فأما الخدعة الثالثة : التي في أمر الكلّي هي أننا نظن أننا قد بينّا الكلّي ونحن لم نبين . وهذه هي سائر المحمولات التي تبين أنها للموضوعات بأوساط ليست في نفوسها كليّة ، لكن الكلّي موجود فيها كوجود الكل في حدّ الجزء ، بمنزلة ما يبين في أن أي خطين متوازيين إنهما لا يلتقيان بتوسط هو كون الزوايا الداخلتين

اللتين في جهة^(١) واحدة من الخط الواقع عليها قائمتين . فلأن هذا الوسط وهو لكل خطين متوازيين لا يلتقيان نظن أنه كلي وليس هو كلياً من قبل أن الكلي موجود فيه وهو مساواة الزاويتين اللتين ذكرناهما لقائمتين .

وذلك أنه لو كانت أحدهما منفرجة والأخرى حادة ، وإحداهما قائمة والأخرى نصف قائمة بعد أن يكونا جميعاً متساويتين ، فإن الخطين لا يلتقيان . فإن رفع منهما أنهما مساويتان لقائمتين التقى الخطان وليس إذا رفع أنهما قائمتان التقى الخطان . فإذاً ليس الوسط الذي يبين به هذا هو أن كل واحدة منهما قائمة كلي^(٢) .

لكن الشيء الذي^(٣) موجود فيه هو مساواة للزاويتين القائمتين الذي هو الكلي . وهذه الخدعة دخلت من قبل الإخلال بإحدى شروط الكلي وهو قولنا أول ، والتي قبلها من قبل قولنا فيه أنه بالذات . والأول من قولنا فيه أنه على الكل فلأن شروطه ثلاثة عرضت فيه شبهات ثلاثة وخدع ثلاث^(٤) .

وحينئذ يفيدنا أرسطوطاليس متى يعتبر المحمول فيعلم أنه كلي أو ليس بكلي ويقول : إن المحمول الكلي هو الذي متى وُجد وُجد بوجوده الموضوع ، ومتى ارتفع ارتفع بارتفاعه الموضوع . ومن بعد ما يبين أن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وزعم أنها ثلاثة : وهو أن يكون محمولها على كل الموضوع ودائماً ، وأن يكون بالذات وأولاً ، وجملة هذا هو الكلي ، وينتهي على الخدع التي يُختدع بها في أمر الكلي ، وأفادنا القانون في اعتباره ، أخذ على طريق التأكيد .

يتبين أن مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتية ضرورية . وهو يبين ذلك

(١) وجهة (ب) .

(٢) كلي (+ ج) .

(٣) الذي (+ ب و ج) .

(٤) ثلثة (ب) .

بأربع حجج . الأول منها يجري على هذه الصفة : إن كان العلم بالبرهان هو من مبادئ ضرورية من قِبَل أن العلوم البرهانية ضرورية والأشياء الضرورية هي الأشياء الذاتية ، فمن البين أن مقدمات البرهان^(١) يجب أن تكون ذاتية .

والحجة الثانية : تجري على هذه الصفة : نتيجة البرهان ضرورية ، وإذا كانت بهذه الصفة فالبرهان الذي به يثبت هذه النتيجة هو^(٢) ضروري . وإذا كان البرهان بهذه الصفة فمقدماته إذن ضرورية .

والحجة الثالثة : تجري على هذه الصفة : إن أنتج إنسان ما نتيجة ضرورية عن مقدمات ليست ضرورية ، فإنه يمكننا أن نعاينده^(٣) ونريه أن القياس ليس ببرهان من قِبَل أن المقدمات ليست ضرورية . فإننا نتمكن من أن نُنتج تلك النتيجة بمقدمات غيرها ، ومقدمات البرهان لا يجب أن تكون بهذه الصفة لأنها تكون بالعلّة والعلّة واحدة لا^(٤) كثيرة .

والحجة الرابعة تجري على هذه الصفة : إن لم يُعلم الشيء بتوسط هو علّة الأمر في الوجود ، فليس علمنا بذلك الشيء برهانياً^(٥) ، مثل أن نقصد لأن نعلم أن (أ) على (ب) من الاضطراب بمتوسط هو (ج) ليس من الاضطراب وليس هو سبباً .

فإننا لا نحصل العلم البرهاني بهذا^(٦) الوسط من قِبَل أنه قد يمكن أن يزول وذلك أنه في طبيعته ممكن . وههنا تنقطع الحجج الأربعة التي تبين بها أن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية وذاتية .

(١) جملة : هو من البرهان (+ ب و ج) .

(٢) هو (- ب) .

(٣) جملة : ضرورية... نعاينده (- ب) .

(٤) لا (+ ب و ج) .

(٥) برهاني (ب) .

(٦) بهذه (ب) .

[في أن الحد الأوسط يجب أن يكون ضرورياً وذاتياً]

وهو يبين بعد هذا أن الحد الأوسط يجب أن يكون ضرورياً ذاتياً ويقول :
إنه متى علم أحد أمراً ما بطريق البرهان فذلك المعلوم هو ضروري غير مستحيل
ولا يتغير .

وكذلك أيضاً العلم به وبهذه الصفة . فالحد الأوسط أيضاً ينبغي أن تكون
صورته هذه الصورة . وبالجمله فإن البرهان يجب أن يكون الأوسط فيه ضرورياً
ذاتياً وعلّة للنتيجة وللأمر نفسه . ويجب على المبرهن أن يعلم أنها العلة ؛ فإنه
إن لم يعلم أنها العلة لم يكن ما يعلمه على التحقيق وإن كان في نفسه محققاً
فأما الأعراض التي ليست ذاتية فلا يكون لها عليها برهان ولا فيها ولا بتوسطها
وهنا ينقطع الكلام في أن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية .

[في أن مقدمات البرهان يجب أن تكون مناسبة]

ومن بعد ذلك شرع^(١) أرسطوطاليس أن يبين أن مقدمات البرهان يجب أن
تكون مناسبة أي المحمول فيها طبيعة مناسبة لطبيعة الموضوع . وهو يتدبّر أولاً
فينتقض ما قد مضى له ويقول : إن مطالب البرهان ومقدماته قد بان وظهر أن
المحمول فيها يجب أن يكون ضرورياً للموضوع ، بأن أيضاً أن الأمر الضروري
هو الذي بالذات وعلى الكلّي وأولاً . وإذا كان الأمر على هذا ، كانت مقدمات
البرهان ومطالبه المحمول فيها ذاتي للموضوع ، أما لأنه موجود في حدّ
الموضوع ، أو لأن الموضوع مأخوذ في حدّه . والأشياء الذاتية هي الأشياء
المناسبة . فمطالب البرهان ومقدماته المحمول فيها يجب أن يكون مناسبة
للموضوع .

(١) يشرع (ج) .

فأما المطالب العرضية والمقاييس العرضية فإنها لا^(١) تُعلم علماً برهانياً . والسبب في ذلك أنها ليست ضرورية ، ومطالب البرهان ومقدماته ضرورية . وقد يتبنوا على أرسطوطاليس في هذا شك صورته هذه الصورة : كيف يزعم أن الأعراض على الإطلاق لا يكون عليها برهان ولا فيها ولا بتوسطها ، ومن الأعراض مفارق وغير مفارق وجوده دائم . والبرهان فمن شأنه أن يكون على الأشياء الدائمة ومن الأشياء الدائمة . وحلّ الشك يجري على هذه الصنعة : ليس بكفي أن يكون المحمول في المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية^(٢) دائم لوجود للموضوع فقط بل وذاتي أيضاً .

والعرض غير المفارق الذي ليس موضوعه^(٣) مأخوذاً في حدّه فليس بذاتي للموضوع . وأيضاً فإن البرهان إنما هو فعل للعقل يتوصّل به إلى الوقوف على الأشياء الخفية بالأشياء الظاهرة على طريق الإتيان . وكان العرض المفارق في الوجود وغير المفارق صورتها صورة واحدة عند العقل . وذاك أنه يتوهم ارتفاعهما وطبيعة الشيء باقية^(٤) . وإذا كان الأمر على هذا يكون سبب العلم الذي هو الحدّ الأوسط عند العقل مرتفعاً إذا ارتفع السبب ارتفع المسبّب . فلا يكون إذن البرهان الذي المحمول فيه عرض غير مفارق ضرورياً لا في مطالبه ولا في مقدماته . وإذا لم يكن ضرورياً ، والبرهان مطالبه ومقدماته ضرورية ، لم يكن لا عليه ولا فيه برهان . ويجب أن يُعلم أنه ليس يكفي أن تكون مطالب البرهان ذاتية والوسط الذي يبيّن به عرض ، بل يجب أن يكون الوسط أيضاً ذاتياً وعلة للأمر ، ومع أنه علة يعلم العقل أنه كذلك حتى يكون المعلوم قد علم على طريق البرهان . فيتحصل من هذا أن المحمول في المقدمات البرهانية والمطالب البرهانية^(٥) يجب

(١) لا (- ب) .

(٢) والمطالب البرهانية (+ ب و ج) .

(٣) موضوعها (ب) .

(٤) باقية (+ ب و ج) .

(٥) والمطالب البرهانية (- ب) .

أن يكون ذاتياً للموضوع . وإذا كان ذاتياً فهو من الطبيعة نفسها ، وإذا كان من الطبيعة نفسها فهو مناسب .

- ١٢ -

[في نقل البرهان]

ومن هذا يعلمنا أرسطوطاليس أنه لا يمكن أن يُنقل البرهان من جنس إلى جنس ، أعني من طبيعة إلى طبيعة طبيعة بمنزلة أن ينقل البرهان على أمر هندسي فيستعمل في أمر عددي . وذلك أن البرهان هو من الأشياء الذاتية ، والأشياء الذاتية^(١) لكل واحد من الأمور غيرها للآخر . وإذا كانت الصورة على هذا ، لم يمكن نقل البرهان من طبيعة إلى طبيعة بل مقدمات كل مطلوب خاصة^(٢) بغير متعددة له .

ولما يبين ذلك أرسطوطاليس ، كان بعض الأمور قد ينقل المقدمات من مطلوب إلى مطلوب بمنزلة المطالب التي^(٣) الموضوع فيها من طبيعة واحدة أو التي بعضها تحت بعض ، أخذ في أن يشعرنا بذلك . ومن قبل ذلك يعدد جميع ما في البرهان . وفائدة هذا التعديد أن يُعلم أن الأشياء مما في البرهان يمكن أن تنقل وأنها لا . فهو يقول أن البرهان ينقسم على القصد الأول إلى المطلوب والمقدمات ، وعلى القصد الثاني إلى المحمول والموضوع^(٤) والمقدمات . وما في هذه ما يمكن أن يُنقل سوى الكبرى على ما سنبين .

والنقل إنما يتم في المطالب التي موضوعها واحد بمنزلة المطالب العددية أو الهندسية أو غير ذلك . وفي التي بعضها موضوع تحت بعض بمنزلة المطالب

(١) والأشياء الذاتية (- ب) .

(٢) خاصة (+ ب و ج) .

(٣) الذي (ب و ج) .

(٤) إلى الموضوع والمحمول (ب) .

الموسيقية والعديدية ، فإن صناعة الموسيقى هي تحت صناعة العدد ومناسبة لها .
وذلك أن الأشياء التي موضوعاتها واحدة أو بعضها تحت بعض ، الأمور الذاتية لها واحدة . فإذا كانت الأمور الذاتية لها واحدة ، أمكن نقل البرهان .

ومن بعد هذا يتبين أرسطوطاليس بقياس مأخوذ من الأولى والأخرى أنه لا يمكن أن يُنقل البرهان على أمر من الأمور . فيتبين به شيء مأخوذ لذلك الأمر أو لتلك الطبيعة نفسها ، إلا أنه عرض لها . وسبب هذا بأسره كون البرهان من الأشياء الذاتية . ولا يمكن أيضاً أن ينقل البرهان ، فيتبين به ما تحت تلك الطبيعة ، إن كان ما تحتها أشخاصاً وأشياء فاسدة . وذلك أن الشخص والواحدة بالعدد لا يقوم عليه برهان ولا منه ولا بتوسطه . وذلك أن البرهان هو من الأشياء الدائمة السرمدية ، أعني مطالبه ومقدماته . والشخص فاسد منقضى فلا يجوز أن يكون عليه برهان اللهم إلا أن يوجد من حيث هو منطوي^(١) في الكلّي ، فيكون إنسان يقوم عليه من حيث هو في الكلّي ، إلا أن ذلك بشرطة أعني ما دام باقياً .

ولما بين أن الشخص لا يقوم عليه برهان ، أخذ أن يبين أنه ولا الحدّ أيضاً يكون له ، وذلك أن أجزاء الحدود ثابتة دائمة ومبادئ الشخص فاسدة منتقلة . وإذا كان الأمر على هذا لم يثبت حتى يؤلف منها حدّ . وههنا يتبين أرسطوطاليس شكاً يحلّه . وصورة الشك هذه الصورة : كيف يزعم أرسطوطاليس أن الأمور الجزئية والفاسدة لا يقوم عليها برهان ، ومما نحن نرى الكسوفات وما يجري مجراها وهي أشياء جزئية يقوم عليها برهان ؟ وحلّ الشك يجري على هذه الصفة : لم يقم البرهان على هذا الكسوف الجزئي لكن على الطبيعة الكلية ، أعني على الصورة الحاصلة في النفس الدائمة الأبدية .

فقد علم الآن أن البرهان لا يكون إلا من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة . وليس يكفي في البرهان أن تكون مقدماته صواب و غير ذوات أوساط

(١) منطوي (- ب) .

دون أن تكون مناسبة وخاصة بالطبيعة التي البرهان عليها . فإن بروسن^(١) لما رام أن يرتفع الدائرة استعمل في برهانه مقدّمة عامة غير مناسبة لطبيعة واحدة . ولهذا لم يكن سائر برهانياً . وبرهان بروسن يجري على هذه الصفة : الأشياء التي هي أنقص من شيء واحدة بعينه وأزيد من شيء واحدة بعينه هي متساوية . والمربع والدائرة صورتهم هذه الصورة . فالمربع مساوٍ للدائرة . فالمقدمة الكبرى هي عامة^(٢) ومشتركة ، وذلك أنها يصلح أن تستعمل في أشياء كثيرة .

— ١٣ —

[في نقض يحيى النحوي على برهان بروسن]

فأما يحيى النحوي فكان يعتقد أنها كاذبة . وذلك أنه كان يقول : السبعة والثمانية أصغر من الخمسة عشر وأعظم من الثلاثة وليس متساويتين . وللنظر في ذلك موضع غير هذا لأن فائدته بزره جداً .

وأرسطوطاليس بعد ذلك^(٣) يتوصّل إلى أن يتبين أن الأمور التي يُبرهن عليها ، وتُستعمل الأوساط فيها من الأمور التي هي أعلى منها ، صورتها هذه الصورة ، أعني أن بيانها إنما يتم بالأشياء الذاتية . وهذه بمنزلة المطالب الموسيقية الموضوعة تحت الصناعة العددية . سوى أن الصناعة التي فوق تكون مبيّنة لمطالبها مبرهنة لها بلم الشيء : أعني بأن تُستعمل أوساطها ذاتية وأشياء قريبة .

فأما التي تحت فييانها يُدعى بيان «إن الشيء» . وذاك أن الوسط فيها علّة بعيدة ، بمنزلة ما يبرهن المناظرين أن الشعاعين الخارجين عن العين يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليهما أقل من

(١) بروتن (١) .

(٢) عامة (ب) .

(٣) جملة : موضع غير هذا... ذلك (- ب) .

قائمتين . فهذا الوسط هو مأخوذ من العلم الأعلى أعني علم الهندسة .

والمطالب التي تحت ترتفع إلى فوق ، وذلك أن موضوعها يرتفع إلى موضوعها ومحمولها إلى محمولها . وتلك بيانها بالأمور الذاتية ، فالثي تحت ، أيضاً ، صورتها هذه الصورة . فكل برهان إذن إنما يكون من الأشياء الذاتية والمناسبة والخاصة . سوى أن البرهان الذي يقوم^(١) على المطالب التي تحت يدعى «برهان إن» . والبرهان الذي يقوم على المطالب التي فوق يُدعى «برهان لم» ، لأنه يكون بالعلّة والسبب القريب .

ولما زعم أرسطوطاليس أن الصنائع والعلوم مثل الهندسة والعدد والأمور الطبيعية لكل واحد منها مبادئ خاصة وموضوعات خاصة كان قابلاً ، قال له^(٢) فهذه المبادئ ما صورتها ومن الذي يتولّى تبينها ؟ فهو يزعم أن العلم الذي يبيّن سائر المبادئ المتسلّم في الصنائع هو العلم الكثير^(٣) المحامد يعني علم ما بعد الطبيعة . فأما صاحب صناعة صناعة فإنه يتسلّم موضوعه والمقدمات غير ذوات الأوساط التي يبنى عليها برهانه تسلمها ، ويبين بتوسطها الأعراض الذاتية اللازمة لموضوعه .

فأما السبب الذي من أجله لا يبين صاحب صناعة صناعة مبادئه الخاصة به من قبل أنه يشرع في بيانه ، فليس يخلو أن يكون بينه إما بتوسط علّة أو بتوسط معلول ؛ فإن بينها من الأشياء المتأخرة والمعلولات استعمل البرهان الدوري لأنه يعطف ويبيّن المعلولات بالعلل .

وإن يبينها بعلل أعلى منها ، فتلك العلل أحق بأن تكون المبادئ^(٤) لتلك

(١) سوى أن البرهان الذي يقوم (+ ب) ، (- أ و ج) .

(٢) له (- ب) .

(٣) الكثيرة (ب) .

(٤) مباد (ب) .

الصناعة . وأيضاً فإن أخذ في بيانها ، احتاج إلى أن يبينها بعلم . والعلم بعلم ، ويجري هذا إلى ما لا نهاية . ههنا يعتبر أرسطوطاليس بأن البرهان لو^(١) كان من الأمور الذاتية والمناسبة فإنه يتحصل صعب المرام . ولما أشعرنا بصعوبته ، أخذ في شرحه لنا وإيضاحه لكيما تتعلّق به نفوسنا أفضل تعلّق . وهو يبدأ ويعدّد^(٢) جميع ما في البرهان ، ويزعم أن البرهان يحتوي على أمور ثلاثة : على الموضوع والمحمول فالمقدمات .

أما الموضوع فشريطته أن يتسلّم وجوده تسلّماً ويبيّن أن الأشياء الذاتية له .

وأما المحمول فشريطته أن يُنظر فيه على ماذا يدلّ اسمه . فأما إن لم يُنظر فيه على ماذا يدلّ اسمه لم نفهمه ، وإذا لم نفهمه لم يكن من أن نتبين فيه أنه موجود للموضوع .

وأما المقدمات فشريطتها أن يُنظر فيها على ماذا يدلّ اسمها وأنها موجودة : أما على ماذا يدلّ اسمها فلكيما نفهمها ، وأما أنها موجودة فلكيما يثبت في نفوسنا صدقها . ومقدمات البرهان تنقسم إلى الخاصة والعامة . فالخاصة هي اللازمة للطبيعة التي البرهان قائم عليها وغير متعدّية لها .

أما^(٣) العامة فهي المتخطّية لتلك الطبيعة إلى غيرها بمنزلة قولنا : إذا نقص من الأشياء المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية . فهذه القضية^(٤) تصلح للمهندس والعددي والطبيعي ، سوى أن كلاً منهم يجلي عن استعمالها على انتشارها ومبدئها من موضوعه فيخصصها ثم يستعملها . فإن العددي إذا استعمل القضية المقدّم ذكرها قال : إذا أنقصت الأعداد المتساوية من متساوية الباقية بقيت

(١) إذا (ب و ج) .

(٢) يتبدى ويعدّد (ب) .

(٣) وأما (ب) .

(٤) القضية (- ب و ج) .

الباقية متساوية ، والطبيعي يقول إذا أنقص من الأزمان والحركات المتساوية ، والمهندس يقول إذا أنقص من الخطوط المتساوية .

ولما زعم أرسطوطاليس أن قوام البرهان من ثلاثة أشياء التي عدّها وأفاد خواصها ، وكان في بعض المواضع يستغني المبرهن عن أن يتكلّف ويبحث عن خواصها ، أخذ يخبرنا متى يقع استغناؤه عن مثل ذلك ويقول : متى كان الموضوع ظاهراً ، والمقدمات من العلوم المتعارفة المذكورة في النظر ، والمحمول من الأشياء الجليّة ، وأمر كل واحد منها ظاهر ، لم يحتج المبرهن إلى استقصاء الخواص التي عُدّت^(١) ، بمنزلة موضوع الطبيعية الذي هو الحار والبارد وموضوع الطب الذي هو بدن الإنسان ؛ وبمنزلة المقدمات غير ذوات الأوساط القائلة على كل شيء تصدق إما السالبة وإما الموجبة .

— ١٤ —

[في الأصل الموضوع والمصادرة والحدّ]

ومن بعد هذا قسّم مقدمات البرهان غير القسمة التي قسّمها إلى العلم المتعارف والمصادرة والأصل الموضوع والحدّ . والعلم المتعارف هو مقدمة غير ذات وسط ، والعقل مطلع على أن محمولها موجود لموضوعها بغير وسط بمنزلة قولنا على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب ، بمنزلة قولنا إذا نقص من المتساوية متساوية بقيت الباقية متساوية . وقد ربما يعاند العلم المتعارف أعني الأكسوما^(٢) . ويكذب . إلا أن أرسطوطاليس يقول أن ليس حقوق البرهان على النطق الخارج أعني على المعاندة اللفظية ، لكن على النطق الداخل أعني ما تعتقده النفس . فإن العقل إذا عطف على نفسه لم يرتّب بالقضيتين المقدمتين ويصدقها .

(١) عُدّت - (ب) .

(٢) بالفرنسية Axiome ؛ الأكسوما (ب) .

والأصل الموضوع هو الذي يأخذه المتعلّم عن المعلم على أنه مقبول عنده لا على الإطلاق .

والمصادرة هي التي لا يكون عند المتعلّم منها شيء البتة . وهذا على ضربين : إما لا يكون عنده منها علم البتة ، ويكون عنده العلم بخلافها .

والحدّ يفهم منه ذات الشيء ومعناه ، سوى أن ليس بمقدمة لكنه جزء من مقدمته ومن حدود . وهذه تفهم الخلافات بينها . ولما زعم أرسطوطاليس أن البرهان يراعي النطق الداخلي ولا يلتفت إلى الخارج شعر بقائل يقول : إن قولك هذا يجري مجرى الدعوى لأننا نريك خلاف ما ذكرت . وذاك المهندس يستعمل دائماً في براهينه مقدمات كواذب فإنه يفرض خطأ على أنه ذراع وليس بذراع ومستقيماً وليس بمستقيم . وحل الشك يجري على هذه الصفة : المهندس ليس موضوعه الخط المحسوس لكن المعقول المجرد . وإنما هذا المخطوط^(١) يجعل كالمثال إثارة للتوصل إلى إفهام المتعلّم . وإلا إذا ما عنى المهندس السائل في طبيعته لم يحتج إلى المخطوط المحسوسة .

ولما قال أن الأشياء الفاسدة لا يقوم عليها برهان شعر بشاك يشك ويقول : زعمت أن الكلّي وجوده في الأشخاص وهذه هي فائدة ونتيجة البرهان أبدية . أفترى البرهان ليس بموجود^(٢) أو هو قائم على الصور ؟

— ١٥ —

[في أن الصور غير منتفع بها في البرهان]

وأرسطوطاليس يزعم أن الصور غير منتفع بها في البرهان . وذلك أن البرهان إنما يكون على هذه الأمور الموجودة . وتلك الصور إن كانت تُحمل على

(١) المحفوظ (ب) ؛ الخط (ج) .

(٢) ليس بموجود (- ب وج) .

هذه فهي على طريق المتفقة أسماؤها ليست ذاتية لأن تلك معقولة وهذه محسوسة . لكن البرهان على كل المحمول على الكثرة وهو ذاتي لها . ولما قال أن بعض المقدمات لظهورها وبيانها تستغني عن أن يُنظر في أمرها على ماذا يدل اسمها ، وكانت هذه المقدمات في بعض المواضع قد تحتاج إلى أن يورد ولا يحل بها . وذلك عندما يروم الإنسان أن ينتج أن هذا المحمول لهذا الموضوع وليس هو غير موجود له ، ويؤكد الإيجاب البسيط بالسلب المعدول . أما ذكره فيما تقدّم ، وهو أننا في بعض المواضع لا نحتاج إلى ذكر أمثال هذه المقدمات لبيانها ووضوحها ، واستثنى بأن قال اللهم إلا أن تدعونا الحاجة إلى أن نتج أن المحمول موجود للموضوع وليس هو غير موجود له ، فحينئذ يُضطر إلى وضعها في البرهان . والسبب في ذلك أن المحمول في النتيجة هو المحمول في الكبرى ، فإن لم نثبت المحمول في الكبرى ونظهره ونجعله في البرهان ، لم يمكننا أن نتجه في النتيجة . وأرسطوطاليس يعرفنا^(١) الموضع الذي يجب أن يرتب فيه هذا الاستثناء ويقول إنه ينبغي أن يُقرن إلى المحمول في الكبرى . فإن قُرِن بالحدّ الأوسط والحدّ الأصغر لم ينتفع به ، بمنزلة قولنا الإنسان موجود حيواناً وليس هو غير موجود حيواناً . فهذا الاستثناء يجب أن يكون في القياس من المقدمة الكبرى ومن جملة حديها مع الحدّ الأكبر . وكذلك أيضاً القضية القائلة : إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب . وإن كانت ظاهرة فالحاجة إلى إيرادها في البرهان السابق إلى الخلف مائة جداً .

و^(٢) المقدمات المتعارفة والعامة ، أعني التي^(٣) تشترك فيها جميع العلوم وكل واحدة منها تستعملها بأن تدنيها من موضوعه ، يتولى بيانها الصناعتان المتكلفان لبيان المبادئ ، أعني صناعة الجدل والعلم المدعو بالحكمة .

(١) أن (+) ج .

(٢) المطلوب (+) ب .

(٣) الذي (ب) .

[الفوارق بين صناعتي الجدل والحكمة]

أما صناعة الجدل فيبينها بالآراء المشهورة^(١) ، والعلم المدعو بالحكمة يبينها بالزام المحال نقيضها . ولما قال إن صناعة الجدل صناعة ، وكانت هذه الصناعة تخالف سائر الصنائع ، تكون كل صناعة موضوع مخصوص وكونها بغير موضوع مخصوص . قال : إنها وإن كانت صناعة فليس لها موضوع مخصوص ولا يطلب مطلباً مخصوصاً ، لكن ينظر في سائر الصنائع ويثبت ويُبطل جزئي المناقضة بحسب الآراء المشهورة .

والدليل على أنه ليس لها موضوع مخصوص هو أن مقدمات الجدل تأخذها من السؤال وليست له طبيعة تقتضي منها مقدماته . فأما المبرهن فبخلاف هذه الصورة وهو أنه لا يتعرض لإثبات جزئي المناقضة ولا يغتصب مقدماته من السؤال .

وفرق آخر بين المبرهن والجدلي ، بأن الجدلي يبنى قياسه من المقدمات التي اقتصبها من السؤال ، فأما المبرهن فمقدمته نقيضها من الأمور . وإن قبلها فجعلها سؤالاً ، فإنما يفعل ذلك على طريق الامتحان للمتعلم . وفارق آخر وهو أن المبرهن قد يشك والجدلي جميعاً ؛ سوى أن الجدلي يسأل عن أي شيء اتفق ، وأما المبرهن وصاحب صناعة صناعة فإنما ينبغي أن يسأل بما يتعلق بموضوعه وبحسب أيضاً مما يتعلق بموضوعه ولا يتعرض لما سوى ذلك . لأنه إنما يتمكن من الإثبات أو الإبطال بأن يستعمل مبادئ صناعته ، ومبادئ صناعته لا تصلح أن تستعمل في غيرها ، لأن البرهان إنما يكون من الأشياء الذاتية .

وفرق آخر هو أن الجدلي يروم تبين مبادئ الصنائع بالآراء المشهورة ،

(١) جملة : والعلم المدعو... المشهورة (- ب) .

والمبرهن لا نظر له في مبادئ صناعته بل يخلي الكلام في ذلك للفيلسوف الأول . فواجب إذن أن لا يسأل المبرهن عن أي شيء اتفق ولا يجيب عن أي شيء اتفق ، لكن عما يتعلّق بموضوعه حسب . ولهذا ما لا يلحق المهندس طعن إذا غلط في مسألة غير هندسية بما هو مهندس . فلازم إذن ألا^(١) يجاري الهندسة أو أي علم كان مع قوم لا خبرة لهم بالصناعة التي يجاري فيها . فإنه إذا فعل الإنسان ذلك أجرى المناظرة مجرى غير مستقيم . وكما أنه قد يسأل المهندس سوالات هندسية ويجب عليه الجواب عنها ، كذلك قد يسأل أيضاً سوالات غير هندسية أعني لا تتعلّق لها بصناعة الهندسة أو تتعلّق بها تعلقاً ردّياً .

أما التي لا تتعلّق بها أصلاً فبمنزلة المسائل الموسيقية . فأما التي تتعلّق بها تعلقاً ردّياً فبمنزلة القول : أليست الخطوط المتوازية تلتقي ، فإن الموضوع في هذا السؤال هندسي ولكنه مفروض فرضاً غير مرضي^(٢) . فإن الهندسية لا تعتقد أن الخطوط المتوازية تلتقي . وبالجمله فقد يكون في كل علم مسائل جهل . وأعني بقولي مسائل جهل^(٣) أي مطالب^(٤) موضوعة على طريق الغلط ، والغلط تمّ فيها إما من قبل مادة القياس أو من قبل صورته . وينبغي أن يُعلم أن مثل هذا الجهل وأشباهه لا يتمّ في البرهان من قبل أن البرهان يفيد من الاسم المشترك وحدوده مشخصة في الذهن .

فأما على طريق الجدل فقد يقع الغلط من قبل دخول الاسم المشترك بمنزلة ما يبيّن أن العلماء لا يعلمون بقياس صورته هذه الصورة : العلماء يتعلّمون/ والذين يتعلّمون لا يعلمون/ فالعلماء لا يعلمون . ولأن الوسط اسم مشترك دخل

(١) أن لا (ب) .

(٢) جملة : فرضاً غير مرضي (- ب) .

(٣) جملة : وأعني... جهل (+ ب و ج) .

(٤) لمطالب (ب) .

(٥) اسم (ا) .

الغلط لأن المفهم متعلّم أيضاً . وأكثر الأغلاط إنما تدخل بسبب الاسم المشترك بمنزلة ما يسأل المهندس : أليس كل دائرة شكلاً ؟ فيقول نعم بأن يرسم الدائرة رسماً ظاهراً فيعارض بأن القول الموزون دائرة وليس هو شكلاً . وذلك أن الدائرة اسم مشترك يقع على القول الموزون وعلى الآفة الحادثة وعلى الكلام الدائر بين الناس وعلى الدائرة التي هي شكل .

— ١٧ —

[في أن العناد البرهاني كلي لا جزئي]

ومن بعد هذا ينبهنا أرسطوطاليس على أن العناد البرهاني إنما يكون كلياً لا جزئياً لأن البرهان إنما يتم بمقدمات كلية ووسط كلي ونتيجة كلية . فإن الإنسان وإن عانده بمقدمة جزئية يكون عناده صحيحاً . إلا أنه يكون على طريق البرهان لأن البرهان^(١) لا يكون على الجزئي . ولما يبين أرسطوطاليس الاضطراب الذي يكون من قبل المادة ، وأنه خاص بالرجل الجدلي من قبل أن البرهان حدوده ذاتية ، الأمور الذاتية محصورة ، أخذ في أن يبين الاضطراب الواقع من قبل الصورة بمنزلة يكون القياس من موجبتين في الشكل الثاني .

فإن أرسطو قد تبين أن الضرب الذي صورته هذه الصورة ليس باقتران^(٢) قياسي . وأرسطوطاليس يفرق بعد هذا بين الجدلي والبرهاني بعدة فروق . وعند ذلك يقطع الكلام في أن مقدمات البرهان يجب أن تكون قياسية^(٣) .

— ١٨ —

[في الفوارق بين الجدلي والبرهاني]

الأول منها أن المبرهن يسهل عليه التحليل بالعكس من قبل أن مقدماته

(١) لأن البرهان (- أ و ب) .

(٢) باقتراني (ب) .

(٣) مناسبة (ج) .

ونتائجه تتعاكس في الصدق . والجدلي فليس كذلك من قِبَل أنه قد تكون مقدّماته كواذب ونتائجها صادقة ، ولهذا ما يصعب عليه التحليل بالعكس لأن الكذب يمضي بلا نهاية .

والثاني أن البراهين حدودها ذاتية والجدل حدوده ذاتية وخاصة وعرضية والعرض^(١) بلا نهاية^(٢) .

والثالث^(٣) أن التعاليم لا تزيد بالأوساط ، أعني أن المطلوب الواحد منها لا يبيّن^(٤) بأوساط كثيرة من قِبَل أن البرهان إنما يتم بوسط هو صورة الشيء وهذه واحدة لا كثيرة . لكن تزيد البرهان يكون طولاً بأن يوجد لاشيء الذي قد يتبين فيتبين به ما بعده ، كنتيجة الشكل الأول من اقليدس يتبين منها^(٥) الشكل الثاني .

فأما الجدل فإنه يزيد طولاً وعرضاً ، وذلك أن المطلوب الواحد يتبين بأوساط كثيرات . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في أن مقدمات البرهان يجب أن تكون مناسبة ، ويأخذ بالنظر في أنها علل لأن المحمول فيها علّة للموضوع والوسط هو على الأصغر .

- ١٩ -

[في الفرق بين برهان اللّم وبرهان الانّ]

وهو يأخذ^(٦) أولاً بأن يفرّق بين البرهان بـ «لّم الشيء» وبين البرهان على «إنّ الشيء» . ويقول إن الخلاف بينهما قد يكون إما في علم واحد أو في علمين

(١) بمعنى (+ ب) .

(٢) نهاية (ج) .

(٣) والثاني (ب) .

(٤) جملة بالأوساط . . . لا يبيّن (- ب و ج) .

(٥) بها (ب) .

(٦) هذا (ب) .

مختلفين . ويبدأ بالفرق إذا كانا في علم واحد أو في علمين مختلفين . ويبدأ بالفرق إذا كانا في علم واحد وينبغي أن يُعلم أن البرهان على «إن الشيء» يخالف البرهان «بلم الشيء» في مقدماته ووسطه ونتائجه .

أما في المقدمات فإن البرهان على «إن الشيء» سائغ أن يكون من مقدمات غير ذوات أوساط وعلى أكثر يكون من ذوات أوساط^(١) . والبرهان «بلم الشيء» فمقدماته لا محالة غير ذوات الأوساط لأنه إنما يكون بالسبب القريب وهذا ليس بينه وبين السبب فصل .

وأما في الوسط فإن البرهان «بلم الشيء» الوسط فيه علة موجبة وقريبة . والبرهان على «إن الشيء» فالوسط فيه علة بعيدة أو معلول منعكس على علة بالتساوي .

وأما في النتيجة فإن البرهان على «إن الشيء» وهو الذي يكون الوسط فيه معلولاً منعكساً الموضوع فيها العلة . فأما البرهان بـ «لم الشيء» فإن الموضوع فيها المعلول . والمثال على ذلك أما على البرهان بـ «إن الشيء» فبمتملة قولنا الحيوان على كل إنسان/ والإنسان على كل حي ناطق مائت . وبمتملة قولنا الجواهر على كل حيوان/ والحيوان على كل إنسان/ فالجواهر على كل إنسان . فالمثال الأول هو على البرهان الذي الوسط فيه معلول منعكس . والثاني مثال على البرهان بـ «لم الشيء» الذي الوسط فيه علة بعيدة . فإن المثال على البرهان بـ «لم الشيء»^(٢) ، فبمتملة قولنا الحيوان على كل ناطق/ والناطق على كل إنسان/ فالحيوان على كل إنسان . فالوسط في هذا في البرهان هو علة قريبة أعني صورة الشيء ومعناه ، وذلك أن الناطق لا فرق بينه وبين الإنسان . وأرسطوطاليس لا يعتقد برهاناً في الحقيقة إلا الصنف الثاني وهو البرهان الذي يكون بـ «لم

(١) جملة وعلى أكثر... أوساط (- ب و ج) .

(٢) جملة : الذي الوسط... الشيء (- ب) .

الشيء» ، وهو الذي الوسط فيه علةٌ للنتيجة وعلةٌ للأمر ومع أنها علةٌ فهي علةٌ قريبة للشيء .

فأما البرهان على «إن الشيء» فإنما يُستَمَى برهاناً على المجاز وأولى به أن يُستَمَى قياساً لا برهاناً . سوى أن إحدى الصنعتين^(١) اللتين فيه وهو الذي يكون الوسط فيه معلولاً منعكساً إذ أتت قلبت العلة وجعلتها حدّاً أوسط عاد إلى البرهان المتحقق ، وهذا بمنزلة قولنا : الحيوان على كل حي ناطق مائت/ والحي الناطق المائت على كل إنسان/ فالحيوان إذن على كل إنسان . فأما أرسطوطاليس فإنه يورد أمثلة مستعجمة والأمثلة التي أوردناها هي أكشف . فهذا قدر الخلاف بينهما إذا كانا في علم واحد .

فأما الخلاف بينهما إذا كانا في علمين مختلفين أحدهما تحت الآخر ، فهو أن «البرهان بلم» إنما يكون في العلم الأعلى . والبرهان على «إن الشيء» يكون في العلم الذي تحته ، وذلك بمنزلة علمي الهندسة والمناظرة . فإن المهندس يبين أن الخططين المتوازيين المعجزدين في الوهم لا يلتقيان بوسط هو كون الزاويتين الداخلتين اللتين في جهة واحدة من الخط الواقع عليهما إما قائمتين أو متساويتين بقائمتين . وهذه العلة هي قريبة وصورة للخططين المتوازيين . فأما المناظري فإنه يبين أن الشعاعين الخارجين من العينين يلتقيان بوسط هو كون الشعاعين خطين مستقيمين خروجهما على أقل من قائمتين . فبرهان المهندس هو برهان «لم الشيء» ، وبرهان المناظري هو برهان «إن الشيء» . والعلوم التي هي أعلى ، أعني بقولي أعلى التي هي أكبر تحديداً لموضوعها ، هي أولى بالسبب والعلة . فأما العلوم التي أسفل فهي قريبة إلى الأشياء المحسوسة . ولذلك يكاد صاحب العلم الإلهي ، وإن كان عارفاً بالعلة ، أن لا يعرف علة الأشياء الشخصية وإن باشرتها حواسه . فإن العددي لا يعرف لم هذه البقرة بعد هذه البقرة ، أعني البقرة المحسوسة ، لكن معرفته إنما هي بالكلّي . فهذا هو الفرق بينهما إذا كانا في

(١) الصنفين (ب و ج) .

علمين مختلفين أحدهما تحت الآخر . فقد اتضح الفرق بينهما . فإنما نحن فينبغي لنا أن نتحقق أنه لا برهان إلا ما كان الوسط فيه ذاتياً وعلّة قريبة حسب ، فأما ما سواه فلا يُدعى برهاناً لكن قياساً .

— ٢٠ —

[في أن المبرهن لا يستعمل إلا الشكل الأول]

ومن بعد هذا يبيّن أرسطوطاليس أن المبرهن لا يستعمل من الأشكال الثلاثة إلا شكلاً واحداً وهو الأول . ومن جملة الأول الضرب الأول . وأرسطوطاليس يبيّن ذلك بأربع حجج .

الأولى منها تجري على هذه الصفة : كل العلوم التعاليمية فمعلوم من أمرها أنها لا تستعمل من المقاييس إلا القياس البرهاني ، وإنما تتبيّن مطالبتها بأسرها بالشكل الأول ويُسّر ما تبيّن بالشكل الثاني .

والحجة الثانية وهي من قبّل المناسبة التي بين الشكل الأول وبين العلّة التي قوام البرهان بها . وذلك أنها لما كانت علّة الشيء هي موجودة له على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي ، ولم تكن في شكل من الأشكال سوى الشكل الأول ، يتبيّن الإيجاب الكلّي . فلهذا ما صار العلم بـ «لَمَ الشيء» إنما يتم في الشكل الأول حسب .

والحجة الثالثة ما هي للشيء وحدّه إنما تتصل^(١) أجزاؤها بالشكل الأول حسب لأنها تجري على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي . من قبّل أن كل واحد من أجزاء الحدّ أعم من الحدود وجملتها مساوية له . وكان الإيجاب الكلّي لا طريق إلى بيانه إلا بالشكل الأول ، فلهذا صار أولى بالعلم البرهاني لأن به تُستخرج أجزاء الحدود .

(١) يفيد (ب) .

والحجة الرابعة هي أن الشكل الثاني والثالث يحتاج في التعلّق بمقدمات غير ذوات أوساط إلى الشكل الأول . وأما الشكل الثالث فلا كلام فيه لأنه لا يكون فيه برهان من قِبَل أن البرهان إنما يكون على الكلّي وبتوسط الكلّي .

وأما الشكل الثاني فإن الموجبة فيه إنما تتعلّق بغير ذات وسط بالشكل الأول . وذلك أن الإيجاب الكلّي بيانه يتمّ بالشكل الأول . وأما السالبة فإنما تحتاج في بيانها إذا كانت ذات وسط إلى أن يكون فيها إيجاب كلّي . وهذه إن كانت ذات وسط إنما تتبيّن بالشكل الأول . فهذه هي الحجج الأربع التي يبيّن بها أرسطوطاليس أن المبرهن لا يستعمل من جملة الأشكال الثلاثة إلا الشكل الأول ومن ضروره الضرب الأول .

ولما بيّن أن المقدمات التي في الشكل الثاني التي هي ذوات أوساط إنما تتعلّق بغير ذوات أوساط ، الموجبات منها والسوالب بالشكل الأول ، وكان الأمر في الموجبة غير ذات الوسط أنها بهذه الحال ظاهرة جداً بمنزلة قولنا : إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب أو السلب . فأما الأمر في السالبة فخفي جداً فهو يفيدنا في اعتبارها إذا كانت ذات وسط قانوناً به يتمّ لنا اعتبارها . والقانون هو أن نتأملها فإن وجدنا أحد حدّيها أو حدّيها جميعاً يُحمل عليه أو عليهما شيء ما فهي ذات وسط . ولما كان العلم بالمتضادات واحداً ، وكان ضد العلم البرهاني هو الجهل البرهاني ، فوجب على المبرهن أن يتعلّم أو يعلم البرهان لكيما يُستعمل ، والجدل البرهاني^(١) لكيما يُجنّب . فإن الأطباء قد جرت عاداتهم بتصفّح الأشياء النافعة والضارة . وأما النافعة فلكيما يستعملونها ، وأما الضارة بمنزلة السموم لكيما يجتنّبونها . فالعلم البرهاني هو الذي يُعلم به الشيء على التحقيق . والجهل البرهاني هو الذي يغلط من أجله غلط على غاية الشبهة .

ومن قبل أن يعلم أرسطوطاليس عن الجهل البرهاني يرقى ويقسم الجهل

(١) جملة : فواجب... البرهاني (- ب) .

ويقول : الجهل منها بمعنى السلب بمنزلة جهل الصبي بأن زوايا المثلث تعادل قائمتين . ومعنى قولنا جهل على طريق السلب هو أن لا يكون في نفس الإنسان صورة للشيء الذي يجهله وإلى الجهل المحقق . وهذا ينقسم إلى البسيط بمنزلة توهم الإنسان أن زوايا المثلث تعادل أربع قوائم على طريق التقليد لا على طريق التحقيق ؛ وإلى المركّب وهذا هو الجهل الذي يكون بقياس وهو أوكّد أصناف الجهل ، لأن الذي يجهله على طريق العلم فيجهل المطلوب ويظن به أنه قد علمه على طريق البرهان . وهذا الجهل هو الذي كلام أرسطوطاليس فيه لأن غرضه الكلام في الجهل المقابل لما هو بسبيله من العلم وما هو بسبيله هو العلم المحقق . فكلّامه إذن في الجهل المحقّق .

والمفسرون جميعاً يستّمون هذا الجهل عارضاً قوياً يعرض للنفي وهو شديد التفنن لأنه قد يكون في الشكل الأول وفي الشكل الثاني ويكون وكلتا مقدمتي القياس كاذبتان أو أحديهما . والمجهول ليس يخلو من أن يكون إما من المقدمات ذوات الأوساط أو غير ذوات الأوساط . وكل واحد من هذه إما أن يكون سلباً كلياً لأن الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي لا يقع به لا علم برهاني ولا جهل برهاني . فليكن المحمول سلباً كلياً غير ذي وسط ، بمنزلة قولنا : الجوهر ولا على شيء من الكمية يعتقد الجاهل إيجاباً كلياً ويكون اعتقاده لذلك بطريقة العلم بأن يقيس عليه في الضرب الأول من الشكل الأول . وقد يقاس عليه قياس وكلتا المقدمتين فيه كاذبتان أو الصغرى حسب والكبرى صادقة ، بمنزلة الجواهر على كل كيفية/ والكيفية على كل كمية/ تنتج فالجواهر على كل كمية . وهذا بخلاف الحق وبمنزلة قولنا : الجوهر على كل حساس/ والحساس على كل كمية/ فالجواهر على كل كمية . وهذا أيضاً بخلاف الحق وإن كانت المقدمة إيجاباً كلياً بمنزلة قولنا : الجوهر على كل جسم . فإن الذي يجهلها ينتج الجوهر ولا على شيء من الجسم . وهذا يتم له إما في الشكل الأول أو في الشكل الثاني .

وفي الشكل الأول إما بأن تكون المقدمتان كاذبتين ، مثلاً : أن يأخذ

الجوهر ولا على شيء من غير الجسم / وغير الجسم على كل جسم / فالجواهر ولا على شيء من الجسم .

وإما بأن تكون الصغرى صادقة والكبرى كاذبة ، بمنزلة قولنا : الجوهر ولا على شيء من الجسم / والجسم على كل حي / فالجواهر ولا على شيء من الحي . وهذه منزلتها منزلة مقدّمة غير ذات وسط وإن كان ذات وسط .

وإما بأن تكون الصغرى كاذبة والكبرى صادقة ، بمنزلة قولنا : الجوهر ولا على شيء من الكيفية والكيفية على كل جسم / فالجواهر ولا على شيء من الجسم .

وفي الشكل الثاني إما من كاذبتين في البعض فيتم أو بأن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، وهذه إما الصغرى وإما الكبرى .

أما أنه لا يتم من كاذبتين فمن قَبْل أن في الشكل الثاني يحتاج أن يوجد الحدّ الأوسط عند أحد الحدّين بالإيجاب وعند الآخر بالسلب ، وليس يوجد شيء محمول على الجنس ويكون مبيّناً للنوع ولا بالعكس . وإذا كان الأمر على هذا فإحدى المقدمتين صادقة لا محالة .

فأما أنه يكون من كاذبتين في البعض فبمنزلة قولنا : ذو النفس على كل جوهر / وذو النفس على شيء من الجسم / فالجواهر^(١) ولا على شيء من الجسم / فهاتان المقدمتان كاذبتان في البعض .

وأما أنه يكون والصغرى صادقة والكبرى كاذبة فعلى هذه الصفة : الجوهر ولا على شيء من الجسم / والجواهر على كل حي / فالجواهر ولا على شيء من الحي .

وأما أنه يكون والصغرى كاذبة والكبرى صادقة ، فبمنزلة قولنا : الجوهر على كل جسم / والجواهر ولا على شيء من الحي / فالجسم ولا على شيء من

(١) الحي (١) .

الحي . فعلى هذا فليجبر الأمر إذا كانت المقدمات غير ذوات أوساط . وأما إن كانت ذوات أوساط فليس يخلو من أن تكون المقدمات ذوات أوساط .

| المقدمات غير ذوات الأوساط | إما أن تكون الكبرى أو الصغرى |
|--|---|
| الجوهر على كل جسم . هذه الموجبة صادقة في النفس الحق يعتقدها المعتقد سالبة ويقيس عليها في الشكل الأول الأمر: مرة ^(١) مقدمتين كاذبتين ومرة كاذبة وصادقة . | الجوهر ولا على شيء من الكمية ، هذه في نفس الحق صادقة . وهي سالبة غير ذات وسط يعتقدها المعتقد موجبة بقياس من كاذبتين ومن كبرى صادقة وصغرى كاذبة ولا يمكن عكس ذلك . |

ذوات الأوساط : الموجبات التي كانت سوابل الوسط المناسب والقريبة من المناسب من كاذبتين لا تكون ، ومن إحدیهما كاذبة وهي الكبرى تكون غير المناسب من كاذبتين تتم ومن الواحدة كاذبة والأخرى صادقة^(٢) .

ذوات الأوساط : السوابل التي كانت في الأصل موجبات . الشكل الأول سالبة وسطها مناسب من كاذبتين لا يمكن . ومن قياس صفراء كاذبة لا يمكن فبقي أن تكون الكبرى كاذبة سالبة ، وسطها غير مناسب في الشكل الأول من: كاذبتين تتم ومن الواحدة كاذبة والأخرى صادقة أيهما كانت .

سالبة وسطها مرتّب من المناسب : الصورة فيها وفيما تقدّم واحدة^(٣) .

(١) مرة (- أ و ب) (+ ج) .

(٢) جملة : الموجبات التي... صادقة (+ ب و ج) .

(٣) الجملة : سالبة... واحدة (- ب و ج) .

وفي الشكل الثاني من كاذبتين في الكل لا يكون . ومن كاذبتين في البعض فيتم ، أو بأن الواحدة صادقة والأخرى كاذبة سالبة وسطها غير مناسب في الثاني الصورة فيها وفيما تقدّم واحدة ، والأوساط فيها إما جوهر وإما خاصية وإما عرضية . وهذه سوابل كَلِيّة أو موجبات كَلِيّة . فالسوابل الكَلِيّة التي الوسط فيها مناسب : أما في الشكل الأول فمن كاذبتين لا يمكن أن تكون إلا إذا كانت الصغرى كاذبة حسب . فبقي أن تكون إذا كانت الكبرى كاذبة حسب . وأما في الشكل الثاني فإنه من كاذبتين في الكل لا يتم بل من كاذبتين في البعض ومن مقدمتين أحدهما كاذبة ، أيهما كانت . وصورة السالبة التي الوسط فيها خاص مثل للصورة في التي تقدّمت .

وأما التي الوسط فيها عرضي ، فقد يكون القياس في الشكل الأول من كاذبتين ومن مقدمتين إحداهما كاذبة والأخرى صادقة أيهما كانت . فأما في الشكل الثاني فعلى ما مضى في السالبة التي وهي ذات وسط مناسب والموجبة الكَلِيّة التي وهي ذات وسط مناسب أو خاص . أما من كاذبتين فلا يكون بل من مقدمتين إحداهما كاذبة والأخرى صادقة ، ولتكن الكاذبة هي الكبرى حسب .

فأما التي الوسط فيها عرضي وغير مناسب ، فتكون من كاذبتين ومن مقدمتين إحداهما كاذبة والأخرى صادقة أيهما كانت . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في الجهل البرهاني .

ويأخذ بعده في النظر في تعليمنا وإيقافنا أنه عند فقدنا حسّاً واحداً من حواسنا نفقد بفقده علماً من علومنا . وتبين ذلك على هذا الوجه يقول : إن الأشياء التي يدركها الإنسان إما أن يدركها بقوة الحس أو بقوة العقل . والأشياء المدركة بالحس هي هذه الأمور الشخصية المحسوسة المشار إليها . والأشياء المدركة بالعقل هي الأمور الكَلِيّة ، والأمور الكَلِيّة إنما يحصلها العقل من المتشابهات التي يجدها في الأمور الشخصية . والشخصية إنما يحصلها عنده الحس . فإذاً مبدأ ما يدركه العقل إنما هو الحس . فيلزم من ذلك أن يكون متى

فقدنا حساً من الحواس فقدنا بفقدنا علماً من العلوم ، بمنزلة ما يدرك العقل^(١) أن اللون الأبيض مفرّق للبصر ، وإنما ينظر العقل في حال اللون الأبيض بعد أن تنطبع فيه صورة اللون الأبيض وصورة اللون الأبيض يحصلها من الألوان الشخصية البيض . وهذه إنما تدركها الحواس وتوصلها من بعد ذلك إلى العقل ، فإذا لم يدرك الحس أشخاص^(٢) الألوان البيض لم يوصلها إلى العقل ، وإذا لم يوصلها ما تنطبع في العقل صورتها ، وإذا لم تنطبع لم يجز أن يُنظر في أمرها هل هي مفرّقة للبصر أم لا .

- ٢١ -

[في أن مبادئ البرهان تنقطع عند مبدأ أول]

من بعد هذا يأخذ أرسطوطاليس في أن يبيّن أن مبادئ البرهان ، أعني مقدماته وأوساطه ، يقف وينقطع عند مبادئ أول لا مبادئ لها ، أعني عند مقدمات^(٣) غير ذات أوساط جليّة ظاهرة للعقل .

قبل أن يأخذ في الكلام في هذا المطلوب يتبدى بتحليل القياس وقسمته . فهو يحلّله إلى المقدمات والأوساط ويقسمه إلى البرهاني والجدلي . ويبين في مبادئه أنها تقف وتنقطع من قبّل الموضوع والمحمول الوسط .

أما في الوسط فيجري البيان على هذه الصفة : إن كانت الأوساط لا تقف عند محمول لا محمول^(٤) قبله وعند موضوع لا موضوع بعده ، أم من ذلك أن لا

(١) العلم (أ) .

(٢) الخاص (أ) .

(٣) مقدمات (+ ب و ج) .

(٤) لا محمول (+ ب و ج) .

نُدرك طرفا المطلوب . إلا أن طرفي كل مطلوب يدركان ، فليس يمكن في الأوساط أن تمضي بلا نهاية بل تقف عند محمول لا محمول قبله وموضوع لا موضوع بعده . وبالجملـة ينتهي البرهان إلى مقدمات غير ذات أوساط جلية عند العقل ظاهرة . فليكن المطلوب بمنزلة قولنا : إن الإنسان جوهر ، ولنجعل الوسط الناطق ، فهذا الوسط يجد وسطاً قبله وهو الحيوان ووسطاً قبل الحيوان وهو المتنفـس . وقبل المتنفـس تقف من ناحية فوق عند المحمول وعندما تبتدىء من فوق ، من الجسم مثلاً ، تقف عند الموضوع ويتحصّل العقل عند مقدمات غير ذوات أوساط . فعلى هذا فليجرّ البيان في تناهي الأوساط .

فأما تناهي الموضوعات والمحمولات فيجري البيان فيه على هذه الصفة : إن كان أي موضوع أخذ يوجد موضوع بعده ، وأي محمول أخذ يوجد محمول قبله ، فإنه يلزم من ذلك شناعتان : إحديهما عدم الوقوف عند حدّي المطلوب مع أنهما طرفان ومحصوران ، والأخرى أن تكون أي مقدمة أخذت للبرهان احتاجت لبيانها إلى مقدمة قبلها وهذا شنيع . وذلك أنه إما أن يقع الشيء إلى ما لا نهاية له وما لا نهاية له لا يدرك ؛ أو يقف عند مقدمة مجهولة والمجهول لا نتبيّن به شيء . فعلى هذا يبيّن أرسطوطاليس أن مبادئ القياس تقف أو^(١) تنقطع .

فأما بيانه ذلك في القياس الجدلي والبرهاني فعلى هذا النحو : معلوم أن البرهان لا يستعمل إلا الأشياء الذاتية والأشياء الذاتية محصورة . وذلك أنها لو لم تكن محصورة لما أمكن تحديد شيء من الأشياء ، وإذا كانت الأشياء الذاتية محصورة ، وهي مبادئ البرهان ، فمبادئ البرهان إذن محصورة متناهية . وكذلك إن استعملت المحمولات من الأشياء الذاتية المأخوذة موضوعاتها في حدودها ، فإنها إن لم تكن متناهية لزم أن توجد في الشيء الواحد موضوعات بلا نهاية أعني في حدّه .

فأما في القياس الجدلي فالبيان يجري على هذه الصفة : المحمول في

(١) و (ب) .

المقدمات الجدلية : إما أن يكون ذاتياً أو عرضياً ، والأشياء الذاتية محصورة من قبل أن منها أُمليت ذات الشيء . والأشياء العرضية معلومة ، وذلك أن مقولات الأعراض تسعة لا زائدة ولا ناقصة . وإذا كانت مبادئ المقاييس الجدلية ، أعني موضوعاتها وهي الجواهر ومحمولاتها وعلى الأشياء الذاتية والأعراض محصورة ، فلا محالة أن مبادئ القياس الجدلي متناهية . فقد بين أن المبادئ ، القياس على الإطلاق والقياس البرهاني والجدلي ، متناهية . فإن العقل يقف عند مقدمات غير ذوات أوساط ، أعني أنه يشاهد وجود محمولها لموضوعها بغير توسط . والجدلي ههنا قائمة مقام سائر أنواع المقاييس .

ههنا يقسم أرسطوطاليس المحمولات ويعلمنا أيها ينبغي أن تُستعمل وأيها تطرح ويقول : إن المحمولات تنقسم إلى المحققة وإلى غير المحققة . وغير المحققة إلى حمل عَرَض على عَرَض بمنزلة الأبيض على الحار ، وإلى حمل جوهر على عَرَض بمنزلة الثوب على الأبيض . وهذان إنما صاراً^(١) غير محققين من قبل أن المحمول فيها يعود إلى الجوهر ، فإن العَرَض لا يثبت حتى يحمل عليه شيء .

والمحققة تنقسم إلى جوهر على جوهر بمنزلة حمل الحيوان على الإنسان . وهذا الحمل يُدعى «حمل على» ، وإلى حمل عرضي على جوهر وهذا هو «حمل في» ، بمنزلة حمل الأبيض على الإنسان . وهذان هما المستعملان في المقاييس والبرهان .

فأما الصور^(٢) التي يدعي فلاطن وجودها فلا مدخل لها فيما نحن بسبيله ، إذ كانت تلك لا تُحْمَل لا «حمل في» لا «حمل على» . وذلك أنها ليست مما أثبتت منها ذوات الأمور ولا من الأشياء العارضة فيها .

(١) صاراً (+ ب وج) .

(٢) الصورة (ب) .

— ٢٢ —

[في أن مقدمات البرهان
والقياس تقف وتنقطع عند مقدمات
غير ذوات أوساط]

وأرسطوطاليس يتبين ببيان منطقي ، أعني جدلياً ، أن مبادئ البرهان والقياس تقف وتنقطع عند مقدمات غير ذوات أوساط . والبيان يجري على هذه الصفة : القياس أو البرهان لهما مبادٍ ، وكل ما له مبادٍ فإنما يُعلم إذا عُلِّمت مبادئه . فإن كانت مبادئه غير متناهية لم يُعلم ، وإذا لم يُعلم لم يتبين به شيء فلا يجد طريقاً إلى تبين شيء بالقياس والبرهان . وههنا ينقطع الكلام في مبادئ البرهان وتناهيها .

— ٢٣ —

[متى تكون المقدمة غير ذات وسط]

ولما كان أرسطوطاليس قد زعم أن مبادئ البرهان هي مقدمات غير ذوات أوساط ، يعرفنا متى تكون المقدمة غير ذات وسط فيقول : إن المقدمة غير ذات وسط هي التي محمولها لا انفصال له من موضوعها ولا وسط بينه وبين موضوعها ، وهو ذاتي للموضوع وغير متخطي^(١) للطبيعة التي هو فيها .

— ٢٤ —

[متى تكون المقدمة ذات وسط]

وبعد هذا يبين أرسطوطاليس للقائل وهو متى تكون المقدمة ذات وسط فيقول : إن المقدمة التي هي ذات وسط هي الموجود بين حذّيهما وسط به يرتبط

(١) مغطي (ب) .

المحمول بالموضوع وتصير جلية للعقل . وكما بيّنا^(١) يعرض أرسطوطاليس بيان آخر يبيّن به أن القياس والبرهان ينبغي أن ينتهيا إلى مبادئ أول لا مبادئ لها ويجعل البيان من قبل المناسبة بينهما^(٢) وبين الأمور . ويزعم أنه كما سائر الأمور المركبة ، طبيعية كانت أو وهمية ، إذا حلّلت ينتهي تحليلها إلى مبدأ واحد بسيط ولا يمضي التحليل إلى ما لا نهاية له . كذلك القياس والبرهان ينبغي أن ينتهيا إلى مبادئ أول لا مبادئ لها ، أعني مقدّمات غير ذوات أوساط .

— ٢٥ —

[في تفضيل المقاييس بعضها على بعض]

وأرسطوطاليس من بعد هذا يأخذ في تفضيل المقاييس بعضها على بعض . وهو يستوفي^(٣) الأمر إلى أن ينتج أن البرهان على الإيجاب الكلّي أفضل من غيره ، وأن البرهان المستقيم أفضل من السائق^(٤) إلى الخلف . ويبتدىء أولاً فيقسم القياس من جهة كميته إلى الكلّي والجزئي ، ومن جهة كيفيته إلى الإيجاب والسلب ، ومن جهة صورته إلى المستقيم والسائق^(٥) إلى الخلف . وأولاً يتبيّن أن القياس الكلّي أشرف من الجزئي ، ومن قبل أورد شكّين في هذا المعنى : الأول منها صورته هذه الصورة : القياس الجزئي يعلمنا عن شيء موجود في نفسه بمنزلة ما يعلمنا أن «فالناس» نحوي ، والكلّي قلّما يعلمنا شيئاً موجوداً في نفسه ، لكن من حيث هو لشيء آخر . وذلك أنه إذا علّمنا أن «فالناس» ناطق إنما يعلمنا أن ذلك له بما هو إنسان ، وكل الشيء يعلم الشيء بما هو الشيء أولاً ، مما يعلمنا الشيء بما ليس هو ذلك الشيء . فالبرهان الجزئي أفضل من الكلّي .

(١) بيّن (ب) .

(٢) بينها (ب وج) .

(٣) يسوق (ب وج) .

(٤) السابق (أ وج) .

(٥) السابق (أ وج) .

وإبطال هذا الشك يجري على هذه الصفة : قد بان أن البرهان لا يكون على الشخص ، وأيضاً فهذا المحمول الكلّي إنما يبيّن وجوده .

أولاً للطبيعة الكلّية لا الشخصية ومن أجلها يوجد للأشخاص التي تحتها . فالبرهان إذن إنما هو أولاً على الكلّي ، وثانياً للشخص ومن أجلها .

والثاني يجري على هذه الصفة : الكلّي يوهنا اسمه^(١) أنه دال على شيء مفرد قائم بنفسه على^(٢) غير الأشياء الجزئية مثل الإنسان . فإن هذا الاسم توهم دلالاته ، أعني على شيء غير الأشياء الجزئية . والجزئي فلا يقع فيه مثل هذا التوهم والإشكال ، وما لا يقع فيه إشكال فهو أشرف مما يقع فيه . فالجزئي إذن أفضل من الكلّي .

حل هذا الشكل يجري على هذه الصفة : ليس الجزئي أفضل من الكلّي في الوجود وذلك أنهما كلاهما موجودان ، سوى أن الكلّي سرمدّي والجزئي فاسد . وأيضاً إن كان اسم الكلّي يرفع الاضطراب بسبب أنه يوهّم الدلالة على شيء مفرد عن الأشخاص ، فيجب هذا أن تكون أسماء الأعراض بأسرها توهم الدلالة على شيء مفرد من الجواهر . وليس الأمر على هذا ، فإننا إذا قلنا بياض لم يحصل في أذهاننا من دلالة هذا الاسم شيء مفرد في الوجود بنفسه ، لكن في الجوهر . كذلك أيضاً إسم الكلّي ليس توهماً دلالاته أنها على شيء مفرد عن الأشخاص .

— ٢٦ —

[في أن البرهان الكلّي أفضل]

ومن بعد إبراده هذين الشكّين وحلّه لهما ، يورد عدة بيانات على أن البرهان الكلّي أفضل من الجزئي .

(١) اسمه (- ب) .

(٢) على (- ب) .

الأول منها : أن البرهان إنما يكون بالعلّة ، وعلّة الشيء هي كلفة ، فالبرهان بالكلي أشرف من البرهان بالجزئي .

والثاني : أن البرهان لا ينقطع والسؤال فيه بلمّ حتى يقع الجواب بالعلّة القريبة وهذه كلفة . فالبرهان بالكلي أفضل من البرهان بالجزئي .

والثالث : أن الأشياء الشخصية غير متناهية والكلفة متناهية ، وغير المتناهي غير معلوم والمتناهي معلوم ، فتصير الأمور بما هي كلفة العلم بها أتقن^(١) وأحكم . فالبرهان إذن على الكلي أفضل من البرهان على الجزئي .

والرابع : الشيء الذي يتبين به شيان أشرف من الذي يتبين به شيء واحد . والبرهان على الكلي تبيّن به الكلي والجزئي . فأما البرهان على الجزئي فلا يتبين الكلي .

والخامس : وهو أحقّ البيانات ، عمدة القياس والبرهان على المقدّمة الكلفة . وذلك أنه إذا حصرت الكلفة والجزئية ، أعني الصغرى والنتيجة منظومتان فيها ، فالبرهان إذن بالكلي أفضل من البرهان بالجزئي .

والسادس : أن الكلي معقول ولهذا فهو منحصر ، والجزئي محسوس ولهذا فهو منتشر ، والمنحصر^(٢) أشرف من المنتشر ، فالبرهان على الكلي أشرف من البرهان على الجزئي .

فأما أن البرهان على الإيجاب أفضل من البرهان على السلب فيتضح على هذه الجهة . يقدّم أرسطوطاليس أولاً أصلاً يتفع به في ذلك الطريق التي يسلك فيها للوقوف على الأشياء الخفية إذا كانت منحصرة ومقدّماتها جلية عند العقل كانت أوضح ، وإذا كانت مطوّلة كانت دون ذلك . وهذا الأصل فلا يحتاج إلى^(٣)

(١) اتفق (أ و ج) .

(٢) المنضبط (ب و ج) .

(٣) إلى (+ ب و ج) .

بيان . وإذا كان الأمر على هذه ، فلنشرع فيما نحن بسبيله ونبيّن أن البرهان على الإيجاب أفضل من البرهان على السلب بعدة بيانات .

الأول منها : البرهان الموجب فيه معنى الإيجاب حسب والسالب ففيه معنى الإيجاب . والسلب بحسب الأصل الموضوع يجب أن يكون البرهان الموجب أفضل من السالب .

والثاني : البرهان الموجب غير محتاج إلى السالب ، والسالب يحتاج إلى الموجبة ، فالموجب إذن أفضل من السالب .

والثالث : مبدأ البرهان الموجب أفضل من السالب ، من قِبَل أن المبدأ الموجب موجبة ومبدأ السالبة سالبة ، والموجبة أشرف من السالب . كما أن الموجود أشرف من غير الموجود ، والأشياء التي مبادئها أشرف هي أشرف . فالبرهان الموجب أفضل من السالب . فأما البرهان المستقيم أفضل من السائق إلى الخُلف ، فتبيّن على هذا : البرهان المستقيم يتبيّن مطلوبه على القصد^(١) الأول ، والسائق إلى الخُلف يرجع إلى ورائه ويضع نقيض مطلوبه ويتبيّن كذبه . وبيانه كذلك يتبيّن صدق مطلوبه ، لأنه إذا كذب أحد النقيضين فالآخر صادق . وأيضاً فإن السائق إلى الخُلف قريب من المستقيم ومن الشرط . فالمستقيم إذن أشرف منه من قِبَل أن البسيط أشرف من المركّب من حيث هو مبدأ له . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام فيما هو بسبيله .

— ٢٧ —

[في أيّ العلوم أفضل من أيّها]

ومن بعد ذلك يتبيّن أيّ العلوم أفضل من أيّها . ويزعم أن العلم الذي يكون بالبرهان^(٢) أفضل من سائر العلوم من قِبَل أنه يعلم به الشيء بالسبب الموجب له .

(١) الفصل (أ) .

(٢) جملة : من أيّها... بالبرهان (- ب) .

فأما باقي العلوم فليست هذه صورتها ، وذاك أنها قد تتبين : إما تتبينه بالسبب أو بغير السبب . فأما البرهان فيُراعى فيه أن يكون الوسط سبباً للنتيجة وسبباً للأمر . وأيضاً فإن العلم الذي يكون على موضوع مجرد عن المادة أيقن وأفضل من العلم الذي يكون على موضوع مواصل للمادة ، بمنزلة علم الأعداد وعلم تأليف اللحن . فإن موضوع العددي مجرد من المادة ، وموضوع الموسيقى مع المادة أعني مع الصوت .

وأيضاً فإن العلم الذي موضوعه أبسط أشرف من العلم الذي موضوعه أقل في باب البساطة ، بمنزلة علمي العدد والهندسة . فإن موضوع المهندس الخط وسائر ذوات الأبعاد مبدأه^(١) النقطة . وموضوع العددي العدد ومبدأه الوحدة والنقطة هي ما له وضع والوحدة هي مما لا وضع له . وتكون الوحدة أبسط من النقطة مما يوجب أن يكون موضوع العددي أبسط من موضوع المهندس . ولهذا صار علم العدد أشرف من العلم الهندسة . فيتحصل من ذلك أن العلم الذي موضوعه أبسط أشرف .

— ٢٨ —

[متى يكون العلم واحداً]

وأرسطوطاليس يفيدنا بعد هذا متى يكون العلم واحداً فهو يقول : إن العلم يكون واحداً إذا كان الموضوع فيه طبيعة واحدة . والبرهان يتبين من الأعراض الذاتية اللازمة لذلك الموضوع بتوسط الأشياء الذاتية ، ويكون غير متخطي لتلك الطبيعة بمنزلة علم الهندسة . فإن موضوعه الخط والسطح وبالجمل العظم المجرد ، وغايته أن يتبين الأشياء الذاتية الموجودة لهذه الطبيعة بتوسط الأشياء الذاتية .

فأما العلوم المختلفة فهي التي موضوعاتها مختلفة . وهذا يتضح عندما

(١) مبدؤه (ب) .

نقصد إلى البراهين الكائنة عليها ، فنحلّلها فنجد المقدمات التي تنتهي إليها مختلفة والأمور التي براهينها مختلفة طبائعها مختلفة . لأن البرهان إنما يكون من الأشياء الذاتية والمطلوب الواحد قد تبين بمقاييس كثيرة . فأما براهين كثيرة فلا يمكن ، وذلك أن البرهان إنما يكون بالعلّة ، وعلّة كل واحد من الأمور واحدة . فأما القياس فقد يكون الوسط فيه جنساً وفصلاً ونوعاً وخاصةً وعرضاً . والأشياء التي تحدث بالاتفاق بمنزلة كون البرد في الصيف والحر في الشتاء فلا يكون عليها برهان ولا قياس ، من قبل أن البرهان إنما يكون بالأشياء الضرورية وعلى الأشياء الضرورية والأشياء التي تحدث من الاتفاق^(١) . وكونها على الأقل وفلا في ضرورية ولا قربية من الضرورية ، فلا برهان عليها ولا بها .

ولما بين أرسطوطاليس أن العلم بالكليّ أشرف من العلم بالجزئي ، شعر بقاتل يقول له فالحس ماذا صورته ، فهو يقول إن العلم إنما يكون بالأشياء الكليةً ويتوسط الأشياء الكلية ، والمتولي له من قوى النفس إنما هو قوة العقلية . وأما الحس فإنما يُدرك الأشياء الشخصية ، وإدراكه لها هو بأن ينطبع تصورهما ، فيضج من ذلك أن قوة الحس غير قوة العلم وفعلها غير فعلها . وذلك إن فعل القوة الحسية إدراك الأشياء الشخصية . وليس ينبغي لك أن تفهم وتعتقد ، بسبب قولنا إن القوة الحسية غير القوة العلمية ، أن البرهان والعلم لا تتعلق له بالحس أصلاً كيف ، ومن قبل أن مبادئ العلوم الحواس ، فنقول إن قوة الحس وإن لم تكن من القوى التي تدرك بها المعلومات ، فإنها قد ينتفع بها في إدراك المعلومات وذاك أنها تجري مجرى المبدأ لها . لأن العقول الهيولانية لما كانت متعلّقة بهيولى ومنزّهة عن التصرف في معقولاتها ، إحتاجت إلى ما يعينها على تحصيلها لمعقولاتها التي هي الأمور . ولما كانت الأمور لا حاجز بينها وبين الحواس ، صارت الحواس تدركها أولاً وعند إدراكها بانطباعها بصورها توصل صورها إلى العقل . فإذا حصلت صورها في العقل استشرح منها العقل إلى الأمور الكلية .

(١) الإيقان (١) .

وبهذه الكلية يقع العلم وعليها يكون البرهان . وقوة الحس غير قوة العلم ، إلا أن الانتفاع بها ضروري في العلم .

ولما بين أرسطوطاليس متى يكون العلم واحداً وهو إذا كان له موضوع واحد ومبادئه مبادئ واحدة . ومتى تكون العلوم كثيرة ، وهو إذا كانت موضوعاتها كثيرة ومبادئها مختلفة وكأنه يسلم تسليماً أن مبادئ^(١) العلوم المختلفة مختلفة ، أخذ في بيان ذلك . وهو يبيته أولاً بالأراء المشهورة ويقول إن المقاييس منها صوادق ومنها كواذب ، ومبادئ الصادقة صادقة ومبادئ الكاذبة كاذبة . فإذا كان الأمر على هذا فمعلوم أن مبادئ العلوم المختلفة مختلفة . وأيضاً فإن مبادئ العلوم إما أن تكون خاصة أو عامة . والخاصة هي التي لا تتعدى الموضوع الذي هي فيه ، والعامة بمنزلة قولنا : إن على كل شيء يصدق إما الإيجاب وإما السلب ، فليس يستعمل في العلوم على انتشارها ، لكن صاحب كل صناعة يدنيها من موضوعه الخاص به . وذلك أن الطبيب يقول إن الأمراض إما أن^(٢) تُشفى وتُزال بالأشياء المضادة لها أو لا تُزال بذلك ، والطبيعي يزعم أن الاسطقتسات إما أن تكون أربعة أو لا تكون . إذا كان الأمر على هذا ، وكانت المقدمات الخاصة لا تتعدى الطبيعة والعافية تزال من انتشارها وتخصص بالطبيعة التي هي فيها ، وكان البرهان لا ينتقل من طبيعة إلى طبيعة ، فوجب أن تكون مبادئ العلوم مختلفة وغير مستعملة بعضها مكان بعض . ويظهر ذاك من الاستقرار ، فإن الوحدة وهي مبدأ العدد غير النقطة التي هي مبدأ الخط وسائر ذوات الأبعاد .

— ٢٩ —

[في الفرق بين العلم والمعلوم والظن والمظنون]

ومن بعد ذلك يأخذ أرسطوطاليس في الفرق بين العلم والمعلوم والظن

(١) مبادئ (ب و ج) .

(٢) إن (+ ب و ج) .

والمظنون ، وهو يفرّق بينهما على وجهين من الأمور ومن القياس عليها .

والفرق بين الأمور يجري على هذه الصفة : الأمور المعلومة هي كلية وضرورية والعلم بها ضروري وصادق دائماً . والأمر المظنون ممكنة والظن بها ليس بصادق دائماً ، بمنزلة ما يظن الإنسان أن الغيم يتبعه المطر . وهذا لا يصلح أن يسمى علماً وإلا صارت أشياء ممكنة أن تكون بخلاف ما هي عليه غير ممكنة أن تكون ، لأن العلم لا يقع ولا يكون إلا في الأشياء الضرورية .

ومن قبل القياس يجري على هذا : العلم هو طريق ومسلم توقف به علم الأشياء الخفية وقوفاً متيقناً بتوسط أشياء ظاهرة ، أي ذاتية وضرورية ومناسبة . والظن هو طريق ومسلمك توقف به على الأشياء الممكنة بتوسط أشياء غير ممكنة مشتهرة الصدق لا ضرورية .

ولما بين أرسطوطاليس أمر العلم والظن وفرّق بينها ، وكانت هاتان من قوى النفس ، شعر بقائل يقول له في قوى النفس : ما السبب في إغضائك عن الكلام فيها . فهو^(١) يقول أن الذي يحتاج إليه من قوى النفس بحسب ما نحن بسبيله هاتان القوتان . أما العلم فإن القوة التي يعلم بها الشيء بالسبب الموجب له . فأما الظن فإنه لما كان مشتبهاً بطريق العلم لثلا يختدع بسبيله عرفناه . فأما العلم والصناعة والفهم والحكمة فبعضها قوى تختص بالفلسفة النظرية ، وبعضها في الفلسفة الخلقية . فأما الذكاء فهو المسارعة إلى تناول الوسط وتقيده ، وربط الحذّين الأكبر والأصغر أحدهما بالآخر . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في المقالة الأولى من هذا الكتاب^(٢) .

(١) فهو (- ب) .

(٢) الأولى من هذا الكتاب (- ب) .

المقالة الثانية

- ١ -

[في استخراج الحد من المطالب]

ويأخذ في الكلام في المقالة الثانية وغرضه فيها بأسرها أن يعلمنا على الطريق التي يسلكها ليستخرج بها الحد لكل واحد من الأمور التي لها حدود . ومن قبل يعدّد سائر المطالب التي يقع البحث عليها . ويقول : المطالب أربعة إثنان منها بسيطان وإثنان مركّبان . أما البسيطان فبمتزلة قولنا : هل الإنسان موجود ولمّ هو حيوان^(١) ؛ والمركّبات فبمتزلة قولنا ما الإنسان ولمّ هو حيوان .

والسبب الذي من أجله عدّد المطالب في أول هذه المقالة ، هو أنه لما كانت المطالب منها مركّبة ومنها بسيطة ، وكان قد علّمنا على الطريق التي يقف بها على المطالب المركّبة وهي طريقة البرهان ، أخذ أن يعلمنا على الطريق التي يقف بها على الأشياء المركّبة المفردة وهي طريق استخراج الحد .

فابتدأ أولاً يقسم سائر المطالب لدينا أنه قد نهج لنا طريقاً يقف بتوسطها على سائرها . ومعنى قولنا مطلوب بسيط ليس هو أن تكون طبيعته بسيطة لكن أن يكون شيئاً واحداً . ومعنى قولنا مطلوب مركّب هو أن يكون المطلوب مركّباً من محمول

(١) وردت جملة : هل الشيء أعني ما الإله لو الإنسان موجود أنّ وما هما في (١) بدل جملة هل الإنسان موجود ولمّ هو حيوان .

وموضوع ، فلنلتمس العقل فيه هل المحمول موجود للموضوع أو غير موجود له بتوسط السبب والعلّة .

والوسط يحتاج أيضاً أن يبحث من أمره هل هو موجود وما هو ، لأنّا إن لم نقف على وجوده لم يمكن^(١) أن يبيّن بتوسط وجود شيء لشيء . وإن لم يقف على جهته لم نعلم هل هو علّة أم ليس بعلّة . فمطلبنا ما هو ولمّ هو مفضيان إلى مطلب واحد . وذلك أن غرضهما كليهما أن ينظرا ويبحثا عن الأشياء التي أثبتت منها ذات الشيء . أما المحدّد فيقف بتوسطها على طبيعة الشيء . وأما المبرهن فيجعلها وسطاً يبيّن به وجود المحمول للموضوع بمترلة قولنا : حي ناطق مائت الذي هو حدّ الإنسان . أما المحدّد فيقف من هذا على طبيعة الإنسان . وأما المبرهن فيبيّن به وتوسطه أن الإنسان جسم . فيتحصل من جميع ذلك أن المطالب إثنان : «إنّ الشيء» وهو وجوده^(٢) وهذان يستعملها البرهاني في مطالبه المركّبة ، والمحدّد في المطالب البسيطة .

— ٢ —

[الحدّ غير البرهان]

ومن قبل أن يعلمنا أرسطوطاليس طريقة استخراج الحدّ يفيدنا أولاً أن طريقة استخراج الحدّ غير طريقة البرهان^(٣) . وهو يبيّن أن الحدّ غير البرهان بعدّة بيانات .

الأول منها يجري على هذه الصفة : الحدّ يوقف منه على الأشياء التي أثبتت منها^(٤) طبيعة الشيء . وهذه موجودة على طريق الإيجاب وعلى طريق الكلّي . والقياس منه سالب ومنه جزئي . فالقياس إذن والبرهان غير الحدّ ، وليس ينبغي

(١) يكن (أ) .

(٢) وجوده (- أ) .

(٣) جملة : يفيدنا . . البرهان (+ ب و ج) .

(٤) ثبت لها (ب) .

أن يظن به أنه الضرب الأول من الشكل الأول لأنه يُنتج الإيجاب الكلي ، من قبل أن الشيء الذي يُعلم بالبرهان بهذا الضرب من القياس من جهة ما هو معلوم بالبرهان غير ممكن أن يُعلم بالحدّ ، وإلا صار الواحد بعينه من جهة واحدة بعينها معلوماً بالبرهان والحدّ ، فيكون معلوماً بالبرهان وليس معلوماً بالبرهان . على أنه قد يمكن أن يُعلم الشيء بالبرهان والحدّ ولكن ليس على جهة واحدة . فإنّنا قد نعلم أن الإنسان جسم بالبرهان وأنه حي ناطق مائت بالحدّ .

والبيان الثاني : صورته هذه الصورة : الاستقراء يُظهر أن الحدّ غير البرهان . وذاك أنّا إذا تصفّحنا الأمور التي وقفنا على حدودها ، علمنا أن طريقة الحدّ غير طريقة البرهان . وذاك أن الحدّ إنما إثباتاً عن^(١) ذوات الأمور عن الأشياء التي أثبتت عنها طبائعها . فأما البرهان فإنما إثباتاً عن الأشياء الموجودة لها بتوسط هذه الأمور الذاتية .

والبيان الثالث : يجري على هذه الصفة : مبادئ البرهان التي هي المقدمات غير الذوات أوساط تتضح بالحدّ^(٢) ولا تُبين بالبرهان إذ كان لا وسط لها .

والبيان الرابع : صورته هذه الصورة : البرهان منه موجب ومنه سالب . والحدّ أبداً على طريق الإيجاب . وههنا يقطع أرسطوطاليس النظر في أن طريقة الحدّ غير طريقة البرهان .

— ٣ —

[في كيفية استخراج الحدّ]

ويبدأ تعليمنا الطريق التي بها يُستخرج الحدّ . وأولاً يتبين أن الحدّ لا يستخرج بطريقة البرهان على هذه الصفة : البرهان يتوسط الحدّ . فإن رام إنسان

(١) غير (ج) .

(٢) بالحدّ (+ ب وج) .

أن يتبين أن الحدّ للمحدود بالبرهان ، إحتاج أن يقتضب أولاً أن الحدّ موجود للمحدود فيجعله وسطاً في بيان ذلك وهذا شنيع ، بمنزلة ما يأخذ أن الحي الناطق المائت موجود للإنسان بتوسط الحي الناطق المائت . وأيضاً الحدّ الأوسط بينه وبين المحدود ، والبرهان إنما يتم بالوسط .

ومن بعد يتبين أنه ولا بطريقة القسمة أيضاً يُستخرج الحدّ . ومن قبل يردّ على القائلين بأن طريقة القسمة هي طريقة^(١) القياس ويقول : القياس^(٢) يوجهه نحو مطلوب يبيّنه توسط^(٣) . فأما القسمة فهي غير متجه^(٤) لمطلب من المطالب يقف العقل عليه على التخصيص^(٥) والتحقيق إذ كان ما ينتج عنها وتحصل بسببها أن يكون مقتضياً اقتضاباً . وذلك أن الأمر فيها يجري على طريقة السؤال ، وما يتحصّل فيها إنما يفرضه العقل فرضاً بمنزلة القول : أترى الإنسان حيوان أم ليس بحيوان . فإذا سلّم له أنه حيوان يكون حدّاً اقتضب هذا اقتضاباً لا بطريق القياس لكن من التسليم والإقرار . ثم يقسم الحيوان إلى المشاء وغير المشاء ويقتضب اقتضاباً أن الإنسان مشاء ويجمع الجملة فيحملها على الإنسان ويحكم بأنها حدّه ، فتكون على هذا الوجه مقتضبة غير مبيّنة^(٦) القياس . فمن هذا يتضح أن القسمة ليست القياس وهي وإن كانت ليست بقياس فإن منفعتها في القياس ليست بالحقير ، وذاك أنا نأخذ ما تفرّعه القسمة من الفصول والأنواع فتجعله أوساطاً في المقاييس . فهذا أقدر الانتفاع بها في القياس والحدّ . فقد تحصل بالقسمة ، سوى أنه كثيراً ما يقع في تحصيله بالقسمة غلط كثير من قبل إهمالنا فصولاً

(١) هي طريقة (- ب) .

(٢) القياس (- ج) .

(٣) وردت جملة «القياس» . . . توسط في (أ) هكذا : القياس بوجهه نحن مطلوب منه بوسط ؟

(٤) نتيجة (أ) .

(٥) التخصيص (- ب و ج) .

(٦) بيّنة (ب) .

(٧) بقياس (ج) .

وتجاوزنا عنها ، بمنزلة ما يعمد إلى الحيوان فيقسمه إلى ذي الرجلين وإلى ذي أربع أرجل فنكون قد أخللنا بالقسمة . أما أولاً فلإلغائنا قسمة بالمشاء والطائر ، وترك مراعاتنا قسمة المشاء إلى ذي الرجلين وإلى ذي أربع أرجل كثيرة . ومتى أخلّ القاسم بشيء في الوسط من جنس وفصل ، فربما يضطرب عليه تحديده بأن يكون الفصل الذي به يتمّ تحديده قد ألقاه . إلا أنه إذا استوفى القسمة بأن هذا من جنس الشيء وتقسيمه^(١) بالفصول من غير أن يخلّ عن شيء في الوسط ، جرى في التحديد على الصواب .

سوى أن هذه الطريقة ليست الطريقة المثلى^(٢) في استخراج الحدّ لكثرة الأغلاط التي تعتورها^(٣) . وسوف يعلّمنا أرسطوطاليس طريقته الوثيقية^(٤) في استخراج الحدّ^(٥) .

ولما علّمنا أرسطوطاليس أن الحدّ لا يوقف عليه لا يبرهان ولا بقسمة ، أحسن بقائل يقول له : فلعلّه يبيّن بطريق غير هذين الطريقين ، وهو أن يضع^(٦) رسم الحدّ في قياس يتبيّن به الحدّ ويضاف إلى ذلك مقدّمة أخرى ينتج منها حدّ الشيء ، بمنزلة ما يقال إن الحدّ هو قول وجزئيتين^(٧) عن ذات الشيء ومعناه . وهذا القول الدال على هذا الشيء هو بهذه الصفة . فهذا هو حدّ لهذا . وأرسطوطاليس يبيّن أن هذه ليست طريقة مستقيمة في استخراج الحدود إذ كان يلزم منها اقتضاب المطلوب^(٨) . وذلك أنك إذا أخذت في القياس أن هذا القول يدلّ على هذا الشيء هذه الدلالة ، فقد أخذت أنّه حدّ له . وكما أن رسم القياس

(١) ويقسمه (ج) .

(٢) المثلى (-ج) .

(٣) تقررها (ب) .

(٤) الوثيقة (ب و ج) .

(٥) الحدّ (+ ب و ج) .

(٦) يقع (ج) .

(٧) ضريين (ج) .

(٨) المطلوبات (ب) .

والاستقراء لا يوجدان للقياس والاستقراء ، كذلك رسم الحدّ لا يوجد عند استعمال الحدّ . وأرسطوطاليس يقول إنه ولا بالقياس الشرطي أيضاً يمكن بيانه بمتملة ما يبين الإنسان حدّ ضد ما بأن بقوله : إن كان حدّ هذا الضد كذا فحدّ ضده كذا . أما أولاً فيلزمه^(١) في هذا اقتضاب المطلوب . وذلك أن غرضه تبين الحدّ على الإطلاق ، فأخذ أن حدّا موجود للمحدود^(٢) . وأيضاً فإنّ الأشياء التي لا ضدّ لها لا يمكنه تبين حدودها . والآخر أنه يحتاج إلى استعمال برهان الدور ، وهو أنه كما يبين هذا بهذا كذا يتبين هذا به . فقد ظهر أن الحدّ لا يمكن بيانه بطريق القسمة ولا بالاستقراء ، ولا بطريق القسمة التي كانت تدعى طريقاً قياسياً ، ولا بالقياس الشرطي ، ولا بالقياس الذي يوضع فيه رسم الحدّ ولا مؤمن الأشياء التي تظهر للحس . فليت شعري بأي طريقة^(٣) يوقف عليه . وسوف يعلمناها أرسطوطاليس .

ومن قبل يورد معارضة عارض بها ويحلّها . والمعارضة تجري على هذه الصفة : كيف يقول أرسطوطاليس أن الحدّ لا يتبين بالبرهان وها نحن إذا رمنا تبين أمر من الأمور نضطر في ذلك ويلزمنا أن يكون في ذلك الشيء موجوداً ؟ من قبل أن ما ليس بموجود لا يمكن تحديده بمتملة عزائيل ؛ فإنه ليس قولنا فيه أنه حيوان مركّب من عتر واثيل حدّاً له لكنه شرح اسمه ، وذلك أن الحدود إنما تكون لذوات معينة . وإذا كان الأمر على هذا ، فإنه يلزمنا أن نعلم في الذات التي نحدّها أنها موجودة ، وأن الشيء موجود إنما يتبين بالبرهان . فقد تبين الحدّ بالبرهان .

وأرسطوطاليس يفرّق بين الوقوف على حدّ^(٤) ذات الشيء وبين تبين وجودها ، ويقول : لو كان يتضمن الوقوف على حدّ الشيء البيان على أنه موجود للزم^(٥) أن يعلم أمران مختلفان بعلم واحد معاً ، وهذا محال . ويظهر الفرق

(١) فيلزم (ب و ج) .

(٢) موجدأ بمحدود (ج) .

(٣) طريق (ج) .

(٥) يلزم (ب) .

(٤) ذات (ب و ج) .

بينهما أيضاً من قبل العلوم البرهانية ، فإنها تقتضِب اقتضاباً وتأخذ تسليماً وتقليداً . فأما أن الشيء موجوداً على التأثيرات^(١) اللازمة لموضوعها فيتبينه بياناً . وأيضاً فإن الحدّ لا يدلّ على أن الشيء موجود أو غير موجود . وذلك أن دلالتنا إنما هي على طبيعة الشيء بمنزلة دلالة حي ناطق ماثت على طبيعة الإنسان . فأما الإنسان موجود فإن البرهان يتولّى القيام به . سوى أن للإنسان أن يتشكك ويقول : إذا كان البيان على الحدّ لا يتضمن الإنسان^(٢) على أن الشيء موجود للمحدود ، يلزم من هذا أن لا يكون الحدّ مبيّناً عن ذات الشيء لكن تكون دلالة دلالة الاسم وهذا شنيع .

وأما الشناعة الأولى فهي كون الحدّ لما^(٣) ليس بموجود . والثاني يكون الكلام بأسره حدوداً لأن كل كلام مفهوم هو بالقوة إسم ما، أعني دعاء أو أمراً أو نهياً^(٤) أو استغفاراً . سوى أن البرهان لا يقوم على الأسماء لأنها دلالة على هذه^(٥) قولاً على الأقوال الشارحة أيضاً للأسماء لأنها مساوية للأسماء أيضاً بالقوة . فإن سلّم أن الحدّ يجري مجرى الإسم هو بتواطؤ ، وما يتواطؤ لا يقوم عليه برهان ، فيلزم من ذلك أن الحدّ لا يقوم عليه برهان . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام فيما هو بسبيله وهو مفسّح^(٦) ما مضى على طريق الإيجاز ، ويبين أن الحدّ لا يتبين بالبرهان . ويستخرج من ضمن ما مضى له أن الحدّ يمكن استخراجه من البرهان ، وأنه يتبين بقياس مطلق أعني جدلي ، ويقول مطلب^(٧)

-
- (١) التأثيرات (ب) .
 - (٢) البيان (ب وج) .
 - (٣) بما (ب) .
 - (٤) أو نهياً (- ب وج) .
 - (٥) عذا (ب وج) .
 - (٦) يتفصح (ج) .
 - (٧) مطلباً (ج) .

«ما هو» ، و «لَمْ هو» ، واحد بعينه . وذلك أنهما يلتزمان الأشياء التي منها أثبتت ذات الشيء والأسباب التي عنها كان وجودها .

والأسباب فلا يخلو أن تكون ذاتية أو عرضية . فإن كانت ذاتية لم يكن بتوسطها أن تقوم على الحدّ برهان وإلا حصلت في اقتضاب المطلوب . وإن كانت عرضية أمكن أن يتبين بتوسطها أن الحدّ للمحدود ، بمنزلة قولنا الحي الناطق المائت على كل ضحاك ، والضحاك على كل إنسان ، فالحي المائت على كل إنسان على أنه حدّ له . وأيضاً لما كان مطلب^(١) «ما هو» و «لَمْ هو» على ما مضى في صدر هذه المقالة يتقدّمها النظر في وجود الشيء . وبيّنا^(٢) أن الشيء موجود ليس يخلو أن يكون إما بالسبب الموجب لوجوده أو بعرض لازم له . فإن كان بوسط هو عرض لم يكن استخراج الحدّ منه ، وإن كان ذاتياً أمكن ذلك من قبل أن الوسط هو حدّ الشيء ، بمنزلة قولنا : الإنسان حي ناطق مائت/ وكل حي ناطق مائت موجود/ فالإنسان موجود . فمن هذا البرهان يمكن استخراج حدّ الإنسان . فأما إن كان بوسط عرضي ، بمنزلة قولنا الإنسان ماش/ وكل ماش موجود/ فالإنسان إذاً موجود ، لم يتمكن من استخراج الحدّ عن هذا القياس . فقد اتضح على أي وجه يقوم على الحدّ قياس ، وعلى أي وجه لا ، ومن أي المقاييس يُستخرج الحدّ وهو من البرهاني ومن أي لا وهو من المنطقي .

وأرسطوطاليس يأخذ من بعد ذلك في تعليمنا عن الطريق التي بها يستخرج حدّ كل محدود . ومن قبل يرسم الحدّ ويقسمه إلى المعاني التي ينقسم إليها ويقول : إن الحدّ هو قول مبني عن^(٣) ذات الشيء ومعناه ، أعني أنه دال على الأشياء التي منها تقوّمت طبيعة كل واحد من الأمور . وهو يقال على ضروب كثيرة .

(١) مطلباً (ج) .

(٢) وبيّنا (ج) .

(٣) غير (أ) .

الأول منها : القول الشارح الإسم أو الثابت عنه ، بمنزلة اعتياضنا عن اسم الجواهر بأنه لا في موضوع ، وعن الكلّي بأنه المحمول على موضوع ، ويقال على الأشياء التي منها أثبتت ذات الشيء وعلى البرهان المتغيّر في وضعه . فإن البرهان إذا غيّرت أوضاع حدوده اختلف منه حدّ ، بمنزلة قولنا الإنسان ناطق ماث/ والناطق الماث حيوان/ فالإنسان حيوان/ . فإن هذا البرهان إذا غيّرت أوضاع حدوده بأن يتبدى من الحيوان ويتلوه بالناطق الماث ، اختلف لك منه حدّ الإنسان ، ويقال على نتائج البرهان . وذلك أن البرهان قد ينتج حدّ المادة بتوسط حدّ الصورة ، بمنزلة قولنا: الإنسان ناطق/ وكل ناطق جسم/ فهو نفس حساس متحرّك بالإرادة . ويقال على مبادئ العلوم التي يفرضها أصحاب الصنائع ، بمنزلة حدّ النقطة والوحدة وما جرى مجراها . وههنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في هذا المعنى .

— ٤ —

[في العلل الأربع]

ولما ذكر أرسطوطاليس البرهان الذي هو سبب وجود الشيء وعلة الصور^(١) وكانت العلل أربعة وكلها يصلح أن يُجعل وسطاً في البراهين ، فهو يأخذ في تعديدها أو يزعم أنها أربعة : هيولى وصورة وفاعل وغاية .

أما الهيولى فيجعل وسطاً على هذه الصفة السبيل^(٢) ، بمنزلة ما يبيّن أن الزاوية التي في نصف الدائرة قائمة بوسط مساواتها لنصف قائمتين وهما الزاويتان اللتان فوق القاعدة . فإن الزاوية التي في نصف الدائرة مساوية لنصفي قائمتين لأنها مساوية للزاويتين اللتين فوق القاعدة . وإذا كانت مساوية لنصفي قائمتين فهي قائمة ، فالزاوية التي في نصف الدائرة قائمة والوسط كالمادة لأنه كالأجزاء التي

(١) وعليه الصورات (أ) .

(٢) على هذا السبيل (ب و ج) .

أثبتت منها ذات الشيء ، وذلك أن نصفي القائمتين إذا كان منها قائمة صار نصف القائمتين كالأجزاء لها ، وبمنزلة ما تبين أن أبداننا تفسد لأنها مركبة من أضداد .

وأما السبب الصوري ، كالحار والبارد والرطب واليابس ، فقد مضى منذ أول الكتاب إلى الآن مما في إعادة ذكر فائدة .

وأما السبب الفاعلي^(١) ، فبمنزلة ما تعطى العلة التي من أجلها صار العالم أخس الأشياء كلها ، فنقول : لأن الله تعالى صنعه وخلقه ، ولما صار الكون سرمداً من قبل أن حركة السماء سرمدية .

وأما السبب الغائي^(٢) فبمنزلة قولنا : لما يمشي زيد بعد العشا فيجب لكيما يصح . ولم الثب موجود ، فنقول : لكيما يحفظ الأثاث . ولم أحدث الله العالم فيقال : لأنه جواد . وقد تبين المطلوب الواحد بسببين بمنزلة الضوء في المصباح . وذلك أنه قد تبين هذا المطلوب بعلّة هيولانية وقد تبين بعلّة غائية . أما الهيولانية فللطاقة أجزائه ونفوذها في مسافة الدقاق . وأما الغائية فللكيما لا يتغير ، وتبين أن السماء حركتها دورية لأن جرمها لا خفيف ولا ثقيل بالله جلّ اسمه^(٣) . وتبين أن أسنان المقدم يقطع من قبل أن عاداتها دقيقة ولأن الطبيعة قبلتها ليقطع . وتبين أن صواب الرعد إما من قبل المادة فلأجل انطفاء النار في السحاب ، ومن قبل الغاية فلتهديد أهل الجحيم .

ولما كان أرسطوطاليس يسمي الهيولى من الاضطراب لأنها تتبع الصورة من الاضطراب ، فهو يقسم الضروري إلى الذي بالطبع وبحسب صورة الشيء أو الذي^(٤) بالقسر^(٥) . والهيولى هي بالطبع لأنها تتبع الصورة على أن فيها تهيو

(١) جملة : فبمنزلة العلة التي من أجلها حاربت الإثنينية الذين حاربهم... (ب) ؛ جملة غامضة المعالم في (ج) .
(٢) الفاعلي - مكررة - (ب) .
(٣) فتدخل اسمه (ب) .
(٤) وإلى الذي (ب و ج) .
(٥) تابعه (ب) .

لقبولها أو محبة لمقاومتها^(١) ومطبعة بها عورتها . والمطالب الصناعية صورة أوساطها كصورة أوسط المطالب الطبيعية ، إلا^(٢) ويمكن أن يكون للمطلوب والواحد فيها وسطان . فأما الأشياء التي تحدث بالاتفاق والبحث فلا برهان عليها ولا قياس . والطبيعة والصناعة كلاهما يتدنان ويقصدان غاية . فأما البخت والاتفاق فيكونان بغير قصد ، بمنزلة وجود الكبر والصدق . وعلّة الأشياء الكائنة في الزمان الماضي والتي هي موجودة والتي تستأنف مناسبة لها في أنها موجودة مثلها في الزمان ، بمنزلة علّة الكسوف الماضي والكسوف الموجود والكسوف المستأنف .

والعلّة والمعلول على ضربين : وذلك أن العلّة والمعلول إما أن ينعكس بعضهما على بعض أو لا ينعكس ، لكن متى كان الأخير كان الأول وليس متى كان الأول كان الأخير .

والقسم الثاني متعلّق بالأمور الكائنة الطبيعية والصناعية . وذلك أنه متى كان زيد لم يلزم وجود عمرو أبيه ، ومتى وجد عمرو لزم وجود زيد من الاضطراب . ومتى كان الأجر لم يلزم وجود البيت ، ومتى كان البيت لزم الأجر من الاضطراب . هذا هكذا سوى ذلك متعلّقاً بالزمان الحاضر أو الماضي أو المستأنف^(٣) .

وفي هذا الموضع شك صفته هذه الصفة : إن لم يكن وجود الأول يتبعه وجود الأخير لا محالة ، فما العلّة في اتصال الكون ؟ فيقول : إن اتصال الكون إنما صار من قبّل اتصال الزمان ، وإلا فالشيء الكائن ينقضي عند الفراغ من كونه ، وكان النقطة التي ينتهي عندها تجري مجرى نهاية الخط . فأما العلّة والمعلول المنعكس بعضها على بعض فإنهما تكونان في الأمور التي تجري دوراً .

(١) لمفارقتها (ب و ج) .

(٢) إلا - (ب و ج) .

(٣) المستقبل (ب و ج) .

وذاك أنه متى كان الغيم موجوداً يتبعه وجود الندى ، ومتى كان الندى موجوداً كان الغيم موجوداً^(١) ، ومتى كان الصيف موجوداً كان الخريف موجوداً ، ومتى كان الخريف موجوداً كان الصيف قد تقدّم .

وبالجملة فالأمور السرمدية متى كان الأول منها موجوداً كان الثاني موجوداً ، ومتى كان الثاني كان الأول . فأما الأشياء الكائنة فليست بهذه الصفة ؛ وذلك أن الثاني متى كان موجوداً فإن الأول يلزمه أن يكون ، وأما متى كان الأول موجوداً فليس يلزم من وجوده وجود الثاني . ومن الآن يبتدىء أرسطوطاليس ويعلمنا الوجه الذي به يفيد حدّ كل محدود . ولما كان الحدّ إما أن يكون لنوع أحسن أو لجنس متوسط ، أو كان الجنس العالي لا حدّ لهما ، فهو يبتدىء أولاً بتعليمنا كيف يستخرج حدّ نوع من الأنواع .

من قبل ذلك ينبغي لنا أن نعدّد الشروط التي بها يتم تصيّد الحدّ فنقول : إن هذه الشروط وهي خمسة :

الأول منها أن يكون كل جزء من أجزاء الحدّ أعمّ من المحدود .

والثاني أن تكون جملتها مساوية له^(٢) .

والثالث أن تكون محمولة عليه من طريق ما هو .

والرابع أن تكون ضرورية وكلّية ومعنى هذا أن تكون أولاً للموضوع .

والخامس أن تكون تحت جنسه لا خارجاً عنه .

وحّد نوع الأنواع على هذا الوجه ، وذاك بأن ينظر في سائر المحمولات التي تُحمل على أشخاصه ويستوفي فيها الشروط المتقدّمة ، فأوجد فيها . وتلك

(١) جملة : ومتى... موجوداً (- ج) .

(٢) متساوية (أ) .

الشروط توافقه ، حصل وأحمل وحمله هي الحد^(١) ، بمنزلة الثلاثة فإن هذه يلزمها الأولى على ضربه وهو أنه ليس مركباً من الأعداد ولا بعده عدداً والعدد والفرد . فالعدد يجري مجرى الجنس وهو للثلاثة وغيرها . والفرد يشارك فيه الثلاثة والخماسية مثلاً سوى أنها تنفصل به من الثانية . والأول على ضربه وإن كانت تشارك به الثانية فإنها تنفصل به من باقي العدد . وجملة هذه مساوية للثلاثية ، وذلك أنه إن لم يكن لهذا حدّ للثلاثية فليكن جنساً إنه ليس لشيء سواها ، فهو إذن حدّ لها .

- ٥ -

[في استخراج حدود الأجناس المتوسطة]

فأما استخراج حدود الأجناس المتوسطة فيجري على هذا الوجه . وذلك بأن نقسمها أولاً إلى أنواعها . ونتناول الأشياء التي تشترك فيها أنواعها مع الجنس الذي هو فيه ، فحملها يكون حدّاً للجنس المتوسط إن كانت مساوية له ، بمنزلة ما يقسم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق ؛ ويحدّهما جميعاً يشتركان في أنهما جسم ذو نفس حساس يتحرك بالإرادة ، فيضيف إلى ذلك الجوهر . ومن الجملة يقوم حدّ الجنس المتوسط .

- ٦ -

[في استخراج الحدّ عن طريق القسمة]

ومن بعد يأخذ أرسطوطاليس في تفصيل طريقته في استخراج الحدّ على طريقة فلاطن . وطريقته هي طريقة التركيب وطريقة فلاطن هي طريقة القسمة^(٢) ، ولا يفيدنا طريق استخراج الحدّ من القسمة . ويقول : إن الحدّ يتم استخراجه من

(١) حدّ (ج) .

(٢) جملة : وطريقته ... القسمة (- ب) .

القسمة بأن يعيد الإنسان إلى جنس الشيء المحدود فيقتضبه ثم يقسمه بفصلين جوهرين ، من ثم يقتضب أحدهما وهو الموجود للمحدود ويضيفه إلى الجنس ويحصل من الجميع جنساً قريباً . ويفعل ثانياً هكذا حتى ينتهي في القسمة إلى فصل الشيء الخاص به ، فيصنّفه إلى الجنس القريب ويجمع من الجميع حدّ المحدود . ونقض هذه الطريقة من قبل أن الحدّ لزم أن يقتضب فيها اقتضاباً . ومما ينبغي أن يُحدّر في هذه الطريقة أن يقدّم الأخص من الفصول على الأعم ، كتقديم الناطق على الحيوان ، فإنه إن قدّم اضطرب الحدّ وسقط منه ما من يكون تمامه .

وهنا يثير^(١) أرسطوطاليس شكاً على الحدّ ويحلّه . والشك بهذه الصفة : الحدّ مؤلّف من جنس وفصل ، والمحدود بفصله يتقرر^(٢) من جميع الموجودات . وإنما يُعلم أن هذا فصل له خاص به قد قرّره من جميع الموجودات إذا تصفّحت الموجودات وعلمت فصولها كلها . والعلم بفصول كل واحد من الأشياء يمكن علمه دون العلم بكل واحد من الأشياء . فإذا علمت فصول الأشياء كلها ولم يكن هذا الفصل بواحد منها وعلم أنه فضل له . وأرسطوطاليس يقول : ليس ذلك من الاضطرار ، ذاك أن الذي يروم علم فصل أمر من الأمور مقوّم له لا يلزمه العلم بفصول سائر الأمور وبخاصة العرضية ، لأن تلك لا تُحدّث آخر ولا تختلف فيه الأمور في نفس الجوهر ، وكلامه في الفصول التي تقوم وتُحدّث جوهرها آخر ؛ ولا يلزمه أيضاً علم فصول أشخاص النوع إذ كانت لا تختلف في نوعها . وإذا كان الأمر على هذا بطل القول بأن من أراد أن يعلم فصل أمر واحد من الاضطرار يحتاج أن يعلم سائر الفصول ، وهذه موجبة كلية . وإذا كانت كاذبة فنقيضها صادقة ، وهو أنه ليس من الاضطرار أن تُعلم سائر الفصول .

ومن بعد هذا يعرفنا على أي وجه يعرف فصل أمر ولا يحتاج إلى علم سائر

(١) ينشر (ب و ج) .

(٢) يُغرز (ب) .

فصول الأمور . فهو يقول : أما^(١) إذا قصدنا إلى تعلّم^(٢) فصل الإنسان المقوم له والقاسم بجنسه ، فينبغي أن يقسم الحيوان على طريق التقابل في أحد الفصلين بعد أن يُعلم فيه ضرورة ويؤلف من الجنس والفصل الذي حصلناه فيه . ويستغني بعد ذلك أن ينظر^(٣) في الفصل المقابل ويكفي أن نعلم أنه ليس هو فيه ، بمنزلة ما يتحصّله في الناطق وفي المائت من الاضطراب ، ويجمع حدّه وهو أنه حي ناطق مائت ويكون هذا مساوياً له . ويُستغنى عن أن يُنظر في تلك المقالة وفي فصولها إذ كنا قد ظفرنا بالشيء ويحدّه ، والشروط التي يبغي أن تُراعى عند استخراج الحدّ من القسمة :

أحدها : أن تكون الأشياء المأخوذة من القسمة محمولة على المحدود من طريق ما هو .

والثاني : أن تكون الفصول مرتّبة على واجباتها الأعم أو الأتم الأخص .

والثالث : أن يكون حدّ ما يوجد مساوية للمحدود .

ومن بعد هذا الحدّ ، يحذّرنا أرسطوطاليس من كون ما يقصد إلى تحديده اسماً مشتركاً ويقول : إن الحدّ يبغي أن يكون لذات معيّنة وطبيعة واحدة . وسبب تنبيهه هو أنه لما كان الحدّ إنما يكون اسماً مشتركاً ويظن أنه يدلّ على طبيعة واحدة ، وهو يدلّ على طبائع كثيرة ما يبتتها هذه القسمة . وهو يفيدنا القانون في اعتبار ذلك ويقول : يبغي أن يقصد إلى أشخاص تلك الطبيعة قطعة قطعة ، فإن وجدنا ذلك المعنى واحداً فيها علمنا فيها أنها طبيعة واحدة . وإن لم يكن الأمر على هذا علمنا أنه اسم مشترك فكففتنا عن تحديده ، إذ كان الحدّ إنما يكون لذات معيّنة لا لإسم . والحدّ يكون لطبيعة كلّية لا لشخصية إذ كان الشخص لا يقدّم عليه برهان على ما تقدّم .

وأرسطوطاليس بعد هذا يفيدنا للقسمة منفعة أخرى والتحليل أيضاً ويقول :

(١) إنّنا (ب) .

(٢) العلم (أ) .

(٣) عن أن ينظر (ل) .

إنهما نافعان في الإجابة عند السؤال بلم . وذلك أن الإنسان إذا كان خبيراً بطريق القسمة والتحليل ، حلل الموضوع وقسم المحمول فوجد الشيء الذي وهو وسط ، وعليه فأجاب عند السؤال بلم . وذلك أنه إذا سئل لم الإنسان حساس ، قسم الحساس إلى الحيوان وجعل الحيوان وسطاً فأجاب فيه بلم . وإذا سئل لم الإنسان مائت ، حلل الإنسان إلى الاسطقسات الأربعة وقال لأنه مركب من أضداد . وبمثلة القول لم صار الديك منفرج الجناح ، فيقال في جواب ذلك لأنه طائر . ولم الشوط لازم لها فيقال لأنها سمكة . فإذا كنا خبيرين بطريقي القسمة والتحليل ، توصلنا بهما إلى الاقتدار على الإجابة بلم ولو فيه العلة أبداً . والبراهين تكون واحدة بأعيانها متى كان الوسط فيها واحداً : إما في الجنس ، وإما في النوع ، وإما في النسبة . أما في الجنس فبمثلة الانعكاس الذي يكون سبباً في حدوث الصدا أو في حدوث القوس ، فإن الأول يحدث بانعكاس الهواء والثاني بانعكاس البصر . وأما في النوع فبمثلة انتقال الهواء كما يرى فلاطن ، فإنه يجعل انتقال الهواء علة في جذب المغناطيس والكهرباء . والعلة والمعلول ينعكس بعضها على بعض بمثلة قيام الأرض في الوسط في كسوف القمر . وكسوف القمر على قيام الأرض في الوسط ، وكل واحد منهما يتبين من كل واحد منهما . سوى أن البرهان هو الذي يكون الوسط فيه العلة . فأما الذي الوسط فيه المعلول فهو قياس لا برهان . والبرهان لا يمكن أن يكون فيه أكثر من وسط واحد ، لأن الوسط فيه علة وعلة الشيء واحدة .

وهنا يقطع أرسطوطاليس الكلام في القياس والبرهان ويشرع في تعليمنا عن مبادئ البرهان وهي المقدمات غير ذوات الأوساط . وكيف يحصلها العقل ، وأي القوة يستنبطها وهل القوة المستنبطة لها هي في الإنسان منذ أول مرة أم يحدث فيه بعد وجوده . فيقول : إن هذه المقدمات ليست حاصلة منذ أول وهلة ، فإن العقل الإنساني ليس فيه صورة منذ أول أمره بل يحدث فيه عند الترعرع ، فإن العقل الإنساني يحصل له عند الترعرع وزوال الكدورات قوة كقوة الإيثار يحصل ما يحصل ويعقل ما يعقل . والحس فقد يشرك فيه الإنسان

بأقي الحيوانات . والحيوان الذي يحسّ منه ما يثبت في تحليله ما يدركه الحسّ ومنه ما لا يثبت فيه . والعقل لا يوجد لسوى الإنسان حسب ، وفعله تحصيل الصور العامة . وتحصيلها من الأمور الطبيعية وانطباعها بها ، وهذا يتأتى له على هذه السبيل إذا أدرك الحسّ الشخصيات أوصلها إلى العقل وكرّرها عليه ، وإذا تكرّرت عليه حلّلها وحصل منها الصور العامة وفعل فيها فعله وهو أن يحصل لها معنى العموم . ومن هذه تؤلّف المقدمات الأولى .

فمن هذا يتبيّن أن مبادئ البرهان لا تتبيّن بالبرهان ، وأن المستنبط لها هو العقل ، وأنها ليست منذ أول وهلة لكنها تحصل عند الترعّع وزوال الكدورات . وبفراغنا من ذلك نكون قد أتينا على مطلبنا وفرغنا مما كنا وعدنا به .

تمت الكتاب المعروف بالبرهان^(١) .

(١) جملة ناقصة (ب) ؛ أضيف في (ب) : وكتبه بيمناه... المعلم مرتضى الشريف المدعو «فرانسك» (؟) حين إقامته في عاصمة القسطنطينية بغية إكمال التحصيل والله الموفق . وهو أدى السبيل في التاسع من ربيع المولود عام ألف وثلاثمائة وتسع وعشرين من الهجرة... (+ كلام بالفارسية) أضيف في (ج) : تمت الكتب المنطقية والحمد لله رب العالمين .

الفهارس العامة

فهرس المصطلحات

فهرس الموضوعات

« این صفحه در نسخه اصلی کتاب سفید است »

فهرس المصطلحات

- أ -

- الاختلاط : ١٦٥ .
- الإرادة : ٢٧٦ .
- الاستثناء : ١٦٧ / ١٧٤ / ١٧٩ / ١٨١ .
- الاستحالة : ٣٨ .
- استخراج المقدمات : ١٠٥ .
- الاستقامة : ٢٢٨ / ٢٢٩ .
- الاستقراء : ٦٣ / ١٠٧ / ١١٠ / ١٨٦ / ١٩٦ / ١٩٧ / ٢١٦ / ٢٧٠ / ٢٧٣ .
- الاستنباط : ٩٦ .
- الاسطقسات الأربع : ١٠٣ / ٢٦٦ / ٢٨٣ .
- الاسكس : ٩٨ .
- الاسم : ٣٠ / ٣١ / ٣٣ / ٣٤ / ١١١ .
- الاسم غير المحصل : ٣٢ .
- الاسم المحصل : ٣١ / ٣٢ .
- الاسم المحقق : ٣٢ .
- الاسم المطلق : ٣٢ .

- الاسم الموضوع المستقيم : ٣٢ .
- الاسوار : ٤٢ .
- الاشتراكات : ٦٢ .
- الأشكال : ١٢٧ .
- أشكال القياس : ١٢٨ .
- الأصل : ٢٢٢ / ٢٤١ / ٢٤٢ .
- الإضافة : ٣٨ .
- الأضداد : ٤١ / ١٣٠ .
- الاعراض : ١٧٦ / ٢٣٤ / ٢٣٥ / ٢٥٨ / ٢٦٤ .
- الاعراض بالفعل : ١١٣ .
- الافتراض : ١١٤ .
- الاقتران : ١١٩ / ١٢٠ / ١٢١ / ١٣٢ / ١٣٣ / ١٣٦ / ١٣٩ .
- الاقتران القياسي : ١٢٠ / ١٣٤ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٥٧ / ١٨٢ .
- الاقتران غير القياسي : ١٢٠ .
- الاقترانات : ١٢٦ / ١٣٥ / ١٤٨ .
- الاقترانات القياسية : ١٠٩ / ١١٠ / ١٢٩ / ١٣١ / ١٦٠ / ١٦٣ / ١٦٥ .
- الاقترانات غير القياسية : ١٠٩ / ١٣٠ / ١٣٣ / ١٣٨ / ١٤٠ .
- الاقترانات الكلية : ١٣٥ .
- الألفاظ : ٢٩ .
- الألفاظ البسيطة : ٣٣ / ١٠٣ .
- الأمر : ٢٦ / ١٠٩ .
- الإمساك : ١٠٣ .
- الإنحناء : ٢٢٨ / ٢٢٩ .
- الإنية : ١٤٩ .

الإيجاب

: ٣٣ / ٣٥ / ٣٦ / ٣٧ / ١٠٩ / ١٢١ / ١٤٢
/ ١٢٩ / ١٧٦ / ٢٢٢ / ٢٤٣ / ٢٥٠ / ٢٥١ / ٢٦٠
. ٢٦٩ / ٢٦٦

الإيجاب الكلي

: ١٠٩ / ١٢٩ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٠ / ١٨٧ / ٢٥٠
. ٢٦٩ / ٢٦٠ / ٢٥١

— ب —

البارد

: ٢٧٧ / ٢٤١

بارميناس

: ٢٣

البرهان

: ٢٥ / ٢٦ / ٢٨ / ٣٥ / ٩٨ / ٩٩ / ١٠٠ / ١٠١
/ ١٠٢ / ١٠٣ / ١٠٦ / ١٠٩ / ١٧٥ / ٢١٥ / ٢١٦
/ ٢١٨ / ٢١٩ / ٢٢٠ / ٢٢١ / ٢٢٣ / ٢٢٤ / ٢٢٥
/ ٢٢٦ / ٢٢٨ / ٢٢٩ / ٢٣١ / ٢٣٣ / ٢٣٤ / ٢٣٥
/ ٢٣٦ / ٢٣٧ / ٢٣٨ / ٢٣٩ / ٢٤٠ / ٢٤١ / ٢٤٢
/ ٢٤٣ / ٢٤٦ / ٢٤٧ / ٢٤٨ / ٢٤٩ / ٢٥٠ / ٢٥١
/ ٢٥٦ / ٢٥٧ / ٢٥٨ / ٢٥٩ / ٢٦٠ / ٢٦١ / ٢٦٢
/ ٢٦٣ / ٢٦٤ / ٢٦٥ / ٢٦٦ / ٢٦٩ / ٢٧٠ / ٢٧١
/ ٢٧٣ / ٢٧٤ / ٢٧٦ / ٢٨٣ / ٢٨٤

- برهان الخلف

: ١١١ / ١١٢ / ١٤٢ / ١٥٤ / ١٥٥ / ١٥٦ / ١٨٦
. ١٩٠ / ١٩١ / ١٩٣

- برهان الدور

: ١٨٩ / ١٨٦

- البسيط

: ٢٥٢

- البسيطة

: ٥٩ / ٢٦٨

— ت —

- التحليل

: ٢٨٣

| | |
|-------------------------------|------------------|
| ١٠٠ . | - التحليلات |
| ٧٨ / ٧٥ / ٤٧ . | - التضاد |
| ٤٧ . | - تقابل المقدمات |
| ٧٣ . | - التلازم |
| ٦٦ / ٦٥ / ٥١ / ٤٨ / ٤٧ / ٤١ . | - التناقض |
| ٣٤ / ٣٣ / ٣٠ / ٢٩ . | - التواطؤ |

- ج -

| | |
|--|------------|
| ٢٤٧ / ٢٤٥ / ٢٤٤ / ١١٤ / ٩٩ . | - الجدل |
| ٦١ . | - الجزئيات |
| ١٠٥ / ٥٥ / ٥١ / ٥٠ / ٤٩ / ٤٨ / ٤٤ / ٣٨ . | - الجزئية |
| ١٢٩ / ١١٣ / ١٠٧ . | |
| ١٦٦ . | - الجزم |
| ٢٨٠ / ٢٧٩ / ٢١٥ / ٣٤ / ٣٣ / ٣٠ / ٢٦ / ٢٥ . | - الجنس |
| ٢٨٣ / ٢٨٢ / ٢٨١ . | |
| ١٤٨ / ١٢٨ / ٧١ / ٦٩ / ٦٧ / ٣٩ / ٣٨ / ٣٢ . | - الجهة |
| ١٧٦ / ١٧٤ / ١٦٩ / ١٦٨ / ١٣٤ / ١٣٣ / ٧٩ . | - الجوهر |
| ٢٨٠ / ٢٥٥ / ٢٥٤ / ٢٥٣ / ٢٥٢ / ١٨٣ . | |
| ٢٨١ . | |

- ح -

| | |
|---|---------|
| ٢٧٧ / ٢٤١ . | - الحار |
| ١٧٥ / ١٦٩ / ١٤٧ / ١١١ / ١٠٨ / ١٠٧ / ١٠٦ . | - الحد |
| ٢٢٧ / ٢٢٣ / ٢٢٢ / ٢١٩ / ٢١٦ / ١٨٠ / ١٧٩ . | |
| ٢٧٠ / ٢٦٩ / ٢٦٨ / ٢٥٠ / ٢٤٢ / ٢٤١ / ٢٣٧ . | |
| ٢٨٠ / ٢٧٩ / ٢٧٥ / ٢٧٤ / ٢٧٣ / ٢٧٢ / ٢٧١ . | |
| ٢٨٢ / ٢٨١ . | |

| | |
|---------------|---|
| الحد الأعظم | : ١٢٤ . |
| الحد الأوسط | : ١٠٠ / ١٠٥ / ١٢٤ / ١٢٧ / ١٦٦ / ١٦٨ / ١٧١ / ١٧٢ / ١٧٤ / ١٧٥ / ١٧٨ / ١٧٩ / ١٩٤ / ١٩٦ . |
| | : ٢٣٤ / ٢٣٥ / ٢٥٣ . |
| حد المقدمة | : ١٠٦ . |
| الحدود | : ٩٦ / ١٣٣ / ١٣٤ / ١٣٥ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٠ / ١٤٥ / ١٤٧ / ١٦٩ / ١٧٨ / ١٨٩ / ٢٢٤ . |
| حدود القياس | : ١٩٥ . |
| حدود المقدمات | : ١٩٥ . |
| حرف السلب | : ٤٣ / ٦٢ / ٦٩ . |
| الحس | : ٢١٦ / ٢١٧ / ٢٥٦ / ٢٦٥ / ٢٨٤ . |
| الحكم | : ٧٩ / ٤٨ . |
| الحكمة | : ٢٤٣ / ٢٤٤ . |

- خ -

| | |
|--------------|---|
| الخارجة | : ٣٢ . |
| الخاص | : ٧٢ / ٧٤ . |
| الخصوص | : ١٨٣ . |
| الخطابة | : ٤٧ . |
| الخط المحسوس | : ٢٤٢ . |
| الخلاف | : ١٤٨ . |
| الخلف | : ١٣٢ / ١٤٢ / ١٥٣ / ١٥٤ / ١٥٧ / ١٦٢ / ١٦٤ / ١٦٦ / ١٧٤ / ٢١٨ / ٢٢٥ / ٢٦٠ . |
| الخواص | : ١٧٥ . |

— د —

- الداعي : ١٠٩ .
- الدلالة : ٢٨ .

— ذ —

- الذات : ٣٢ / ٣٢ .
- ذات سور : ٦٨ .
- ذوات الأسوار : ٦٧ / ٦٢ .
- ذوات الجهة : ٦٧ / ٧٠ / ٧١ .

— ر —

- الرباط : ٣٢ .
- الرسم : ١٨٩ .
- الرطب : ٢٧٧ .

— ز —

- الزوج : ٢٢٩ .

— س —

- السائل : ١٠٩ / ٢٦ .
- السالب : ٢٦٣ / ٤٣ / ٤١ .
- السالبة : ٣٧ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٧ / ٥٨ / ٦٢ / ٦٤ / ٧٢ / ٧٥ / ٧٨ / ٧٩ / ١١٣ / ١٣١ / ١٣٣ / ١٣٥ / ١٣٦ / ١٣٧ / ١٣٨ / ١٤٠ / ١٤١ / ١٤٨ .

١٥٠ / ١٥٣ / ١٥٤ / ١٥٥ / ١٦٢ / ١٦٣ / ١٨٣
 ١٨٤ / ١٨٥ / ٢٢٤ / ٢٥١ / ٢٥٤ / ٢٦٣ .

- السالبة البسيطة : ٥٩ / ٦١ .

٦١ / ١٠٧ / ١١٦ / ١١٧ / ١١٨ / ١٢٢ / ١٢٣ : - السالبة الجزئية

١٣٢ / ١٣٤ / ١٣٧ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤١ / ١٤٣

١٤٥ / ١٤٦ / ١٤٧ / ١٥١ / ١٦١ / ١٦٥ / ١٨٢

. ١٨٧

- السالبة الجزئية الوجودية : ١٤٤ / ١٤٥ .

- السالبة الضرورية : ١١٧ / ١١٨ .

٦١ / ١٠٥ / ١١٤ / ١١٥ / ١١٦ / ١١٧ / ١١٨ : - السالبة الكلية

١٢٢ / ١٢٣ / ١٣٠ / ١٣٢ / ١٣٩ / ١٤٢ / ١٤٣

١٤٤ / ١٥٢ / ١٥٦ / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٥٩ / ١٦٠

. ١٩٨ / ١٧٣ / ١٦٤

- السالبة الكلية الوجودية : ١٤٤ / ١٤٥ .

- السالبة المعدولة : ٥٩ / ٦٠ / ٦١ .

- السالبة الوجودية : ١١٧ .

٣٣ / ٣٤ / ٣٥ / ٣٧ / ٣٩ / ٤٣ / ٦٩ / ٧١ : - السلب

١٠٩ / ١٢١ / ٢٢٢ / ٢٤٣ / ٢٥١ / ٢٦٠

. ٢٦٦

- السلب الكلي : ١٠٩ / ١١٩ / ١٤٠ / ١٨٧ .

- السماء : ١٨٢ .

٣٨ / ٣٩ / ٤٠ / ٤٣ / ٤٥ / ٤٧ / ٥٧ / ٥٨ / ٦٢ : - السور

. ٧١ / ٦٩ / ٦٨

- السور الجزئي : ٣٩ / ٤١ / ٥٧ / ٦٧ .

- السور الكلي : ٣٩ / ٤١ / ٥٧ / ٦٧ .

- ش -

| | |
|--------------------------------------|------------|
| . ٦٢ / ٤٨ / ٤٣ : | - الشخصيات |
| ٢٦١ / ٢٥٦ / ٧٠ / ٥٨ / ٥٥ / ٥١ / ٤٤ : | - الشخصية |
| . ١٦٦ : | - الشرط |
| . ٥١ : | - الشك |
| . ١٠٠ : | - الشكل |

- ص -

| | |
|--|---------------------|
| / ٤٨ / ٤٧ / ٤٤ / ٤٢ / ٣٧ / ٣٥ / ٢٩ / ٢٦ / ٢٥ : | - الصدق |
| / ٦٤ / ٦٠ / ٥٥ / ٥٤ / ٥٣ / ٥٢ / ٥١ / ٥٠ / ٤٩ | |
| . ١٨٨ / ١٨٤ / ١٤٩ / ١٤٨ / ٧٧ / ٧٦ / ٧٥ | |
| . ٢٧٨ / ٢٤٠ / ١٠٠ / ٩٩ / ٩٨ / ٣٥ : | - الصناعة |
| . ١٠٦ : | - الصناعة البرهانية |
| . ٦٤ : | - صناعة المنطق |
| . ١٠٢ / ٢٥ : | - الصناعة المنطقية |
| / ٢٣٥ / ٢٣٤ / ٢٢٥ / ٧٧ / ٣٠ / ٢٩ / ٢٨ : | - الصورة |
| / ٢٧٠ / ٢٥٥ / ٢٤٦ / ٢٤٤ / ٢٣٩ / ٢٣٨ / ٢٣٧ | |
| . ٢٧٧ / ٢٧٦ | |
| / ١٦٦ / ١٤٩ / ١٤٨ / ١٤٢ / ١٢٩ / ١١٩ / ١٠٥ : | - صورة القياس |
| . ١٨٠ / ١٧٧ / ١٧١ | |

- ض -

| | |
|---|-----------|
| . ٧٩ / ٧٧ / ٧٦ : | - الضد |
| / ٧٣ / ٧٢ / ٦٩ / ٥٤ / ٥٣ / ٤٦ / ٤٥ / ٤٠ : | - الضروري |

. ١٦٥ / ١٦٠ / ١٥٩ / ١٥٥ / ١١٢

. ١٧٠ / ٤١ :

- الضرورية

- ط -

. ٣٤ / ٣٠ / ٢٩ :

- الطبع

- ظ -

. ٢٦٦ :

- الظن

- ع -

. ٦٨ :

- العادة للسور

. ١٨٢ :

- العالم

. ٧٤ / ٧٢ :

- العام

. ١٨٥ / ١٨٤ / ١٨٢ / ١٧٩ / ١١٢ / ٢٣ :

- العبارة

. ٢٨٠ / ٢٣٩ / ١٦٩ :

- العدد

. ٥٢ :

- العدم

. ٢٤٧ / ٢٣٥ / ١٨٨ / ٥٨ / ٣٧ / ٣٦ :

- العرض

/ ٢١٧ / ٢١٦ / ١٧٤ / ١٧١ / ١١١ / ١٠٦ / ٩٦ :

- العقل

/ ٢٥٧ / ٢٥٦ / ٢٤١ / ٢٣٥ / ٢٢٤ / ٢٢٢ / ٢١٩

/ ٢٨٣ / ٢٧١ / ٢٦٩ / ٢٦٥ / ٢٦٢ / ٢٥٨

. ٢٨٤

. ١٥٤ / ١١٦ / ١١٤ / ١١٣ :

- العكس

. ١٤٨ :

- عكس الممكن الخاص

. ١٤٨ :

- عكس الممكن المطلق

. ١٩٨ / ١٨٦ :

- العلامة

| | |
|---|--------------------|
| ٢١٩ / ٢٢١ / ٢٢٦ / ٢٣٤ / ٢٣٩ / ٢٥٠ / ٢٦٢ : | - العلة |
| . ٢٨٣ / ٢٧٨ / ٢٦٩ | |
| . ٢٤٩ / ٢٣٩ : | - العلم الأعلى |
| . ٢٤٩ : | - العلم الإلهي |
| . ٢٥٢ / ٢٥١ / ٢٥٠ / ١٠٦ : | - العلم البرهاني |
| . ٢٤١ : | - العلم المتعارف |
| . ١٢٧ : | - العلوم البرهانية |
| . ١٨٣ / ١٦٧ : | - العموم |
| . ٧٩ / ٧٨ / ٧٧ / ٧٦ : | - العناد |

- غ -

| | |
|---|---------------|
| . ٢٧٦ / ١٠٣ : | - الغاية |
| . ٢١٥ / ٩٣ / ٧٥ / ٢٥ : | - الغرض |
| . ٦٨ / ٦٢ / ٦١ / ٥٨ / ٥٦ / ٥٥ / ٤٠ / ٣١ : | - غير المحصل |
| . ٦٤ / ٣٣ : | - غير المحصلة |

- ف -

| | |
|---|-------------------|
| . ٢٧٦ / ٢١٢ : | - الفاعل |
| . ٢٨٠ / ٢٢٩ : | - الفرد |
| . ٢١٥ : | - الفصل |
| . ١٩٢ / ١١٣ / ٦٩ / ٦٦ / ٦٥ / ٥٥ / ٣٨ / ٣٢ : | - الفعل |
| . ٢١٢ | |
| . ١٠٣ / ١٠٢ : | - الفلسفة |
| . ١٠٣ : | - الفلسفة العملية |

- ق -

- قانون الازدواج

: ١٢١ .

- القسمة

: ٢٨٣ / ٢٨٢ .

- القوة

: ٣٨ / ٦٥ / ٦٦ / ٦٩ / ٧٤ / ٩٦ / ١٩٢ .

- قوة الحس

: ٢٥٥ / ٢٦٦ .

- قوة العقل

: ٢٥٥ .

- القول

: ٢٦ / ٢٧ / ٣٠ / ٣٢ / ٣٣ / ١١٦ .

- القول الجازم

: ٢٥ / ٢٦ / ٣٥ .

- القول الحالف

: ٢٧ .

- القول الشرطي

: ٢٧ .

- القول المتشكك

: ٢٧ .

- القول المتعجب

: ٢٧ .

- القول المطلق

: ٣٤ / ٣٥ .

- القول الواضع

: ٢٧ .

- القياس

: ٢٥ / ٢٨ / ٤٤ / ٤٦ / ٤٩ / ٩٣ / ٩٤ / ٩٥ / ٩٦ .

٩٨ / ١٠٥ / ١٠٨ / ١٠٩ / ١١٠ / ١١١ / ١١٣ .

١١٤ / ١٢٠ / ١٢٤ / ١٢٨ / ١٣٧ / ١٤٩ / ١٥٣ .

١٦٥ / ١٦٦ / ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٤ .

١٧٥ / ١٧٦ / ١٧٧ / ١٧٨ / ١٧٩ / ١٨٠ / ١٨١ .

١٨٦ / ١٨٧ / ١٨٩ / ١٩١ / ١٩٢ / ١٩٣ / ١٩٤ .

١٩٦ / ١٩٧ / ٢١٦ / ٢١٩ / ٢٢٠ / ٢٢٧ / ٢٣٣ .

٢٤٥ / ٢٤٦ / ٢٥٥ / ٢٥٨ / ٢٥٩ / ٢٦٠ / ٢٦٢ .

: ٢٦٥ / ٢٦٩ / ٢٧٠ / ٢٧١ / ٢٧٥ .

- قياس الإضمار

: ١٨٦ .

- القياس البسيط

: ١٢٨ .

- القياس الجزمي

: ١٦٦ .

- القياس الحملي : ٩٥ .
- القياس الشرطي : ٢٧٣ / ٩٤ .
- القياس غير الكامل : ١١١ / ١٠٦ / ١٠٥ .
- قياس الفراسة : ١٩٩ / ١٨٦ .
- القياس الكامل : ١١١ / ١٠٦ / ١٠٥ .
- القياس المستقيم : ١٢٨ .
- القياس المطلق : ٢٥ / ٩٣ / ١٠٦ / ١١٢ / ١١٨ / ١١٩ / ٢١٥ .
- القياس الوجودي : ١٤٢ .

- ك -

- الكذب : ٢٥ / ٢٦ / ٢٩ / ٣٥ / ٣٧ / ٤٢ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ .
- ٥١ / ٥٢ / ٥٣ / ٥٤ / ٥٥ / ٦٠ / ٦٤ / ٧٥ / ٧٦ .
- ٧٧ / ١٨٤ / ١٨٨ / ١٩١ .
- الكسوف الماضي : ٢٧٨ .
- الكسوف المستأنف : ٢٧٨ .
- الكسوف الموجود : ٢٧٨ .
- الكلام : ٣٩ / ٤٣ / ٦٨ / ٦٩ / ١١٩ .
- الكلمة : ٣٠ / ٣٢ / ٣٤ .
- الكلّي : ٤٧ / ١٢١ / ١٣٣ / ٢١٧ / ٢٢٩ / ٢٣١ / ٢٣٢ .
- ٢٣٧ / ٢٤٩ / ٢٥٠ / ٢٦٠ / ٢٦١ / ٢٦٢ / ٢٦٥ .
- ٢٦٦ / ٢٧٦ .
- الكليات : ٤٣ / ٤٨ / ٥٥ / ٦١ / ١٢٣ / ١٣٨ .
- الكلية : ٣٨ / ٣٩ / ٤٢ / ٤٤ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٥ .
- ٩٦ / ١٠٥ / ١٠٧ / ١٢٤ / ١٣٦ / ٢١٧ / ٢٢٦ .
- الكم : ٧٩ / ٤٩ .
- الكيف : ١٨٣ / ٤٩ .

- ل -

- اللازم : ٧٩ .
- اللزوم : ٧٢ .
- اللمس : ١٠٣ .

- م -

- المادة : ٢٥ / ٦٨ / ١١٥ / ١٤٢ / ٢٧٦ .
- المادة الضرورية : ٥١ / ٥٢ / ٥٨ / ٧٤ / ١٤٢ .
- المادة الممتنعة : ٥١ / ٧٤ / ١٣٩ .
- المادة الممكنة : ٥١ / ٥٢ / ٥٥ / ٦١ / ٦٣ / ٧٤ / ١١٣ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٨ / ١٤٩ .
- المادة الوجودية : ١٢٩ .
- الماهية : ٦٥ .
- المتضرع : ٢٦ .
- المتناقضات : ٥٢ .
- المثال : ١١٠ / ١١٤ / ١٨٦ / ١٩٧ / ٢١٦ .
- المحتمل : ٧٢ .
- المحرك : ٢١٢ .
- المحصل : ٣١ / ٤٠ / ٤٤ / ٦٢ / ٦٧ .
- المحصلة : ٣٣ / ٥٦ / ٦٤ / ١٤٩ / ١٩٩ .
- المحمول : ٢٦ / ٣٣ / ٣٥ / ٣٦ / ٣٧ / ٣٨ / ٣٩ / ٤٠ / ٤٣ / ٤٤ / ٤٥ / ٤٧ / ٥٠ / ٥٦ / ٥٨ / ٦٣ / ٦٤ / ٦٦ / ٦٧ / ٦٨ / ٦٩ / ٧٠ / ٧٥ / ٧٦ / ٧٨ / ١٠٧ / ١٠٨ / ١١٠ / ١١١ / ١١٢ / ١١٣ / ١١٦ / ١١٨ / ١٢١ / ١٢٧ / ١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٦ / ١٩١ / ١٩٥ / ١٩٨ / ٢١٦ / ٢١٧ / ٢٢٠ / ٢٢٦ / ٢٢٧ / ٢٢٩ .

/٢٤٠ /٢٣٦ /٢٣٥ /٢٣٤ /٢٣٢ /٢٣١ /٢٣٠
 /٢٦٩ /٢٦٠ /٢٥٧ /٢٥٢ /٢٤٥ /٢٤٣ /٢٤١
 . ٢٨٣ /٢٧٦

- المحمولات : ٦٨ / ١٠٠ / ٢٢٨ / ٢٢٩ / ٢٣١ .

- المحمولات العرضية : ٦٦ .

- المحمولات المفردة : ٦٦ .

- المخفوض : ٣٢ .

- المركب : ٢٥٢ .

- المساواة : ١٦٧ .

- المستقيم : ٣٢ .

- المشبهة القياسية : ١٤١ .

- المشتركة : ٣٢ .

- المصادرة : ٢٢٢ / ٢٤١ / ٢٤٢ .

- المعاندة : ٧٥ .

- المعدولة : ٥٩ / ٧٢ .

- المعقول المجرد : ٢٤٢ .

- المقابلة : ١٧٦ .

- المقاييس الضرورية : ١٤٢ .

- المقاييس الكلية : ١٤٣ .

- المقاييس الوجودية : ١٤٢ .

- المقدمات : ٢٥ / ٣٤ / ٣٩ / ٤٠ / ٤١ / ٤٤ / ٤٦ / ٤٩ / ٥٧

/٦٢ / ٦٧ / ٧٠ / ٧١ / ٧٣ / ١٠٠ / ١٠٢ / ١١٠

/١١٢ / ١١٤ / ١٢١ / ١٢٦ / ١٢٨ / ١٥٢ / ١٦٣

/١٦٥ / ١٦٦ / ١٦٩ / ١٧٠ / ١٧١ / ١٧٤ / ١٧٥

/١٧٨ / ١٨٣ / ١٨٥ / ١٨٦ / ١٨٨ / ١٩٢ / ١٩٥

/١٩٦ / ٢١٦ / ٢٢٠ / ٢٢١ / ٢٢٣ / ٢٢٤ / ٢٢٥

/٢٤٥ /٢٤٣ /٢٤١ /٢٤٠ /٢٣٩ /٢٣٦ /٢٣٣

/٢٦٥ /٢٥٩ /٢٥٦ /٢٥٤ /٢٥٢ /٢٥١ /٢٤٨

. ٢٨٤ /٢٨٣ /٢٧٠

. ١١٤ : - المقدمات الجزئية

. ٥٥ : - المقدمات الشخصية

. ١٤٢ : - المقدمات الضرورية

. ١٤٣ : - المقدمات القياسية

. ١٥٣ /١١٣ : - المقدمات الكلية

. ١٤٣ : - المقدمات المختلطة

. ١١٧ : - المقدمات الممكنة

. ١٤٢ /١١٦ : - المقدمات الوجودية

/١٢٦ /١٠٨ /١٠٧ /١٠٦ /١٠٥ /٩٣ /٤٥ : - المقدمة

/١٦٦ /١٦٥ /١٥٣ /١٥٢ /١٣٧ /١٣٢ /١٣٠

/١٩٣ /١٩٠ /١٨٩ /١٨٦ /١٨٣ /١٧٧ /١٦٨

/٢٥٣ /٢٥٢ /٢٢٣ /٢٢٢ /٢٢١ /١٩٩

. ٢٥٩

. ٢٢٢ /٢١٥ /٢٥ : - المقدمة البرهانية

. ٥٥ : - المقدمة البيانية

. ٢٤٦ /١٩٤ /١٤١ /١٠٧ : - المقدمة الجزئية

. ٢٦ : - المقدمة الحملية

. ٥٦ : - المقدمة الشخصية

. ٢٦ : - المقدمة الشرطية

/١٩٦ /١٩٤ /١٧٨ /١٦٨ /١٦٦ /١٠٩ /١٠٧ : - المقدمة الكلية

. ٢٦٢ /١٩٧

. ١١٢ : - المقدمة الممكنة

| | |
|--|--------------------|
| ١٠٧ / ١٣٥ / ١٤١ . | - المقدمة المهمة |
| ١١٢ / ١١٣ . | - المقدمة الوجودية |
| ٢٥ . | - المقولات |
| ٦١ . | - الملازمة |
| ٤٠ / ٤٥ / ٤٦ / ٥٢ / ٦٩ / ٧٢ . | - الممتنع |
| ١١٢ / ٤٢ . | - الممتعة |
| ٤٠ / ٤٥ / ٤٦ / ٥٣ / ٦٩ / ٧٢ / ٧٣ / ٧٤ / ٩٥ / ٩٦ / ١١٢ / ١٤٨ / ١٤٩ / ١٥١ / ١٥٣ / ١٥٥ / ١٥٨ / ١٥٩ / ١٦٠ / ١٦٢ / ١٦٣ / ١٦٤ . | - الممكن |
| ١٦٥ . | |
| ٤٢ / ٥٠ / ١٥٣ . | - الممكنة |
| ٢٦ / ١٠٩ . | - المنادي |
| ٧١ / ٢٥٠ . | - المناسبة |
| ٣٢ . | - المنصوب |
| ٩٨ / ١٠٢ / ١١٣ / ١٧٠ . | - المنطق |
| ٢٨ / ٧٥ / ٩٧ / ٢١٥ . | - المنفعة |
| ٤٢ / ٤٣ / ٦١ / ٦٢ / ١٢٢ / ١٢٣ / ١٣١ . | - المهملات |
| ١٨٥ . | |
| ٤٤ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٥ / ٥٨ / ٧٠ / ١٠٥ / ١٠٧ / ١١٣ / ١٢٩ / ١٣٥ / ١٣٦ / ١٣٧ / ١٤٠ . | - المهمة |
| ١٨٥ / ١٦٨ . | |
| ٤٣ / ٢٦٣ . | - الموجب |
| ٣٧ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٧ / ٥٨ / ٦٣ / ٦٤ / ٦٧ / ٧٠ / ٧٥ / ٧٧ / ١١٣ / ١٢٥ / ١٣١ / ١٣٣ / ١٣٥ / ١٣٦ / ١٣٧ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٠ / ١٤١ / ١٤٨ / ١٥٠ / ١٥٣ / ١٦٢ / ١٦٣ / ١٨٣ . | - الموجبة |

١٨٤ / ١٨٥ / ١٩٤ / ٢٢٤ / ٢٥١ / ٢٥٤
٢٦٣ .

: ٥٩ / ٦٠ / ٦١ .

- الموجبة البسيطة

٦١ / ١١٥ / ١١٧ / ١١٨ / ١٢١ / ١٢٢ / ١٢٣ / ١٣٠ / ١٣٢ / ١٣٣ / ١٣٤ / ١٣٦ / ١٣٨ / ١٣٩ / ١٤٤ / ١٤٥ / ١٥٤ / ١٦٤ / ١٨٠ / ١٩٨ .

- الموجبة الجزئية

٦١ / ١٠٥ / ١١٤ / ١١٦ / ١١٧ / ١١٨ / ١٢١ / ١٢٢ / ١٢٣ / ١٢٩ / ١٣٠ / ١٣٢ / ١٣٣ / ١٤٣ / ١٤٦ / ١٤٧ / ١٥١ / ١٥٢ / ١٥٤ / ١٥٦ / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٥ / ١٨٠ / ١٨٢ / ٢٨١ .

- الموجبة الكلية

: ٥٩ / ٦١ / ١١٨ .

- الموجبة المعدولة

٢٦ / ٣٢ / ٣٣ / ٣٥ / ٣٦ / ٣٧ / ٣٨ / ٣٩ / ٤٠ / ٤٢ / ٤٣ / ٤٤ / ٤٥ / ٥٠ / ٥٧ / ٥٨ / ٦١ / ٦٣ / ٦٤ / ٦٧ / ٦٩ / ٧٨ / ١٠٣ / ١٠٧ / ١٠٨ / ١١١ / ١١٢ / ١١٣ / ١١٦ / ١١٨ / ١٢١ / ١٢٧ / ١٢٨ / ١٦٩ / ١٧٢ / ١٧٣ / ١٧٦ / ١٧٨ / ١٨٣ / ١٩١ / ١٩٨ / ٢١٦ / ٢١٧ / ٢٢٠ / ٢٢٢ / ٢٢٦ / ٢٢٧ / ٢٢٩ / ٢٣٠ / ٢٣٢ / ٢٣٤ / ٢٣٦ / ٢٤٠ / ٢٤١ / ٢٤٣ / ٢٤٥ / ٢٤٨ / ٢٥٦ / ٢٥٧ / ٢٦٠ / ٢٦٣ / ٢٦٤ / ٢٨٣ .

- الموضوع

- ن -

: ١٦٩ .

- النتائج

: ١٦٧ .

- النتيجة

| | |
|-------------------------|-----------------|
| ١٠٥ : | - النحو المبرهن |
| ١٠٥ : | - النحو المحدد |
| ١٠٥ : | - النحو المحلل |
| ١٠٥ : | - النحو المقسم |
| ١١١ / ١١٠ / ١٠٦ / ١٠٣ : | - النفس |
| ٥٥ / ٥٤ / ٣٧ : | - النقيض |
| ٦٧ / ٣٩ : | - النوع |

— ه —

| | |
|------------------|-----------|
| ٢٧٧ / ٢٧٦ / ٩٧ : | - الهیولی |
|------------------|-----------|

— و —

| | |
|-------------------------------|------------|
| ١٥٤ / ٥٢ : | - الوجود |
| ١٦٣ / ١٦٠ / ١٥٨ / ١٥٥ / ١٥١ : | - الوجودي |
| ١٧٠ / ١٦٥ / ١٥٣ / ١١٤ : | - الوجودية |
| ١٦٧ : | - الوضع |

— ي —

| | |
|-------|----------|
| ٢٧٧ : | - الیابس |
|-------|----------|

فهرس المحتويات

● مقدمة تحليلية ٥

- كتاب العبارة -

٢٥ الباب الأول : في الغرض

٢٦ في أن أنواع القول خمسة

٢٨ الباب الثاني : في المنفعة

٣٠ الفصل الأول : الكلام في الإسم والكلمة والقول

٣٠ ١ - الكلام في الإسم

٣٢ ٢ - الكلام في الكلمة

٣٤ ٣ - الكلام في القول المطلق

٣٦ ٤ - الكلام في تحديد الإيجاب والسلب

٣٧ ٥ - الكلام في النقيض

٣٩ الفصل الثاني : الكلام في المقدمات الشائية

٤٠ ١ - الكلام في السور

٤٣ ٢ - الكلام في حرف السلب

٤٧ ٣ - الكلام في تقابل المقدمات

- ٤ - الكلام في أن الموجبة الواحدة يناقضها سالبة واحدة ٥٠
- ٥ - الكلام في رد القول في أن الأمور كلها ضرورية الوجود أو
ضرورية العدم ٥٢
- ٦ - الكلام في إلزام الشناعة للحجيتين ٥٤
- ٧ - الكلام في عدد المقدمات البيانية ٥٥
- ٨ - الكلام في أنه لم يستعمل المحمول غير المحصل ٥٦

٥٧ الفصل الثالث : الكلام في أنواع المقدمات

- ١ - الكلام في الخلاف بين الثنائية والثلاثية ٥٨
- ٢ - الكلام في الاشتراكات بين الثلاثية والثنائية ٦٢
- ٣ - الكلام في تقابل الثلاثية وفي أنه يشبه تقابل الثنائية ٦٣
- ٤ - الكلام في متى تكون الموجبة واحدة والسالبة واحدة ٦٤
- ٥ - الكلام في المحمولات الكثيرة ٦٥

٦٧ الفصل الرابع : الكلام في المقدمات ذوات الجهة

- ١ - الكلام في مبلغ عدد المقدمات ٦٧
- ٢ - الكلام في المطلوب في الجهة ٦٨
- ٣ - الكلام في الفرق بين الجهة والمادة ٦٩
- ٤ - الكلام في الفرق بين الجهة والسور ٦٩
- ٥ - الكلام في حرف السلب ٦٩
- ٦ - الكلام في السبب في تأخير هذا الفصل ٧٠

٧٥ الفصل الخامس : الكلام في الغرض والمنفعة وأصحاب المواقف

- ١ - الكلام في المطالب الأربعة ٧٥
- ٢ - الكلام في أن سالبة التقيض أشد في باب العناد ٧٧

- كتاب القياس -

● أبواب الكتاب :

- الباب الأول : في الغرض ٩٣
- الباب الثاني : في أقسام القياس ٩٤
- ١ - الكلام في أقسام القياس الشرطي ٩٤
- ٢ - الكلام في أقسام القياس الحملي ٩٥
- الباب الثالث : في المنفعة ٩٧
- الباب الرابع : في تسمية الكتاب ١٠٠
- الباب الخامس : في مرتبة الكتاب ١٠٢
- الباب السادس : في أي العلوم هو ١٠٢
- الباب السابع : في قسمة هذا الكتاب ١٠٤
- الباب الثامن : في أنحاء التعليم ١٠٥

- المقالة الأولى -

- الكلام في غرض الصناعة البرهانية أي العلم البرهاني - القياسي .. ١٠٦
- ١ - الكلام في الحد ١٠٨
- ٢ - الكلام في القياس ١٠٨
- ٣ - الكلام في تحديد القياس الكامل ١١١
- في صورة القياس ١١٩
- الكلام في الاقتران ١١٩
- الباب الأول : ما الاقتران ١٢٠
- الباب الثاني : في عدد الاقتران ١٢١

- ١ - الجزئيات أربع ١٢٢
- ٢ - المهملات ١٢٢

الباب الثالث : الشروط والخواص اللازمة لكل واحد من

- الأشكال الثلاثة ١٢٤

الباب الرابع : السبب الذي من أجله استعمل أرسطوطاليس

- في الاقترانات أسماء هندسية ١٢٦

- الباب الخامس : في ترتيب الأشكال ١٢٧

- الفصل الأول : في أشكال القياس ١٢٨

- ١ - الكلام في الشكل الأول ١٢٨

- ٢ - الكلام في الشكل الثاني ١٣١

- ٣ - الكلام في الشكل الثالث ١٣٥

- ٤ - الكلام في ضروب الشكل الأول ١٤٣

- ٥ - الكلام في ضروب الشكل الثاني ١٤٤

- ٦ - الكلام في ضروب الشكل الثالث ١٤٦

- ٧ - الكلام في عكس الممكن الخاص ١٤٨

- ٨ - الكلام في عدد الضروب القياسية ذوات الجهة في الشكل الأول ١٤٩

- ٩ - المقاييس الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الأول ١٥١

- ١٠ - المقاييس الكائنة من خلط الضروري والممكن في الشكل الأول ١٥٥

- ١١ - المقاييس ذوات الجهة في الشكل الثاني ١٥٦

- ١٢ - المقاييس الكائنة من خلط الوجودي والممكن في الشكل الثاني ١٥٨

- ١٣ - المقاييس الكائنة من خلط الممكن والضروري في الشكل الثاني ١٥٩

- ١٤ - المقاييس ذوات الجهة في الشكل الثالث ١٦٠

- ١٥ - المقاييس الكائنة من خلط الممكن والوجودي في الشكل الثالث ١٦٣

- ١٦ - المقاييس الكائنة من خلط الممكن والضروري في الشكل الثالث ... ١٦٥

- ١٧ - في بعض شروط المقاييس وانعكاسها ١٦٦
- الفصل الثاني : في كيفية اكتساب المقدمات والحد الأوسط ١٧١
- الفصل الثالث : في اعتبار صورة القياس وردها إلى شكلها ١٧٧
- ١ - الكلام في كيفية تمييز المقاييس ١٧٧
- ٢ - الكلام في انحلال المقاييس ١٨١
- ٣ - الكلام في الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة ١٨٢

- المقالة الثانية -

- في أغراض القياس ١٨٦
- ١ - المطلوب الأول: أي المقاييس ينتج نتائج كثيرة ١٨٧
- ٢ - المطلوب الثاني: كيف تكون نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ١٨٧
- ٣ - المطلوب الثالث: النظر في برهان الدور ١٨٩
- ٤ - المطلوب الرابع: النظر في عكس القياس ١٨٩
- ٥ - المطلوب الخامس: النظر في برهان الخلف ١٩٠
- ٦ - المطلوب السادس: إنتاج المتقابلات من قياس واحد ١٩١
- ٧ - المطلوب السابع: النظر في وضع المطلوب ١٩١
- ٨ - المطلوب الثامن: النظر في اعتبار المقدم ١٩٣
- ٩ - المطلوب التاسع: النظر في الأشياء التي يجب على السائل تحصيلها ١٩٤
- ١٠ - المطلوب العاشر: النظر في الأشياء التي تُعلم وتُجهل معاً في القياس ١٩٤
- ١١ - المطلوب الحادي عشر: النظر في تعاكس حدود القياس وتعاكس حدود المقدمات ١٩٥
- ١٢ - المطلوب الثاني عشر: النظر في الاستقراء ١٩٦
- ١٣ - المطلوب الثالث عشر: النظر في المثال ١٩٧
- ١٤ - المطلوب الرابع عشر: النظر في الاستقراء الثاني ١٩٧
- ١٥ - المطلوب الخامس عشر: النظر في مقدمة العناد ١٩٨

- ١٦ - المطلوب السادس عشر: النظر في الاسكس والعلامة ١٩٨
- ١٧ - المطلوب السابع عشر: النظر في قياس الإضمار ١٩٨
- ١٨ - المطلوب الثامن عشر: النظر في قياس الفراسة ١٩٩

كتاب البرهان

- المقالة الأولى -

- ١ - في الغرض والمنفعة ٢١٥
- ٢ - في تحديد البرهان ٢١٩
- ٣ - في شروط المقدمات البرهانية ٢٢٠
- ٤ - في أن البرهان موجود ٢٢٣
- ٥ - في أن مقدمات البرهان ضرورية ٢٢٦
- ٦ - في الفرق بين معنى المحمول على الكل في كتاب القياس
وكتاب البرهان ٢٢٧
- ٧ - في معنى الذاتي في البرهان ٢٢٨
- ٨ - في تحديد الكلي ٢٢٩
- ٩ - في المغالطات في أمر الكلّي ٢٣٠
- ١٠ - في أن الحد الأوسط يجب أن يكون ضرورياً وذاتياً ٢٣٤
- ١١ - في أن مقدمات البرهان يجب أن تكون مناسبة ٢٣٤
- ١٢ - في نقل البرهان ٢٣٦
- ١٣ - في نقض يحيى النحوي على برهان بروسن ٢٣٨
- ١٤ - في الأصل الموضوع والمصادرة والحد ٢٤١
- ١٥ - في أن الصور غير متتبع بها في البرهان ٢٤٢
- ١٦ - الفوارق بين صناعتي الجدول والحكمة ٢٤٢
- ١٧ - في أن العناد البرهاني كلي لا جزئي ٢٤٦
- ١٨ - في أن الفوارق بين الجدلي والبرهاني ٢٤٦

| | |
|-----|---|
| ٢٤٧ | ١٩ - في الفرق بين برهان اللّم وبرهان الآن |
| ٢٥٠ | ٢٠ - في أن المبرهن لا يستعمل إلا الشكل الأول |
| ٢٥٦ | ٢١ - في أن مبادئ البرهان تنقطع عند مبدأ أول |
| | ٢٢ - في أن مقدمات البرهان والقياس تقف وتنقطع عند مقدمات غير |
| ٢٥٩ | ذوات أوساط |
| ٢٥٩ | ٢٣ - متى تكون المقدمة غير ذات وسط |
| ٢٥٩ | ٢٤ - متى تكون المقدمة ذات وسط |
| ٢٦٠ | ٢٥ - في تفضيل المقاييس بعضها على بعض |
| ٢٦١ | ٢٦ - في أن البرهان الكلّي أفضل |
| ٢٦٣ | ٢٧ - في أي العلوم أفضل من أيها |
| ٢٦٤ | ٢٨ - متى يكون العلم واحداً |
| ٢٦٦ | ٢٩ - في الفرق بين العلم والمعلوم والظن والمظنون |

- المقالة الثانية -

| | |
|-----|--------------------------------------|
| ٢٦٨ | ١ - في استخراج الحد من المطالب |
| ٢٦٩ | ٢ - الحدّ غير البرهان |
| ٢٧٠ | ٣ - في كيفية الحد |
| ٢٧٦ | ٤ - في العلل الأربع |
| ٢٨٠ | ٥ - في استخراج حدود الأجناس المتوسطة |
| ٢٨٠ | ٦ - في استخراج الحد عن طريق القسمة |
| ٢٨٧ | ● فهرس المصطلحات |
| ٣٠٥ | ● فهرس المحتويات |

كتب الفلسفة والعلوم



كتب الفلسفة

| | |
|----------------------------------|-----------------|
| رسائل ابن رشد الفلسفية (٥ أجزاء) | ابن رشد |
| نهايات النهايات | ابن رشد |
| نهايات الفلاسفة | الغزالي |
| نهايات الفلاسفة | الطوسي |
| الفلسفة ومشكلات الإنسان | د. رضا سعادة |
| مشكلة الصراع بين الفلسفة والدين | د. رضا سعادة |
| الفكر اليوناني قبل أفلاطون | د. حسين حوت |
| الفكر اليوناني أفلاطون | د. حسين حوت |
| الترزية والنباتات الفلسفة الكبرى | د. محمد العربي |
| ابن رشد وفلاسفة الإسلام | د. محمد العربي |
| مفهوم اليقين عند الغزالي | الآل فريد خير |
| بحوث في الفلسفة | د. ديزيريه سغال |

سلسلة علم الكلام

| | |
|--------------------------------------|------------------|
| التحقيق من الضلال والمفصح بالأحوال | الغزالي |
| إلجام العوام عن علم الكلام | الغزالي |
| فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة | الغزالي |
| مشكلة الأنوار | العمر الرازي |
| أساس التدريس في علم الكلام | العمر الرازي |
| معالم أصول الدين | العمر الرازي |
| محصول أفكار المتقدمين والمتأخرين | د. سمح دعيه |
| فلسفة القدر في فكر المعتزلة | د. محمد العربي |
| المتطبيقات الفكرية عند الإمام الرازي | الأصصري النهروني |
| ذم الكلام | |

كتب في العلوم

| | |
|---------------------------------|-----------|
| مفاتيح العلوم | ابن رشد |
| رسالة في العلوم | ابن تيمية |
| دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها | ابن تيمية |
| تاريخ العلوم عند العرب | الشافعي |
| | ابن روعة |
| | السيهفي |
| | الرازي |
| | أرسطو |

سلسلة علم المنطق

| | |
|--|-----------|
| تلخيص منطق أرسطو ٧ مجلدات | ابن رشد |
| الرد على المنطقيين: بحث الحدود والقضية والقياس | ابن تيمية |
| الرد على المنطقيين: بحث الاستدلالات | ابن تيمية |
| الجزائر التصريفة | الشافعي |
| منطق ابن زرقعة | ابن روعة |
| تنمية صوان الحكمة | السيهفي |
| المنطق الكبير للرازي | الرازي |
| منطق أرسطو | أرسطو |

كتب فكرية

| | |
|--|----------------|
| أثر الخصوصية العربية في المجتمعة الإسلامية | د. رفيع المحم |
| أثر الخصوصية العربية في المعرفة الإسلامية | د. رفيع المحم |
| أثر الإسلام في المغلابة العربية | د. يوسف غازية |
| المذاهب والمناهج الفكرية والعلوم عند العرب | د. محمد العربي |

سلسلة علم النفس

| | |
|---|----------------|
| التحليل النفسي الفرويدي للذات الإنسانية | د. فيصل عباس |
| التحليل النفسي الفرويدي وقضايا الإنسان والحضارة | د. فيصل عباس |
| أساليب دراسة الشخصية | د. فيصل عباس |
| النفس النفسي | د. مصطفى حمادي |